اليسار العربي
رؤيا النهوض الكبير
(نقد وتوقعات)

* **اليسار العربي ـ رؤيا النهوض الكبير**
(نقد وتوقعات)
* **نايف حواتمه**
* الطبعة الأولى 2009 م
* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©
* **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**
سورية ـ دمشق ـ ص.ب: 9503 ـ هاتف: 2215173 ـ 2248560
فاكس: 2452565 ـ بريد الكتروني: odat-h@scs-net.org
* **بيسان للنشر والتوزيع**
لبنان ـ بيروت ـ ص.ب: 5261 ـ 13 ـ هاتف: 351269 ـ فاكس: 747089

* تصميم الغلاف: الفنان جمال الأبطح
* العمليات الفنية: **سندباد** للطباعة والفنون
* موافقة الإعلام: 10277

نايف حواتمه

اليسار العربي
رؤيا النهوض الكبير
(نقد وتوقعات)

الأهالي ـ بيسان

الإهـــــداء

إلى قوى التغيير والحداثة

القوى اليسارية والليبرالية

قوى التحرر والتقدم العربية

نحو عالم عربي جديد

عالم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

الفهرس

الفصل الأول:
اليسار العربي ـ رؤيا النهوض الكبير (نقد وتحليل) 11

الفصل الثاني:
في الرؤيا والممارسة 75

الفصل الثالث:
اليسار العربي الجديد واليسار الفلسطيني
(نموذج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) 163

الفصل الرابع:
وثائق في مسار النضال
(وقائع ملموسة) 307

الفصل الخامس:
صور وأحداث 373

إشارات وتنويه

حركة جدل وحوار واسعة، لا تتوقف، في مسار ومصير الشعوب والمجتمعات العربية، بين القديم والجديد، قوى التخلف والهزائم والتراجعات، قوى التحرر والتقدم.. الحداثة والعصرنة، نحو ضفاف القرن الواحد والعشرين.

الكتاب نتاج جدل وحوار، مباشر وغير مباشر، تفاعلات وتداعيات، بأبعاد فلسطينية وعربية وأُممية، رواد ومناضلون رجالاً ونساءً قدموا العمر كله، لدفع عجلة حياة وتاريخ شعوبنا وبلادنا تحت الشمس وإلى أَمام، ومازال الدرب طويلاً...

أتوجه بالتقدير إلى الذين قدموا كثير الجهد في النضال، في الحوار وتطوير الأفكار.. وفي المقدمة:

زوجتي ورفيقة درب النضال الطويل بإنجازاته وعقباته.. بحلاوته ومراراته، بالنقاشات والحوارات المتعددة الحقول لدفع المسار الوطني إلى أمام، والجمع بين الوطني والقومي بحركة ترابط جدلي وقومي، بعمق هاجسه اليومي التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وإلى المفكرين والمثقفين الذين ساهموا كتابةً وحواراً نقدياً، ورصد العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي؛ من منظور التفاعلات والتجربة الملموسة الميدانية بين اليسار الثوري الفلسطيني الجديد واليسار العربي عموماً والجديد خصوصاً.

وإلى هيئة الإعلام المركزي في الجبهة الديمقراطية على ما قدموا من ملاحظات، وجهد لوجستي في أعمال هذا الكتاب...

الفصل الأول

اليسار العربي... رؤيا النهوض الكبير

(نقد وتحليل)

اليسار العربي ورؤيا النهوض الكبير

(نقد وتحليل)

العالم يتغير ويتطور، عجلة التاريخ تدور من حولنا، لم يتوقف عن الصراع لفتح آفاق حياة ومسار الشعوب والحضارة الإنسانية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم إلى أمام.

الآن مطلع القرن الواحد والعشرين، تفرض نفسها عمليات تجسير العلاقة التحالفية بين جديد التاريخ الإنساني ومعسكر حركة التحرر الوطني الديمقراطي في العالم الثالث.. عالم الجنوب.

انهارت النظريات الفاشية، نظرية "نهاية التاريخ" للأمريكي اليميني فرانسيس فوكوياما، نظرية "صراع الحضارات" للأمريكي اليميني صموئيل هنتنغتون، والتي بنت على تفكك وانهيار "التجربة الاشتراكية السوفيتية" و"ضرورات البحث عن عدو جديد"، وادعت انتصار "الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة التاريخي" رأسمالية "الأسواق تضبط نفسها"، "عدم تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية". وعلى الوجه الآخر "حلول" صراع الحضارات "بديلاً" عن صراع البشرية التاريخي نحو العدالة الاجتماعية.

التحولات اليسارية الكبرى في أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي (600 مليون)، صمود الثورة الكوبية بقيادة يسارية جذرية، وكسر الحصار من حولها في العالم، ما عدا الجار الشمالي، هذه التحولات الكبرى أدت إلى اعتراف إدارة أوباما بفشل سياسات الحصار الأمريكي على مساحة 47 عاماً، وكسر تعليق عضوية كوبا في منظمة الدول الأمريكية واستعادة حقها بين أسرة دول الأمريكتين (3 حزيران/ يونيو 2009)، وعلى الطريق كسر حصار الجار الجبار الشمالي.

التطورات العلمية التكنولوجية والاقتصادية العملاقة في الصين، فيتنام، والعلمية

العسكرية في كوريا الشمالية بإدارة قيادات يسارية، في الهند بتحالف يسار الوسط (حزب المؤتمر) مع اليسار الماركسي وبالعودة للشعب والانتخابات الديمقراطية وبرامج جامعة بين ثورات ما بعد التصنيع "العلم والمعرفة، العلمانية والمساواة في المواطنة، التقدم والعدالة الاجتماعية".

التطورات نحو اليسار في جنوب أفريقيا (اكبر اقتصاد في أفريقيا، 47 مليون)، في انغولا ورياح اليسار في عديد أقطار أفريقيا السمراء...

إنها عمليات النهوض العاصف الكبير في مسار شعوب العالم الثالث والجنوب نحو عالم الحداثة والعدالة الاجتماعية مع مطالع القرن الواحد والعشرين.

على الضفة الأخرى أزمة النظام المالي الرأسمالي العالمي الطاحنة اجتاحت اقتصاد بلدان المركز الرأسمالي العالي التطور، وامتدت على مساحة العالم، إنها الأزمة الكبرى في الرأسمالية، ولا أقول أزمة الرأسمالية الطاحنة. فالبديل الديمقراطي التقدمي ليس حاضراً بعد في الميدان، ليس مكتملاً بعد على يد عشرات الملايين المناضلين نحو "العولمة الشعبية البديلة"، عولمة "ديمقراطية الاشتراكية واشتراكية الديمقراطية"، وصولاً لعولمة المثل الإنسانية النبيلة.

الأزمة في الرأسمالية أنتجت انهيار قوانين الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة، قوانين 1944 و"سيادة الدولار"، قوانين "الأسواق تضبط نفسها" "لا مساءلة ولا محاسبة ولا شفافية".

الأزمة في الرأسمالية دفعت بلدان أنظمة المركز الرأسمالي بلدان "المليار الذهبي" إلى العمل على وقف "الانهيار الشامل لاقتصاد السوق الحر" بالتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد "بالتأميم" لغة أوروبا و"الاستحواذ" و"الشراء" باللغة الأمريكية وهو ذاته "التأميم وتملك الدولة"... "الرقابة والمساءلة والمحاسبة" من جانب الدولة على المفاصل الاقتصادية من بنوك وشركات كبرى، وحتى إلى "أشكال من الحمائية"، وكل هذه العمليات مستمدة من التجارب الاشتراكية السابقة والراهنة.

التحولات والتطورات اليسارية الكبرى، الأزمة الكبرى في الرأسمالية النيوليبرالية المعولمة، تظاهرات عشرات الملايين في بلدان المركز الرأسمالي نحو عولمة ديمقراطية وعدالة اجتماعية بديلة... أعطت النهوض الكبير في جديد التاريخ، وأنتجت انهيار

نظريات "نهاية التاريخ" و"صراع الحضارات" اليمينية: فوكوياما أعلن أنه "اخطأ" واعتذر، هنتنغتون رحل قبل أن يعتذر.

"الزمن الدائري" في البلاد العربية والشرق الأوسط يطحن الزمن عن التقدم إلى أمام، القرن العشرون الاستثنائي التاريخي في تاريخ البشرية ضاع على العرب وشعوب الشرق الأوسط، سبقه قرون ضاعت، لماذا؟ وكيف الانتقال إلى التاريخ بدل الخروج من التاريخ؟

اليسار الثوري، الوطني والأممي قوة التغيير والتطوير، "تحرير العقل والديمقراطية" هو السلاح السحري بيد قوى التغيير والإصلاح على طريق النهوض الكبير.

- I -

بات من غير الممكن الحديث بدقة عن "اليسار العربي"، دون تناول تاريخه وتاريخ المجتمعات العربية تناولاً نقدياً. كما أن مصطلح "اليسار" هو تعميم فضفاض يحتاج إلى تحديد في البلد والمجتمع الواحد، وبين مجتمع عربي وآخر في المشرق والمغرب العربي، وكذلك بين مجتمعات المشرق العربي ومجتمعات المغرب العربي، في ظروفها الذاتية والموضوعية المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بها، وفي حركة تطورها الإيجابية والسلبية، ودون هذه اللوحة من التناول نقع في أخطاء؛ ويقع في أخطاء من يُسمون بمؤرخينا الموضوعيين. أي الذين يأخذون "اليسار" بالجملة وكتلة واحدة، ودون تبيان الحركة ذاتها، والصراع الطبقي، التشكيلات الإثنية والاجتماعية، دور الأديان والفكر الديني الطائفي والمذهبي التاريخي وفي حاضر المجتمعات العربية، التكوين والتركيب الثقافي والسيكولوجي، تداعيات التطور المتفاوت بين مجتمع وآخر، والمصالح الخاصة، التي خلقت الظروف والعلاقات التي أتاحت المجال. إن بعض من صُنفوا في "خانة اليسار" من الذين يغيب عنهم حامل النشاط العام، وناظمه القانوني المتمثل في النقد ونقد برامج العمل، ثم ضياع الرؤية والخطى بين التكتيك والإستراتيجية، سواء بسواء عدمية انتظارية وبالمحصلة قدرية وشعبوية. بل بعضها في حركة الواقع وغياب الإستراتيجية في الهدف والبرنامج والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية، ذهب إلى التهاون والتعاون مع السياسة الأمريكية الكونية والإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة الكونية المباشرة أو غير المباشرة (بالواسطة) على المسارات الإقليمية، وعلى حساب أوطانهم وشعوبهم في عدد وافر من البلدان العربية، رغم وضوح الكوارث والحصيلة المرّة التي حصدتها تحالفات أنظمة اليمين العربية وأحزابها مع السياسة الأمريكية، تحت سقف الحرب الباردة طيلة ستين عاماً منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا، وتحت سقف السياسة النيوليبرالية الأمريكية، وبرامج "الخصخصة" على يد البنك الدولي، صندوق البنك الدولي،

منظمة التجارة العالمية منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين حتى الآن، والأزمات الاقتصادية والمالية الطاحنة الراهنة، في الرأسمالية العالمية وخصوصاً الأمريكية، "ماركة 2008"، وحلولها على حساب شعوب وفقراء العالم الثاني والثالث، فضلاً عن كوارث الطبقة الوسطى والفقراء والمهمشين داخل بلدان المركز الرأسمالي (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، كندا، استراليا) وبلدان السوق الرأسمالية الناشئة في العالم الثالث.

مفارقات وسفسطات وتبريرية وتلفيقات بعيدة تماماً عن الأهداف الوطنية المحلية والقومية المشتركة، وبعيدة كل البعد عن مصالح أغلبية البشر، تفاقم الفقر والبطالة والأمية والتهميش، الانهيارات في الطبقة الوسطى، اللامساواة بين الرجل والمرأة، غياب المساواة في المواطنة، تفاقم الأزمات الاثنية والطائفية والمذهبية والحروب الأهلية الداخلية، تغول الأنظمة السلطوية وتحالفاتها الطبقية مع الطغمة الأوليغارشية والبورجوازية الطفيلية الناهبة للمال العام، الفساد والرشوة ومحاصرة المساءلة والمحاسبة، وغياب الشفافية المالية عملاً بقوانين العولمة النيوليبرالية الرأسمالية المتوحشة، فضلاً عن غياب الديمقراطية التعددية، وبعيدة بالتأكيد عن أهداف اليسار الوطني الديمقراطي، الذي لا يحتمل أي مساومات وشعوذات.

أولى المحددات العامة لمفهوم اليسار الديمقراطي هو ارتباطه بجوهر مفهوم "**العدالة الاجتماعية**"، وتوزيع عائدات الدولة والمجتمع على أكبر قدر من الناس، فضلاً عن ارتباطه بمفهوم **التقدم**، حيث تتمثل رؤيته بالأهداف العامة التالية المترابطة في قوتها عضوياً وبنيوياً:

* تحقيق السيادة الوطنية والقومية والتحرر من التبعية.
* التنمية الإنسانية المستدامة بكل أبعادها وفي المقدمة تحرير العقل، الإصلاح والانفتاح.
* الحلول الديمقراطية للمشكلات "الإثنية، الطائفية والمذهبية" المزمنة تاريخياً حتى يومنا في أغلبية الأقطار العربية.
* التطور الصناعي والتكنولوجي العلمي.
* المساواة في المواطنة دون تمييز في الجنس والعرق والدين والمذهب.

* فتح نوافذ الحريات الفكرية والثقافية والسياسية، الحزبية والنقابية بدون قيود سلطوية.

وجميعها مهمات النهضة ربطاً بالجوهر "العدالة الاجتماعية".

في الحالة العربية يحيل البعض تبدد هذه الأهداف، إلى البنى المتخلفة بنيوياً وتاريخياً، التي ولدتها الأنظمة الطبقية الاستبدادية على مساحة عشرات القرون بما فيها الإمبراطورية العثمانية، وما بعدها أنظمة التحالف الطبقي الإقطاعي ـ الكومبرادوري، من تخلف اجتماعي سياسي واقتصادي، أخلاقي ومعرفي برعاية الاستعمار القديم والجديد، وما بعد "الاستقلال" عن الأجنبي الخارجي، ودون "الاستقلال" الديمقراطي الداخلي شرط تحرير العقل والتقدم نحو التنمية، وحل المعضلات التاريخية المزمنة "الإثنية، الطائفية، المذهبية، المساواة في المواطنة، المساواة بين الرجل والمرأة...". ويحيل آخرون الفشل إلى اغتصاب فلسطين، أو تجزئة بلدان وشعوب المشرق والمغرب العربي بتقطيرها.

ولسنا في صدد البحث في مصداقية هذه الخلاصات، لأن تصورنا هو أعمق وأبعد من هذه الاستخلاصات وإن فعلت فعلها الكبير، وتفاعلت بمجملها مع أخرى بقدر ما، فالمسؤولية الأولى هي على النخب الطبقية الاجتماعية والسياسية الحاكمة المتعاقبة في تاريخنا، وخاصةً منذ انهيار "دار الحكمة وتقديم العقل على النقل" و"طغيان النقل على العقل" بحربٍ أهلية شاملة زمن الخليفة المأمون عام 813 ـ 833م، أدت إلى الإطاحة به وقتله، وتفكيك الدولة والمجتمع إلى ممالك وإقطاعات على يد السلاجقة والأتابكة والمماليك، تقاسموا السلطان والبلاد والعباد، وصولاً إلى هيمنة الإمبراطورية العثمانية الإقطاعية، والتخلف التاريخي الطويل الأمد حتى مطلع القرن العشرين، الاستعمار القديم والجديد تجاور بل وتساكن واعتمد الموروث التاريخي والتشكيلات الطبقية الإقطاعية الكومبرادورية حليفاً وقاعدة اجتماعية، ثقافية وسيكولوجية قدرية، فكرية وسياسية، وحارب كل عناصر المشروع النهضوي العربي الحديث، واحتضن طغيان النقل على العقل في خدمة الهيمنة الإمبريالية (أعلى مراحل الرأسمالية)، ومشاريع العولمة الأمريكية والتوسعية الإسرائيلية الصهيونية، وتفكيك مشاريع التطور العربية المحلية والقومية، حتى يبقى "الزمن العربي الدائري"

يطحن مشاريع التقدم إلى أمام، وتحرير العقل نحو العلم والمعرفة السلاح السحري الحقيقي لكسر "الزمن الدائري". والأهم راهناً هو تجاوز العوامل البنيوية الضعيفة، انطلاقاً من الواقع الفعلي للعالم الراهن، انطلاقاً من اتسامه بالترابط المتنامي وإعادة النظر في سياسة ومنهج بناء الدولة الحديثة، على آليات حرية العقل والتقدم إلى أمام.

إن مشروع التنوير، تحول على يد الثقافة القدرية التاريخية والراهنة، التي تنخر مجتمعاتنا إلى محنة للتنوير، بدلاً من فضله ـ التنوير ـ البحث عن أكثر المبادئ تنوراً، نحو تكوين منتوج الرأي العام المتنور. لقد شكلت وتشكل الثقافة القدرية أبرز أعمدة أنظمة الاستبداد الطبقية الضيقة والمغلقة على مساحة عشرات القرون، وآخرها القرن العشرين؛ قرن التحولات العظمى في تاريخ البشرية، القرن الاستثنائي الذي ضاع على الشعوب العربية، وإنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية، والمطلوب تدارك الحالة العربية قبل أن تصل إلى الأفق التاريخي المسدود كأبرز النتائج المترتبة على هذه الأزمة، التي تمسي بها الحداثة "تمادياً" على الموروث القدري وأقانيمه، والمستوحى من القروسطية المتناقض والمتصادم مع عصر الأنوار وقيمه التحررية، ومواصلة التغيير الاجتماعي لصالح الطبقات العاملة والفقيرة والطبقة الوسطى في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية التي تفتح الفضاء نحو الثورة الصناعية، وتحرير العقول، والعدالة الاجتماعية.

وعلى الطرفين يبرز تحالف نقيضين: النيوليبرالية المتوحشة بإفرازاتها؛ والثقافة القدرية "إن الله يرزق من يشاء"، "قل لن يصيبكم إلا ما كتب الله لكم"، "العين لا تعلو على الحاجب"، "المقدر مكتوب"، "الدنيا قسمة ونصيب"... الخ. تعززها السفسطة الغيبية الأصولية والفتاوى الإرادوية الأوامرية الصادرة عن فكر اجتماعي متخلف، منتحلاً ومتلحفاً باسم "الدين"، والأخرى الاستشراقية، وعلى أرضية الحالة العربية المزرية، والتي سبق واستخدمتها حروباً ضد قوى الحداثة والتيارات القومية الوطنية والتقدمية في المنطقة العربية. خاضتها تحت راية الأصولية الغيبية الدينية والمذهبية الإقصائية، تحت راية "تدين السياسة وتسييس الدين"، ومعها مختلف نُظم الديكتاتوريات التيوتارليتارية العربية (البيروقراطية والثيوقراطية).

إن الدواء الناجع لقوى اليسار الوطني، الديمقراطي والثوري، لن يتمثل فقط في

المشاركة السياسية على أهميتها، نظراً لاستفحال الداء، بل في إعادة بناء حركة شعبية تحررية تقدمية متنورة، بما يتطلب من جهود شاقة وضخمة، لأن السلفية القدرية، والدينية السياسية، والنيوليبرالية ومدرسة المحافظين الجدد، ستصل في النهاية إلى الجدار المسدود، لا تملك حلولاً لمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فهي مغلقة على الجوهر الاستغلالي للنظام الرأسمالي، واقتصاد السوق على الصعيد القومي والدولي التابع وبسمة متوحشة، وبالتأكيد لن تتمكن من اللحاق بعجلة التاريخ المعاصر، وعلينا جميعاً فحص مآسي تجاربها، وما وصلت إليه من تدمير ذاتي وعدمية راهنة، في العالمين العربي والمسلم (العراق، السودان، الصومال، اليمن، الجزائر، المغرب، مصر... أفغانستان، باكستان، أندونيسيا...). كما وصلت وستصل الليبرالية الجديدة (برامج ووصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى الطريق المسدود في البلاد العربية. لننظر جميعاً إلى الإضرابات العمالية الكبرى، في مصر، المغرب، الجزائر... الخ، إلى إضرابات أساتذة الجامعات، الأطباء، القضاة الشاملة في أكثر من بلد عربي، احتجاجات المثقفين المناضلين دفاعاً عن الحريات والديمقراطية، هذه توحي لتحولات كبرى ضد "زواج المتعة" بين الأنظمة السلطوية والمال، ولكن هذه الظواهر الكبرى الاجتماعية والفكرية لا تجد في الواقع المحلي القطري والإقليمي الراهن الحركات الحزبية والنقابية التي تشكل "الروافع والحوامل الداخلية" لها، تجمعها وتقودها معاً نحو التحولات الديمقراطية التقدمية العميقة، كما تشهد هذه الظواهر ذاتها في أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا السمراء، بعد أن وصلت في أمريكا اللاتينية والهند وبلدان جنوب شرق آسيا إلى الطريق المسدود، وقاد هذا إلى التحولات اليسارية الكبرى (الطبقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) والفكرية في أمريكا اللاتينية، والتحولات إلى يسار الوسط في الهند (الهندوسية، البوذية) وبالتحالف بين حزب المؤتمر (يسار وسط) وأحزاب اليسار الماركسي والاشتراكي الجذري الديمقراطي، والظواهر والتحركات الاجتماعية الجماهيرية الكبرى (العمالية والطلابية) في كثير من بلدان النمور الرأسمالية الآسيوية (المجموعة الأولى الأكثر تطوراً: كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونغ كونغ، والمجموعة الثانية: تايلاند، الفلبين، ماليزيا...).

أن تستطيع الآن أحزاب سياسية دينية مذهبية في عدد من البلدان العربية، تحقيق

أرقام هامة في أية انتخابات مجتمعية وشعبية، رغم فقدانها للبرامج الاجتماعية والسياسية حد الإفلاس، فهذا تعبير عن يأس وإحباط قطاعات من الفقراء في المدينة والريف، وعاطلين عن العمل، ومهمشين من الطبقة الوسطى، وهو تعبير عن تصويت احتجاجي على سياسة برنامج السلطة الطبقية الحاكمة وحزب الحكم، وليس تعبيراً عن انحياز أيديولوجي واجتماعي لأحزاب وجماعات لا برنامج سياسي وطني لها لحل أزمات الوطن والمجتمع، لا برنامج لإشاعة الحريات والديمقراطية التعددية الفكرية والحزبية والنقابية، وصيانة حق الشعوب في تقرير مصيرها اليومي والمرحلي والإستراتيجي، ولا برنامج اجتماعي ـ اقتصادي لديّها، لحل مشكلات الفقر والبطالة والتهميش، والمشكلات المزمنة الاثنية الطائفية والمذهبية، وبناء العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع ثروة المجتمع نتاج جهد طبقات الشعب، بقوانين وروح العدالة بين قوى الإنتاج. إن قوى الاحتجاج الاجتماعي ترى وتلمس بأصابعها العشرة الفساد ونهب المال العام، وتفسخ أخلاق التحالف الطبقي الحاكم وتزاوج المصالح بين السلطة والبورجوازية الطفيلية غير المنتجة والبيروقراطية، وهنا الضرورة اليومية لوصول قوى اليسار إلى مواقع قواعد ومراكز الاحتجاج الاجتماعي الشعبي ببرامج حلول ملموسة ونضالية، لتجميع وتوحيد هذه القوى بائتلاف اجتماعي وسياسي يساري وليبرالي عريض، على طريق مراكمة القوى وصنع التحولات الكبرى الديمقراطية الاجتماعية والتقدمية؛ التي تستجيب لمصالح الطبقات الشعبية وتطوير الوطن والمجتمع نحو الحداثة والمعرفة، وحل الأزمات المزمنة، التاريخية والراهنة.

إن هذا المناخ المغلق، سيواجه من قبل الشعوب المهمشة بالمخطط المفتوح للمستقبل، وهنا ينبغي أن تبرز جهود اليسار وبرامجه في صوابية منهجه، بما يفتح من جديد استئناف تطور وتطوير الحركة والتحولات التقدمية الشعبية التي شهدها العالم العربي، بين خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين، والتي قادتها ثورة 23 يوليو بزعامة عبد الناصر، ثورة الجزائر، حركات حرب التحرر الوطني والاستقلال المغربية والتونسية، الثورة اليمنية (شمالاً وجنوباً)، الثورة الفلسطينية بقواها الوطنية الواقعية واليسارية الثورية الديمقراطية، نهوض الحركات والقوى الوطنية والليبرالية اللبنانية، وفي هذا المسار تمت إنجازات إستراتيجية كبرى وأخطاء إستراتيجية كبرى، وفي مقدمتها غياب الديمقراطية التعددية الفكرية والسياسية، الحزبية والنقابية، وعلى هذا

انهارت وتبددت الكثير من التحولات الإستراتيجية الوطنية والتقدمية اليسارية والليبرالية، على يد الأنظمة السلطوية والقوى المضادة وتحالفاتها المحلية والدولية خلال الحرب الباردة، مع قوى التخلف واليمين في الداخل والمعسكر الرأسمالي الاستعماري الدولي.

الآن ينبغي على اليسار إعادة بناء حركته الاجتماعية والسياسية، كي لا يكون موقفه انتظارياً، وبما يسمح بتجديد مصداقية الفكر اليساري الوطني، فكر التطوير والتغيير، الإصلاح والانفتاح، مقروناً أيضاً بالإفادة من تطور الحركة التقدمية الجديدة على المستوى العالمي؛ التحولات اليسارية الديمقراطية في العالم الثالث وخاصة في أمريكا اللاتينية، الثورات الصناعية الكبرى في اقتصادات البلدان الصاعدة: روسيا، الصين، الهند، فيتنام، البرازيل، جنوب إفريقيا، حركات العولمة الشعبية البديلة في بلدان المركز الرأسمالي، تحرير العقل، والثورات الصناعية في بلدان النمور الاقتصادية الرأسمالية في آسيا.

إن العمل التقدمي على الثقافة وإفرازاتها كحركة ميدانية تطمح إلى تحقيق سيادة الأوطان، والقيم الجمهورية الديمقراطية القائمة على "تحرير العقل، المساواة في المواطنة، حل المعضلات المزمنة الإثنية والطائفية والمذهبية، العدالة الاجتماعية، وبناء الحكم الصالح"، بتلازم لا ينفصم كضرورة قصوى. وإذا كان لا بد للحركة النقابية والعمالية في طليعتها من أن تنهض، فلن يكون ذلك إلا بوقوف طليعتها في وجه النيوليبرالية المتوحشة ومحدداتها الكلانية المنقطعة والمغلقة، في تحقيق مستلزمات التنوير العربية، إشاعة الحريات، وفصل الدين عن الدولة، فالدين للإنسان وربه، والدولة للمجتمع بكل مكوناته الطبقية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإثنية، وتحرير النساء، مع المهمة الأولى المتمثلة بالدفاع عن مصالح الكادحين قطرياً وعربياً (بعقولهم وعضلاتهم)، وتحسين شروط معيشتهم، مقدمة لوعي وطني اجتماعي وسياسي، وقومي عربي ديمقراطي جديد شامل، يصحح بمراجعة نقدية مسار الوعي والفكر القومي في النصف الثاني من القرن العشرين الذي خلا عملياً من مضمون ديمقراطي واجتماعي، والذي صعد إلى السلطة في أكثر من قطر عربي بمضمون دكتاتوري شمولي "أحادي الرؤيا" تحت سقف المصالح "البيروقراطية البورجوازية الجديدة" وشبكة العلاقات الاقتصادية والمالية مع اليمين التقليدي وأوساط في

البورجوازية الرأسمالية القديمة، وعلى درجة بارزة من العداء لليسار الديمقراطي الثوري، وتجاهله للمشكلات الإثنية والمذهبية والدينية، وقمعها بالقوة بدلاً من حلها بروح ديمقراطية وفق حق تقرير المصير (الأكراد، جنوب السودان الإفريقي، دارفور الإفريقي، الأمازيغ في المغرب العربي...) والمساواة في المواطنة بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب، كل هذا بدون حلول بعد "الاستقلال" عن الاستعمار، وعلى مساحة النصف الثاني من القرن العشرين حتى يومنا. وعي وطني وقومي إنساني المضمون يحترم حقوق مجموع مكونات المجتمع، ويرعى مصالحهم من الناحية المدنية وبأفق شامل، وحده يُخرج رقبة المجتمعات من أنشوطة الدكتاتوريات الشمولية والتراجعات القدرية والأصوليات السياسية الغيبية "الطهورية الإقصائية"، الغارقة ببحور الدم والنار في أكثر من بلد في العالمين العربي والمسلم، من هنا أهمية تحرير العقل، تغيير وحرية الثقافة والأفكار، الانفتاح على الآخر والإصلاح الديمقراطي، وهذا وحده الذي سيسجل ساعة الميلاد للتغيير، عبر دوره الكبير في تكوين منتوج الرأي العام المتنور، إنها ثورة ومعركة "الاستقلال الوطني الجديد، الاستقلال الداخلي الديمقراطي".

لقد خرجت تركيا من عباءة "الرجل المريض" وخرج الاستعمار الإمبراطوري القديم، ولكننا نحن المجتمعات العربية ما زلنا عشية لحظة سقوط عباءته عنا، الحالة المعززة بالمعنى التاريخي والإستراتيجي، باستعادة الأجندة حول "المسألة الشرقية" وأسمال تلك العباءة، دول ضعيفة لم تدخل إيقاع العصر، بل تشد على أوتارها قدرية العصبيات على أنواعها القبلية، الإثنية، المذهبية، والطائفية، ومسار الاستبداد التاريخي، تغيب عنها أولوياتها بعد أن **أضاعت القرن العشرين، وقبله قرون ضاعت بها حياة أجيال متتالية عربية**، وضاعت مصالح كبرى وأساسية وأولويات تنموية من حياتها، دون أن تتعلم ماذا تريد؟ وكيف تريد؟ مجتمعات تغيب عنها الشفافية، وتغيب عنها حرية العقل، المساواة في المواطنة، وبين الرجل والمرأة، الانفتاح على الآخر في الداخل وعلى العالم الخارجي، والإصلاح الديمقراطي والاجتماعي والديني والمذهبي، والحريات السياسية والنقابية والثقافية التعددية.

من على فوهة هذه التخوم، يدور التساؤل في هذا الجانب في المفاهيم والمبررات المترسبة التي تفترض بأن هزيمة تجارب البلدان البيروقراطية الاشتراكية، وسقوط

الثنائية، وانتصار القطب الواحد قد هزمت معها يسار حركة التاريخ الإنساني في كل مكان، ومنه "اليسار العربي"، عملاً بالمقولات النيوليبرالية الفاشية "نهاية التاريخ" و"صراع الحضارات". والبشرية تمتلك الحضارة الكونية، ولا توجد في العصور الحديثة حضارة غيرها، أما الحضارات الإمبراطورية القديمة وإمبراطوريات العصور الوسطى فقد فرضت نفسها داخل حدودها لانعدام التواصل والانفتاح الكوني بالوسائل الحديثة، بحراً وبراً وجواً وبعصر المعلوماتية الكونية الحديثة في لحظة واحدة على مشهد الكرة الأرضية كلها. الغزو والتدمير المتبادل بين جيوش الإمبراطوريات القديمة والقروسطية لم يبنِ حضارة إنسانية كونية، التقدم العلمي المعرفي والثورات الصناعية والإلكترونية والمعلوماتية قادت إلى الانفتاح على كل البشرية، وسيادة القيم الكونية المشتركة، تراجعت وانهارت الإمبراطوريات الإقليمية: (الإغريقية، الأوروبية القروسطية، الرومانية الغربية والشرقية، الصينية، الهندية، الفارسية، الفرعونية، السومرية، البابلية، الآشورية، الفينيقية، المغولية، العربية ـ الإسلامية، وفي أمريكا الجنوبية حضارة الأنكا، المايا... الخ)، وجفت حضاراتها القديمة والقروسطية، وبقيت الآثار التاريخية وتأثيرات ثقافية وسيكولوجية محلية، وعليه باليد ثقافات متباينة متفاوتة التطور التاريخي، ليس باليد حضارات متعددة تتصارع.

"نهاية التاريخ" عند حدود الرأسمالية والنيوليبرالية، و"صراع الحضارات" المزعوم، فقد جاءت وبرزت وتسارعت وقائع التاريخ لتكذيبها، ومثال مظاهرات عشرات الملايين في أوروبا وأمريكا والعالم نحو "عولمة شعبية جديدة في خدمة الشعوب"، و"التحولات اليسارية الكبرى في أمريكا اللاتينية"، تنامي دور وتطور اليسار الحاكم في الصين وفيتنام وكوبا، عودة يسار الوسط للحكم بالتحالف مع أحزاب اليسار الجذري الماركسي في الهند، وعديد الأقطار في آسيا وإفريقيا، حكومات يسار الوسط في أوروبا شمالاً وجنوباً، مظاهرات الملايين على امتداد العالم ضد الغزو الأمريكي للعراق، ومع شعب فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي التوسعي؛ الأزمة الطاحنة الراهنة (طبعة 2008) في النظام الرأسمالي العالمي، وخاصة في بلدان المركز الرأسمالي، وانهيارات وتداعيات أزمة النظام الرأسمالي المالي، وحلول المعالجة بتدخل الدولة "بالتأميم" و"الشراء والاستحواذ" على الشركات والبنوك العملاقة المنهارة، تشير إلى "لجوء واضطرار" النظام الرأسمالي العالمي النيوليبرالي (حرية السوق وعدم

تدخل الدولة)؛ إلى حلول مستوحاة ومأخوذة عن التجارب الاشتراكية في القرن العشرين، والتي تتطور إلى أمام (الصين، فيتنام، كوبا)، أو التي تفككت وانهارت (تجربة الاتحاد السوفييتي ـ أوروبا الشرقية) تحت ضغط أزماتها الداخلية، أزمات ما قبل "الثورة الجديدة" على جدول أعمال شعوب هذه التجارب، وفي المقدمة غياب "الديمقراطية الاشتراكية" في المجتمع والدولة والحياة الحزبية والنقابية والفكرية التعددية لحل "أزمة ما قبل الثورة الجديدة" نحو "ديمقراطية الاشتراكية واشتراكية الديمقراطية" نحو ثورة مجتمعات ما بعد التصنيع في حقوق الإنسان وعالم الثورة الإلكترونية والعولمة الشعبية البديلة عن العولمة الرأسمالية المتوحشة...، حلول بالتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد، الشركات الإستراتيجية العملاقة والبنوك، المشاريع الإستراتيجية الكبرى، بعمليات "التأميم" و"الاستحواذ" و"الشراء" للشركات والبنوك المنهارة، تأمين السيولة المالية للشركات والبنوك، ضمان الدولة لأموال المودعين، تمويل الدولة "للصناديق السيادية" لضمان ملكية الشركات والبنوك والمشاريع الإستراتيجية، في إطار "السياسة الحمائية" حتى لا تتسرب "الملكية" لرأسمال المال المالي الخارجي. وكل هذه السياسات والوسائل مستوحاة، بل مأخوذة عن التجارب الاشتراكية في القرن العشرين حتى يومنا في القرن الواحد والعشرين.

هذه التطورات كلها؛ التحولات، التداعيات، وقائع حيّة ماثلة وصارخة على أن عجلة التاريخ تدور من حولنا، لم تتوقف عن الصراع، لفتح آفاق التاريخ والحضارة الإنسانية نحو العدالة والتقدم إلى الأمام. وطبيعي العمل نحو تجسير العلاقة التحالفية بين جديد التاريخ ومعسكر حركة التحرر والتقدم في العالم الثالث.

المفارقة في قتامة المشهد؛ أن انتصار القطب الواحد الإمبريالي، لم تنعكس على الأنظمة العربية التي تحالفت معه وصرفت آلاف المليارات في حروب أفغانستان، البوسنة، والهرسك، كوسوفو، حروب الخليج الثلاثة (وربما الرابعة القادمة)، وتمويل القوى المضادة لحركات التحرر والتقدم في غير بلد في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغير مكان. لأن العلاقة "خاوة وتبعية"، ولا يمكن لهذه الأنظمة الطبقية الأنانية والمتخلفة أن تُحسب على انتصار المعسكر الإمبريالي، نقيض ما وقع مع الأنظمة البورجوازية (دكتاتورية وديمقراطية) في جنوب شرق آسيا (هندوسية، بوذية، غير مسقوفة بالثقافة القدرية والماضوية)، التي تحالفت تحت راية أمريكا والغرب وفق

برامج عمل مشتركة ومعادلة مصالح جديدة لتوطين العلم والمعرفة والتكنولوجيا في هذه البلدان، تحت عنوان "محاصرة واحتواء الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وفيتنام"، و"حتى لا تسقط مثل أحجار الدومينو (نظرية بريجنسكي ثم كيسنجر)" أمام قوى التحرر والتقدم وتجارب الاشتراكية الناهضة حينذاك وحالتذاك في موسكو وبكين وهانوي، فقد انتقلت من أنظمة آسيوية متخلفة إلى أنظمة النمور الآسيوية الرأسمالية الصناعية والتكنولوجية والعلم والحداثة العصرية البارزة (هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايلاند، ماليزيا، الفلبين...).

- II -

على امتداد ستين عاماً من الحرب العالمية الباردة وقع استخدام الإمبريالية للأديان على المستوى الكوني لدفع الأحداث التاريخية نحو اليمين واليمين المتطرف، ضد حركات التحرر الوطني والثورات الوطنية الديمقراطية والتحولات بآفاق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق برز دور بابا الفاتيكان اليميني يوحنا بولس الثاني ضد لاهوت التحرير في الكنيسة الكاثوليكية، الذي شكل "خروجاً" على وعن لاهوت اليمين الديني المحافظ، وفي خدمة تحرر الشعوب والثورات الوطنية الديمقراطية والاشتراكية، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا السمراء وآسيا، والطبقات الشعبية في بلدان المركز الرأسمالي وعلى الصعيد الكوني. واستخدام الإسلام السياسي اليميني في العالمين العربي والمسلم، وأدلجة الدين عُقدياً، واستخدام جماعاته في العنف السياسي، داخل البلدان العربية والمسلمة ضد قوى التحرر الوطني والتقدم واليسار الديمقراطي (جامعات، أحزاب، نقابات، تحركات اجتماعية، مثقفين ثوريين في المدينة، الريف) وكرصيد عندما يتطلب الأمر ذلك، والاصطدام بحركة التحرر والتقدم العربية وقيمها، ساهمت في تعميم بؤس الثقافة واستحضار الموروث من قعره التاريخي المضاف على المشهد القائم، ثقافة قدرية مؤدلجة بترك شؤون الدنيا التي لم يحز على فتاتها المواطن، وربح ثواب الآخرة للحصول على السعادة الكاملة، حينها يربح "الآخرة حيث لم يربح الدنيا"، وأما الدنيا فهي مهاجمة: التقدم المعرفي العلمي، تحرير العقل، التطور والحداثة السياسية والمجتمعية والواقعية، العصرية والثقافة الإنسانية العالمية، وتسميم عقول أجيال متلاحقة من الشباب والأميين البسطاء، في مجتمعات الهشيم لتكون كالنار في الهشيم، والبيئة الخصبة هو الفقر. ولأن مدن الصفيح والبطالة والفقر والأمية والتهميش ونمط الحياة السياسية في مجتمعاتها تعم بلواها على الحركات النسائية، والديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية والدينية، وإذا ما حاولت الشعوب استيعاب المستجدات.

إن اليسار الفلسطيني والعربي الجذري والتقليدي (رغم كل أشكال التطويق والحصار الذي لم يتوقف حتى يوم الناس هذا، بكل أنواع الأسلحة على يد الإمبريالية والنيوليبرالية، الأنظمة العربية اليمينية بمؤسساتها القمعية الأيديولوجية، المادية، المالية، السياسية والإعلامية المحلية والفضائية، بأحزابها وقوى اليمين الظلامية ومثقفي سلطات الاستبداد التاريخي)؛ يفخر اعتزازاً بما قدمه للشعوب وحركة التحرر والتقدم العربية، وخاصةً منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ونكبة فلسطين وهزيمة حزيران/ يونيو 1967، والصراع لطرد الاستعمار القديم والجديد، والمعاهدات والقواعد العسكرية والثقافة القدرية والاستعمارية والظلامية، يفخر بدوره الكبير في بناء الحياة الفكرية التعددية والحزبية والنقابية في المدينة والريف، في الجامعات والبوادي دفاعاً عن الحريات الديمقراطية وحقوق العمال والفلاحين والفقراء، المرأة والشباب، والمهمشين، والطبقة الوسطى، حقوق الشعوب في الوحدة الوطنية والقومية، حرية العقل والقيم الإنسانية النبيلة، والتقدم العلمي والاجتماعي والثقافي، نحو الخلاص من بقايا القرون الوسطى والاستبداد السلطوي، الذي ما زال يسحب سيفه القمعي، المادي والمالي، الأيديولوجي والثقافي اليميني والمغلق على الآخر، ضد تحرير العقل والديمقراطية التعددية وحق التشكيلات الاجتماعية بالدفاع عن حقوقها الجماعية والفردية؛ بنقابات وحركات منظمة، والانتقال إلى عالم الحداثة والعصر الجديد، في الدور الكبير ببناء وتطوير الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ وإعادة تأسيس منظمة التحرير بمراحلها الأربعة (1964، 1969، 1973 ـ 1974، 1987)، ونحن الآن نشهد النضال للتأسيس الخامس الديمقراطي الوحدوي جامعاً موَّحداً وموحِّداً للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وفي الشتات، وانتفاضات الشعب الفلسطيني، وإعادة توحيده وتقديم البرامج والحلول السياسية والائتلافية الوطنية، وبرامج دمقرطة ودسترة (قوانين دستورية) الحياة الفلسطينية التي أصبحت برامج وحلول عامة للشعب والثورة ومنظمة التحرير الائتلافية (راجع كتب حواتمة: "البرنامج الوطني المرحلي"، "حواتمة يتحدث..."، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، "أزمة حركة المقاومة ومنظمة التحرير"، "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟!..."، "الانتفاضة ـ الاستعصاء ـ فلسطين إلى أين؟!...").

الآن الصراع يدور داخل فلسطين المحتلة وفي أقطار اللجوء والشتات "لإنهاء

الانقسام المدمّر" نتاج الانقلابات السياسية والعسكرية على برامج الإجماع الوطني (إعلان القاهرة آذار/ مارس 2005، وثيقة الوفاق الوطني حزيران/ يونيو 2006 ـ وثيقة القوى الأسيرة) والتي كان وما زال لليسار الوطني الثوري الفلسطيني الفعل والدور المبادر في تقديم برنامج وحلول الإجماع الوطني، لإعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة، عملاً بقوانين وشروط وتجارب الثورة وحركة تحرر شعبنا الوطنية على مساحة القرن العشرين وحتى يومنا، وشروط وتجارب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث منذ مطلع القرن العشرين، وخاصةً منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا. فالوحدة الوطنية على برنامج القواسم المشتركة ـ برنامج الإجماع الوطني طريق النصر والخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان، وانتزاع حق تقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس المحتلة وحق عودة اللاجئين (68٪ من الشعب الفلسطيني)، والنضال الدائر لإنهاء "الانقسام" طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق العربية العليا المشتركة.

في هذا السياق التاريخي لا ننسى أدوار الاستعمار والإمبريالية، الأنظمة الطبقية اليمينية العربية، الأحزاب اليمينية والظلامية العربية في محاصرة وتطويق قوى التقدم واليسار والليبرالية الحديثة، وتجنيد قوى التخلف والقدرية وطوفان المال السياسي والإعلامي اليميني ضد قوى التقدم في الجامعة، النقابة، تحريم الحياة الحزبية ومحاولات تخريبها حتى يوم الناس هذا في المدينة والريف، مصادرة الثقافة اليسارية الديمقراطية، وأشعلت دوامة الثقافة القدرية والتكفيرية والقرون الوسطى...، وحرب "الفتاوى" و"القتل" و"التحريم" في شؤون الفكر والأدب نثراً وشعراً، ومصادرة الكتاب والنشر، وإرهاب اغتيال عديد المفكرين، والمثقفين في لبنان، مصر، العراق، اليمن وبلدان أخرى، حتى وصل السكين إلى رقبة الأديب الروائي العالمي نجيب محفوظ حامل جائزة نوبل للآداب، والتكفير إلى الشاعر الكبير نزار قباني، وشاعر فلسطين العربي والعالمي الكبير محمود درويش...، وإطلاق يد عصابات التكفير والظلام، وحجر العقل في الجامعات، في المواقع العمالية في المدينة والريف منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين حتى يوم الناس هذا؛ مطلع القرن الواحد والعشرين، وبالتنسيق والتعاون والتسهيلات مع الأجهزة والأدوات الأمنية البوليسية للدولة والسلطة اليمينية على الأرض العربية والفلسطينية، وبكل وسائل التطويق والقمع

لقوى حرية العقل والتقدم في صفوف اليسار والاتجاه الليبرالي بكل تياراته الفكرية والنضالية، الحزبية والنقابية، في المؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية... الخ. إنه "التحالف غير المقدس" بين اليمين السلطوي واليمين الديني المذهبي السياسي، وما جرّه ويجره على شعوبنا وعلى الأوطان من كوارث وتراجعات وانقسامات غارقة بدماء وأشلاء الضحايا أطفالاً، شباباً، نساءً، وشيوخاً.

إن التأمل العميق في الأحوال العربية المعاصرة، يعني مباشرة إدراك أزمة النخب والمجتمعات ـ قل الجماهير ـ معاً. كلاهما يفتقد إلى مؤشرات قياس التقدم وتجلياته في "تحرير العقل" لا تحريمه "بالنقل"، وفتح المجال الديمقراطي، أما النتيجة فهي أنه لا يمكن إنتاج وإنجاز الانفتاح، الإصلاح الديمقراطي الاجتماعي السياسي، دون أن يترافق معه إصلاح ثقافي فكري شامل، والمتناقض مع السائد الذي عجز عن إنجاز مراجعة نقدية وتشخيص للأزمة المزمنة العربية، في مواقعها عبر إستراتيجيات محددة للخروج منها.

يطال هذا التشخيص النقدي العلمي والعملي عديد التيارات اليسارية، التي ما زالت تردد خطابها القديم، كما يطال التيارات القومية التي ما زالت تعيش في خطاب خمسينيات القرن الماضي (شعارات بلا برامج للتقدم، بلا حلول ديمقراطية للأزمات التاريخية والراهنة المزمنة، بلا انفتاح وإصلاح ديمقراطي تعددي ملموس، فكري، حزبي، نقابي، سياسي، قانوني)، وليس في القرن الحادي والعشرين، والعولمة الرأسمالية الأمريكية، وظواهر العولمة الشعبية البديلة، التي تتطلب إعادة صياغة المشروع العام، في ظل الظروف والتجليات الجديدة.

ولعل هذه السمات هي التي أنهضت جماهير ونقابات وقواعد أحزاب تقدمت كثيراً على أحزابها، لحل التناقضات الطبقية والسياسية والثقافية في المجتمع والسلطة والدولة، وشعوب وكتل بشرية ومجتمع مدني في أمريكا اللاتينية، وذاتها تلزم التيار الحزبي الثوري وحتى الوسطي بتبني برنامجها، وأن يلتحق بها ويتوحد معها، في إعادة صياغة مشاريع سياسية وإيديولوجية لليسار الديمقراطي، والتحولات الطبقية الكبرى (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الحزبية، النقابية) في خدمة الشعوب وطنياً وقارياً، لا في خدمة الأولغارشية المحلية، و"زواج المتعة" بين السلطة والمال،

والشركات الدولية المتعددة الجنسية؛ تبرز هنا تجارب اليسار الجذري الديمقراطي في أمريكا اللاتينية تجربة أوغو تشافيز وتياره اليساري الديمقراطي الثوري في فنزويلا، يحمل هذا التيار مشروعاً جذرياً للتغيير الاقتصادي ـ الاجتماعي في فنزويلا، مشتق من التحركات الاجتماعية في صفوف الطبقات العاملة والفقيرة وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى، المشروع يستجيب للتحول نحو التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بآفاق التحول نحو الاشتراكية والديمقراطية التعددية، المتزامنة في ذات الزمان والمكان، والتي يطلق عليها: "اشتراكية القرن الواحد والعشرين"، بناء الاشتراكية تحت سقف تعددية التيارات الأيديولوجية والأحزاب والنقابات من اليسار واليمين والوسط، تعدد أحزاب اليسار، والتنافس الديمقراطي السلمي والانتخابي في عملية بناء الاشتراكية بطرق ديمقراطية وانتخابية وتحت سقف قوانين دستورية ديمقراطية، بعيداً عن الدكتاتورية الحزبية والفردية، بعيداً عن الانقلابات العسكرية، ويستجيب إلى نضالات شعوب أمريكا اللاتينية للخلاص من الإمبريالية والنيوليبرالية الرأسمالية، وبناء مجتمعات الصناعة والتكنولوجيا والمعرفة الإبداعية، والعدالة الاجتماعية تحت عنوان الثورة البوليفارية نسبة إلى سيمون بوليفار قائد حركة تحرر واستقلال ووحدة أمريكا اللاتينية عن الاستعمار الإسباني والبرتغالي، وعن امبريالية الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أمريكا اللاتينية والكاريبي "حديقتها الخلفية" عملاً بمشروع الرئيس الأمريكي مونرو الذي أخذ عنوان "مبدأ مونرو" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر للحلول محل الاستعمار القديم الإسباني والبرتغالي، ورافائيل كوريّا اليساري الجذري حليف شعب البلاد الأول والطبقات الاجتماعية العاملة والفقيرة، والحليف لتشافيز في الأكوادور، وايفو موراليس النقابي الاشتراكي الماركسي الجذري في بوليفيا من شعب "أيمارا"، من سكان البلاد الأصليين المعروفين خطأً باسم "الهنود الحمر"؛ حسب التسمية التي أطلقها كريستوفر كولومبوس مكتشف أمريكا الجنوبية، والذي أعتقد أنه وصل إلى جزر الهند الغربية الآسيوية، وبقيت التسمية العنصرية رغم تصحيح المكتشف أميريكو فيسبوتشي للقارة، بأنها قارة جديدة غير معروفة للعالم الأوروبي، ليكون المناضل الصديق موراليس أول رئيس في أمريكا اللاتينية من سلالة السكان الأصليين، وأورغواي برئاسة اليساري تاباري فاسكيس زعيم "الجبهة اليسارية الموسعة" التي فازت أيضاً بالأغلبية في مجلس

النواب والشيوخ، والجبهة الساندينية اليسارية الجذرية من جديد في نيكاراغوا برئاسة الصديق داينيل أورتيغا، وباراغواي على يد تيار يساري "الائتلاف الوطني من أجل التغيير" برئاسة رجل الدين مطران العاصمة اليساري الصديق فرناندو لوغو الذي ينتمي إلى تيار لاهوت التحرير في بلاده وأمريكا اللاتينية، والذي يشكل تياراً منحازاً للفقراء والثورات التحررية والتحولات الديمقراطية الاشتراكية نحو العدالة الاجتماعية، وضد اليمين الديني المحافظ في الكنيسة الكاثوليكية في بلاده وأمريكا اللاتينية...

والآن السفادور في أمريكا الوسطى "تنعطف يساراً" بعد عشرين سنة من حكم اليمين منذ انتهاء الحرب الأهلية 1980 ـ 1992، بين اليمين وجيشه وفرق الموت التي سلحتها الولايات المتحدة بمليارات الدولارات، وبين "جبهة فرابوندو مارتي للتحرر الوطني" اليسارية الماركسية، جبهة الفقراء والشعب المعذّب، فاز مرشح الجبهة الماركسي ماوريسيو فونيس (صحفي 49 سنة) بالانتخابات الرئاسية (15 آذار/ مارس 2009)، كما فازت قبل ذلك جبهة فرابوندو مارتي بالانتخابات النيابية (كانون الثاني/ يناير 2009). وفي واشنطن، صرح الناطق باسم الخارجية الأمريكية روبرت وود: "نتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة للسلفادور، كانت انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة جداً" (16 آذار/ مارس 2009).

في كراكاس رحب تشافيز بفوز "الصحفي الشجاع ماوريسيو فونيس، الذي يرسخ موجة العمق التاريخي التي ظهرت في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين" (16 آذار/ مارس 2009).

انتصرت قوى اليسار حين تلمست وانحازت هذه القيادات وبإحساس عميق ومدرك لبرامج ومشكلات جماهيرها واستجابت لها. الشعوب ذاتها تخلت أيضاً عن الأحزاب "اليسارية والليبرالية" التي لم تلتحق بها وببرنامجها، وتنضوي مع من استجاب لها، كضرورة لا بد من تحقيقها. ذات هذه المجتمعات اللاتينية، هي التي اكتوت بالنيوليبرالية المتوحشة منذ عقود السبعينيات، فصاغت نخبها الجماهيرية اليسارية بدائل للسياسات القديمة، مع حفاظها في الوقت نفسه على القيم الأساسية للمشروع اليساري الديمقراطي الثوري، وأهمها التركيز على الحاجات الأساسية

للمجتمعات، على الجماهير العريضة في مجاليّ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، معاً وسوياً. وكثير من هذا وقع في البرازيل بزعامة حزب الشغيلة برئاسة العامل اليساري لويس أناسيو دي سيلفا المعروف بلقب "لولا" رئيس البلاد، الذي أوقف وصفات البنك الدولي وبرامج النيوليبرالية التي قادت إلى انهيار الاقتصاد البرازيلي، والآن يحتل الاقتصاد البرازيلي الموقع التاسع في الاقتصاد العالمي، جامعاً بين قطاع الدولة والقطاع الخاص والتحولات المتسارعة نحو العدالة الاجتماعية. في الأرجنتين فاز اليسار البيروني بالرئاسة بزعامة نستور كير تشنير الذي أوقف العمل بوصفات البنك الدولي التي أدت إلى انهيار الاقتصاد الأرجنتيني، وجمّد ديون صندوق النقد الدولي، ونهض باقتصاد المجتمع والدولة وشبكة الضمانات الاجتماعية، وعام 2008 فاز اليسار البيروني من جديد برئاسة كريستينا كير تشنير.

أليس هذا نقد ذاتي جريء وعملي ورشيد لبعض التيارات والأحزاب الماركسية واليسارية الاشتراكية والاتجاهات الانتهازية اليمينية في صفوفها، ودرس بليغ ديمقراطي اشتراكي لليساريين والليبراليين في بلاد العرب، ويعبر عن ضرورة في بلادنا العربية والعالم الثالث، سواء في مرحلة التحرر الوطني، أو مرحلة ما بعد الاستقلال عن الأجنبي، وبما يجيب على تحولات العصر والنظام العالمي الجديد وبالقطب الواحد.

تحمل غالبية تيارات "تديين السياسة وتسييس الدين" في بلادنا العربية وفي العالم الثالث؛ "رؤية مغلقة للعالم"، تقوم على التكفير وتحريم ممارسات اجتماعية وثقافية مشروعة، وتدخل بفتاويها "الدينية" في ميدان الاقتصاد والعلوم والثقافة، فضلاً عن صغائر الحياة اليومية للأفراد، والحجر على العقل بجدران غيبيات النقل. وفي وسط شعوب عربية وعالمثالثية، تشير التقارير الدولية أن نسبة الأمية فيها بلغت 40 بالمئة، مما يجعلها أداة للتغيير الاجتماعي غير الواعي، ومنه وبوسائل العنف. أما حركات المثقفين العرب؛ لن يتاح لها رفع خطاب تنويري لأن السلطة ذاتها تضطهد في أوساطهم مَنْ لم يواليها، وبجوارها فتاوي اليمين السلطوي والديني، والأهم أنها تخاف هي ذاتها أيضاً من هذا التنوير، وهذا التحالف الطبقي بين السلطة والمال واليمين الديني؛ لن يضع مصلحة النظام السياسي الصالح والرشيد فوق أي اعتبار، وهي ذاتها ـ الأنظمة الطبقية الحاكمة، المغلقة على برنامجها الضيق، الذي لا يرى

مصالح المجتمع، دور الدولة السياسي والاجتماعي الراشد على طريق تحرير العقل والتقدم والعدالة الاجتماعية ـ أحد الأسباب الرئيسية لهذا البؤس العام.

وانطلاقاً من الطابع الاقتصادي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية، بتوافر أهم مصادر الطاقة في العالم، عصب الاقتصاد العالمي، وربطاً بالعولمة الرأسمالية الأمريكية، وتراكم القوى الجبرية لرأس المال ـ المركز والأطراف ـ، فإن هذه المنطقة ستبقى تحت الموجات العاتية لها، وبأشكال متعددة، نظراً لحيازتها على الطاقة الإستراتيجية.

يقوم بعض البحاثة العرب، باقتفاء أثر اليابان وإجراء مقارنات، كيف حققت النهضة أهدافها باليابان المتقدمة الحديثة وسيادة النظام الرأسمالي الياباني (ثاني اقتصاد بالعالم 12٪ حجم الإنتاج الداخلي "المحلي"، بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية 25٪ حجم الإنتاج الاقتصادي الداخلي من مجموع الاقتصاد العالمي)، والتي جاءت بعد بداية النهضة في مصر على يد حكم محمد علي "باشا" بنصف قرن، وربما تكون المقارنة هامة، بيد أن نظام الإقطاع "الميجي" الياباني بزعامة الإمبراطور تولى بنفسه بناء الرأسمالية، لأن البوارج الرأسمالية الأمريكية أرادت فتح أسواقه بقوة السلاح للتجارة، فاضطر إلى الانتقال حماية للذات، دولة إقطاعية تتولى ذاتها الانتقال إلى الرأسمالية، ثورة تاريخية عظمى، قام الحاكم الإقطاعي العسكري "الشوجون" بهذه المهمة، وهو الذي يحكم باسم الإمبراطور منذ أواخر القرن الثاني عشر وحتى 1868 تاريخ الإصلاح الميجي، وتخلل هذه القرون فترات قصيرة متقطعة من الحكم الإمبراطوري الخالص، بينما حكم محمد علي "باشا" (1805 ـ 1849) وأسرته ومعه المماليك والترك "الباشاوات والبهاوات" الذين استعمروا مصر شعباً وبلداً أكثر من عشرة قرون، غلب عليه التكوين الإقطاعي وملكية هذا التحالف الإقطاعي للأرض الزراعية، بدلاً من تصفية الإقطاع والانتقال إلى نهضة الإنتاج والنظام الرأسمالي، فضلاً عن إسقاط دور الشعب المصري والنخب الاجتماعية والمتعلمة المصرية في النهضة، واستغل الشعب بأعمال "السخرة" و"العبودية" في الزراعة وحفر قنوات المياه ومشاريع محمد علي الاقتصادية، وأبعده عن هياكل الإدارة والسياسة والجيش والتعليم.

ولا يعني هذا اختفاء الياكوزا (المافيا اليابانية) في اليابان من متاع الإمبراطور، كما حدث عام 1999 حين قام أحد أعضائها بطعن ناظر مدرسة ثانوية في أوزاكا رفض أن يرفع على سارية المدرسة علم "الشمس المشرقة"، كما لم يسمح بترديد نشيد "يعيش الحكم الإمبراطوري إلى الأبد"، وعلم الشمس المشرقة بما يرمز إلى تغطية النفوذ الياباني الكرة الأرضية بأكملها.

في السويد حصل الانتقال تدريجياً إلى الرأسمالية وأنظمة اقتصاد السوق والتقدم الاجتماعي على مساحة النصف الثاني من القرن العشرين (حكومات الحزب الديمقراطي الاشتراكي) وكذلك في البلدان الإسكندنافية، وبتسويات وبدون ثورات، بينما في بريطانيا، فرنسا، معظم بلدان أوروبا سلسلة من الانتفاضات والثورات الاجتماعية والسياسية والدينية للانتقال من عبودية الإقطاع وهيمنة الفكر الديني الظلامي والإمبراطوريات، إلى الثورة الديمقراطية البورجوازية الرأسمالية منذ القرنين السابع والثامن عشر. والعديد من البلدان وخاصة الأوروبية والأمريكية في القرن التاسع عشر.

وبلدان آسيوية للانتقال من الإقطاع إلى الثورات الوطنية البورجوازية واقتصاد السوق وتحرر العقل والثورات الصناعية بآفاق العدالة الاجتماعية في القرن العشرين: الصين، الهند، فيتنام، بلدان النمور الآسيوية بتحولات رأسمالية وتوطين الصناعة والتكنولوجيا الحديثة، وفي أمريكا اللاتينية: كوبا والتحولات اليسارية الكبرى الآن في مطلع القرن الواحد والعشرين، خرجت من التنميط الستاليني المبسط، ولمسلة ستالين الخماسية الصوفية المتسلسلة: المشاعية؛ العبودية؛ الإقطاع؛ الرأسمالية؛ وأيضاً (شرقية نمط الإنتاج الآسيوي)؛ فالاشتراكية.

الاشتراكية، الماركسية، إنتاج أوروبي تقدمي يساري إنساني في قلب الثورات البورجوازية الرأسمالية وحركة التاريخ في مسارها الطبقي الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي، قدمت تطور ارتقائي وهو علمي وعملي عالمي واحد متعدد المسارات والتجارب، وأن الرأسمالية ظاهرة جديدة، وليست قديمة، لكنها دشّنت منهج تحليل ونقد جوهر الرأسمالية في أنماط تطوراتها المستمرة، وكشف العلم الماركسي جوهر النظام الاجتماعي في الرأسمالية، والعلاقة بين العمل ورأس المال، والتناقض بين

العربية على اليسار الوطني الثوري الفلسطيني؛ ترك تأثيراته السلبية الكبيرة على يسار المقاومة الفلسطينية خاصة وعلى مسار مجموع الحالة الفلسطينية عامة، ثم تداعت انهيارات التوازنات الدولية ـ الدولية بتفكك وانهيار تجربة الاتحاد السوفييتي؛ سحبت تأثيراتها السلبية على كل قوى التحرر الوطني والحركات الثورية في فلسطين والبلاد العربية والعالم، وحركات يسار الوسط والوسط في أوروبا بما فيه تراجع وإضعاف الأنظمة والأحزاب الديمقراطية ـ الاشتراكية، وفي كل أقطار العالم.

هذه التداعيات والحصارات العربية الإقليمية والدولية؛ أدت إلى انفراط عقد الائتلاف الوطني في منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية، وتشديد الحصار المادي والسياسي على يسار المقاومة الفلسطينية، وعلى قدم وساق مواصلة إغداق المال والتسهيلات المادية والسياسية على اليمين الوطني واليمين الديني المذهبي من أغلبية الأنظمة العربية والدول المانحة في بلدان المركز الرأسمالي.

هذه التداعيات والارتدادات أدت إلى تعميق الأزمات المزمنة، وانفجارها بعمليات غزو محلية وإقليمية واستعمارية، وحروب أهلية داخلية دامية كما في العراق، السودان، اليمن، الصومال، وبأشكال دامية أخرى في مصر والجزائر. وأنتجت "الانقسام السياسي" في الصف الفلسطيني منذ أكتوبر/ تشرين أول 1991 بانفراد اليمين الوطني بالقرار، وذهابه إلى مشاريع الحلول السياسية بشروط حكومة الليكود اليميني بزعامة شامير، وكسر قرارات المجلس الوطني لمنظمة التحرير، وإدارة الظهر للائتلاف الوطني العريض في المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه التداعيات وقوانينها الانتخابية أنتجت "الانقسام الدموي المدمر" والانقلابات السياسية والعسكرية على برامج الإجماع الوطني، والهيمنة الفئوية الضيقة بالقوة المسلحة على قطاع غزة، والهيمنة الفئوية بقوة السلطة على الضفة الفلسطينية، وكل هذا التدمير للائتلاف الوطني العريض، وتجزئة وحدة الوطن والشعب والمؤسسات الائتلافية، الرابح الأكبر فيه "إسرائيل"، والخاسر الأكبر الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية بتقرير المصير والدولة والعودة، وشرط تصحيح هذا؛ بالعودة المؤكدة لقوانين حركات التحرر الوطني الظافرة وتجربة الثورة وشعبنا تحت راية ائتلاف فصائل المقاومة وقوى منظمة التحرير؛ تحت راية البرنامج السياسي الموحّد، برنامج القواسم المشترك، ودمقرطة مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعودة إلى الشعب

بانتخابات التمثيل النسبي الكامل لبناء الشراكة الوطنية الشاملة وإنهاء الانقسامات وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

أخذت التيارات اليسارية الديمقراطية الثورية والليبرالية الوطنية، زمام المبادرة لإنهاء الانقسام السياسي وإعادة بناء الوحدة الوطنية، تحت سقف ائتلاف منظمة التحرير. أنجزنا قرارات إعلان القاهرة بالحوار الوطني الشامل (آذار/ مارس 2005)، وبناء "البيت الفلسطيني الموحّد" بقوانين انتخابية ديمقراطية لا انقسامية، ولكن ارتداد قوى اليمين الوطني واليمين المذهبي عطَّل تنفيذ إعلان القاهرة، وأصرَّ على قانون انتخابات انقسامي لا وحدوي لا ديمقراطي، بدلاً عن قوانين وتجارب حركات التحرر الوطني، أنتج انقساماً أكثر عمقاً في يناير/ كانون الثاني 2006، وأدى إلى استنساخ حماس لتجربة فتح بحكومة احتكارية وصلت سريعاً إلى الطريق المسدود.

من جديد قوى اليسار الديمقراطي الثوري والليبرالي الوطني والقوى الأسيرة؛ استأنفت النضال "لإنهاء الانقسام السياسي الانتخابي وإعادة بناء الائتلاف الوطني الشامل"، أثمر وثيقة القوى الأسيرة الخمسة (ديمقراطية، شعبية، فتح، جهاد إسلامي، حماس"، وأثمر مراكمة الأفعال التي أنتجت الحوار الوطني الشامل على أساس "وثيقة الأسرى" في رام الله وغزة، وعقد وتوقيع "وثيقة الوفاق الوطني" (26 حزيران/ يونيو 2006)، ومرة أخرى تراجعت حماس وفتح عن الإجماع الوطني، نحو اتفاقات محاصصة احتكارية ثنائية لتقاسم السلطة والمال والنفوذ، وبالاعتماد على المحاور الإقليمية العربية المتصارعة، قبل وأثناء وبعد اتفاق المحاصصة الثنائي في 8 شباط/ فبراير 2007 في مكة المكرمة، والذي أعلن فاروق الشرع نائب الرئيس السوري أن اتفاق فتح ـ حماس "صنع في سوريا" وتم "إخراجه في السعودية"، انفتح جحيم الحرب الأهلية وصولاً إلى الانقلاب السياسي والعسكري على وثائق الإجماع الوطني، انهار اتفاق شباط/ فبراير وهيمنة حماس بالقوة المسلحة على قطاع غزة، تحت عنوان اشتقته حماس "الحسم العسكري"، وهكذا "ضاعت الفرصة التاريخية الجديدة" لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الائتلافية العريضة بتطبيق وتنفيذ "وثيقة الوفاق الوطني وآلياتها الخمسة"، ضاعت الفرصة التاريخية تحت سيف "المصالح الفئوية الاحتكارية"، و"مصالح صراعات محاور الأنظمة الإقليمية العربية والشرق أوسطية"، والرابح الأكبر "إسرائيل" ومشاريع الإدارة الأمريكية برئاسة بوش

الطابع الاجتماعي للعمل والإنتاج، وبين أن الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج، هو الجوهر الاستغلالي للنظام الرأسمالي، وآليات السوق على الصعيد القومي والدولي... فهل يمكن تعميم النمط العبودي الذي نشأ في اليونان أو روما على بلدان أخرى! بينما الإنتاج الرأسمالي نشأ في بريطانيا وليس في اليونان، والعديد من شعوب العالم الجديد الأصلية كانت مشاعية (الأمريكيتين، استراليا، نيوزلندا). المشاعية في أمريكا الشمالية، استراليا، نيوزيلندا انتقلت على يد المستعمرين والمهاجرين الأوروبيين إلى الرأسمالية الصناعية والزراعية وعبودية السود الأفارقة في المزارع الكبيرة دون المرور بمرحلة الإقطاع، تمت تحت سقف النظام الرأسمالي، بينما في أمريكا اللاتينية عاشت طويلاً مرحلة الإقطاع واللاتيفونديا على يد المستعمرين والمهاجرين الإسبان والبرتغال، وهذا واحد من الأسباب الرئيسية للتخلف التاريخي الذي حلّ بأمريكا اللاتينية والكاريبي.

إن الذي طرحه ماركس هو نظرة فلسفية عامة للتاريخ، مجرد نظام للنظرات وليس تحليلاً مفصلاً لكل وقائع التطور التاريخي، وما نحتاج له هو مدخل نظرية ماركسية بخصوصيات المجتمعات العربية، والخصوصيات الفلسطينية؛ التي استوعب وأنجز فيها اليسار الوطني الثوري الديمقراطي الفلسطيني الجديد؛ الكثير في الرؤيا والخطى الفكرية والبرنامجية والممارسات العملية الجديدة وغير المسبوقة، لم يصل لها ولم يطرقها؛ بل ولم يتعرّف عليها ويعرفها اليسار التقليدي الفلسطيني والعربي في المشرق العربي، ولا التيار القومي العربي التقليدي في بلدان المشرق العربي، جامعاً بين "سلاح الفكر وفكر السلاح" "سلاح النقد ونقد السلاح" "سلاح الأيديولوجيا وأيديولوجيا السلاح"، "بين البرنامج الوطني الثوري المرحلي: حق تقرير المصير، الدولة المستقلة عاصمتها القدس المحتلة، حق العودة؛ والبرنامج الاستراتيجي الطويل الأمد": "فلسطين التاريخية دولة ديمقراطية موحدة لكل مواطنيها على قدم المساواة عرباً ويهوداً"، من منظور وموقع حركة التحرر الوطني، والتي أصبحت برامج للشعب والمقاومة الوطنية المعاصرة الراشدة ومنظمة التحرير الائتلافية منذ عام 1974، وما زال أمامه الكثير، عليه أن ينجزه من مواقع نقد الذات، فاليسار يتفاوت في صفوفه التطور الفكري والسياسي، وهذا يخلق تفاوت في الرؤيا والحلول الوطنية والاجتماعية والممارسة في مرحلة التحرر الوطني، والنقد العام في السياق الوطني

والقومي والدولي، في التحالفات والائتلافات لإنجاز مهمات التحرر الوطني والتحولات الديمقراطية الجديدة.

اليسار الثوري الديمقراطي الفلسطيني هو الذي قدم البرامج والحلول السياسية الجديدة، المرحلية والإستراتيجية، وترشيد سلاح المقاومة، برامج الحلول لبناء الوحدة الوطنية للشعب في فلسطين المحتلة وأقطار اللجوء والشتات، للثورة والمقاومة، ولمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، على أسس ديمقراطية وبقوانين التمثيل النسبي الكامل، ووفقاً لتطور مسار القضية والحقوق الوطنية مرحلة بعد مرحلة، وبنى توازنات وطنية فلسطينية بين اليسار واليمين والوسط في كل الحركة الوطنية ومنظمة التحرير، شفافة، مبدعة، وحدوية ائتلافية على قاعدة القواسم المشتركة والبرامج المرحلية في سياق عملية تطوير مهمات المقاومة وائتلاف منظمة التحرير على مساحة أكثر من ثلاثين عاماً (1964 ـ 1994)، إلى أن انهارت التوازنات العربية من حولنا، والدولية ـ الدولية، وتداعياتها على مسار كل الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بأزمة شاملة لكل الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، وما ترتب ويترتب عليها من حصارات، وانقسامات وانقلابات سياسية وعسكرية نحو اليمين بغطاء سياسي وإعلامي يميني وتمويل مالي ومادي كبير إقليمي ودولي، وتراجعات وارتدادات الأوضاع العربية إلى الخلف إلى اليمين، وتداعيات ذلك على كل أوضاع حركة التحرر والتقدم العربية بتياراتها الفكرية والاجتماعية نحو اليمين، ومشاريع إقامة توازنات وشبكة علاقات وتحالفات يمين ـ يمين، بديلاً عن الديمقراطية التعددية وتحالفات دفع حركة التحرر والتقدم والتحديث إلى أمام وإلى ضفاف العالم المعاصر.

إن تفكك التوازنات العربية ـ العربية حول فلسطين؛ وبعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وانهيار التضامن العربي بعد اتفاقية السادات ـ بيغن 1978، وحرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية)، وبعد احتلال الكويت وحرب الخليج الثانية 1991، والحصارات المادية والمالية والسياسية التي اندفع بها اليمين الفلسطيني تجاه قوى التقدم واليسار الوطني الثوري الفلسطيني، وخاصة بعد أن كسر قرارات المجلس الوطني لمنظمة التحرير (سبتمبر/ أيلول 1991)، وذهب منفرداً إلى المفاوضات مع "إسرائيل"، بشروط شامير والإدارة الأمريكية، كذلك حصارات أغلبية الأنظمة

الابن الاستعمارية والمنحازة لمشاريع حكومات "إسرائيل التوسعية".

لم ييأس اليسار الفلسطيني الديمقراطي الثوري، "فلا نصر مع اليأس"، واصل النضال الصعب وبمراكمة القوى حتى انفتح أفق جديد للحوار الوطني الشامل في 4 حزيران/ يونيو 2008 بعد عام كامل على انقلاب حماس في قطاع غزة. واستجاب ائتلاف منظمة التحرير لضغط القوى اليسارية الثورية والليبرالية الوطنية، وأطلق محمود عباس (أبو مازن) مبادرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "للوفاق والحوار الوطني الشامل بدون شروط مسبقة". مصر أخذت زمام المبادرة عربياً، وعقدت سلسلة الحوارات مع جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، وبلورة مشروع القواسم المشتركة "المشروع الوطني الفلسطيني، اتفاقية القاهرة 2008"، ودعت القاهرة إلى الحوار الشامل في 10 ـ 11/ 11/ 2008، سارعت حماس إلى وضع شروط فوق شروط "عدم التراجع إلى الأوضاع في 13 حزيران/ يونيو 2007، بوقف الهيمنة بالقوة المسلحة على قطاع غزة وفصله عن الضفة الفلسطينية والقدس، واتخذت قراراً أولياً في 20/ 9/ 2008 بمقاطعة الحوار الشامل في القاهرة (راجع رسائل قيادات حماس ـ الخارج، غزة، الضفة تحت عنوان "ورقة أولية للمدارسة حول مضامين الحوار الفلسطيني القادم في القاهرة 20/ 9/ 2008")، و"رسالة من المكتب السياسي في دمشق 2/ 11/ 2008 لقيادات حماس حتى رتبة النقباء عاجل جداً/ تقدير موقف حتى حوار القاهرة المزمع عقده في 10 ـ 11/ 11/ 2008")، وأعلنته في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بعد حملة تمهيد إعلامية، وهكذا انهارت مرة ثالثة الفرصة الذهبية التاريخية "لإنهاء الانقسام المدمر"، وإعادة بناء الوحدة الوطنية تحت "مطرقة المصالح الفئوية الحزبية الضيقة" و"سندان عواصم عربية وغير عربية".

اليسار الديمقراطي الثوري والليبرالية الوطنية ضمير الوحدة الوطنية ورائد الجبهة الوطنية الشاملة الائتلافية على مساحة أربعين عاماً في الثورة المعاصرة و45 عاماً على عمر منظمة التحرير الائتلافية يواصل النضال "لإنهاء الانقسام" عملاً بمبدأ الوحدة ضد الاحتلال والاستيطان وحل قضايا الانقسام بالحوار على أساس برنامج القواسم المشتركة، مبدأ الوحدة ضد التناقض الرئيسي مع الاحتلال واستعمار الاستيطان، وحل تعارضات فصائل المقاومة والقوى والشخصيات الوطنية بالوسائل السلمية والحوار الديمقراطي.

- III -

في العصر الموصوف الراهن عصر العولمة الاقتصادية، نرى أن العالم يعيش عصر التكتلات الكبرى الإقليمية الاقتصادية، بما يملي من تكامل وتقليص الفجوة الفاصلة. والتجربة الأوروبية (السوق الأوروبية ثم الاتحاد وما نسبته 30 ـ 40٪ من حجم اقتصاد بلدان الاتحاد، اقتصاد دولة ـ قطاع عام) قد تبدو مفيدة للدول العربية، حيث تبرز الأرقام من عام 1986 ـ 1999 ـ ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي لأفقر أربع دول في الاتحاد من 56 بالمئة إلى 78 بالمئة، ويعود ذلك بفضل المساعدات السخيّة والتجارة الحرة الداخلية (السوق الأوروبية المشتركة)، والاستثمارات من داخل الاتحاد، وكذلك السياسة الحكيمة والرشيدة من قبل متلقي المساعدات، وتصحيح التفاوت.

تجربة الصين/ فيتنام الاقتصادية ـ الاجتماعية العملاقة، تجمع بين التنمية الاقتصادية المستدامة بالثورات الصناعية الثلاث وتكنولوجيا العلم والمعرفة والاختراع القائمة على تحرير العقول، وبين قطاع الدولة والقطاع الخاص؛ بالإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية من جانب، وعلى الجانب الآخر السير بخطى حثيثة نحو تحديث قطاع الدولة في بحر المنافسة مع القطاع الرأسمالي الخاص المحلي والأجنبي، وبلا تردد نحو العدالة الاجتماعية، إنها تجربة مبهرة، غنية، مغرية، بالدروس المصيرية للشعوب والدول العربية وبلدان "العالم الثالث" المتخلفة في التطور والتقدم إلى الأمام.

إن تجربة الصين وفيتنام وكوبا من "العالم الثالث"؛ تقودها أحزاب يسارية جذرية بخصوصيات وطنية، واصلت طريقها الطويل في مسار توفير شروط التحول الاشتراكي، وبناء القاعدة المادية والفكرية لهذا التحول وفق خصائص كل بلد، في حين أن ماو تسي تونغ وتياره عمل بمعادلة "بالاعتماد على الذات، وبالعمل الشاق نبني الصين الجديدة والتحول الاشتراكي"، رغم أخطاء القفزة الكبرى إلى أمام؛

بالكومونات الزراعية حيث تدهور الإنتاج الزراعي، وأخطاء الثورة الثقافية الكبرى بتضخيم صراع التناقضات الطبقية داخل المجتمع الصيني، وداخل الحزب الحاكم، مما أدى إلى تدهور الإنتاج والمجاعات في المدينة والريف. وفي مرحلة دنغ هسياو بنغ وتياره وفق معادلة "تحرير العقل من الدوغما الأيديولوجية والأفكار الموروثة" و"الإصلاح الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، والانفتاح على العالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والتنمية العلمية والتناغم الاجتماعي، المطلب الأساسي "لتطوير الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، و"الدخول في المنافسة بين قطاع الدولة الاقتصادي والقطاع الخاص المحلي والأجنبي"، و"الهدف بناء المجتمع الرغيد والحياة على نحو شامل يكافح لتحقيقه الحزب والدولة، وتكمن فيه المصالح الجوهرية لشعب البلاد بجميع قومياته" (التقرير المقدم إلى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني/ 15 تشرين أول/ أكتوبر 2007، قدمه هو جين تاو الأمين العام للحزب)، وفي عام 1976 بدأت هذه المرحلة الجديدة في الصين.

وفي فيتنام بدأت المرحلة الجديدة بإدارة القيادة اليسارية الجذرية عام 1978 بخصوصيات فيتنامية؛ كثيرة ودورية حواراتي مع القيادتين الصينية والفيتنامية بشأن مسار ومصير التجربتين، ومن هذا يتضح أن كلاً من الصين وفيتنام اتبع مسارات تطور اقتصادي بخصوصيات فكرية وثقافية وبرنامجية مختلفة، عن مسار التجربة الاشتراكية السوفييتية، وقبل تفكك وانهيار التجربة السوفييتية بخمسة وعشرين عاماً، فضلاً عن التباينات والصراعات الأيديولوجية والسياسية والحدودية قبل ذلك بكثير، واستنزفت مئات مليارات الدولارات والطاقات المادية والبشرية، والتي تعادل في يومنا عديد الترليونات، فضلاً عن التخلف في الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية وحركة التطور إلى الأمام تلبيةً لحاجة المجتمعات السوفييتية والصينية أولاً، واللحاق بتطور بلدان المركز الرأسمالي ثانياً، وساهم هذا في خسارة المنافسة الاقتصادية الإيجابية مع المعسكر الرأسمالي؛ الذي فرض على التجارب نحو الاشتراكية نزيف سباق التسلح بين المعسكرين والحرب الباردة كونياً، والساخنة الإقليمية بأطراف ثالثة ضحية صراع المعسكرين.

وتجمع كلاً من تجربة الصين وفيتنام سمات مشتركة، انطلقت في مسيرة ثورات وحروب التحرر الوطني، تقودها أحزاب يسارية جذرية للخلاص من الاحتلال

الاستعماري، وقاعدته الاجتماعية والسياسية الإقطاع وأمراء الحروب المحلية، وعليه منذ البداية اتخذت الثورة وحركة التحرر الوطني مساراً يسارياً ثورياً جمع بين مهمات التحرر الوطني بالاستقلال والوحدة القومية لكل بلد، ومهمة البناء في المناطق المحررة وبعد الاستقلال؛ لاستكمال إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية الجديدة، بآفاق التنمية والعدالة الاجتماعية على طريق التحول الاشتراكي، رغم أن مرحلة البناء الطويلة انطلقت من اقتصادات متخلفة، ضعيفة وقليلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي.

في كوبا صمدت التجربة الوطنية اليسارية الجذرية في مواجهة الإمبريالية الأمريكية منذ انتصار الثورة عام 1959 على الدكتاتورية والاوليغارشية، وهزمت عمليات غزو الجزيرة المضادة للثورة بدعم الجار الشمالي الجبار عام 1961، وأخذ النظام اليساري التاريخي طريقه إلى المرحلة الأولى من التحول الاشتراكي، وصمد في مواجهة الحصار الأمريكي الشامل على مساحة 47 عاماً حتى يومنا، وبنى أرقى نظام تعليمي وصحي شامل في أمريكا اللاتينية باعتراف الأمم المتحدة. لا أميّة ولا بطالة ولا تهميش في المجتمع، مع أن التجربة في ظروف الحصار والاقتصاد الضعيف والمتخلف والفقير بالمواد الخام، لم تتمكن بعد من بناء اقتصاد متطور، مزدهر صناعياً وزراعياً وتكنولوجياً، بنت كوبا الثورة "دولة الرعاية الاجتماعية"، لم تبنِ بعد دولة الرفاه الإنتاجي، والمقارنة تجوز مع اقتصادات الكاريبي وأمريكا اللاتينية، لا تجوز مع اقتصادات الجار الجبار الشمالي وبلدان المركز الرأسمالي الأخرى.

شكل النظام اليساري الكوبي بإنجازاته وصموده ودعمه لقوى التحرر الوطني والتقدم "منارة الهام" لشعوب أمريكا اللاتينية، التي تتخبط بالفقر والبطالة والتهميش تحت سقف الأنظمة الطبقية الدكتاتورية العسكرية والأوليغارشية، وأنظمة النيوليبرالية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، وتحت سقف نهب الإمبريالية الأمريكية وشركاتها الاستغلالية والشركات الفوق قومية والمتعددة الجنسية.

إن التجربة والقيادة اليسارية الكوبية تحتل "منصة الظل العالي" بزعامة فيدل كاسترو، والآن بقيادة راؤول، في أمريكا اللاتينية وحركات التحرر الوطني في العالمثالث، نعتز بالصديق فيدل، وبالذاكرة احتشاد ألوف القيادات الرسمية والحزبية

من العالم بالعيد الثمانين لكاسترو (كانون أول/ ديسمبر 2006)، وكنت المدعو والمشارك الوحيد من البلاد العربية والشرق الأوسط؛ تعبيراً عن العلاقة التاريخية مع الصديق الثوري الوطني والأممي فيدل وبين الشعوب، كوبا قدمت الكثير للعرب وفلسطين، الوحدات الكوبية قاتلت على الحدود الجزائرية 1962، في الجولان السورية 1973، وبنت لشعب فلسطين ألوف الكوادر في الجامعات الكوبية.

في التسعينيات بعد انهيار التجربة السوفييتية وتجارب أوروبا الشرقية، عاش الشعب الكوبي مرحلة عصيبة اقتصادية واجتماعية وسياسية، سميت "المرحلة الخاصة"، وقعت سياسة الانفتاح على السياحة والاستثمارات الخارجية، وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وانتهت "المرحلة الخاصة" مع بدء وانتشار التحولات نحو اليسار في بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر التسعينيات وحتى يومنا، وخاصةً بعد نجاح أوغو تشافيس اليساري في انتخابات الرئاسة 1998، ثم توالت التحولات الكبرى نحو اليسار الجذري ويسار الوسط في أمريكا اللاتينية، ومع هذه التطورات الكبرى انفتح فصل جديد في تاريخ كوبا وأمريكا اللاتينية؛ سيترك بصماته في تطور التجربة الكوبية نحو "ديمقراطية الاشتراكية والتنمية المستدامة"، وفي تطور التجارب اليسارية في أمريكا اللاتينية نحو بناء الاشتراكية تحت سقف "إشاعة الديمقراطية التعددية"، والصراع في صف الشعوب على الأرض وفي الميدان بين الأيديولوجيات اليسارية واليمينية نحو الخيار الاشتراكي؛ وديمقراطية اشتراكية القرن الواحد والعشرين، أم نحو الخيار الرأسمالي والارتداد نحو اليمين. وسيظهر فعل وتأثير هذه التطورات والخيارات على حياة وتاريخ شعوب العالم الثالث واليسار العالمي في يومنا وعبر مسار القرن الواحد والعشرين.

إن تجارب الصين وفيتنام وكوبا، والتحولات اليسارية الكبرى في أمريكا اللاتينية، ويسار الوسط في الهند، وتجارب يسار الوسط (الديمقراطية الاشتراكية) في أوروبا والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى (الاتحاد الأوروبي)، تطرح للشعوب والدول العربية، وخاصة قوى اليسار والليبرالية الوطنية، الكثير من التساؤلات الكبرى على طريق النهوض الجديد، تستدعي المراجعة النقدية بروح وروافع الخصوصيات الوطنية والقومية، واستخلاص الدروس وبرامج الدمقرطة والتقدم إلى الأمام نحو عالم العصر، عالم تحرير العقل والعلم والحداثة.

وتبدو ماليزيا نموذجاً آخر؛ وتفتح على أكثر من مناسبة للحالة العربية (شكلت الاستثناء بين 57 دولة عربية ومسلمة)، استندت إلى تحرير العقل والمعرفة، التركيب التعددي الإثني 25٪ أصول صينية كونفشيوسية المذهب، 20٪ أصول هندية هندوسية وبوذية المذهب، 55٪ ملاويين مسلمين وأقلية مسيحية، وسنغافورة أصول صينية انفصلت عن ماليزيا عام 1965 بعد استقلال ماليزيا بثلاث سنوات، في عملية الصياغة لسياساتها التنموية وبناء الدولة، وقد حققت تقدماً في نسيجها الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم على التوازن الملموس في الرخاء، ودعم الروابط العرقية على مدار الأربعين عاماً الماضية، كما فعلت قبلها النمور الاقتصادية الآسيوية الناشئة في جنوب شرق آسيا، وخاصة بعد انتصار الصين الشعبية عام 1949، والحرب الكورية ـ الأمريكية عام 1954، وانتصار فيتنام عام 1975، ثم دخولها على مسار سياسات تتناسب مع التغيرات العالمية، مثل العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال العلوم والاتصالات، لأن الدول لا تستطيع مواجهة التحديات إن لم تستطع إحراز المزيد من تحرير العقل نحو المعرفة وعلم التقدم والرخاء.

إن إستراتيجيتها تتركز في تحقيق النمو المدعوم والمستدام، لا سيما القدرة على المنافسة، والتي ستتحدد من خلال زيادة المعرفة ودعم القدرات التكنولوجية وإيجاد منتجات جديدة. والتأكيد على أهمية الاستثمارات المحلية والخارجية المدروسة. كما تضع في تحدياتها النمو الطويل الأجل على المستويين المحلي والعالمي، في سياق أوجه تطوير الرؤية الوطنية وأساسها اقتلاع جذور الفقر، بغض النظر عن الانتماء العرقي، وإعادة هيكلة المجتمع والتنمية المتوازنة، وتطوير المعرفة، وبناء دعم وصمود الدولة من خلال توثيق الوحدة في النسيج الوطني، وغرس الروح الوطنية، والتسامح الإثني والديني على قاعدة المساواة في المواطنة، ودعم التنمية السياسية البشرية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة. وبكلمة فإن ماليزيا بتحرير العقل دخلت الثورة الصناعية والعلمية، وهي الوحيدة بين 57 دولة عربية ومسلمة التي دخلت عصر الثورات الثلاث: الصناعية، العلمية، الإصلاح الديني، ثورات الإبداع والاختراع. تجربة تطور ماليزيا جرت تحت حكم الحزب الواحد وحكومة مهاتير محمد على مساحة أكثر من ثلاثين عاماً، وعندما غادر الحكم بكى قائلاً: "إنني لم أفعل الكثير لشعب مالاوي الأصليين فلا زال الفقر واسعاً نسبياً، لكن البنية التحتية واعدة جداً".

- IV -

بعد هذه المحددات الرؤيوية العامة لمفهوم اليسار الديمقراطي المنشود، وفي سياق بناء برنامجه ونظام نظراته، فكيف يمكن لأحزاب وعناصر كانت تقدم نفسها "يسار" أن تذهب إلى التهاون مع السياسة الاستعمارية الأمريكية والنيوليبرالية الرأسمالية المتوحشة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على حساب الوطن في العالمين العربي والمسلم، وواشنطن هي من أحضرت معها أنظمة المذاهب والطوائف وسكتها في دساتيرها، الأمر البارز في تحالفات "الإسلام" السياسي وواشنطن على اختلاف مذاهبه، على مساحة عشرات السنين من الحرب الباردة، وحتى 2001 بكارثة البرجين (الأمثلة كثيرة معلنة في العالمين العربي والمسلم، في أوروبا: البوسنة والهرسك، كوسوفو... الخ)، كيف يمكن تجاهل دور الأنظمة الطبقية العربية التي تحالفت داخل وخارج بلدانها منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين مع أحزاب ومُنظري تسييس الدين وتديين السياسة ضد دعاة تحرير العقل، التحرر والتقدم إلى أمام، يساريين (ديمقراطيين ثوريين، ماركسيين، شيوعيين)، قوميين (تيارات)، ناصريين (تيارات)، ليبراليين (تيارات)... هذه الأنظمة التي تحصد الآن ما زرعت من "عنف وإرهاب" على يد حلفاء النصف الثاني من القرن العشرين، حيث لا يمكن لليسار الفعلي الانضمام إلى جوقة مُضطهدي شعوبهم مع الاحتلال، وهم يوصلون هذا الاضطهاد إلى النقطة التي تبرر سحقه واحتلاله، حيث تكون اللامساواة بلغت حدها الأقصى، حين يعطون لأنفسهم حق المشاركة في الولائم وحفلات فتات نهب الوطن التي ينظمها الاحتلال، عبر دورهم في خدمات "القابلة" وعلى خرائب الوطن، الذي يتصاعد منه الدخان، يرفعون نخب صحة الاحتلال. هل يمكن تسمية هذا العبيط بـ "اليسار"، النسخة المشوَّهة والمنحرفة عن مفاهيم اليسار، بالمزج غير المألوف والاعتباطي بين ما هو سامٍ وساقط، مرعب ومضحك، بطولي وتهريجي، إحدى سمات التراجيديا العربية (في العراق أحزاب الإسلام السياسي وشيوعيين تحت عباءة

الغزو الأمريكي، وفي البلقان "لنجدة" البوسنة والهرسك، كوسوفو تحت سقف حراب ومدافع الأمريكان)، ولكن في أي مفصل يترتب على المهرج النطق بمقطع من الدراما "البطولية"، فالأمر والقرار يترتب على المخرج الأمريكي وحده، وهكذا لا يمكن حصر هذه الأفكار والمفاهيم في كلٍ واحد.

المحدد الآخر وهو يشكل محوراً بذاته، حيث من غير الممكن الحديث بدقة عن اليسار، دون استعراض مجالات العلاقات الدولية الراهن، والإفادة من تطوراته بغض النظر عن الأسباب، مع ملاحظة إرهاصاته التي تؤشر مستقبلاً إلى التعدد القطبي. وعلى سبيل الأمثلة التاريخية؛ نسأل: هل استفادت مصر من موقف واشنطن من العدوان الثلاثي عليها عام 1956؟ وبغض النظر عن أسباب واشنطن، وهل استفادت مصر من إنذار السوفييت (صواريخ بولغانين) للعدوان الثلاثي بالرحيل فوراً عن مصر وقطاع غزة عام 1956؟ وكيف كان ذلك تكتيكاً وإستراتيجية؟ بقيت مصر الدولة تراوح بين الجانبين (مثل رقّاص الساعة)، تكررت المراوحة بين الجانبين في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين على يد عديد من الدول العربية التي أطلقت على نفسها شعار "الأنظمة التقدمية"، ما أضاع الفرصة التاريخية للخلاص الإستراتيجي كما فعلت الصين الشعبية، فيتنام، كوريا الشمالية، كوبا... الخ، أو هل رفضت "الجمهورية الأمريكية" ـ الولايات المتحدة راهناً ذاتها، الدعم الفرنسي لكفاحها من أجل التحرر من الطغيان الإنكليزي، وبتعبير جورج واشنطن قائد حرب الاستقلال "طغيان أجدادنا الإنكليز" ـ أيضاً بغض النظر عن الأسباب ـ؟ أو لماذا إنكلترا ذاتها قبل موقف فرنسا بمئتي عام حررت الجمهورية الهولندية من الظلم الإسباني...؟! وكيف نأتْ الصين بنفسها عن الحرب الباردة بعد اتفاقات ماو ـ نيكسون مطلع السبعينيات؟ وقانون جاكسون ـ فانيك ضد الاتحاد السوفييتي الذي أعقب الاتفاق الصيني الأمريكي!... الأمثلة كثيرة والمقصود الإفادة مما تتيحه تناقضات وتعارضات وتطورات العلاقات الدولية، كما تستثمر السياسة الأمريكية وحكومات "إسرائيل" التعارضات بين المحاور الإقليمية العربية، وبين تناقضات عديد الأنظمة العربية مع الشعوب العربية. وتستثمر "الانقسام الفلسطيني المدمر" وغياب الوحدة الوطنية، في تكثيف تهويد القدس العربية، وزحف استعمار الاستيطان في الضفة الفلسطينية، وحروب "السور الواقي" على الضفة وإعادة احتلالها 2002

و"الرصاص المصهور" على قطاع غزة 2009، ومحاولات فرض الشروط الإسرائيلية بالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة في الضفة وغزة.

في **المحور الثاني الراهن**؛ بات من غير الممكن الحديث بدقة عن اليسار الديمقراطي ودوره ونهوضه، دون استعراض مجال العلاقات الدولية الراهن، ومن خلال دراسة منهجية لما يحدث في عالم اليوم، والذي يتسم بالترابط المتنامي بين الدول، وفي ظل نظام دولي محكوم عالمياً، يمكن لملمة تفاصيله تحت عنوان بارز عريض اسمه "العولمة". ويترافق معها الانفجار في الحركات والجماعات والشبكات والمنظمات التي تتداخل في حوار عالمي عام غير محلي، مؤداه النظر في سياسة ومنهج بناء الدولة التي تستطيع مواجهة طغيان موجات المركز العولمي، ثقافات وممارسات إمبريالية الولايات المتحدة، القراءة البديلة التي تبين أن الأمور شديدة التعقيد، نظراً لأن الولايات المتحدة نفسها غدت مركزاً إمبريالياً على نطاق لم يشهده العالم من قبل. أحد أبرز أهداف هذه المنهجية هو عملية الكشف عن الجانب الثوري والديمقراطي الذي يقف في مواجهة مفهومها للعلاقات الدولية الراهن، وإضعافها للدول واجتياحها للحدود. ونرى الآن بروز هذه السمة الثورية في بلدان أمريكا اللاتينية في شكلها المتجدد، ومظاهرات عشرات الملايين في أوروبا وأمريكا الشمالية ضد العولمة الرأسمالية المتوحشة، ومن أجل "عولمة إنسانية في خدمة الشعوب وديمقراطية العلاقات بين عالم الشمال الرأسمالي (المليار الذهبي)؛ وبين عالم الجنوب العالمثالثي (خمسة مليارات) والعالم المهمش في بلدان المركز الرأسمالي"، وسببها الأساسي تأثير مركز العولمة وعلاقاته الدولية على الشعوب والدول. الأمر الذي دفع مصطلح "المجتمع المدني العالمي" إلى أعلى حركات الاحتجاج، بدءاً من رفضه الحروب باعتبارها مناقضة للعلاقات الدولية، وتبرز هنا الدولة والقوى الوطنية اليسارية الجذرية والليبرالية الديمقراطية التي تحرص على تمثيل شعبها، ومعها "المجتمع المدني العالمي" على خشبة مسرح التاريخ الراهن.

وعلى ذات النسق يبدو أيضاً أن التاريخ الراهن بات ملائماً لتوجيه قدر كبير من الاهتمام للدراسات التاريخية السياسية ـ الاقتصادية لدراسة الصلات العالمية، وإجراء مقارنات مماثلة حول مصير الدول، بما تفترضه عودة "الإمبراطورية الأمريكية ـ البريطانية بالاستعمار المباشر إلى العراق وأفغانستان وليبيريا ومنطقة البلقان"، وغير

المباشر إلى عديد البلدان العربية على يد التحالف الطبقي السلطوي ـ البورجوازي الطفيلي والأنظمة الحاكمة، وبالتحالف مع ما تسميه واشنطن "الإسلام السياسي المعتدل" دولاً وأحزاباً، إحياءً لتجارب التعاون المشترك المحلي ضد قوى وتيارات الحداثة والدمقرطة والتقدم في كل بلد، الإقليمي، والدولي طيلة ستين عاماً من الحرب الباردة حتى جريمة ـ كارثة البرجين عام 2001، أي الإدراك التام للطريقة التي تقع فيها الأحداث الكبرى في سياق هذا العالم، وجانب من ممارسات الإمبريالية الرأسمالية الغربية المعاصرة يظهر جلياً في بعض الأحداث الدولية، التي وقعت في الثمانينيات والتسعينيات ومطلع قرننا الجديد، حروب الخليج الأولى، الثانية، الثالثة وغزو العراق، وتدخل الولايات المتحدة العسكري في غرينادا وبنما والصومال وهاييتي والسلفادور ونيكاراغوا الساندينستية، وحرب الفوكلاند التاتشرية، حرب البلقان وتفكيك يوغسلافيا الاتحادية تحت شعار حرية البوسنة، الهرسك، كوسوفو، الاحتلال والحروب العدوانية التوسعية الإسرائيلية. وأياً كانت جوانب التعقيد المتعددة لهذه العمليات، فإن هذه التدخلات الإمبريالية الغربية الجديدة يُنظر إليها من زاوية واحدة، هي: عدم التماثل في المستوى التكنولوجي الحربي التي تقف إحداها في وجه الأخرى.

أما التدخلات ذاتها فهي تشبه تلك الحروب الاستعمارية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر. ولدى البحث والتمحيص بالفكر، فإن الحالة تدخل في مرحلة "تجديد الأيديولوجيا الاستعمارية"، كما تدخل العولمة الرأسمالية بعد انهيار النظام المالي الرأسمالي وخصوصاً في بلدان المركز في مرحلة أخرى جديدة من تدخل الدولة في الاقتصاد وفي دعوة أوروبا "لإعادة تأسيس وتقنين الرأسمالية" على حد تعبير الرئيس الفرنسي ساركوزي، وفي صالح مَنْ يجري تقديم "المظلة الذهبية" لإنقاذ "العولمة الرأسمالية المتوحشة" بضرائب الطبقات الشعبية في بلدان المركز الرأسمالي ومن استنزاف شعوب العالم الثالث وبينه البلدان العربية...، "إعادة تأسيس من جديد" في صالح "حيتان العولمة الرأسمالية المتوحشة" وإفقار مليارات ملايين البشر في العالم الثالث وتراجع مصير الطبقات العاملة والوسطى في بلدان المركز الرأسمالي (البلدان الصناعية الكبرى السبعة).

ومنذ ظهور الخطاب الامبريالي الغربي الصريح؛ على يد غلاة اليمين مطلع

سبعينيات القرن الماضي؛ من الإدارة اليمينية الأمريكية برئاسة ريغان والبريطانية التاتشرية إلى المحافظين الجدد وإدارة جورج بوش الابن؛ ثم توالى تصعيد الهجمة الإمبريالية. وقد قدم هذا الخطاب ثلاثة أسباب كل منها يعزز الآخر، يدعي الأول "فشل ما أطلق عليه تسمية العالم الثالث، بسبب الأزمات التي تتعرض لها هذه الدول"، خاصة تلك الدول التي ترتبط أوثق ارتباط بالتركة الاستعمارية بعد أن "تخلصت من الاستعمار". والثاني تدفقات أسواق الأسلحة نتاج حقبة الحرب الباردة. هذه الحروب التي انتهت "بانتصار مركز استقطاب الغرب"، والأخير "ظهور مناخ فكري أمريكي وغربي عام محافظ اكتسح التجارب الاشتراكية الاجتماعية الأخرى، وأضعف كثيراً تجارب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا" التي بنت بعد الحرب العالمية الثانية "دول الرفاه" وبلغة أدق "جنة الله على الأرض"، والمطلوب الآن بعد انهيار النظام المالي الرأسمالي العالمي، إعادة "تأسيس العولمة الرأسمالية" على حساب مليارات الفقراء شعوباً وطبقات "عايشيين من قلة الموت"، كما تقول الحكمة الشعبية، وفي صالح "ذوات المظلة الذهبية" بضرائب كدح، عرق، بطالة، وجوع الفقراء والمهمشين، وفي صالح تعزيز المناخ الفكري الأمريكي الرأسمالي المحافظ كمنهج عالمي". أما الفرصة المؤاتية فقد كانت انتهاء الحرب الباردة، فرصة غلاة اليمين المحافظ الذي يرى بضرورة وتجدد انبعاث ثقافة إمبريالية، أما بشأن السياسة الخارجية فقد رأوا ضرورة الممارسات الحربية المتطرفة والفوضى "البناءة"، بما فيه "الفوضى العدمية" القائمة على التضليل الأيديولوجي والإعلامي على النطاق العالمي، تنخرط فيه عديد الفضائيات العربية المشهورة بإثارة الصراعات الإثنية، الدينية والمذهبية، وفتح "حوارات صراع الديوك" و"فتاوي التكفير والتحريم والانقسام".

كما تفترض مراجعة المحاولات السابقة لصياغة القوميات والدول، خاصة في فترة الخمسينيات ـ الثمانينيات من القرن الماضي، فقد جاءت في إطار حقبة تصفية الاستعمار، وفي سياق حقبة ثورية إنسانية نبيلة عالمية ازدهرت فيها التوجهات الماركسية واليسارية الديمقراطية الجذرية والوطنية التحررية نحو بناء تاريخ جديد للعالم، ومع ملاحظة استخدامنا الحذر والمؤقت لمصطلح مرحلة "ما بعد الاستعمار"، فقد ظهرت تنويعات ناقدة تبين مدى العلاقات الإمبريالية الكولونيالية (المركزية والفرعية) وإن ما زالت قاصرة، لكنها حتى الآن نابضة بالتحليل الحيّ عن التنظيم

الرأسمالي العدواني، وتبين أن النظام الدولي المعاصر للقوة متعدية القومية هو ما ينتج دولة "وهمية" تابعة لحكم عالمي شامل، يتشكل من الروابط بين قوى الشركات المتعددة الجنسيات والتمويل الدولي. وجوهر الهياكل التنظيمية الرسمية هو البنك الدولي، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وفي قمة النظام الهيكلي ذو الطابع المحدد لإمبرياليات اليوم، المرتبطة بمؤسسات متعدية القومية، والقوى فوق القومية. ويتعذر تلخيص ذلك في قصة واحدة في مناحي جيوبولتيك العالم. فهذه الإمبريالية ذات طبيعة ديناميكية متفجرة ومتعددة الأشكال. ورغم أنها نظام واحد فهي متعددة المراكز وتوسعية، وعليه فلا يمكن أن تكون مستقرة.

ويقع هنا أيضاً اهتمام الدراسات التاريخية الراهنة، والموجه إلى دراسة الصلات العالمية في الوقت الحاضر، وهي تتيح دراسة منهجية ليس لبحث الصلات فحسب، بل لإجراء مقارنات بين المجتمعات والدول وتطورها في أنحاء العالم.

وبالإدراك أن هذا المجال يواجه صعوبات جمّة، بسبب من تعدد المنهجيات الفكرية. فعصر ما بعد الحداثة لم يمنع الحاجة إلى السرد التفصيلي فحسب، بل جعل من كتابته مسألة معقدة، بعد إضعافه الصلة التي تربط البحث بين الإنسان و"الاقتصاد السياسي" ربطاً بالمفهوم التقليدي لـ "الدولة الحديثة" ذلك الكيان المسيطر والمتصلب والمحرك الحقيقي، الذي يعكس التفاعل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والأيديولوجيا.

المحور الثالث هو ميراث الاستعمار وآثاره المدمرة، دون إغفال فشل العديد من النخب التي قادت مجتمعاتها للاستقلال، حيث تنتشر في العديد منها المجاعات، والأمراض والحروب الداخلية، والحروب على حدودها، وتشتت مجتمعها المحلي، وتصاعد التوتر الإثني، الديني الطائفي والمذهبي، أو العنصري. ولا يمكن أن يعزى كل ذلك إلى الميراث الاستعماري، فهذه أزمات تاريخية مزمنة على مساحة الأقطار العربية خاصة، والعالمثالثي بدرجة ثانية، رغم أنه قد تم وضع بذور لحالات الفرقة في بعض البلدان، ويظهر ذلك بقوة في كتابات النقاد المعاصرين. ففي بلدان المشرق والمغرب العربي أزمات مزمنة إثنية، طائفية، مذهبية، وأزمات الاستبداد الشرقي على مساحة قرون طويلة، وكلها تفاقمت في "مرحلة ما بعد الاستعمار القديم والجديد"،

لم تفتح التحالفات الطبقية الحاكمة على حلول ديمقراطية لها، فانفجرت ولا زالت بأشكال متعددة ودامية حتى يومنا هذا، وفي أفريقيا على سبيل المثال قد انتزعت الأراضي الخصبة المنتجة؛ من السكان المحليين في القرن التاسع عشر، حين كان الاستعمار الأوروبي في أقصى درجات عنفوانه، وبعض الأنظمة المحلية التي خلفته هي فاشلة، وتركت البنية الاجتماعية على حالها زمن الاستعمار، أو ارتدت على التحولات والإصلاحات التي تمت بين الخمسينيات ـ السبعينيات، وعادت إلى الخلف إلى مجتمعات النصف بالمائة الرأسمالية التي تستحوذ على أكثر من 40٪ من كل حجم الإنتاج الداخلي "المحلي"، ينطبق عليها الحكمة الشهيرة "في المرة الأولى مأساة، وفي المرة الثانية مهزلة"، والتاريخ يشير إلى أن الانفجار الشعبي قادم على الطريق وأمام شعوبنا التجارب والتحولات اليسارية التي ذكرنا، فرحلة "الألف ميل تبدأ أولاً بخطوة واحدة".

إن مجموع هذه العوامل هي التي تخلق هوية اليسار الديمقراطي لهذا البلد أو ذاك ـ وهي وحدها ودون تسليح جيش حديث ومقاومة مسلحة، باستثناء البلدان التي لا زالت تحت الاحتلال واستعمار الاستيطان الأجنبي (فلسطين نموذجاً)، بما يعني من موازنات باهظة ـ، تستطيع أن تحمي ذاتها بشعبها من الهيمنة العسكرية والاقتصادية الساحقة، بل تستطيع أن تفعل في إصلاح النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، لأنها تتعامل بذات الكفاءة المطلوبة مع قضايا العولمة الأخرى، التي تتراوح بين الصحة والبيئة والعمالة، طالما أن العالم لا يستطيع الحصول على نظام تجاري عالمي دون وجود سياسة اقتصادية عالمية جديدة، وسياسة عالمية للرعاية الصحية، وسياسة تعليم عالمية، وهذا ما يدور حوله الصراع الدولي الراهن بعد انهيار النظام الرأسمالي المالي العالمي بدءاً بالأمريكي ودخول الرأسمالية في الأزمة الجديدة "الانكماش، الجمود، تراجع النمو، اللجوء إلى تدخل الدولة، انهيار النيوليبرالية وسياسة الأسواق تضبط نفسها، البحث عن حلول أبعد من الكينزية نحو "إعادة تأسيس وتقنين الرأسمالية"، وبعد الزلزال الأمريكي الكبير بانتخاب أوباما والانقلاب الثوري في القاعدة الاجتماعية الأمريكية تحت عنوان "التغيير CHANGE"، ونحو "أنسنة الرأسمالية" وصياغة قوانين نظام مالي رأسمالي جديد يقوم على رقابة وتدخل الدولة، على المساءلة والشفافية، وسياسة أمنية عالمية. أمامنا تجارب بارزة على النهوض

الإستراتيجي في المجتمع العالمثالثي وأدوار الدول دولياً (روسيا، الصين الشعبية، الهند، فيتنام، النمور الآسيوية، كوبا، التحولات اليسارية الكبرى في أمريكا اللاتينية، جنوب إفريقيا... الخ).

كما أنها الدولة التي تستطيع أن تقدم تغييراً هائلاً في دور المرأة، في المساواة بين الجنسين، والمساواة في المواطنة (المفقودة في الأقطار العربية والبلدان المسلمة)، وتكافؤ الفرص، والتنمية السياسية التعددية، الحزبية والنقابية، الفكرية والثقافية، الانفتاح على الآخر، التداول السلمي الديمقراطي على السلطة، وحق التصويت والتمثيل، قوانين انتخابات ديمقراطية بديلاً عن قوانين زرع الانقسام والصراع العبثي في المجتمع، وبديلاً عن المال السياسي الانتخابي والإعلامي المدمر للضمير الإنساني وحرية الاختيار البرنامجي، هذه هي الروافع للتغيير وكسر "الزمن الدائري العربي" الذي يتوالى فصولاً على مساحة قرون حتى يومنا. وباختصار هي الدولة التي تعتمد على الواقعية الطبيعية التي تقوم على مصالح الدولة ذاتها، وتوفير البدائل لتجديدها وتطوير وضع شعبها، وإيجاد الحلول لفقرائها، وسيطرتها على موضوعة البطالة والفقر والأمية، ولا يوجد بها مهمشين ومستبعدين، واستخدام النظام القانوني لتحقيق الرعاية الاجتماعية وعلى الطريق الطويل نحو الرفاهية، فالأمر الخصب النبيل هو إشراك الناس في حل قضاياهم العنوان الأبرز لليسار الديمقراطي.

ويمكن أيضاً؛ مراقبة الدور الخارجي والذي يفرضه الفاعلون (الاحتلال) في موضوعة الدولة الفاشلة، وفي هذا السياق يمكن فحص الدولة العراقية التي بناها الحاكم المدني الأمريكي بريمر وبارونات الطوائف ـ والمذاهب الدينية والأحزاب المتصارعة بالحروب الأهلية والإرهاب الدموي تحت رايات "تسييس الدين وتديين السياسة"، و"ادعاءات يافطات أحزاب إسلامية وشيوعية"، وتزايد المخاطر التي تفجر النزاعات الداخلية، والتي تجد تعبيرها في قوانين بريمر؛ المشهور بالحيّل السحرية، والتي قدمها لإعادة بناء الدولة. وقد فاقمت فقدان الأمن والأمان، والفقر الشديد والإضرار المتعمد الذي يمكن اقتفاء أثره في القوانين المذكورة، والتي يمكن تسميتها بحسب فلاسفتها "التدمير والفوضى الخلاقة"، أي سياسات التدمير الذاتي للعراق، وإدخاله في محنة داخلية، فضلاً عن محنة الاحتلال الذي يروم تنفيذ أهدافه بممارسة الضغوط على الجماعات التابعة، التي تقرُّ بفضله لوصولها إلى السلطة. القوانين ذاتها

وصفة جاهزة لفشل الدولة، حيث يسعى الاحتلال والبناء الفوقي التابع إلى حل الأزمة باستخدام القوة وحدها، متجاهلاً الإجراءات الاجتماعية الضرورية والإصلاح القضائي والانفتاح على الآخر، ودمقرطة ودسترة المجتمع والدولة بقوانين جديدة، تستجيب لشراكة الشعب بكل طبقاته وأحزابه وأديانه ومذاهبه على قاعدة "المساواة في المواطنة"، في تقرير مصائره في اليومي والمرحلي والإستراتيجي، وتحفيز الاقتصاد نحو الإنفاق الاجتماعي (العدالة والتنمية البشرية الإنسانية)، واستعادة أمان المواطنين، لبلد (كالعراق) وبلدان عربية أخرى متعددة الموارد مهددة بالأزمات الإثنية والطائفية والمذهبية التاريخية المزمنة، وهي مهددة بالتفكك والتشظي. وقلة نادرة مَنْ تعرف كيف تصرف هذه الموارد وأين تذهب؟ وقلة مَنْ تُبادر وتُناضل لحلول ديمقراطية للمعضلات الإثنية، الطائفية، المذهبية، أي غياب معايير ذات مصداقية لحقوق الإنسان والشعب، وأهداف واضحة وأساليب محددة لرسالة الدولة الحديثة الجديدة، وهذا المجرى يقود إلى حلقات متتابعة من إراقة الدماء، يُستقطب فيها أبناء الشعوب العربية إلى معسكرات متمايزة، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى حروب أهلية في حال تعمقه وعدم تداركه (العراق، لبنان، فلسطين، الجزائر، السودان، الصومال، اليمن... الخ نموذجاً).

- V -

دروس الأمس ومحددات رؤى يسارية عربية وفلسطينية

تمر البشرية بمرحلة انتقال جديدة وربما طويلة الأمد بفعل التناقض الجديد بين "المليار الذهبي" ومليارات الأطراف، والذي تفاقم بعد تفكك وانهيار التجربة الاشتراكية السوفييتية، وبعد الأزمة الطاحنة في العولمة الرأسمالية المتوحشة وانهيارات النظام المالي الرأسمالي العالمي، وتدخل دول بلدان المركز الرأسمالي، وفي الاقتصادات الصاعدة، وفي الدول الرأسمالية الناشئة في العالم الثالث "بالتأميم" على حد التعبير الأوروبي، "الاستحواذ" و"الشراء" بتعبير الإدارة الأمريكية والسياسة المحافظة النيوليبرالية (بوش الابن) لإنقاذ الرأسمالية من "أزمتها الراهنة"، وحتى الآن تم صرف أكثر من 6 تريليون دولار (ستة آلاف مليار دولار) في شهر واحد/ أكتوبر 2008؛ قدمت الإدارة الرأسمالية الأمريكية منها 1800 مليار، أي ما يوازي تريليون وثمانمئة مليار دولار، وتحملت أوروبا وحدها 2600 مليار يورو (3380 مليار دولار)، واليابان، اقتصادات الدول الصاعدة (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، جنوب إفريقيا، النمور الآسيوية...)، والدول الناشئة في العالم الثالث الثقل والعبء المالي الأكبر "لإعادة تأسيس وتقنين النظام الرأسمالي العالمي" على أكتاف مليارات البشر من الطبقة الوسطى والطبقات والشعوب الفقيرة دافعي الضرائب ليزداد الفقراء فقراً، وحيتان الرأسمالية ثراءً ومالاً، "فالمظلات الذهبية من حكومات الدول الرأسمالية للشركات ورؤساء الشركات المنهارة"، باختصار إنها "الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية المتوحشة للبقية"، كتبت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية 2008/9/26، مضيفةً "إنهم كانوا يقولون إن توفير تغطية صحية لتسعة ملايين طفل تكلف الكثير، وربما ستة مليارات دولار سنوياً، في المقابل لا يوفرون شيئاً من أجل إنقاذ هؤلاء القذرين في وول ستريت".

والغضب لم يقتصر على الأمريكيين، حيث أعلن وزير المالية الألماني بيرستاينبروك

"يمكن أن نتحدث عن حالة انفصام حين يحفز نظام الترقيم وتشجيع المصارف السعي وراء الفوائد، من دون أن يأخذ في الاعتبار المخاطر التي تنجم عن ذلك"، فيما دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى "تأطير أنظمة مكافأة المسؤولين والمتعاملين مع البورصة، لقد حدثت تجاوزات كثيرة وفضائح عديدة". وحتى مجلة "فوربس" التي تعنى بالأغنياء فكتبت إن "الأمر إذا بلغ حده انقلب إلى ضده" (26/ 9/ 2008).

وقال وزير الخارجية ونائب المستشار (رئيس الوزراء) الألماني فرانك ـ فالتر شتاينماير فور انتخابه مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي لمنصب المستشارية (18/ 10/ 2008) في العام 2009 "إن الأزمة المالية أوجدت مناخاً مؤاتياً لحزبه" ذلك أن "حكم إيديولوجية الأسواق الراديكالية التي بدأت مع رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تاتشر والرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان انتهى بضربة قوية. العالم يحبس أنفاسه ولكنه يطلق إشارات الارتياح. الزمن الجديد الذي يرتسم اليوم يجب أن يكون زمننا، زمن الديمقراطية الاشتراكية". سقطت الأسواق الراديكالية، وأضاف: "رأيت المستشارية الرأسمالية من الداخل. أدرك ما ينتظرني السنة المقبلة بعد الانتخابات".

أزمة النظام المالي الرأسمالي العالمي تتوالى فصولاً، في خطاب القسم 20/ 1/ 2009 أكد الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما "أن الرقابة ستكون منظمة ومشددة في المستقبل"، فماذا عن الماضي؟ لم يشهد العالم أي مبادرة أمريكية نحو المحافظة على حقوق مئات الملايين ممن فقدوا مدخراتهم كاملة، بسبب تقاعس سلطات الرقابة الأمريكية عن المراقبة الفاعلة، وبسبب إسراف شركات التصنيف عن إعطاء شهادات حسن الأداء لمؤسسات كانت في الواقع على حافة الإفلاس.

إن أكبر خسارة للولايات المتحدة في عهد إدارة بوش "تمثلت في إقصائها عن سدة الأخلاقية في التعامل الدولي، السياسي والمالي والاقتصادي"، فهل سيشهد العالم حلول وقوانين جديدة للنظام المالي العالمي بديلاً عن قانون 1944 الذي لا زال "يجرجر كوارثه" على الشعوب وفقراء العالم.

إن الولايات المتحدة تحاول تجاوز أزمتها قبل غيرها من بلدان المركز الرأسمالي العالمي، وتعمل لتحوز استثمارات الصين، شرق آسيا، ودول النفط العربي في أسهم

الخزينة الأمريكية، لأن الدولار سيستمر في "احتلال" دور العملة الأساسية في نظام النقد الدولي، حتى بعد تعديله في اجتماع قمة الدول العشرين في لندن في نيسان/ إبريل 2009، عملاً بما اتفق عليه في واشنطن في 15 تشرين أول/ أكتوبر 2008، أي تعديل نظام النقد الدولي، تعزيز قدرات هيئات الرقابة والشفافية.

أطلق أوباما باكراً حملته "للإنقاذ الاقتصادي"، في 7 شباط/ فبراير دق ناقوس الخطر بسبب ارتفاع معدل البطالة، مشيراً إلى فقدان 3.6 ملايين وظيفة منذ بدء "الركود الاقتصادي" في بلاده، جدد دعوته إلى تحرك سريع لمواجهة الأزمة الاقتصادية حتى لا تتحول "كارثة وطنية"، ملقياً باللوم على سياسات الجمهوريين في دفع البلاد إلى أزمة. وقدم الديمقراطيون مشروع قانون قيمته 780 مليار دولار للإنفاق ودعم الخفوضات الضريبية.

انتقد أوباما "الجمود العقائدي" للجمهوريين، وأضاف: "لا أستطيع تحمل رؤية الكونغرس وهو يمارس الألاعيب السياسية المعتادة"، "فالجمهوريون يفضلون عمل لا شيء"، قائلاً: "في هذه اللحظة الحرجة، ونظراً إلى ضعف القطاع الخاص نتيجة الركود الاقتصادي، إن الحكومة الفيدرالية هي الكيان الوحيد الباقي الذي يملك الموارد لإنعاش اقتصادنا وإعادته إلى الحياة"، وأكد "أن عجز الجمهوريين عن مواجهة الأزمة الاقتصادية هو الذي أوصل البلاد إلى الكساد الكبير" (10 شباط/ فبراير 2009).

وسط صيحات اليمين الجمهوري ضد "تدخل الدولة الفيدرالية بالاقتصاد"، واتهام باراك "باليسارية"، ويفتح "المناخ الأيديولوجي نحو الاشتراكية"، كان رد أوباما منتقداً "الجمود العقائدي" و"الألاعيب السياسية المعتادة"، داعياً "لا تجاوز للأزمة الاقتصادية والكساد الكبير، إلاّ بتدخل الحكومة الفيدرالية".

مجلة نيوز ويك NEWS WEEK الأسبوعية الأمريكية ـ الدولية الشهيرة خرجت على الرأي العام الأمريكي والعالمي في 16 شباط/ فبراير 2009 بمانشيت الغلاف "كلنا الآن اشتراكيون WE ARE ALL SOCIALISTS NOW"، ومادة طويلة بنفس العنوان ص 14 ـ 15 ـ 16 (راجع ملف صور واحداث ـ الفصل الخامس). والمادة تتحدث عن "تدخل الدولة الاقتصادي والمالي بالإنفاق، تخفيضات الضرائب

عن الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية، الضمانات الاجتماعية ضد البطالة، والتعليمية والصحية"، وتصف تدخل الدولة بالاقتصاد "التأميم، الاستحواذ، الشراء للمصارف والشركات الكبيرة، الأنفاق، والتقدم الاجتماعي"، بالاشتراكية.

في اجتماع أوباما مع الرئيس البرازيلي اليساري لولا في 17 آذار/ مارس 2009، روى نكتة اليمين الجمهوري عليه، يتمنون أن يذهب أوباما إلى البرازيل ويدخل غابات الأمازون فيضيع ويتيه في الغابات بلا عودة، لولا قهقه ضاحكاً في حضور الوكالات والفضائيات.

الآن في دوامة أزمة النظام الرأسمالي العالمي؛ يتململ في الفقر والتهميش خمس مليارات عن البشر، في قارات العالم الثالث والجنوب. وبلغت خسائر الأسهم في البورصات في شهر تشرين أول/أكتوبر 2008 مبلغ 2800 مليار دولار 2 تريليون وثمانمئة مليار دولار.

وأفاد صندوق النقد الدولي (21 نيسان/ ابريل 2009) أن الكلفة الإجمالية لخسائر الأزمة المالية العالمية تقدر بنحو 4.054 تريليون دولار (الولايات المتحدة 2.612 تريليون دولار، أوروبا 1.193 تريليون دولار، اليابان 149 مليار دولار)، وأضاف أن اقتصاد الصين سيحقق نسبة نمو سنوية تبلغ 6.5 في المئة، لكنها سنة مالية صعبة للغاية على الصعيد العالمي.

ولإعطاء صورة عن مأساة تحويل العالم سوق مضاربات نقدية ومالية وفق قوانين السياسة الاقتصادية النيوليبرالية (الأسواق تضبط نفسها)، بدل ضبط أوضاعه الرقابية بشفافية لتطوير الإنتاج والخدمات الأساسية لحياة البشر، نشير إلى أن فيضانات العام 2008 أفقدت نحو 100 مليون من سكان إفريقيا وجنوب آسيا القدرة على تأمين الغذاء، قابلها برنامج الأمم المتحدة بقيمة 800 مليون دولار، يذهب نصف المبلغ على الأقل على تكاليف النقل والشؤون الإدارية.

هكذا عالم السياسة النيوليبرالية في يومنا، 800 مليون دولار تخصص لمائة مليون جائع على مساحة عام كامل، أي 8 دولارات سنوياً لكل جائع، في مقابل 6 ستة آلاف مليار دولار تخصص لتصحيح أوضاع سوق العولمة الرأسمالية المالية الوحشية النقدية، وتعويض مغامرات ومقامرات حيتان المال المصرفيين وصائدي الأسهم

الهابطة "الأسهم المسمومة" في البورصة، المغامرين بأموال مليارات البشر العاملين ودافعي الضرائب من كل أقطار العالم، بعد سياسات ونشاطات العولمة الرأسمالية الأمريكية وبلدان المركز الرأسمالي، وانتقال الأموال بين الدول والأسواق بدون ضوابط رقابية وشفافة، وتحت عنوان "الأسواق تضبط نفسها".

الإحصائيات تشير الآن أن المستفيد من المغامرات والتعامل اللا انضباطي في أسواق المال في المصارف العالمية وعلى الصعيد الدولي تقارب المليون، وبذلك يكون كل واحد من هؤلاء "الحيتان" ساهم في تبديد وتبخير ستة ملايين دولار، وبين المسؤولين الكبار عن المصارف وإدارة الأموال ما تقاضى 100 مليون إلى مليار دولار (ألف مليون) منحاً تشجيعية لتحقيق حسابات وهمية. ومن هنا صيحة رئيس وزراء الصين في قمة أوروبا ـ آسيا الاقتصادية (بجينغ 25 تشرين أول/ أكتوبر 2008) "يجب وضع حلول للفارق الكبير بين الاقتصاد الوهمي والاقتصاد الفعلي" و"إصلاح النظام الرأسمالي المالي الدولي".

صيحات أوروبا، واليابان، روسيا، وأقطار النمو السريع في العالم الثاني الصاعد، والثالث الناشئ؛ تدعو الآن إلى إعادة "تأسيس وتقنين الرأسمالية"، إلى "تدخل الدولة في الاقتصاد" إلى "الرقابة والشفافية" فقد انهارت ادعاءات النيوليبرالية "لا تدخل للدولة، لا رقابة" وأنهار ادعاء "الأسواق تضبط نفسها".

إنها الأزمة الرهيبة في الرأسمالية، ولا أقول أزمة الرأسمالية، فالبديل الديمقراطي التقدمي غير جاهز في الميدان.

الرأسمالية المتوحشة، المأزومة، "لا تسقط إذا لم توجد في الميدان القوة الاجتماعية القادرة على إسقاطها". هذه القوة الاجتماعية ليست موجودة اليوم في مجتمعات الرأسمالية المدينية، ليست جاهزة لتشكل وتقدم البديل الديمقراطي التقدمي، رغم الإضرابات والمظاهرات المليونية الصاخبة في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وبلدان المركز الرأسمالي الأخرى في العالم.

تسارع نسبة ارتفاع البطالة؛ عدد العاطلين عن العمل في العالم 190 مليون في عام 2008، يمكن أن يزداد 51 مليون آخر على مدار عام 2009. العمال الفقراء الذين يكسبون دولارين أو أقل يومياً سيصل عددهم إلى 1400 مليون، أي 45٪ من سكان

العالم النشيطين اقتصادياً. في الولايات المتحدة أعلن الرئيس الأمريكي أوباما "قضى الركود حتى الآن على 3.6 مليون فرصة عمل، وأعلن "لم نصل إلى الحضيض بعد"، والكارثة الاقتصادية الراهنة مرشحة أن تتحول إلى ما اسماه "العقد الضائع"، حالتذاك النتيجة تتمثل في مشهد عالمي مليء بالاضطرابات الاجتماعية السياسية الناجمة عن الجمود والتدهور الاقتصادي في بلدان المركز الرأسمالي، وبلدان الاقتصادات الصاعدة، الناشئة في العالم الثالث.

رغم إعلان مجموعة السبعة الكبار G.7 ضد "الحمائية" عملاً بعولمة السوق الحرّة، وتحذير مجموعة العشرين من اللجوء إليها (85٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي على 2.7 مليار من البشر) و(أكثر من 3.5 مليار من البشر ينتجون فقط 15٪ من مجموع الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي). ومع ذلك الحمائية تطل برأسها في بلدان المركز الرأسمالي. وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستيان لاغارد صرّحت "يمكن للحمائية أن تكون شراً لا بدّ منه في أوقات الأزمة". وزير الصناعة الأسباني ميغيل سيباستيان يحث على "استهلاك منتجات إسبانية". وباراك أوباما يروّج للـ "Buy American".

كتب الزعيم الكوبي فيدل كاسترو في 8 آذار/مارس 2009 "تأملات فيدل": "... إننا نعيش أزمة رأسمالية عامة، وهي الأولى من نوعها من حيث الحجم، يمكن مقارنتها بتلك التي انفجرت في عام 1929، وما يسمى الكساد العظيم، إنها أزمة متكاملة، أزمة متعددة الأبعاد، لا بدّ وان مدتها وعمقها وأبعادها الجغرافية ستكون أوسع من الأزمات التي سبقتها".

"لم يعد الاتحاد السوفييتي موجوداً، الذي كان مجرد حضوره والتهديد بتمدد نموذجه إلى الغرب يميل كفّة ميزان التفاوض لصالح اليسار والقطاعات الشعبية والنقابات، إلى آخره".

"في الوقت الراهن تلعب الصين دوراً في الاقتصاد العالمي يبلغ من الأهمية ما لا يقبل المقارنة، ولكن من دون الوصول إلى أهمية موازية في السياسة العالمية. خلافاً لذلك، الاتحاد السوفييتي، وبالرغم من ضعف اقتصاده، كان يشكل قوة عسكرية وسياسية منيعة. الصين هي قوة اقتصادية، ولكنها ذات حضور عسكري وسياسي

متواضع في الشؤون الدولية، مع أنها تشرع اليوم بعملية هادئة وتدريجية نحو تثبيت أقدامها على الساحة السياسية العالمية".

في هافانا انعقد مطلع آذار/مارس 2009 محفل دولي حول "العولمة والتنمية" شارك به أكثر من 1500 رجل اقتصاد وشخصيات علمية بارزة وممثلين عن هيئات دولية. الزعيم الكوبي يستشهد برسالة ووثيقة وصلته من المشارك بالمؤتمر اتيليو بورون، د. في العلوم الاجتماعية والأستاذ ذو كرسي في النظرية السياسية والاجتماعية ومدير البرنامج الأمريكي اللاتيني للتعليم عن بعد في العلوم الاجتماعية (PLES)، بالإضافة لمسؤوليات علمية وسياسية أخرى.

الجدل يدور ويطول من أجل تحديد طريق وآليات الخروج من الأزمة، إنها "الأزمة في الرأسمالية، ولا أقول أزمة الرأسمالية، بانتظار مراكمة القوة الاجتماعية السياسية البديل الديمقراطي التقدمي المحلي والعالمي في الميدان.

اليسار قوة التغيير والتقدم إلى أمام في تاريخ البشر وفي تاريخ عالمنا المعاصر، يطرق برامج وحلول جديدة غير مسبوقة، وعليه فاليسار جامعة الاجتهاد والبحث والحوار العلمي النقدي. اليمين يقف على الضفة الأخرى حيث السياسة المحافظة والحلول المتوارثة الكلاسيكية في شؤون الحياة والمجتمع.

تعبير اليمين واليسار نتاج الثورات البورجوازية الأوروبية للخلاص من الأنظمة الإقطاعية، ولادة الاصطفاف بدأت في مجلس العموم البريطاني في القرن الثامن عشر، حيث يجلس المحافظين على القديم على اليمين، ودعاة الإصلاح والتغيير على اليسار، أخذت الثورة البورجوازية الفرنسية بذات الاتجاه بين دعاة القديم (يمين) ودعاة التغيير (يسار)، وانتشر عالمياً في الحضارة الكونية المعاصرة.

قوة اليسار وفعاليته الحاضرة والمستقبلية، هي في قدرة الأمم على صياغة مستقبلها، أي توفير سياسات بديلة، مثلما حدث في الثورة الفرنسية عام 1798 (حرية، إخاء، مساواة)، في ثورة أكتوبر الاشتراكية السوفييتية 1917، ثورة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية بآفاق اشتراكية في الصين بخصوصيات صينية، ثورة فيتنام...، وكما حدث في كوبا، ويحدث الآن في أمريكا اللاتينية في مواجهة التفتيت ومشاريع النيوليبرالية (وصفات البنك الدولي) والهيمنة الإمبريالية. في مواجهة

محاولات خلقها لمشاكل خطيرة في نظريتها "حول الفوضى البناءة" تتعلق بالهوية والإثنية والتعصب الديني، حين تستخدمها لتحقيق أهدافها، فما يواجهها هو الديمقراطية ودولة القانون والإنسان الواحد أي الشعب الموحد، وكل هذا رهن بصد العدوان وأولويات شروطه. وهي دروس من الماضي القريب في مسار حركة التحرر والتقدم العربية... ثورة 23 يوليو 1952، حروب الاستقلال في المشرق والمغرب العربي، ثورة الجزائر، الثورة في شمال وجنوب اليمن، الثورة الفلسطينية المعاصرة، التطورات الديمقراطية الليبرالية في لبنان...، إنجازات وتحولات طبقية اجتماعية كبرى، تراجعات وأخطاء كبرى، غياب الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان الفكرية والثقافية، ضعف وتراجع معركة تحرير العقل، انقلابات مضادة إلى الوراء إلى اليمين وتغول الأنظمة الطبقية السلطوية، و"زواج المتعة" بين السلطة والمال، حروب أهلية في غير بلد عربي، حروب استعمارية إمبريالية وإسرائيلية صهيونية للهيمنة والتوسع، هذه عوامل محلية داخلية وخارجية كثيرة أغلقت الطرق على انتصارات إستراتيجية نبني عليها تطلعات الغد، فالشعوب الموحدة تحت سقف الديمقراطية التعددية والآفاق التقدمية الحديثة؛ تستطيع الصمود والانتصار والعودة إلى منهج الينابيع الإنسانية، وهي يسارية وتقدمية بالتأكيد تدفع نحو التجديد الإنساني منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا، إنها قوى التغيير والإصلاح والانفتاح في مسار تاريخ البشرية.

وطالما أن الفقر من الصعب تجنبه في إطار النظام الرأسمالي المحلي والعالمي، وحتى في بلدان المركز الرأسمالي العالي التطور (دول الرفاه الاجتماعي)، نجد فقراً وتهميشاً في أسفل السلّم الاجتماعي، فضلاً عن نهب العولمة الرأسمالية المتوحشة لشعوب وبلدان العالم الثالث، فإن الشبكة الاجتماعية الوحيدة التي تتجنب التباين الاجتماعي، لا تخفيف وقع آثاره فقط؛ هي مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فالاقتصاد العالمي هو بين أفراد النخبة، وبينهم نخبة ضئيلة تابعة من العالم الثالث والجنوب، والذي عممت صورته كمهاجر باحث عن لجوء في خضم البحار، أو "إرهابي" أو أصولي، بينما هو ضحية سوء التنمية والنهب الوحشي، ضحية غياب المساواة في المواطنة داخل الشعب الواحد، غياب العدالة والديمقراطية بين الشعوب والدول، حين تدعي العولمة الرأسمالية والسوق الحرّة إزالة الحواجز، لكنها أزالت

الحواجز أمام رأس المال لا الآفاق المدعى موضوعاً، إنه "أوتوستراد أحادي المرور، لا أوتوستراد على جانبيّ خط المرور".

كما أن المكاسب التي حققتها "دول الرفاهية" و"دول الرعاية الاجتماعية" بعد الحرب العالمية الثانية تتراجع خطوةً خطوة، وهذا هو طموح المحافظون الليبراليون الجدد، بأن يعودوا بالعالم إلى علاقات النصف الأول من القرن العشرين بين المركز والأطراف، بين الشمال والجنوب، وهو ما رُفض في النصف الثاني من القرن ومطلع الواحد والعشرين على أكتاف الملايين في حركة العولمة البديلة الشعبية، من كل قوى اليسار والتقدم والليبرالية في سياتل في أمريكا وبورتو اليغرو في البرازيل ودربان في جنوب أفريقيا ونيودلهي في الهند وجنوه في إيطاليا، وكل هذا في مواجهة قمم العولمة على يد الدول الرأسمالية الصناعية السبعة الكبرى (دول المليار الذهبي)، وطالما أن الغالبية في العالم هم مجرد مشاهدين مقهورين (خمسة مليارات من البشرية)، جراء ذلك يحدث ما نعيشه الآن، ثورات، مظاهرات مليونية، وحكومات لا تشعر بالأمان، نتيجة اجتراح حروب وإرهاب، الأزمة الطاحنة الجارية الآن 2008 ـ 2009 والمرشحة أن تطول في نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة بعيداً عن الرقابة والشفافية وفقاً لقاعدة "السوق تضبط نفسها"، ذهبت برياح المحافظين الجدد في واشنطن الصيحات المبكرة لرئيسة وزراء ألمانيا "ميركل"، الداعية "لنظام رقابة وشفافية جديد على حركة النظام المالي الرأسمالي العالمي"، إلى أن بدأت انهيارات شركات الإقراض العقاري "فاني ماي" و"فريدريك ماك" العملاقة، والبنوك العظمى في الولايات المتحدة بدءاً ببنك "ليمان براذرز" والتي لا زالت تتوالى، وانتقال ذات الظواهر في بلدان المركز والأطراف، وبدأت عجلات تدخل الدولة في الاقتصاد تدور بما هو أبعد من "الكينزية"، بتدخل الدولة بسياسة اقتصادية جديدة "برنامج إصلاحي اجتماعي اقتصادي"، "خطة اقتصادية جديدة" "النهج الجديد" ـ "NEW DEAL" لمعالجة أزمة رأسمالية "الكساد الكبير" 1929 ـ 1935 على يد الرئيس الأمريكي المحافظ هيربرت هوفر، والتي ورثها عنه عام 1932 الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وخلال دفاعه عن "البرنامج الجديد" قال: "إني لا أقصد التخطيط والترتيب الشامل للحياة الاقتصادية، بل ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد في سبيل المصالح الاقتصادية العامة، ليس فقط لمختلف المناطق والمجموعات السكانية في بلدنا العظيم، بل وبين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الشعبي".

وقامت سياسة رجل الدولة الألماني ل. إيرهارد وزير المالية، وفيما بعد مستشار ألمانيا الاتحادية (رئيس الوزراء) بعد الحرب العالمية الثانية، على أساس تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد استفادت ألمانيا من خطة مارشال، ولكن من دون التخطيط المركزي، الذي أخذ به إيرهارد لبناء اقتصاد اجتماعي جديد، يقوم على اقتصاد السوق الاجتماعي في زمانه، وليس اقتصاد السوق الرأسمالي الحر، لم يكن من الممكن في تلك الفترة القصيرة جداً الانتقال من دولة يسودها الدمار إلى واحدة من أقوى دول العالم اقتصادياً. وقال ذات مرة الصناعي الألماني الكبير فولف فانغ فون إميرونجن: "لقد لوى إيرهارد يداه وأيدي كبار الصناعيين الآخرين في ألمانيا، وأجبرهم على الخضوع لرقابة الدولة".

وفعل هذا رئيس وزراء روسيا الاتحادية (أيلول/ سبتمبر 1998 ـ أيار/ مايو 1999) بعد الانهيار الكبير للاقتصاد الروسي في خطة وأزمة 17 آب/ أغسطس 1998 التي أدارها الليبراليون الروس الجدد (مدرسة شيكاغو)، والتي هددت بتفكك روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي على يد المرتد يلتسين وشركاه. لم يلجأ المثقف النزيه الصديق يفغيني بريماكوف رئيس الوزراء الماركسي الذي شكل ائتلاف حكومة يسار الوسط، إلى "التأميم" للشركات والبنوك المنهارة مع أن بيده تفويض كاسح من مجلس الدوما، بل لجأ إلى تدخل الدولة بالرقابة والمساهمة في الشركات والبنوك العملاقة التي انهارت، وفي إطار اقتصاد السوق الرأسمالي، ولكن "بسياسة اقتصادية جديدة" "ونهج جديد"، بعيداً عن نهج وسياسة النيوليبراليين الروس (مدرسة شيكاغو) الذين يطلق عليهم بريماكوف صفة "الليبراليين المزيفين"، وأوقف بيع شركات الدولة، لينهض الاقتصاد بتسارع كبير، لم تمهله قوى خطة وأزمة 17 آب/ أغسطس برئاسة يلتسن لاستكمال خطة "حكومة يسار الوسط" في الإصلاح والتغيير، انقلبت عليه وارتدت إلى الوراء إلى اليمين وعاد مسلسل انهيار الاقتصاد والاتحاد الروسي إلى أن تمت الإطاحة بـِ يلتسن و"حكم العائلة وشركاها النيوليبراليين الروس"، ومجيء بوتين وتحالف الوسط ويمين الوسط.

الآن مطلع القرن الحادي والعشرين لم تعد "الوصفة الكينزية" كافية، فلجأت دول المركز الرأسمالي، واقتصادات الدول الصاعدة، والدول النامية في العالم الثالث إلى "سياسات وأدوات وروافع مستمدة من التجارب الاشتراكية" منذ ثورة أكتوبر

الاشتراكية في روسيا 1917 وعلى مساحة القرن العشرين. أي عدم استقرار اجتماعي. أي كما كان يمكن لماركس أن يقوله: إنه لتناقض (تناحري) لا إنساني داخل النظام الرأسمالي. ويقول تصريح وزير المالية الألماني الآن (تشرين أول/ أكتوبر 2008) "إن كتابات ماركس عن الرأسمالية بها الكثير الذي يمكن أن نفيد منه الآن"، ويشهد كتاب "رأس المال" لماركس رواجاً بارزاً الآن في المكتبة الألمانية "معرض فرانكفورت للكتاب" وفي المكتبات الأوروبية.

وهذه هي الإمكانات الكامنة في التاريخ، في العودة إلى النزعة الليبرالية الديمقراطية التقدمية، فهي وثيقة الصلة بالنزعة الاشتراكية (العدالة الاجتماعية)، وفي إطارها الحفاظ على استقلال وتطور الشعوب، وحقوق الإنسان والسلم والبيئة، وهي أقانيم مترابطة، معها مجموع الجماعات الديمقراطية التقدمية الجديدة. فنمط حركتهم الاجتماعية، هو ثقل تطلعات اليسار التاريخية، بمثله الإنسانية النبيلة العليا "**ديمقراطية الاشتراكية واشتراكية الديمقراطية**"، وكما ينظّر له مثقفين ماركسيين وديمقراطيين ثوريين "اشتراكية القرن الواحد والعشرين"، بديلاً عن عولمة الرأسمالية المتوحشة من جانب وبيروقراطية الدولة الرأسمالية من الجانب الآخر، وبديلاً عن فشل وانهيار تجارب التحولات نحو الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية، حيث غابت الديمقراطية الاشتراكية التعددية، الحزبية والنقابية، الأيديولوجية والثقافية، والممارسة النقدية، كما غابت عن الشعب والدولة وحزب الدولة.

أيضاً، هي الصورة الجمعية ـ القوة الفاعلة ـ التي يستعاد تنظيمها في الإطار الوطني وعالمياً، والتي من شأنها أن تقدم أُسساً جديدة، لتوليد مظاهر التضامن على صعيد اليسار الديمقراطي كما على صعيد شعوب العالم، فضلاً عن التضامن الاجتماعي داخل الدول في مواجهة تفكيكها.

ثمة نقاط كثيرة للتشابك السياسي، تهيئ أسباباً عديدة للتفاؤل منها: أن البشرية واقعاً وفكراً على أعتاب تحول جذري جديد في ارتباطات واقعية، تستكمل به إطارها الفكري الذي تعمل على هديه. فالأزمة العالمية (أزمة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، والأزمات المتوالية في الرأسمالية العالمية)؛ وضعت اليسار على

طريق تحول جذري، أي نحو مخاض جديد أشبه بمراكز التنبؤ بوقوع الزلازل، وهو وجه لواقع نسبي في الزمان والمكان، وتبقى الخلاصة التاريخية الكامنة ساطعة؛ في أن الاشتراكية قد غرست جذوراً؛ قيماً وأفكاراً؛ إنجازات ثقافية، علمية، نقابية، اجتماعية كبرى، فثورة أكتوبر الاشتراكية نقلت روسيا القيصرية من مستودع الفقر والبطالة والظلام وشرطي أوروبا الرجعي، إلى عالم العلم والمعرفة والثورات الصناعية التكنولوجية، والصمود وإلحاق الهزيمة بالوحش النازي، وغزو الفضاء، ومساندة حركات التحرر الوطني في العالمثالثي، إن مقتل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي غياب الديمقراطية التعددية الاشتراكية في الحزب والدولة والمجتمع، غياب الديمقراطية التنافسية، فالديمقراطية الاشتراكية التي سعى لها رواد وعقول الاشتراكية تُنظر إلى مرحلة ديمقراطية أرقى من الديمقراطية الرأسمالية.

وفي الصين الجديدة؛ يجري على مساحة النصف الثاني من القرن العشرين، وفي يومنا امتصاص الفقر من صف 75٪ من مجموع فقراء العالم، في مرحلة ماوتسي تونغ تم إنجاز الكثير من البنية التحتية العلمية والاقتصادية والاجتماعية، رغم الوقوع في أخطاء "القفزة الكبرى إلى الأمام في الريف، القفزة إلى الكومونة، فقد كانت قفزة إلى الخلف في ظل اقتصاد ريفي بدائي متخلف عن عالم الثقافة والمكننة الزراعية التكنولوجية العالية التطور"، وأخطاء "الثورة الثقافية"، ومنذ 1976 على قاعدة ونظرية تيار دنغ هسياو بنغ "تحرير العقل، الانفتاح والإصلاح" بالتجاور التنافسي بين اقتصاد قطاع الدولة واقتصاد القطاع الخاص الرأسمالي المحلي والأجنبي، في المرحلة الأولى من مراحل بناء الاشتراكية بخصوصيات صينية كما تقول تقارير مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني. والامتحان الكبير يتواصل مطروحاً على "التجربة الصينية إلى أين؟!... يسير المستقبل بين نظامين اجتماعيين" رأسمالية الدولة بأفق نحو تطور اشتراكي والآخر رأسمالي، في زمن راهن متزامن ومتداخل على الأرض الصينية.

إن رواد الاشتراكية بدءاً من ماركس أعلنوا: "في المرحلة الاشتراكية من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله"، ولم يقعوا في خطأ وخطيئة "حرق المراحل" والقفز إلى "أحلام المرحلة التاريخية العليا من الاشتراكية"، "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"، كما حصل في أحلام التجربة السوفييتية وأوروبا الشرقية

وقبل استكمال بناء المرحلة الأولى من الاشتراكية، والقفز بالدعوة المباشرة اللفظية الإرادوية الأوامرية تحت عنوان الانتقال إلى "الشيوعية" التي لم تولد بعد، فهذه مشروطة بأعلى مراحل العلم والتقدم التكنولوجي وعصور ما بعد التصنيع لإنتاج الوفرة الشاملة في المجتمع، وهي نتاج سلسلة تاريخية طويلة الأمد لبناء مجتمعات متطورة جداً، ديمقراطية جداً، مرفهة جداً، وصولاً إلى "لكل حسب حاجته".

الخلاصة التاريخية تشير أن الاشتراكية تجسد أماني ومعاني نبيلة في وجدان الناس، ولهذا عليهم ابتكارها من جديد، كضرورة للعمران الديمقراطي داخل الشعب الواحد، وبين الأمم والدول في الإطار الكوني الكبير، فالعدالة الاجتماعية مستقبل البشرية، أمامنا وليست خلفنا.

في البداية، على المرء من أهل الرأي أن يعلن موقفه بلا تردد، من أجل إحياء إحساس بالممكن، في سياق التحولات. هناك أحزاب فقدت إيمانها بالاشتراكية بعد سقوط التجربة الاشتراكية البيروقراطية السوفييتية، بيد أن الحركات العمالية في العالم قد ظهرت قبل الاشتراكية السوفييتية بزمن طويل، وانفصال المرء عن تراثه الثوري النبيل في الثورة البرجوازية (بدءاً بالفرنسية) والثورة الاشتراكية (بدءاً بثورات 1848 الأوروبية) إلى ثورة أكتوبر 1917 الاشتراكية، إلى ثورات الصين الشعبية وفيتنام وكوبا التحررية الوطنية بآفاق التحولات نحو الاشتراكية، إلى التحولات اليسارية في أمريكا اللاتينية. إن الانفصال عن التراث الثوري هو شكلٌ من أشكال الاستسلام، يقود إلى التكيّف، وهو الطبيعة التي تزعم الليبرالية الجديدة تمليكها للبشر بأفكار "نهاية التاريخ"، "صراع الحضارات"، "صراع الأديان"، "الفوضى الخلاّقة" وطبعتها في العالمين العربي والمسلم "الفوضى العدمية".

على صعيد هذه النخب والأحزاب التي تغيّرت، تقول لنا التجربة والخبرة (قيادات أحزاب استبدلت مواقعها ولم تبقى عقولها على أكتافها). إن من الخطأ ربط كونك مثقف بكونك يسارياً، فكونك مثقفاً ليس ضماناً للديمقراطية الإنسانية، وعلى سبيل المثال فإن العمال والشرائح الكادحة التي انضوت تحت لواء تنظيم نقابي اجتماعي، هم عضوياً يمتلكون تجربة أكبر بكثير من كثير من المثقفين، انظروا إلى حركات الإضراب الكبرى العمالية في مصر والمغرب والجزائر وأقطار عربية أخرى، تقدمت على الأحزاب

وتجاوزتها خلف ظهرها، تقدمت واستبقت إضرابات المثقفين وقطاعات الطبقة الوسطى من القضاة، الأطباء، أساتذة الجامعات... فضلاً عن أن قوتهم مستخدمة. وتؤكد نظرتنا هذه حركة الشعوب في أمريكا اللاتينية، والتي تعتبرها واشنطن حديقتها الخلفية، فنهوض حركات اليسار أخذ يدق لتاريخ جديد، في البرازيل دي لولا، وفنزويلا أوغو تشافيز، وبوليفيا ايفو موراليس، الأكوادور رفائيل كورِّيا، نيكارغوا من جديد، والأرجنتين وأورغواي وباراغواي قسيس العاصمة ابن لاهوت التحرير اليساري، السلفادور بفوز جبهة فارابندو مارتي اليسارية الماركسية وفوز رئيسها ماوريسيو فونيس بانتخابات "نزيهة جداً" على حد تعبير الناطق بلسان الخارجية الأمريكية، الأرجنتين وتشيلي (يسار الوسط)، وجوارهم صمود كوبا الثورة اليسارية الجذرية المحاصرة تاريخياً، والتي بدأت أمريكا اللاتينية تدك الحصار من حولها، والآن ألغى الاتحاد الأوروبي عقوبات التجويع عليها وعقد اتفاق تعاون جديد 2008 معها، بعد "انحناء" طويل لضغوط الإدارة الأمريكية، والأمم المتحدة بأغلبية دول العالم في الجمعية العامة أدانت الحصار الأمريكي على كوبا، وطالبت بفكه (دورة الجمعية العامة تشرين أول/ أكتوبر 2008)، وباراك أوباما الرئيس الأمريكي المنتخب بأغلبية كاسحة وعد في برنامجه الانتخابي بفتح الحوار مع القيادة الكوبية، وأعلن عشية، وفي قمة الأمريكيتين (نيسان/ ابريل 2009) "أن السياسة الأمريكية في حصار كوبا فشلت" كما اتخذ الكونغرس الأمريكي خطوة صغيرة بتخفيف الحصار.

والادعاء أن الانتخابات وحدها هي الديمقراطية لا ينصفه التاريخ في القرن العشرين وحتى يومنا، فهتلر والنازية، موسوليني والفاشية، بيغن وشارون وأولمرت ونتنياهو رواد إرهاب الدولة المنظم (وغزو لبنان واحتلال العاصمة بيروت، وحرب السور الواقي على الضفة الفلسطينية وإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، وحرب عدوان "الرصاص المصهور" على قطاع غزة بما فيه صيحات حقوقية دولية تشير إلى ارتكاب المعتدين جرائم حرب ضد المدنيين)، والتوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية وحروب العدوان على لبنان تموز/ آب 2006، صعدوا إلى السلطة بالانتخابات.

لا نريد هنا الإشارة إلى "المسرحيات" الانتخابية وأدوار التلاعب بالقوانين الانتخابية اللاديمقراطية، الدوائر الانتخابية، التربيطات الانتخابية المسبقة، القبلية،

العشائرية، التخلف الثقافي، المال السياسي الانتخابي والإعلامي الفئوي والإقليمي والدولي، ونهب المال العام في فلسطين المحتلة، وفي كثير من الأقطار العربية وبلدان العالم الثالث؛ التي تحتضن وتفاخر بها الإدارة الأمريكية.

وإذا أخذنا الانتخابات في فلسطين المحتلة عام 1967 (الضفة والقدس وقطاع غزة) مثالاً، نكتشف فوراً أن انتخابات عام 1996 للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية "مشهد مسرحي" تمت بقانون لا ديمقراطي (الدائرة الموسعة لكل محافظة بأغلبية الصوت الواحد) وخاضها فصيل واحد (فتح)، وقاطعها كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، ولذا فازت فتح وحدها بالمجلس التشريعي، ومع ذلك شهد لها المراقبون الدوليون وبعض العرب "بالنزاهة والشفافية" مع أنها انتخابات الحزب الواحد، ولم تجرِ انتخابات متعددة القوى والأحزاب والتيارات والبرامج. وبعدها عطلت السلطة الفلسطينية أية انتخابات تشريعية وحتى نقابية؛ عشر سنوات كاملة حتى كانون الثاني/ يناير 2006.

انتخابات 2006 تمت بقانون انتخاب انقسامي لا ديمقراطي (50٪ دوائر موسعة على مستوى المحافظات بأغلبية الصوت الواحد، وليس على أساس الدائرة الفردية، 50٪ على أساس التمثيل النسبي) فتم زرع الانقسامات عبر "الاحتكار" و"الإقصاء"، الجهوية، القبلية، العشائرية، المحلية، الزعاماتية الفردية الانتهازية في المجتمع وفي داخل الفصيل الواحد.

وتدفق المال السياسي الانتخابي والإعلامي والزبائني الخدماتي والوظيفي، والتربيطات الانتخابية المسبقة العشائرية والقبلية والجهوية والمحلية (اقرأ: مفاتيح ومقاولي الأصوات)، وشاعت عمليات التصويت الاحتجاجي بدلاً عن التصويت البرنامجي، فقد غابت قوانين التمثيل النسبي الكامل، أو النسبي الكامل عدد محدد للدائرة الفردية نائب واحد، فكان الحصاد انقسامياً مراً، وضاع أكثر من 50٪ من الأصوات، والنتيجة القوائم التي جمعت 59٪ من الأصوات المقترعة (أي التي انتخبت) فازت فقط بـِ 41٪ من المقاعد، والقائمة التي جمعت 41٪ من الأصوات المقترعة فازت بـِ 59٪ من المقاعد، فأين هي الديمقراطية؟ ضاعت بغياب قانون التمثيل النسبي الكامل، وحتى لا يضيع صوت واحد، فهو الذي يعزز الانتخابات

ويبني الوحدة الوطنية الائتلافية وفي صف المجتمع في مرحلة التحرر الوطني، وفي البلدان العالية التطور الديمقراطي.

يعلن رئيس وزراء روسيا السابق بريماكوف في كتابه "حقول ألغام السياسة 2008" التالي "يقرر أمور الانتخابات من يتحكم بالمال الانتخابي لوسائل الإعلام" وأحجم عن نزول الانتخابات الرئاسية "مع وجود فرص فعلية لديه بالفوز لأنه لا يملك المال الانتخابي الإعلامي". فإذا كان هذا في روسيا المتقدمة جداً في تطورها العلمي والثقافي والسياسي، فكيف الحال في البلاد العربية وفي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟...

وثانياً: أكد تقرير لجنة الانتخابات المركزية المستقلة أن 23٪ من 41٪ التي أخذتها قائمة منظمة حماس أصوات احتجاجية على فساد سلطة وحكومات الطوابق العليا في فتح، ولم تكن اختياراً إيديولوجياً وبرنامجياً.

وثالثاً: الانتخابات شملت فقط 32٪ من الشعب الفلسطيني (سكان الضفة والقدس وقطاع غزة) والذين اقترعوا من هؤلاء أقل من 28٪، بينما لم يشارك 68٪ من الشعب الفلسطيني في أقطار اللجوء والشتات بالانتخابات، محروم منها وفق اتفاقات أوسلو التي تحصر الانتخابات فقط بسكان الضفة والقطاع. وعليه انتخابات 2006 تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني، ولا تمثل كل الشعب ولا أغلبيته الساحقة، ولا يدخل في هذه النسب مليون ونصف من أبناء شعبنا في أرض 1948 داخل دولة "إسرائيل".

بالرغم من هذا كله؛ يدعي الذين فازوا بأغلبية التشريعي أنهم يمثلون "الشعب الفلسطيني" وحكومة السلطة تمثل "الشعب الفلسطيني"، وأين هي الانتخابات الديمقراطية الشاملة للشعب الفلسطيني، وأين قانون الانتخابات الديمقراطي والتوحيدي للشعب وتياراته الفكرية والسياسية والتنظيمية وفق التمثيل النسبي الكامل؟

قوى اليسار الديمقراطي وحدها واصلت النضال لقوانين انتخابية ديمقراطية وتوحيدية ولا انقسامية، وفق التمثيل النسبي الكامل، وهذا ما أقرته وثيقة الوفاق الوطني ـ وثيقة الإجماع الوطني ووقعت عليها كل الفصائل والقوى ومؤسسات

المجتمع المدني والشخصيات المستقلة بلا استثناء في 26 حزيران/ يونيو 2006، وبعد وصول حكومات فتح الاحتكارية وحكومة حماس الاحتكارية إلى الطريق المسدود. ولا زال النضال يدور لتطبيق وثيقة الوفاق الوطني ـ وثيقة الإجماع بعد أن ارتدت حماس وفتح عنها ووقعتا وثيقة اتفاق المحاصصة الثنائي (8 شباط/ فبراير 2007) الذي انهار بجحيم الحرب الأهلية بينهما، والانقلابات السياسية والعسكرية (14 حزيران/ يونيو 2007)، التي أنتجت "الانقسام المدمر" طريق الفشل، وضياع الحقوق الوطنية الفلسطينية، ولا طريق للخلاص من الاحتلال والاستيطان إلا بإعادة بناء الوحدة الوطنية بحوار وطني فلسطيني شامل على أساس وثائق الإجماع الوطني وانتخابات تشريعية ورئاسية جديدة بالتمثيل النسبي الكامل، وانتخاب مجلس وطني جديد موحد لمنظمة التحرير في الوطن والشتات بالتمثيل النسبي الكامل.

وهذا كله، يشير إلى أن محاربة طغيان وهيمنة الخطاب النيوليبرالي المحافظ قد أزفت، وكذلك الخطاب المذهبي الماضوي والقدري الشعبوي، ليس من موقع نظري، بل من موقع عملي نقدي معمم بالتجربة على نطاق الشعوب، وأنه في نطاق الممكن إذا ما توافرت الفعالية والإرادة، والروافع المادية والعملية تحت سقف برنامج التحرر الوطني، والدور الفاعل لليسار الوطني الديمقراطي.

الهدف بالنسبة لكل القوى الديمقراطية والتقدمية على امتداد البلاد العربية، بل والقارات الخمس هو الوصول إلى الجمهور، وجدار الصمت هو جدار مادي استناداً لرأس المال السياسي والموروث القدري التاريخي. وبذات الوقت المال السياسي، والتلفاز هو الأداة المهيمنة التي تجتاح وتحاصر بأطروحاتها حياة البشر شعوباً وطبقات اجتماعية وعلاقات بين الأمم والدول باستمرار؛ الخروج على هذا الحصار "الإجماع" بالغ الصعوبة، ولكنه ممكن في مواجهة الخطاب المهيمن، وهذا يتم حين لا يشارك أصحاب الرأي والتنوير في هذه "الغفلة"، حين يقيمون نوعاً بديلاً في مواجهة معتقدات خرافية تنشئها مؤسسات ضخمة برؤوس أموالها النفطية وغير النفطية. أي في مواجهة التصنيفات التي يجب أن تُطاع إملاءاتها. أما لماذا؟ فالسبب لأننا نتوجه إلى الناس الذين هم موضع أحداث التاريخ من الضحايا والمستبعَدين والمستعْبَدين.

ليس السياسي وحده في هذا الميدان، بل هناك أيضاً مجموعات من منتجي الخطاب من مفكرين وكتّاب وفنانين وباحثين، عليهم أن يكونوا أيضاً قادرين مجدداً على "الاستيلاء على وسائل إنتاجهم".

لقد استخدمت هذا المصطلح الماركسي ـ الكلاسيكي الطراز بشكل متعمد، لأن المفارقة اليوم هي أن الكتّاب والمفكرين المجددون، مُبعدون كلياً عن وسائل الإنتاج والإرسال "إنه المال السياسي السلطوي والنفطي والمذهبي"، فلم تعد لهم سيطرة عليها، فما يجري هو خصخصة تستبعد الثقافة المستندة على المعرفة الانتقادية، أي المقدرة على التحليل والحوار النقدي، ورفض كل تلك التوافه من حولنا والتي غدت نمطية بلا عمق أو تميّز. لماذا؟ لأن المعرفة الانتقادية هي مرادفة لتلقي فكر التغيير والإصلاح، الانفتاح الديمقراطي على الآخر، إنه الفكر اليساري الديمقراطي، وهي في الواقع مدخلاً أساسياً للثقافة الإبداعية، وكل ما ينبثق عنها من ثقافة إنسانية حيّة، ثقافة متفاعلة مع نفسها، مع الناس كل الناس.

أما خصخصة الثقافة بقوة المال السياسي اليميني، فهي تستلزم إحالتها عملياً إلى الفاعل الخارجي فهو المهيمن والأقوى، وإلى القوى السياسية المتخلفة داخلياً باسم "الأصالة" (إحكام قبضة الموروث الثقافي السيكولوجي القدري على المجتمع وخاصة الطبقات الشعبية)، فيجري تخفيض قيمة الذاكرة التاريخية الحيّة للتعمية والتحول بعيداً عن التاريخ. مثلاً لو حاولنا أن نقول ما نقوله على قناة ذات جمهور واسع لقوطعنا فوراً، أي عودة للخضوع للرقابة، لأن الذي يمسك بالمرساة المالية من الجريدة إلى الشريط التلفزيوني والسينمائي إلى الفضائية "زارعة الانقسامات والفوضى الخلاقة والعدمية الإحباطية"؛ يغيّر الموضوع في اللحظة التي يصبح فيها أي شيء مهماً، وعندما تُبرز القضايا الرئيسية، والتاريخ والواقع يردد القانون الطغياني "من يملك يحكم".

وينبغي أن تبرز هنا تجربة الكاتب الجماهيري، خاصةً أولئك الذين يملكون وقتاً للتفكير والإجابة، ومن ثم وضع المهارات في متناول الآخرين، وهو أمرٌ خصب في التعبير، في مواجهة الجنون المندلع باستبعاد رواية المظلومين المحرومين، الطبقات الشعبية الضعيفة، بسببٍ من تدوير رأس المال الطليق حول كوكب الأرض، ومن ثم توابعه في

منطقتنا، والتعبير هنا شكلٌ من أشكال المقاومة المهمة، ومهما تنوعت ألوان الإبداع.

الفارق في السياسة، عليك أن تكرر وتكرر أفكاراً تعرف أنها صحيحة ومجربة، إلى أن تسمع صدى صوتك، أي نتائجه على الناس، وهنا من الهام أن تبحث عن كل وسائل التعبير الممكنة، لإيصال رسالة إلى جمهور واسع، للكفاح ضد أشكال الظلامية اليمينية الجديدة.

أخيراً؛ لقد رأينا المأساوي في البدايات المضطربة والدموية للقرن الحادي والعشرين، ثم مظاهر السخط والاعتراضات الشعبية الجماعية في جنوة، ضد اجتماع زعامات أُمم العالم الرأسمالي الأكثر قوة، لمناقشة مصير العالم. ثم العنف الاستثنائي لليبرالية الجديدة المستسلمة للاقتصاد اللاإنساني. بدأ بتقصيب يوغسلافيا بالقصف الجوي المتواصل وهرولة أنظمة أوروبية وعربية ومسلمة ومنظمات دينية سياسية تحت الراية الأمريكية لـ "نجدة" البوسنة والهرسك، وكوسوفو"، فضلاً عن تجزئة وتفكيك يوغسلافيا الاتحادية على طريق التحولات الاشتراكية، وعندما أعلنت كوسوفو لاحقاً الاستقلال عن صربيا، ارتعبت الأنظمة العربية إياها، وحتى الآن لم تعترف بكوسوفو المسلمة، لأن هذا يفتح على مشكلاتها الإثنية ـ العرقية المزمنة التي تتطلب حلولاً، وتلا ذلك سلسلة من الأحداث الدموية، بدأت بكارثة هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) في نيويورك وواشنطن، والحرب على أفغانستان، وإطلاق دموية شارون (حرب السور الواقي) ضد شعب تحت الاحتلال والحصار في فلسطين، وصولاً إلى احتلال العراق، وحروب "إسرائيل" الدموية على لبنان وقطاع غزة، والتوسع والاغتيالات في القدس والضفة الفلسطينية المحتلة. ناهيك عن نزاعات وصراعات إثنية عرقية وثقافية ودينية طائفية ومذهبية، تتفجر في العديد من جنبات العالمين العربي والمسلم والعالم الثالث، تحت مرجل "اللامساواة في المواطنة" وطوفان الفقر والبطالة والجوع، في صفوف أكثر من خمسة مليارات من البشر، بينما يغوص في الثراء الفاحش "المليار الذهبي الوحيد" في بلدان المركز الرأسمالي العالي التطور بالمعرفة العلمية وتكنولوجيا المعلوماتية، ونهب العالم الثالث تحت سقف قوانين تقسيم العمل "الدولية" بين المركز والأطراف.

في سياق عالمي وعربي بالذات ينبغي العودة للمضطَهدين، فالعولمة الرأسمالية

الراهنة هي تلك التي تجلب الثروات لقلة، وتسبب في صدامات جديدة مع الرأسمال العالمي الاحتكاري، فضلاً عن ضغوطها على البيئة وتخريبها المتوحش للطبيعة. فالتجارة الحرة بالأسلوب الذي صممته ودعمته منظمة التجارة العالمية، قد استبعد العديد من الأمم والشعوب، ليس فقط طبقات معينة. بل، حوّلها إلى مجرد منهوب ومتفرج على نهب ثرواته، ونمو "الثروة العالمية" فكيف يمكن لهذا التناحر أن يستقر!.

لقد قام تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2001) بتلخيص الوضع في فقرة دقيقة: "إن أعظم مزايا العولمة أنها تدّخر لقلة محظوظة، ويفترض أن الموجة المرتفعة من الثروة ستدفع كافة القوارب، لكن البعض قادر على الإبحار في هذا الخضم أكثر من الآخرين، وترتفع اليخوت والبواخر العابرة للمحيطات، استجابةً للفرص الجديدة، بينما تجرف المياه الأطواف وقوارب التجديف، وتغرق القوارب الأخرى". وعلى ضوء ذلك حذّر رئيس برنامج التنمية للأمم المتحدة في تقريره من "الانتقال من عدم المساواة إلى اللاإنسانية".

ثمة اختلالات عميقة داخل الأمم الكبرى ذاتها، نمو متزايد لوحشية وعدم المساواة اللاإنساني، فعائلات القمة في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 1٪ من السكان، وتملك ما يقارب 40٪ من الثروة القومية، يترافق مع تزايد ونمو في نسب البطالة، ونمو هائل بمعدلات نزلاء السجون، بعد أن تمَّ استبدال قوى الإنتاج في عصر ما بعد التصنيع من بلدان ما وراء البحار. كما أنه قدر تعذيب شعوب بأكملها في أنحاء العالم الثالث والجنوب، ففضلاً عن معاقبتهم بالفقر، فهم أيضاً معاقبون بتأمل مباهج إعلام العولمة المتلألئ أمام أعينهم.

"العدالة الاجتماعية" طريق الخلاص، طريق الديمقراطية التعددية الحقة في كل مجتمع وفي العلاقات الديمقراطية بين الشعوب ودول العالم، شعوبنا والبشرية تنادي "اليسار" الوطني، الإقليمي، العالمي، فاليسار زهور وورود تطور التاريخ إلى أمام، إلى الخير والسلام، حقوق الإنسان ورفاه الشعوب. العلاقات الديمقراطية في صف كل شعب وبين الأمم. قضايا وحلول التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي المستقبل، والمستقبل ما زال وسيبقى أمام البشرية، أمامنا لا خلفنا.

الفصل الثاني

في الرؤيا والممارسة

اليسار الديمقراطي وآفاق التطور والإحياء التقدمي..

نقد ونقد ذاتي..

حوارة مع مجلة "الحرية" الفلسطينية ـ شباط/ فبراير 2007

حاوره: رشيد قويدر

- I -

اعتاد أَن يقدم أَفكاره مستنداً على فكرة الفهم لا على المعرفة والثقافة المتعالية، وفي سياق نظرته إلى الوظيفة والشروط الاجتماعية.

كُتبه تعالج الموضوع السياسي الفلسطيني والعربي في تاريخه المعاصر، البرامج والنجاحات؛ الإخفاقات والاستخلاصات؛ الخبرة والعبرة؛ في سياق التجربة والتاريخ.

يخرج أحياناً ببعض فصولها إلى ميدان الأدب وبقسطٍ واسع من الثقافة لإعادة إنتاج خطابه، مستحضراً بها الإشكال الاجتماعي ـ السياسي؛ ولكن دون اللجوء إلى الشعارات. السياسة تغدو له ممارسة حياتية، فهو المباشر مباشرة حادة، كي يعيد إلى النقد وِقعه الاستثنائي.

في هذا اللقاء مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه، وبمناسبة عيد انطلاقتها في 22 شباط (فبراير)؛ حاولتُ أن يكون بعيداً عن احتشاد الجدول السياسي الفلسطيني، خاصةً بعد نتائج انتخابات المجلس التشريعي، وقد أَشبع موضوعته تحليلاً واستخلاصاً ونقداً. ففي

الذكرى دوماً نعود إلى الينابيع، لكنه وبذات الاتجاه يتحدث عن القاع في هذه المدينة العالمية، لا من فوق رؤوس الناس، وإلى جانب المسحوقين الذين يعيشون على هوامش هذا العالم، لكنهم يصنعون التاريخ..

● سبع وثلاثون عاماً على انطلاقة اليسار الفلسطيني المسلح، أين نحن الآن من تلك الينابيع؟

سبع وثلاثون عاماً حافلة بالفداء والتضحية والعطاء، على أكتافنا أكثر من ثلاثة آلاف شهيد من كادرات وقادة الجبهة الديمقراطية، سنين حافلة بالمصداقية الوطنية والمبدأية، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تملك حقوق المجد النضالي لقوى اليسار الفلسطيني الجديد، حين جمعت بين جانبيّ النضال؛ ومع ينابيعها الأولى؛ بين السياسة والمقاومة المسلحة، وبعبارة مكثفة "بين سياسة السلاح وسلاح السياسة" من أجل الاستقلال الوطني، بين الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والبرنامج السياسي الفلسطيني المرحلي.

ويترتب راهناً على القوى الديمقراطية أن يكون خطابها وبرنامجها السياسي، مفهوماً وقادراً على تحقيق هذا اللقاء بين الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي، أي قادراً على تحقيق اللقاء مع الرأي العام؛ نحو التحول إلى مركز استقطاب جماهيري ثوري كما كنّا على مساحة ثلاثين عاماً من 1968 ـ 1998 ودعوتنا إلى إعلان "استقلال دولة فلسطين" بعد انتهاء مدة اتفاق أوسلو القانونية.

عشرات الكتب الفلسطينية والعربية والأجنبية ترصد وتروي أعمال الجبهة الديمقراطية في زراعة وبناء الفكر السياسي الفلسطيني الحديث، الذي أصبح موضع إجماع وطني، ومنه البرنامج الوطني المرحلي للشعب والثورة 1974، الذي عَبَرَت به حقوقنا الوطنية إلى عموم حركة التحرر والتقدم في العالم والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وفي مساره برنامج إعلان القاهرة 2005 وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني 2006 لدمقرطة وإعادة بناء مؤسسات المجتمع والسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وامتداد تأثيراته الأيديولوجية والسياسية في البلاد العربية (راجع الفصل الثالث)،

وفي العلاقات الأممية، وسياسة بلدان التجارب الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والحركة الثورية العالمية(*).

الآن نحن مدعوون لتجديد هذا الفعل بالميدان بعد تقصيرات العُشرية الأخيرة على الأرض بالمقاومة المسلحة وسلاح السياسة، وبالاتفاق على برنامج موحد في الخطاب السياسي؛ والتوجه الاجتماعي المجتمعي، في سياق النظر إلى الأمام. واستخلاصاً للتجربة؛ نحو توحيد الأولويات وتجديد الذات لإنتاج وإعادة الإحياء التقدمي.

إن عملية بناء ائتلاف ديمقراطي فلسطيني شامل، تتطلب أولاً توسيع الديمقراطية التي ينبغي أن تشمل دوائر النقاش داخل المؤسسات في الحقل الشعبي، وهو ما يتطلب إشراك أوسع أوساط الرأي العام الشعبي في الوطن والشتات في صياغة البرامج، ولصالح تجنب التقصيرات والأخطاء، وبلوغ المواقف والبرامج السليمة، والتحول من جديد؛ وعلى المدى القريب إلى قطب أساسي فاعل.

● هل تحولت رؤية ماركس أن يقوم مجتمع، يمكن للبشر أن يكونوا فيه "أحراراً حقاً" أضغاث أحلام؟ ما مدى مظاهر الشك الراهن وآثاره؟

منذ أن انهارت التجارب الاشتراكية بصيغتها البيروقراطية السوفييتية، أطلقت الرأسمالية المتوحشة العنان لنزواتها، وقد أعادت صياغة ذاتها كليبرالية جديدة، كما

(*) راجع كتاب يفغيني بريماكوف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، رئيس وزراء روسيا الاتحادية "الشرق الأوسط... المعلوم والمخفي" ـ دار اسكندرون ـ دمشق/ سوريا، الطبعة العربية الأولى 2006، وكتاب أوليغ غرينيفسكي مسؤول دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية "سيناريو لحرب عالمية ثالثة كادت إسرائيل أن تكون مسببة لها"، الطبعة العربية الأولى 2006، دار علاء الدين ـ دمشق/ سوريا. وكتاب اريك رولو المؤلف الفرنسي ومسؤول شؤون الشرق الأوسط في مجلة "لوموند دبلوماتيك" الفرنسية ـ الدولية "الفلسطينيون من حرب إلى حرب" ترجمه عن الفرنسية خليل فريجات، دار طلاس، الطبعة العربية الأولى، 1989 ـ دمشق/ سوريا. وكتاب جيرار شاليان "المقاومة الفلسطينية" ترجمة دار الطليعة، بيروت/ لبنان 1970. وكتاب " الجبهة الديمقراطية/ النشأة والمسار" قيس عبد الكريم، فهد سليمان، حيث يجد القارئ مراجع عشرات الكتب الفلسطينية والعربية والأجنبية، دار التقدم العربي ـ بيروت/ لبنان، الدار الوطنية الجديدة/ دمشق/ سوريا الطبعة الأولى 2001.

لو كانت خارج السيطرة، لم يعد هناك ثقل مضاد يوازيها. ولكن انظر اليوم، حين يرفع قادة أوروبيين أمثال جاك شيراك وفي الدول الإسكندنافية، وعديد الرأسماليين أصابع محذرة، وداعية إلى "أنسنة العولمة الرأسمالية"، وهم يراقبون أدواتهم تفلت من قبضتهم. بل، يرون في الليبرالية الجديدة، ما كانوا يرونه في أخطاء الدوغما السوفييتية التي ابتعدت عن "ديمقراطية الاشتراكية واشتراكية الديمقراطية" التي نادى بها ماركس، وهي النزعة الأصولية المشتركة بينهما، وفي مواجهة هذا الخطاب المتوحش الذي يدعي "العصمة" وينكر أي بديل للسوق الحرة، النزعة الأصولية في لاهوت السوق تواصل سيرها بالطريقة ذاتها، تماماً مثلما فعل أولئك بيرقراطيو اللجان المركزية في تلك الأحزاب البيروقراطية التي أشرنا، والتي تماثلهم بشعائرية التمسك بشكليات النص.

إن تهافت "القدرية" الليبرالية الجديدة، والنابعة من "حتميات" سياساتها ورؤيتها، تحت راية "نهاية التاريخ"، هو ما بدأ يفتح آفاق التطور اليساري الجديد نحو طريق المستقبل، انظروا لما يجري في أمريكا اللاتينية... إنه الانعطاف الواسع نحو اليسار (فنزويلا، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، الأورغواي، بوليفيا، وعلى الطريق نيكاراغوا والأكوادور والباراغوي...)، وبمعادلات تحالفات جديدة غير مسبوقة بين البورجوازية الوطنية والقوى الماركسية والاشتراكية على مساحة قارة (600) ستمائة مليون من البشر، بعد "التجربة المرّة على امتداد 60 عاماً من الحرب الباردة وعشرات أعوام "الليبرالية الجديدة" التي دمَّرت اقتصاد الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وكولومبيا ودول القارة اللاتينية.

إن الشعار الذي أطلقته مارغريت تاتشر "لا يوجد بديل" غدا الآن أشبه بنكتة حمقاء. وعلينا أن ندقق، فالمعضلة على سبيل المثال في أوروبا ذاتها، تمثلت بقوة الردة نحو الليبرالية الجديدة، حين استخدمت كأداة على يد قيادات أحزاب وحكومات يصفون أنفسهم اشتراكيون، ويستشهدون بالاشتراكية، لتنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة، في مفاهيم تَمَّ قلبُها، أما النتيجة فقد ظهرت حركات العاطلين عن العمل، وحركات البيئة والضمير الأخضر، وحركات العولمة الشعبية المضادة للعولمة الرأسمالية المتوحشة، ونقابات العمال... الخ.

● في الحدود الفاصلة بين مرحلة وأخرى، برز العنف الذي خلفته الليبرالية الجديدة، حول مظاهر السخط الشعبي العالمي، ورد الفعل في الجغرافيا الجديدة للمركز والهوامش؟

اليسار تيار التغيير والتقدم التاريخي في حياة البشرية، علينا أن نرى اليسار في سياسة الحياة، وفي مسائل الفعالية والقيّم، على مستوى المدينة العالمية، فمعطيات الحياة الدولية وحقائقها الراهنة، تكمن في محاولات تفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، انطلاقاً من مصالحها غير المشروعة والتي مآلها الإخفاق. وغدا العنف في أعتى مظاهره الذي خلفته الليبرالية الجديدة، مأساوي وهزلي في آنٍ معاً، فالحدود بينهما مائعة، وتحضرني هنا سيرورة التنوير الأوروبي في عصورها والمتمثلة في العقل، بينما ثمة صلة راهنة بين رؤى الليبرالية الجديدة ومحاولات اختزال العقل. فهي ثورة محافظة تحاول إحياء الماضي. ارتداداً مدفوعاً بإنجازات التكنولوجيا، يحاول تقديم ذاته بشكلٍ من أشكال التقدم، وبذات الوقت فهي أصولية تجعل كل مَنْ يعارضها مرتداً "لا يوجد بديل"، بل يوجد بديل. فهي تفتقر إلى الدعابة في اختزالها العقل، مأساوية هزلية في محاولة استعادة مناهج القرن التاسع عشر، مناهج ليبرالية مانشستر.

لقد رأينا المأساوي في البدايات المضطربة والدموية للقرن الحادي والعشرين، ثم مظاهر السخط والاعتراضات الشعبية الجماعية في جنوة، ضد اجتماع زعامات أُمم العالم الأكثر قوة، لمناقشة مصير العالم. ثم العنف الاستثنائي لليبرالية الجديدة المستسلمة للاقتصاد الرأسمالي اللاإنساني. تلا ذلك سلسلة من الأحداث الدموية، بدأت بكارثة هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، والحرب على أفغانستان، وإطلاق دموية شارون ضد شعب تحت الاحتلال في فلسطين، وصولاً إلى احتلال العراق. ناهيك عن نزاعات وصراعات عرقية ودينية تتفجر في العديد من جنبات هذا العالم تحت مرجل "اللامساواة في المواطنة" وطوفان الفقر والبطالة والجوع في صفوف أكثر من (5) خمسة مليارات من البشر، بينما يغوص في الثراء الفاحش "المليار الذهبي الوحيد" في بلدان المركز الرأسمالي العالي التطور والتفوق بالمعرفة العلمية وتكنولوجيا الكمبيوتر والمعلوماتية.

● يفترض هذا السؤال الراهن: أين يتجه العالم؟ ونوع العولمة الذي يربط قوى العلم والتكنولوجيا بايديولوجية السوق الحرة؟

في سياق عالمي ينبغي العودة للمضطَهدين، فالعولمة الراهنة هي تلك التي تجلب الثروات لقلة، وتسبب في صدامات جديدة مع الرأسمال العالمي الاحتكاري، فضلاً عن ضغوطها على البيئة وتخريبها المتوحش للطبيعة. فالتجارة الحرة بالأسلوب الذي صممته ودعمته منظمة التجارة العالمية، قد استبعد العديد من الأمم والشعوب، ليس فقط طبقات معينة. بل، حوّلها إلى مجرد منهوب ومتفرج على نهب ثرواته، ونمو "الثروة العالمية" فكيف يمكن لهذا التناحر أن يستقر!.

لقد قام تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2001) بتلخيص الوضع في فقرة دقيقة: "إن أعظم مزايا العولمة أنها تدّخر لقلة محظوظة، ويفترض أن الموجة المرتفعة من الثروة ستدفع كافة القوارب، لكن البعض قادر على الإبحار في هذا الخضم أكثر من الآخرين، وترتفع اليخوت والبواخر العابرة للمحيطات، استجابةً للفرص الجديدة، بينما تجرف المياه الأطواف وقوارب التجديف، وتغرق القوارب الأخرى". وعلى ضوء ذلك حذّر رئيس برنامج التنمية للأمم المتحدة في تقريره من "الانتقال من عدم المساواة إلى اللاإنسانية".

ثمة اختلالات عميقة داخل الأمم الكبرى ذاتها، نمو متزايد لوحشية وعدم المساواة اللاإنساني، فعائلات القمة في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 1٪ من السكان، وتملك ما يقارب 40٪ من الثروة القومية، يترافق مع تزايد ونمو في نسب البطالة، ونمو هائل بمعدلات نزلاء السجون، بعد أن تمَّ استبدال قوى الإنتاج في عصر ما بعد التصنيع من بلدان ما وراء البحار. كما أنه قدر تعذيب شعوب بأكملها في أنحاء العالم الثالث والجنوب، ففضلاً عن معاقبتهم بالفقر، فهم أيضاً معاقبون بتأمل مباهج إعلام العولمة المتلألئ أمام أعينهم.

● حول مدى قوة اليسار الجديد الآن، ومدى فعاليته المستقبلية؟

الآن تمر البشرية بمرحلة انتقال جديدة وربما طويلة الأمد بفعل التناقض الجديد بين "المليار الذهبي" ومليارات الأطراف حيث يتململ في الفقر والتهميش في قارات العالم الثالث والجنوب خمسة مليارات من البشر.

قوة اليسار وفعاليته المستقبلية، هي في قدرة الأمم على صياغة مستقبلها، أي توفير سياسات بديلة، مثلما يحدث في أمريكا اللاتينية في مواجهة التفتيت والهيمنة الإمبريالية. في مواجهة محاولات خلقها لمشاكل خطيرة في نظريتها "حول الفوضى البناءة" تتعلق بالهوية والإثنية والتعصب الديني، حين تستخدمها لتحقيق أهدافها، فما يواجهها هو الديمقراطية ودولة القانون والإنسان الواحد أي الشعب الموحد، وكل هذا رهن بصد العدوان وأولويات شروطه. وهي دروس من الماضي نحو تطلعات الغد، فالشعوب الموحدة تستطيع الصمود والانتصار والعودة إلى منهج الينابيع الإنسانية، وهي يسارية بالتأكيد تدفع نحو التجديد الإنساني منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا.

● ماذا عن أزمة بناء القطب اليساري الديمقراطي، باعتباره جزءاً من أزمة الحالة الوطنية الفلسطينية والعربية في قلبها اليسار الفلسطيني؟

يؤكد التاريخ ـ سابقاً وراهناً ـ أن نشوء اليسار الفلسطيني الجديد وتحوله إلى تيار، يرمز إلى قفزة عملاقة في إدراك جوهر ومغزى التقدم الوطني، القومي، والدولي الاجتماعي، وإدراك جذور وآليات حركة التحرر للقوى الوطنية الاجتماعية. ويؤخذ في الحسبان أن تفرده بمنهجية التحليل النقدي ونظام النظرات، ساهمت في فرادته وتميّزه عن التيارات الأخرى، وهي خميرة وقاعدة منهاجية للتحليل والتقدم، وليس مصادفة أن زرع الله القلب على اليسار.

لقد تميّزت الجبهة الديمقراطية وطوال التجربة السوفييتية، بموقفها الناقد من اعتبار الاشتراكية العلمية نظاماً إيديولوجياً، يفترض وبصورة صلبة جداً، وضعها في صف الأنظمة الأيديولوجية التي تتعاقب، أي مؤشراً خارق الشأن على حزبية العقيدة، بدلاً من إدراك جذور الاغتراب الاجتماعي، وآليات حركة التحرر للقوى الاجتماعية، الأمر الذي قطع خيوط الاستمرارية التاريخية مع الواقع، حين أوصلها هذا الجمود إلى إدعاء "العصمة" والاغتراب عن الواقع. وبالتالي انهيار تجارب المجموعة الاشتراكية السوفييتية، التي خرجت أحزابها ردحاً عن الفهم الديالكتكي العلمي للتاريخ، وماذا كانت النتيجة؟!... انهيارها جسَّد انهيار نصف العالم، وأدى إلى تدمير المكاسب الحضارية الهامة التي حققتها، بما فيها

القيّم الاجتماعية الإنسانية العامة للعدالة والديمقراطية والثقافة.

إن النظرة من مواقع اليسار إلى المحيط، هي نظرة تفاعل بين الذات والواقع الموضوعي، وإجمالاً كان على تيارات اليسار وفي المقدمة قوى اليسار الديمقراطي الثوري بتلاوينها أن تعيد التفكير بمفاهيمها ومناهجها بالذات، لكن بعضها لم يتسنَ لها السير بهذه القضية إلى النهاية.

وبشأن الرؤيا والمواقف النقدية الراهنة، فإن تعبئة الجهود للانتخابات التشريعية الفلسطينية لم تكن موحدة من قبل القوى الديمقراطية وفصائل اليسار، في مواجهة أزمة العمل الوطني، ويعود ذلك إلى الانسياق بالنزعة المهيمنة في البطريركية السياسية الفلسطينية المتنفذة، والحسابات الفئوية الضيقة، وما تنتجه من استبداد على حساب شرعية المؤسسات والاعتبارات الوطنية العامة، الأمر الذي صدَّ إمكانية نشوء الائتلاف الديمقراطي، كبديل سياسي فكري اجتماعي، عبر برامج إصلاح ديمقراطية وطنية واقعية، وللأسف نقول؛ بأن بعض القوى التي تدعي الانتماء إلى التيار الديمقراطي صاغت دورها من مواقع البحث عن الامتيازات والنفوذ داخل السلطة ومؤسسات المنظمة، الأمر الذي حول نشاطها إلى ملهاة كبيرة عمقت تكلسها البيروقراطي. وسيبرز هذا السلوك الفئوي الأناني مرّة أخرى بشأن تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية، بدلاً من الإمساك بقرارات إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني والبناء عليها نحو برنامج سياسي، أمني، اجتماعي موَّحد يستند وينهض على قاعدة القواسم المشتركة. ليتذكر الجميع أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني تحتاج كل طبقات وتيارات الشعب، وليس احتكار آخر مكان الاحتكار الذي انهار في انتخابات 25 كانون الثاني (يناير) 2006.

الآن ممكن القول أن هناك أخطاءً كبرى، وأسباباً عدة، وقفت خلف النتائج المتواضعة للقوى الديمقراطية، والتي لا تعكس دورها التاريخي ووزنها الفعلي في الحركة الوطنية الفلسطينية، ويحتاج الأمر إلى دراسة نقدية معمقة جريئة، علنية، هي الآن موضع التقييم والدراسة الفاحصة في صفوف مؤسسات الجبهة الديمقراطية التشريعية والتنفيذية.

إن انتخابات 2006 التشريعية تمت بقانون انتخابات انقسامي لا وحدوي قام على

الدائرة الموسعة (المحافظات) بأكثرية الصوت المرجح، دعونا إلى قانون انتخابات تمثيل نسبي كامل في حوار القاهرة الشامل (آذار/ مارس 2005)، ولكن نزعة فتح الاحتكارية رفضت ذلك، وحماس اتخذت موقفاً "محايداً" في حوار القاهرة، وكان الصراع على قوانين الانتخابات بين الجبهة الديمقراطية الداعية إلى التمثيل النسبي الكامل، وبين فتح الداعية لقانون 1995 الانقسامي (الدائرة الموسعة، المحافظات بأغلبية القائمة).

انتخابات 2006 رفعت "الكارت الأصفر" بوجه قوى اليسار، علينا أن نتعلم لتجميع قوى اليسار واللبرلة، ولانتزاع قانون انتخابات ديمقراطي بالتمثيل النسبي الكامل.

وفي سياق المراجعة النقدية بروح وطنية شاملة، فكرية وسياسية وتنظيمية، وانطلاقاً من هذه المسؤولية، فإنني أسجل أخطاءنا في الانتخابات التشريعية بتركيب القائمة النسبية، والغرق وتشتيت الطاقات في انتخابات الدوائر بلا ضرورة موضوعية، وأخطاء في التحالفات، وأسجل تقصيرنا في ترجمة جدول الأولويات، وأساليب النضال والعمل، وتقصيرات في المقاومة المسلحة، وفي بناء المؤسسات الاجتماعية الخدماتية وصولاً إلى العلاقة اليومية العريضة مع الجماهير في المدينة والقرية والمخيم.

لقد خاضت القوى الديمقراطية معركتها غير موَّحدة، منقسمة على نفسها، وسبق وأن دعت الجبهة الديمقراطية إلى ائتلاف وطني ديمقراطي عريض يشمل كل هذه القوى، وقامت لجان من شخصيات مستقلة بأخذ دور التوفيق والتحكيم فيما بيننا، وبدورنا استجبنا للأطروحات التي طرحتها هذه اللجان، ولكن دون جدوى. لقد وقع التشتت الداخلي بين القوى الديمقراطية والليبرالية، ولعب دوراً كبيراً في الوصول إلى هذه النتائج الضعيفة والمرّة في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2006.

إن كل سبب من هذه الأسباب أعلاه وغيرها، في رأينا قد لعب دوره، ولكن لم يكن أحدٌ منها أو مجملها أمراً حاسماً، فالأمر الحاسم قد تمثل في عامل آخر، هو نمط الإدارة الفلسطينية التي نشأت نتيجة اشتراطات اتفاقات أوسلو، وفي ظل واقع البلاد تحت الاحتلال، تم نشوء طبقة تحت ظلال هذه القيود، ذات مصالح ترتبط بها،

تستمد فكرة الحفاظ على امتيازاتها المالية وفسادها عبر تنظيمها الاحتكاري الإداري، وحصارها المالي والمادي للقوى الديمقراطية منذ اتفاقات أوسلو حتى يوم الناس هذا، على حساب الوحدة الوطنية وعملية التكامل المستمدة من التحالف المتكون موضوعياً مع القوى الوطنية التي انتقدت أو عارضت أوسلو، وفي مرحلة تحرر وطني.

السلطة بما فيها من إغراءات، وبما تشكل هذه الوضعية من انحيازات مختلفة، لعل أبرزها تعميم ظاهرة نموذج متخلف بين مجموعات معينة عامودية في المجتمع، زعاماتية جهوية، عشائرية فئوية ضيقة، أنانية فردية، من مواطنين وأفراد على حده، وتأثيرها على صعيد الوعي. من هنا بروز الغموض والتشتت في الآراء على صعيد الانتخابات التشريعية، فحتى مراكز استطلاع الرأي الموضوعية والمباشرة لم تتوقع نتائج الانتخابات، فهي ناتجة عن الميوعة والسيولة في الآراء، وطغيان الأمراض الاجتماعية التي ذكرنا، ونفوذ المال السياسي والإعلامي، حين لم يتوجه العديد إلى برامج سياسية وإصلاحية اجتماعية، تحت تأثير زعامات جهوية عشائرية، مالية، وفي مؤسسات الإدارة والإفساد، وهذه ليست خصالاً حميدة، بل أمراضاً سلفية، زاد "طينها بلّة" حروب الحصار السلطوي الفلسطيني والعربي على قوى التغيير والإصلاح والتقدم إلى أمام، وعلى جانب الضفة الأخرى طوفان المال السياسي للدول المانحة الذي صبَّ في طاحونة فتح/ السلطة، ومال الدول النفطية والإخوانية الدولية الذي صبَّ في طاحونة حماس.

وكان ينبغي على القوى الديمقراطية أن ترفع معاً، وموحدة، قضية الإصلاح الديمقراطي الجذري الشامل حلاً ملحاً، في مواجهة عقود من التكلس طالت مؤسسات م.ت.ف. ثم انتقلت إلى أجهزة السلطة. التكلس الذي أخرجها من قيّمها السياسية ومن جوهر الائتلاف الوطني، بفرضها وإقامتها لبنى متخلفة على المجتمع. ورغم صوابية الخط العام لبرامج اليسار ونظام نظراته، فقد افتقد أولاً إلى الممارسة الاجتماعية للتغيير والتعبير عن حاجة تطوير المجتمع، الأمر الذي أفقده البنّية الاجتماعية التحتية الواسعة بالقدر الذي يمكّنها من فتح الطريق أمام ما يطرحه ويناضل من أجله على الصعيد السياسي والإصلاح، والتطور والتقدم الاجتماعي، رغم أن القوى الديمقراطية تمتلك برنامجاً أولياً، وأكرر أولياً متقدماً على كل الصعد التي ذكرت، ودليلنا الصارخ على ذلك برنامج غزة الوطني الموحّد (أغسطس/ آب

2002)، رام الله 2004، وبرنامج قرارات إعلان القاهرة 2005، وكلها برامج للجبهة الديمقراطية الدور المبادر والأفعل بإنجازها. ما وقع من نتائج يجب أن لا يثنينا عن مواصلة نضالنا من أجل إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس ديمقراطي تعددي، وفق قوانين انتخابية بالتمثيل النسبي الكامل بديلاً عن قوانين 1995، 2005 الانقسامية اللاديمقراطية واللاوحدوية، وقيام حكومة ائتلاف وطني ببرنامج قواسم وطنية مشتركة، وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية وتخليصها من الفساد، وتأمين الروافع لاستمرار صمود شعبنا والانتفاضة والمقاومة، وما يمليه ذلك من ضرورة التدخل في جوانب توزيع الموارد ومناحي صرف الدخل الوطني، وفرض نظام تأمين وتكافل اجتماعي ممكن في ظروف احتلال قاسية، وبالتوازي إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية، وفي المقدمة انتخاب مجلس وطني موحد يجمع شعب الوطن والشتات بانتخابات تقوم على التمثيل النسبي الكامل، في انتخاب الشطر الثاني من المجلس الوطني الموحد في أقطار اللجوء والشتات، وما يترتب عليه من تجديد انتخاب وبناء المجلس المركزي واللجنة التنفيذية ودوائر منظمة التحرير، على قواعد الائتلاف الوطني الشامل، ليكون بيد الشعب في كافة أماكن تواجده "المرجعية الموَحدة والموحِدة" للشعب وللسلطة الفلسطينية، هيئة جديدة ائتلافية للعملية السياسية والتفاوضية تحت سقف قرارات الشرعية الدولية، هيئة ائتلافية للإشراف على الصندوق القومي الفلسطيني والمال العام في خدمة الشعب والتنمية، وعدالة توزيع تكاليف الصمود بين طبقات المجتمع حتى الخلاص من الاحتلال وانتزاع الحرية والعودة والاستقلال.

بهذا نكون على الطريق الصحيح؛ التعلم من أخطائنا؛ وتجاوز أمراض الفئوية الأنانية، لهذا الفصيل أو ذاك، وبناء ديمقراطية تعددية تكسر احتكار السلطة والمال، ووضع نهاية وطنية مشتركة وشاملة لنزعات وخطط إحلال احتكار آخر مكان احتكار منهار، وسد الثغرات التي شابت برنامج وآليات عملنا.

- II -

مفاوضات بلا أفق، الانقسام طريق الفشل

حوارة مع صحيفة "القدس" - 14 أيلول/ سبتمبر 2008

حاوره: منير عبد الرحمن - عمان

س1: يشعر الفلسطينيون بضباب حول مسار المفاوضات الجارية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، بين عدم إحراز تقدم فيها وأنها ستصل إلى طريق مسدود، وبين تسريبات إسرائيلية تتحدث عن حدوث تقدم. وهل ترجحون إمكانية أن تفضي المفاوضات إلى اتفاق نهائي أم إلى اتفاق إطار عام؟

أبدأ بالشق الثالث من السؤال؛ لأنه يجيب على مقدمته: يجهد أولمرت للوصول إلى اتفاق يوضع على "الرف"، ويشمل ما يمكن الاتفاق عليه، وترحيل قضيتيّ القدس واللاجئين إلى إشعار آخر. ويحاول أولمرت بذلك التوصل إلى نتيجة سياسية تسجل له، وكما توقعنا من خلال تفحص الوقائع "الإسرائيلية" على الأرض، فقد رحل أولمرت بانتخابات كاديما أيلول/ سبتمبر. ويطلق على هذا النوع من الاتفاقات "اتفاق رف"؛ لأنه غير قابل للتطبيق إلا بعد تمكن السلطة الفلسطينية من بسط سلطانها على الضفة والقطاع، وفرض "الأمن الكامل"، بمعنى عدم وجود أي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال. وبعدها يمكن البحث في تطبيق "اتفاق الرف" الذي يؤجل حتى وصول الحكومة الإسرائيلية القادمة بعد انتخابات كاديما، وصولاً إلى الإدارة الأمريكية القادمة.

مفاوضات "أنابوليس" لن تؤدي إلى اتفاق نهائي أو اتفاق إطار عام كما وعود

الإدارة الأمريكية وحكومة "إسرائيل" وفريق السلطة الفلسطينية.

ونحن في الجبهة الديمقراطية نرفض "اتفاق الرف" ونؤكد أن المفاوضات الجارية مسألة عبثية، ويجب أن تقف حتى يتوقف العدوان الإسرائيلي ويرفع الحصار عن غزة، ويتوقف الاستيطان بكل أشكاله. كذلك المفاوضات غير المباشرة بين حماس و"إسرائيل" تدور حول قضايا جزئية ذات طبيعة أمنية محدودة.

فالوصول لاتفاق "رف" المطروح حتى الآن، يعني أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية مستقلة بحدود 67، ولن تكون القدس الشرقية عاصمتها، ولا حق بعودة اللاجئين. والبديل مجموعة من الجزر المنفصلة والمطوّقة من جميع الجهات بقوات إسرائيلية، وهذا يعني تدمير كل ما أنجزه النضال الفلسطيني منذ 60 عاماً، فضلاً عن تدمير قرارات الشرعية الدولية، ولذلك علينا أن نتمسك بضرورة "إنهاء الانقسام" اليوم قبل الغد، فالانقسام طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية، والخروج من هذا الفشل بالعودة إلى الوحدة الوطنية في إطار مشروع وطني فلسطيني موحد، ومنه مفاوضات سياسية شاملة، للوصول إلى تطبيق لقرارات الشرعية الدولية. وهنا أحذر من مشاريع ذات طبيعة تخدم الاحتلال والخطط التوسعية الإسرائيلية، في الأراضي المحتلة عام 67 مثل مشروع "اتفاق الرف"، والاتفاقات الجزئية الأمنية، ومشروع تدعو له حماس ويقضي بهدنة ممتدة من 10 إلى 20 عاماً، وتهدئة في غزة فقط لا تشمل الضفة، وهو الأمر الذي يترك الضفة مسرحاً لعمليات تهويد القدس وتوسع استعمار الاستيطان بالضفة، الاغتيال والقصف ونهب الأراضي.

بعد تجربة سبعة عشر عاماً من المفاوضات مع "إسرائيل"، آن الأوان لكل من خاض هذه التجربة أن يتحرر من أوهامه، هذا ما يقوله حقيقة الموقف الإسرائيلي، واللاءات الخمسة بالنسبة لمعظم الحقوق الوطنية الفلسطينية، كذلك نقول لكل الذين يعتقدون بإمكانية إطالة الهدنة مع "إسرائيل" ولحقب طويلة من الزمن، هم واهمون أيضاً؛ وموقفهم يصب في مجرى العراقيل أمام قيام الدولة الفلسطينية السيدة المستقلة، لذلك بالعودة إلى إعلان القاهرة برنامج وثيقة الوفاق الوطني، المطلوب رفع وتيرة الضغط لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، من قبل الجميع وخاصة قوى اليسار الديمقراطي ومكونات المجتمع المدني.

س2: ما هي التداعيات المحتملة لاستقالة رئيس وزراء إسرائيل من منصبه على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟ وهل تعتقد أن الخارطة السياسية الإسرائيلية المتوقع إعادة تشكلها بعد استقالة أولمرت ستتجه نحو إنجاز تسوية مع الفلسطينيين؟

بعد أن أُجبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت على الاستقالة، وعدم خوض الانتخابات لزعامة حزب كاديما، تفتح السيولة الحزبية في "إسرائيل"، باب المتغيرات في الخارطة السياسية "الإسرائيلية"، هذا ما يصل له تحليلنا في الواقع الإسرائيلي.

وكما قلنا آنفاً عن ظلام المفاوضات التي تدور في حلقة مفرغة، وعناوين ثانوية أمنية لا علاقة لها بتسوية الصراع، البديل لأولمرت قد حسم الآن وجاءت تسيبي ليفني، الأمر يفتح شهية الفرص لزعيم المعارضة اليمينية نتنياهو زعيم الليكود راهناً. وإذا كانت استقالة أولمرت؛ وهو الرجل الذي لم يصل مع الفلسطينيين إلى اتفاق متوازن على مساحة ثلاثين شهراً من حكمه، قبل انتهاء ولاية بوش؛ فالمتوقع بالتالي ترحيل هذا الملف إلى الإدارة الأمريكية الجديدة.

ومن الجدير التوقف ملياً؛ أمام موضوعة تأليف حكومة إسرائيلية جديدة ومستقرة في الكنيست هو أمرٌ غير متوقع في ظل المنافسة الحزبية وسيولتها، والأرجح هو أن "إسرائيل" ستدخل عملياً مرحلة العد التنازلي للانتخابات العامة المبكرة، والتي ستدفع بتغيير اللوحة الحزبية الحاكمة الراهنة تغييراً كلياً. وتشير استطلاعات الرأي إلى أرجحية فوز الليكود بزعامة نتنياهو في الانتخابات المبكرة، وتستبعد الاستطلاعات باراك مقروناً بفشله في كامب ديفيد2، وفشله في المفاوضات مع سورية، وتراجع حزب العمل الذي لا يقدم برنامجاً سياسياً للحل مع الفلسطينيين أو السوريين، ولا يقدم برنامجاً اجتماعياً لحل التناقضات في المجتمع الإسرائيلي. بل إن حاييم رامون؛ أحد أبرز شخصيات الحكومة الراهنة، وعضو كاديما أوضح ذلك قائلاً: "لا أعتقد وجود فرص كثيرة لتشكيل حكومة بقيادة كاديما، لأن الأجواء السياسية دخلت منطقة من الاضطرابات، حيث من الصعب جداً عودة الهدوء إليها".

الآن فازت تسيبي ليفني برئاسة كاديما، مقروناً ذلك بـ "خلوها من الفساد" وذلك وبالقياس على صقور كاديما، ثم تعبيرها عن رغبتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية

تضم بالذات حزب الليكود المعارض، لكن نظرتها إلى الاتفاق مع الفلسطينيين، هي ذاتها التي تجري بها "مفاوضات الرف"، هذا هو حدود "اعتدالها"، وستقع بين فكيّ كماشة "شاس" اليميني الديني وتهديداته، وابتزاز الليكود اليميني المتطرف، مع تهديد انسحاب "شاس" من الائتلاف في حال مجرد إدراج موضوع القدس على جدول المفاوضات.

لقد أبدى موفاز (يمين كاديما) أيضاً رغبته في تشكيل حكومة "وحدة وطنية" تضم الليكود، كما لم يقر عملياً بهزيمته أمام ليفني، وسيواصل عبر تكتله للضغط عليها ووضع العصي في دواليبها. وهو رجل معروف باستعداده للذهاب إلى الحرب على الدوام وفقاً لتاريخه وآرائه المتطرفة. لقد سبق له أن هاجم اتفاقات أوسلو واصفاً إياها بأنها "أسوأ خطأ ارتكبته إسرائيل"، وهو من دعاة التشدد والحروب الدموية مع الفلسطينيين، وتحت إشرافه نفذ شارون "حرب السور الواقي"، ومنها اجتياح مدينة جنين ومجازر مخيم جنين، وهو يصف قيادة السلطة الفلسطينية بـ "الإرهابيين".

وقد افتتح حملته الانتخابية لرئاسة كاديما من على أسوار القدس الشرقية المحتلة عام 1967، في تساوقه مع الأحزاب اليمينية الدينية وخصوصاً حزب "شاس" الديني المتشدد، وقد كشف أن نظرته للمفاوضات هي في صلب نظرته "الأمنية" باعتبارها "الحل الدائم" مع الفلسطينيين.

أما نتنياهو فهو غني عن التعريف، فهو أحد صقور اليمين العنصري، ومعروف بعدائه للبرنامج الوطني المرحلي الفلسطيني، ويعتبره المشروع الأخطر على "إسرائيل" كما ورد في كتابه "مكان بين الأمم"، ويحلم الآن بالعودة إلى منصب رئيس الحكومة للمرة الثانية، وهو يدفع إلى انتخابات مبكرة، بسبب هزيمة حزبه في انتخابات 2006 باعتبارها الهزيمة الأسوأ في تاريخ حزبه الليكود. ويركز الآن على الفشل الذي مُنيت به "إسرائيل" في عدوانها على لبنان صيف 2006، ثم إعلانه بأن أي انسحاب محتمل من الضفة الفلسطينية ينبغي أن يخضع للاستفتاء من قبل الإسرائيليين، لأن "أي انسحاب سيعرض أمن إسرائيل للخطر"، ويرفض تقديم "التنازلات" في "القدس" الشرقية المحتلة عام 1967.

تشير الاستطلاعات العامة (مراكز استطلاع، صحافة، القناة العاشرة الإسرائيلية)

إلى أن نتنياهو هو الأوفر حظاً في الفوز برئاسة الحكومة إذا ما جرت انتخابات نيابية مبكرة، وهكذا فإن البدائل هي المنافسة على سفك الدماء الفلسطينية، وابتلاع الأرض وتسريع الاستيطان والعمل على تهويد القدس، وهم جميعاً ضد التسوية المتوازنة، السقف العام هو "اتفاق الرف"، فهل هذا هو ما يطلقون عليها تسمية "التسوية التاريخية"!.

في ملاحظتنا لمنحى الانتخابات "الإسرائيلية" وجنوحها نحو التطرف اليميني، وحالة السيولة الحزبية في هذا الاتجاه، يستند تحليلنا بالأساس لتفسير ذلك، بأنها في جوهرها الراسخ وضعها ككيان استعماري اقتلاعي استيطاني في المنطقة، فقد القدرة على التواصل والاندماج مع شعوبها، فهي كما أوجدها الغرب شكلت امتداداً لمصالح وسياساته في المنطقة كدولة وظيفية قامت على الفكرة الصهيونية المنادية بإنشاء وطن قومي لـ "الشعب اليهودي"، بينما اليهود أنفسهم تشكيلات اجتماعية بثقافات وأعراف وإثنيات ولغات وتقاليد مختلفة.

الجنوح نحو التطرف في مفصل تاريخي، تصفه مراكز دراساتها كانعكاس وجودي، ومنه مركز "إدفا" ـ ومحرره البروفسور "شلومو سيبريسكي" التي تقول ـ الدراسات ـ حرفياً "النزاع مع الفلسطينيين أشبه بحجر الرحى على عنق "إسرائيل"، فهو يقوض نموها الاقتصادي، ويثقل كاهل ميزانيتها ويحد من تطورها الاجتماعي، ويضر بمكانتها الدولية، ويستنزف جيشها، ويهدد ساحتها السياسية، ويهدد مستقبل وجودها كدولة (قومية يهودية"). إذن هذا هو جوهر الأزمة ضم الأرض "المناطق" دون إعطاء سكانها الأصليين حقوق المواطنة، والمساواة المدنية والسياسية كمعيار كوني عام وعارم، يحظى بتأييد كبير في الغرب وفي عموم البشرية، لكن الكيان الاجتماعي والسياسي الصهيوني يؤكد عدم المساواة ويسلب الحقوق الجماعية لعرب 1948، الحقوق السياسية والمدنية وفي فروق اجتماعية اقتصادية في أراضي عام 1948، وبحسب ميرون بنفستي والدراسات الإسرائيلية يبلغ الفارق مع أراضي عام 1967 المحتلة وبين "إسرائيل" للفرد الإسرائيلي والفلسطيني 1 إلى 10 في الضفة، و1 إلى 20 في قطاع غزة، فضلاً عن عدم التساوي الكبير جداً في الموارد الطبيعية للأرض، إنهم غير مستعدين للتخلي عن هذا كله لصالح تسوية متوازنة.

وربما يعبر عن ذلك ملخصاً المؤرخ الإسرائيلي بنتسيون نتنياهو والد اليميني المتطرف زعيم حزب الليكود بقوله: "إن من يحلم بالأمن والاستقرار في هذه البلاد إنما يبحث عن أوهام لا يمكن أن تتحقق، فما دام الفلسطينيون يرون يوم استقلالنا يوماً لنكبتهم، فإن هذه المواجهة ستبقى متواصلة وغير قابلة للتوقف".

فلسطينياً إن هذه المواجهة هي حالة وجود وثقافة وحالة اجتماع، الأمر الذي يتطلب ترتيب البيت الفلسطيني، على استراتيجيات تستنهض عوامل القوة في الذات والمجتمع لإزالة ودحر الاحتلال.

من أجل هذا كله؛ أبكرنا في نداءاتنا للسلطة الفلسطينية، بضرورة وقف المفاوضات الجزئية والمجزوءة، والمراجعة الجادة لها، **وتشكيل مرجعية وطنية** تشرف عليها، فهي في حالتها الراهنة تضع المفاوض الفلسطيني في موقف ضعيف، في مواجهة المخططات والأمر الواقع ومجمل الألاعيب التوسعية الصهيونية.

س3: هل تبخر وعد بوش للسلطة الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل"، أم لا زال من الوقت متسع لتحقيق رؤية بوش؟

لقد سبق وتناولنا حالة أولمرت وبيع الأوهام، الآن تسأل عن وعد بوش وبيع الأوهام... أستطيع القول بما تبقى لبوش في الإدارة، من أن الزمن لم يعد يسعفه لتحقيق وعده، الإدارة الأمريكية تضغط لإنجاز "اتفاق الرف" الذي تحدثنا عنه، وفي قراءة الوقائع العملية، فالإدارة ذاتها تعلم علم اليقين أن مستوطنة معاليه أدوميم تصل القدس بنهر الأردن، ويعتبرها أولمرت "جزءاً لا يتجزأ من القدس وإسرائيل"، فضلاً عن كونها تشق تواصل الأرض الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى سور الفصل العنصري، الجدار الذي يغوص في أعماق الأرض في الضفة الفلسطينية، وبتعبير بوش "يغوص كالثعبان في بطن الضفة"، بما يجعل إقامة دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً، بل كانتونات ومحميات ومعازل عنصرية، وهذا بعيد كل البعد عن الأهداف الوطنية الفلسطينية وآمالها. لقد "أغمضت واشنطن عينيها عن ممارسات "إسرائيل"، وساعدتها في "فرض الأمر الواقع بقوة السلاح الأمريكي"، والأهم أن واشنطن ذاتها هي من استبعدت الأمم المتحدة وقراراتها من عملية التسوية للصراع، بعد أن أسقطت غطاء الشرعية الدولية عن عملية التسوية الراهنة.

س4: في حال وصلت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى طريق مسدود، ما هي النتائج السلبية المتوقعة على الصعيد الفلسطيني؟ وما هي البدائل برأيكم؟ وهل تؤيدون أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، في حال لم تصل المفاوضات مع "إسرائيل" إلى اتفاق يلبي المطالب الفلسطينية التي اجتمعت عليها كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؟

أولاً حتى نجنب أنفسنا هذا كله، علينا إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي لمواجهة هذه الاستحقاقات الكبرى. منذ أيام قليلة عدنا من الحوار في القاهرة، لقد أجرينا جولات من المباحثات الثنائية الموسعة والطويلة مع الوزير عمر سليمان، باعتباره مسؤول ملف فلسطين بناءً على الدعوة المصرية لحوار ثنائي بيننا، ومع الفصائل الفلسطينية الأخرى ومع د. أحمد أبو الغيط وزير الخارجية ود. عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية، لبلورة ورقة مصرية بعد هذه المباحثات، تقدم للحوار الوطني الفلسطيني الشامل المزمع عقده بعد عيد الفطر مباشرةً. والهدف من هذه المباحثات هو البحث المشترك لإنهاء الانقسام الفلسطيني الناتج عن سلسلة الانقلابات السياسية والعسكرية على وثائق الإجماع الوطني الفلسطيني الممثلة بإعلان القاهرة في آذار/ مارس 2005، ووثيقة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2006.

وفي مباحثاتنا مع الوزير سليمان والوزير أبو الغيط؛ كانت هناك مساحات مشتركة واسعة حول القضايا التي طرحناها. وفي المقدمة ضرورة بلورة توافقات بين الفصائل الفلسطينية، على يد القيادة السياسية المصرية على قضايا تشكل المؤشرات لإمكانية عقد الحوار الوطني الشامل، على طريق النجاح وليس من أجل الحوار بحد ذاته.

توافقنا على ضرورة أن يكون في مقدمة هذه المؤشرات؛ تشكيل حكومة فلسطينية جديدة من شخصيات وطنية مستقلة نظيفة اليد، ومشهود لها بأخلاقياتها السياسية، تقوم بإدارة وتصريف الأعمال في كل من الضفة وقطاع غزة، وبديلة عن حكومة رئيس وزراء السلطة سلام فياض، وبديلة عن حكومة حماس في غزة. وتشرف الحكومة الجديدة على انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة وفق التمثيل النسبي الكامل، والتوافق على انتخاب مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير في الوطن

والشتات بالتمثيل النسبي الكامل. هذه مفاتيح نجاح الحوار الوطني الشامل، وهي ذاتها مفتاح إمكانية إعلان قيام دولة فلسطين بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة، وإعلان حق العودة، ودعوة الدول العربية والعالم لدعم دولة فلسطين المستقلة للخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان.

س5: بعد الحوارات التي أجريتموها مع القيادة المصرية واجتماع وزراء الخارجية العرب وتأكيدهم على ضرورة إنهاء الانقسام... هل تعتقدون أن إنهاء الانقسام أصبح قريباً في ظل المواقف المعلنة واستمرار الهوة بين مواقف ورؤية فتح وحماس حول إنهاء الانقسام؟

السلطات المصرية وافقت على الصيغة التي قدمنا وذكرنا الآن، وترى أيضاً ـ وهو ما نراه ـ إن تشكيل أي حكومة الآن بين الفصائل عملاً بوثيقة الوفاق الوطني؛ لابد أن تضمّ كل الذين وقعوا على الوثيقة. وهذا سيدخلنا في سلسلة من الصراعات الفصائلية ولن تستطيع أن تتقدم إلى الأمام.

وحتى نجنب أنفسنا هذا كله؛ وندفع الأمور باتجاه حوار وطني فلسطيني ناجح، من الضروري أن يتم التوافق مسبقاً ـ قبل أن نصل إلى مائدة الحوار الشامل ـ على جملة أمور تؤشر للنجاح وهي:

أولاً: تشكيل حكومة جديدة تضمن الأمن للمواطنين، وتضع نهاية لكل أشكال الاقتتال التي لا تزال تحدث في قطاع غزة، وتتولى الحكومة التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية، متزامنة بسقف زمني محدد نتوافق عليه.

ثانياً: أن تتم الانتخابات وفق قانون التمثيل النسبي الكامل، بدلاً عن القوانين الانقسامية (1995 ـ 2005) التي أدت إلى الدمار والانقسام والحروب الأهلية.

ثالثاً: ضرورة إعادة بناء كل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد، في الداخل والخارج وفق التمثيل النسبي الكامل.

رابعاً: إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين على الجانبين وتحريم الاعتقال السياسي، ووقف القصف الإعلامي القائم على التخوين والتكفير.

السلطات المصرية تتقاطع مع هذه الخطوات قبل الوصول إلى الحوار الشامل،

وهي تدرك أن فتح تقدمت خطوة إلى الأمام بالموافقة على الحوار الشامل، بدون شروط مسبقة (4 حزيران/ يونيو 2008)، فقد تنازلت فتح عن الشرط المسبق لتراجع حماس عن انقلابها العسكري، وتسليم جميع الأجهزة والمؤسسات الأمنية والسياسية في قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. لكن حماس حتى الآن لم تتراجع عن شروط الأمر الواقع بالهيمنة المسلحة على قطاع غزة، وتفكيك أجهزة السلطة المركزية، والتمسك بأجهزتها الأمنية والإدارية، وشروطها الأخرى المسبقة. فما زالت تشترط حواراً ثنائياً بينها وبين فتح للاتفاق بينهما؛ قبل الذهاب إلى الحوار الشامل أو بالتوازي معه، وتشترط أيضا أن يكون الحوار الشامل على أساس اتفاق المحاصصة في مكة في 8 شباط/ فبراير2007 وإعلان صنعاء، وهذا يعني بوضوح محاولة فرض اتفاقات احتكارية ثنائية على مجموع الشعب ومجموع القوى، بينما تدعو وثائق الإجماع الوطني "إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني"؛ تدعو إلى وحدة وطنية شاملة تضم كل القوى والفصائل ومكونات المجتمع الفلسطيني ومنها حماس.

حماس تعبر عن تصلبها عن طريق التشكيك اليومي في مصداقية تراجع فتح عن شروطها المسبقة، والتشكيك في جديّة المبادرة المصرية واحتمالات نجاحها، إلا إذا استجابت فتح لحوار ثنائي معها، ووصولاً لاتفاق بينهما، ليطرح على الحوار الشامل بمعنى فرضه على الحوار الشامل وهذه طريق إعادة إنتاج الانقسام. وتدرك القيادة المصرية أن هناك عقداً عربية وعقداً بالشرق الأوسط نتيجة الصراع بين العديد من العواصم في المنطقة.

حتى الآن لم تصل الحوارات مع حماس إلى نتيجة، ولا تزال حماس ترفض الاستجابة إلى ضرورة التراجع عن الشروط المسبقة على الحوار الفلسطيني الشامل. وكذلك تصر حماس على اعتبار الأمر الواقع بالهيمنة بالقوة المسلحة على قطاع غزة واقعاً غير قابل للتراجع، قبل الوصول لاتفاق محاصصة جديد مع فتح.

في هذا الوضع تصبح "إسرائيل" هي المستفيد الأكبر. وهذا ينعكس على المفاوضات المباشرة وغير المباشرة الجارية مع "إسرائيل"، سواء في مفاوضات السلطة بقيادة أبو مازن وسلطة حماس في قطاع غزة، وكل هذه المفاوضات تتم على قضايا جزئية وذات طبيعة أمنية، بينما قضايا الصراع الأساسية (القدس، اللاجئين،

والمستوطنات والحدود والمياه والأمن والسلام) بين شعبنا و"إسرائيل" لا تحتل الموقع الأمامي. ولهذا فإن هذه المفاوضات الأمنية تدور في حلقة مفرغة وتتجاهل الحدود الدنيا لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية.

أما الطريق الذي يؤدي فعلاً إلى الوحدة في مقاومة الاحتلال وزحف الاستيطان؛ وإعادة بناء مجمل العملية السياسية والتفاوضية على قواعد الشرعية الدولية فيصطدم بعُقد كبيرة، في مقدمتها عدم نضج موقف حماس للالتزام قولاً وعملاً ببرنامج إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ـ وثيقة القوى الأسيرة الخمسة (ديمقراطية، شعبية، فتح، حماس، الجهاد)، وعدم نضجها للتراجع عن مشروعها الخاص، الذي يقوم على هدنة لمدة 10 أو 20 سنة، ومفاوضات غير مباشرة على القضايا الجزئية ومواصلة الهيمنة على قطاع غزة بالقوة، والفصل بين الأرض والشعب وغياب الوحدة والمشروع الوطني الموحد.

س6: يعتقد البعض أن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية أصبحوا في وضع محبط جراء انسداد أفق التسوية وتأثير الانقسام الفلسطيني عليهم سلباً، وأن غالبية الفلسطينيين في الداخل لديهم استعداد للقبول بحل إقليمي مثل عودة الضفة إلى الأردن وعودة غزة إلى الإدارة المصرية... ما رأيكم في ذلك، وهل تعتقد أن الأردن لديه مصلحة في ذلك، وأن مصر لديها استعداد لأن تعود غزة تحت إدارتها؟

الفكرة التي تقدم بها أبو الغيط لا تدعو إلى قوات مصرية، وإنما إلى قوات عربية، وبالتالي يجب بحثها مع الدول العربية الأخرى، لبحث إمكانية الوصول إلى نتائج بشأنها. وهذه الفكرة أدت إلى تداعيات بأكثر من عاصمة، ومثلاً صدر أكثر من بيان عن مؤسسات أردنية منها رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأردني ضد هذه الفكرة، ورفضها معللاً أن قوات عربية في غزة يمكن أن تسحب نفسها أيضا على قوات عربية لاحقاً بالضفة، وهذا كله ـ كما عبر عن ذلك ـ يشكل تهديداً للأردن لأنه سيقود إلى ما أسماه بمشروع الوطن البديل، أي أن ما يتبقى من أجزاء بالضفة يلحق بالأردن ويصبح عند ذاك الأردن الوطن البديل للفلسطينيين، ووضع قطاع غزة على كتف مصر.

حتى الآن لا توجد فكرة عربية لطرحها على الشعب الفلسطيني، لأنه لا يوجد موقف عربي مشترك يتبنى قوات عربية. ونحن من جانبنا في الجبهة الديمقراطية طرحنا منذ عديد السنين نشر قوات دولية تحت سقف قرارات الشرعية الدولية في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة وغزة. حكومات "إسرائيل" رفضت وترفض قوات دولية على الأرض المحتلة عام 1967، ومنبع الرفض الدائم الأطماع التوسعية في القدس والضفة بدون قيود دولية، فضلاً عن رفض "تدويل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية". وبعد ذلك دعونا على ضوء التجربة اللبنانية إلى قوات دولية وإقليمية مختلطة تتواجد في الضفة وغزة. هذه الصيغة الدولية الإقليمية كما في جنوب لبنان ممكنة على الأراضي الفلسطينية لوقف العدوان اليومي الإسرائيلي ونهب الأرض وزحف الاستيطان، وبذات الوقت ممكن أن تتشكل لاحقاً قوى تسهم في تطبيق قرارات الشرعية الدولية كما ساهمت هذه القوات بجنوب لبنان في تطبيق القرار الأممي 425 وحراسة الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة على خطوط الهدنة بين لبنان و"إسرائيل" لعام 1949.

والجواب على السؤال، هو الجواب المصيري؛ كفانا انقساماً، لتتوقف الأضرار الذاتية على المشروع الوطني الفلسطيني، كفى قضيتنا انغماساً بالصراعات الاحتكارية الفئوية، فنحن نمر بمرحلة تحرر وطني تستدعي وحدة كل مكونات وفصائل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وكفانا أدلجة غيبية انتظارية، آن الأوان لإعادة المشروع والقضية إلى مسارهما الصحيح، أن ننتصر بالإرادة على أنانية الذات في سبيل الوطن وفي سبيل الذات الوطنية.

س7: تتحدث جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس وفتح عن إنهاء الانقسام الفلسطيني، لكن ذلك لم يتحقق لغاية الآن رغم كل المبادرات الفلسطينية والعربية، فمن هو الطرف الذي يعيق إنهاء الانقسام على الصعيد الفلسطيني؟ وهل تعتقدون بوجود أطراف عربية وإقليمية ودولية تعيق إنهاء الانقسام؟ وهل العقبة الأساسية في إنهاء الانقسام هي عند أطراف عربية وإقليمية أم وجود فيتو أمريكي إسرائيلي أم عند فتح وحماس؟

العقبة الأولى الصراع الفئوي الأناني لاقتسام السلطة والنفوذ، العقبة الأخرى هي

صراع المحاور الإقليمية العربية وغير العربية في منطقة الشرق الأوسط، التي تتدخل يوميا بالشؤون الداخلية الفلسطينية لتعميق الانقسام وإدامته، وفقاً لمصالح دول كل محور. لأن عدداً من هذه الدول يعتقد في ضرورة ترحيل قضايا الصراع في الشرق الأوسط بما فيه القضية الفلسطينية إلى الإدارة الأمريكية القادمة وهو ما أراه نوعاً من السير على رمال متحركة.

فبعض هذه الدول يأمل في حل القضايا الخاصة ببلد معين، وفقاً للمصالح المحلية الخاصة بها، لذلك يبقي الانقسام الفلسطيني رهينة بيد هذه المحاور المتصارعة، كما حدث مع الأزمة الداخلية اللبنانية على مدى 8 سنوات منذ رحيل قوات الاحتلال عن جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000 إلى اتفاق الدوحة في منتصف أيار/ مايو 2008، حيث دفع الشعب اللبناني وكل لبنان ثمناً هائلاً لصراع المحاور الإقليمية العربية وغير العربية بمنطقة الشرق الأوسط. ورغم حل الأزمة اللبنانية بعد أن دخلت بوابة الحرب الأهلية في 5 ـ 7 أيار/ مايو 2008؛ فصراع العواصم في منطقة الشرق الأوسط لا يزال قائماً ولم ينتقل إلى التوافق على ضرورة حل الأزمة الداخلية الفلسطينية، ويستمر هذا الصراع بالتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية وتعميق الانقسام.

نحن ندرك ونؤمن بأن القضية الفلسطينية والحالة الفلسطينية الراهنة، تتأثر وتفعل بها منظومة القوى الإقليمية والدولية، ونخص الآن المحاور العربية، أننا نريد توظيف عناصر القوة لصالح الموقف الوطني الفلسطيني الجامع، لا مصالح المحاور العربية والإقليمية. التوظيف الوطني الناجح لامتلاك كل عناصر الصراع، يعود بالخير على العلاقات العربية ـ العربية، وهو الآن فاقد للمبادرة الجادة والتأثير المباشر في الموقف الأمريكي، ذاته الأخير الذي يدفع بتحويل العلاقات العربية ـ العربية إلى شكل من أشكال سياسة المحاور والتحالفات والتحالفات المضادة، أما من يدفع الثمن السياسي فيها فهم أولاً: الفلسطينيون والقضية الفلسطينية، وثانياً مجمل القضايا العربية والعرب ذاتهم؛ وكما يقول المثل: "إذا أكل الفلسطينيون الحُصرم فإن العرب أول من سيضرسون"، انتصار احتكاري بقوة السلاح على الوحدة الوطنية الديمقراطية الشاملة، فهو منتصر على حساب القضية، وهذا انتحار، وهنا الحد الفاصل بين المنتحر والمنتصر.

نؤكد مرة أخرى على ضرورة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، وهو الآن الخيار الأوحد الملح، وهو وفق برنامجه المعروف والمعلن عبر وثائق الوحدة الوطنية "إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني" سيحدد الوسائل النضالية المتاحة لتحقيق الهدف الوطني، من خلال خيار النظام الفلسطيني الديمقراطي، وهو ما تدركه الأغلبية الصامتة الأساسية للساحة الفلسطينية، فاستعادة الأرض تحتاج إلى الوحدة، وصولاً إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية على كامل أراضي عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وصيانة حق عودة اللاجئين، الأهداف التي يجمع عليها شعبنا في هذه المرحلة.

نحن نشهد عبثين، عبث المفاوضات، وعبث الانقسام الذي يعيث ويعصف بالمقدرات الوطنية الفلسطينية، نحن أمام نموذج رديء وسيء السمعة ومؤثر على معنويات الشعب، وأقصد بالذات هنا الانقسام. فالانقسام وحده سيقضي على آمال الشعب الفلسطيني في الوصول إلى دولة مستقلة ذات سيادة، والانقسام أوصل الحالة الفلسطينية إلى الدمار والاضمحلال أمام أعين العالم، لم يقم أولمرت بإزالة نقطة واحدة من المستوطنات، بل وقد رفع عدد نقاط التفتيش والحواجز الخانقة للمواطن والاقتصاد وأسباب العيش من 521 نقطة إلى 607، ويتم الآن استكمال بناء الجدار العنصري، فضلاً عن نظام الطرقات الالتفافية القائمة على التمييز العنصري، وسياسة التجويع والحرب الاقتصادية، وأمام كل هذا يتبرع الانقسام بتلطيخ لوحة حقوق الإنسان في فلسطين وعلى يد الفلسطيني ذاته بالطلاء الأسود.

أمام هذه الكبائر السياسية في حق الشعب والقضية ونزيفها المادي والمعنوي، والناجم عن الشغف المخيف لاحتكار السلطة؛ هو ذاته الذي يحطم آمال وتطلعات المواطن الفلسطيني الوطنية، والجاهد للوصول إلى الحياة بأدنى أسبابها أليس هذا هو "الإحباط" الذي ذكرتموه في سؤالكم.

س8: ما هو الخيار الذي يجب السير فيه بعد انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني في التاسع من كانون الثاني من عام 2009؟

نستدرك هذه الحال كلها؛ بالعودة إلى مبادرات الإجماع الوطني فوراً، وهو الخيار الذي ينبغي أن نسير به الآن... الآن.

الشفق الفلسطيني والمضرج بشقائق النعمان يبدأ بالوحدة الوطنية، الوحدة الوطنية هي شفق الفجر والخلاص من الاحتلال، والانقسام درب التيه والضياع، وقد سفك على جانبيه الدماء، هو الغسق الذي يتيه به الدرب نحو المصب، وهو طريق انتحاري... كما هو الفارق بين المنتحر والمنتصر.

ندرك حجم الصعوبات الهائلة لتحقيق هذا الهدف، لكننا لن نألوا جهداً في سبيله، قد يقول البعض فيما أطالب به الآن، بأنه حالة طوباوية تقع خارج حدود الإمكانية الفعلية للتنفيذ، وأقول لكل حريص على القضية الفلسطينية إن خصوصيات المرحلة والنضال تقتضي الوحدة، فما زالت قضيتنا الوطنية في طور التحرر الوطني، وواهم كل من يعتقد بأنه قد تم تجاوزها، بدليل ما يبدو أنهما سلطتان في غزة وفي رام الله، هما في الواقع سلطتان وهميتان، محكومتان بالعامل "الإسرائيلي"، المتحكم في عنصر السيادة، وبالتالي لا مجال للتنازع على سلطة وهمية، وإعادة المشروع الوطني بالوحدة الوطنية هو ما يلبسها السيادة، عبر الكثير من النضالات والتضحيات حتى إقامة السلطة الوطنية الحقة الكاملة السيادة على دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

- III -

رحيل عرفات... إنجازات وإخفاقات واليوم العالمي للتضامن مع فلسطين

في مخيم اليرموك جنوب دمشق أقامت حركة فتح مهرجاناً جماهيرياً في الذكرى الرابعة لرحيل عرفات، كلمة الثورة والمقاومة ومنظمة التحرير قدمها نايف حواتمة، الكلمة "شفوية"، لم تكن مكتوبة، ومن أجل تواصل حيّ مباشر مع الجماهير والقوى السياسية والخطباء هكذا انطلق الخطاب:

سلام على الشهيد الكبير، سلام على شهدائنا الكبار في المقدمة أبو عمار، جورج حبش، عمر القاسم عميد الحركة الأسيرة الفلسطينية، الحاج سامي أبو غوش، خالد نزال، عبد الكريم حمد، الشيخ أحمد ياسين، شاعر فلسطين والعرب الأكبر صديق الروح محمود درويش، فتحي الشقاقي، والكبار أبو إياد وأبو جهاد وشاعرنا كمال ناصر، سلام سلام على كل شهيد.

نحتفل بالرحيل الحزين، وكل رحيل حزين، نحتفل بالذكرى الرابعة في حضرة الغياب، ونفرح بفرح الشهداء، فاليوم هو العيد العالمي التضامني مع شعب فلسطين، من أجل حقه في العودة وتقرير المصير، الاستقلال والحرية.

لنحول ذكرى عرفات والشهداء الرواد إلى فعل ثوري مستدام على طريق إعادة بناء الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، فالانقسام طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية معاً، الوحدة الوطنية طريق النصر والتحرير، طريق تقرير المصير والدولة والعودة.

ستون عاماً نكبة ومنافي، شتات وصمود، أربعون عاماً في الثورة الفلسطينية

المعاصرة، عشريات السنين في الجمع بين المقاومة والسياسة، بين "سلاح المقاومة ومقاومة السياسة"، على طريق انتزاع حقوق شعبنا على أرضنا فلسطين، لننهي الأسطورة الصهيونية الميثولوجية التي قالت "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، هذا ما فعلوه معنا عام 1948؛ عام النكبة ما فعلته بريطانيا الاستعمارية، "إسرائيل" التوسعية الصهيونية، والأنظمة العربية الإقطاعية آنذاك، تواطئوا معاً، علينا، لتقوم "إسرائيل" على جانب، ويتم اقتسام القدس والضفة وقطاع غزة وتقسيم الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني على الجانب الآخر، بين الأقطار العربية المجاورة، نسيتنا الدول العربية ودول العالم والأمم المتحدة عشرين عاماً طوالاً من 48 - 1967.

بعد عشرين عاماً من البيات الشتوي العربي والعالمي انتفضت الثورة في فاتح نوفمبر 1965، نهضت الثورة وتعملقت بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، ورداً على الهزيمة شكلنا بأجسادنا، بأنهار دماءنا، بجباهنا، بجماجم شهدائنا، خطوط الدفاع الأمامية عن شعوب أمتنا العربية، عن الجيوش العربية، عن كل من ينتمي إلى عالم النضال من أجل حقوق الشعوب في هذا العالم. شكلنا المتاريس الأمامية لنمكن الجيوش العربية المدمرة، وكي تعيد بناء ذاتها، لتقف على الخطوط الأمامية في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، عبوراً إلى حرب تشرين/ أكتوبر المجيدة 1973، فالمجد للثورة الفلسطينية المعاصرة، لجيوش مصر وسورية والعرب أجمعين، المجد لرواد حرب تشرين شعوباً وجيوشاً على درب فلسطين وعلى الطريق إلى فلسطين.

مرحلة التحرر الوطني... قوانين النصر والهزيمة

نحن نمر في مرحلة تحرر وطني ولا نمر بمرحلة دولة مستقلة، فكلنا تحت الاحتلال وكلنا في المنافي والشتات، والصراع المدمّر في الأرض المحتلة عام 1967 بين فتح وحماس وكأننا في دولة مستقلة، فنحن لسنا بدولة مستقلة كما هي الحال في سورية، مصر، الجزائر، المغرب، وكل بلد من البلدان العربية فيه سلطة ومعارضة، فنحن ما زلنا تحت الاحتلال وغول الاستيطان، فعلى ماذا هذا الصراع على سلطة عاجزة، مهانة ما زالت تحت سلطة الاحتلال، فلماذا هذا الصراع الذي يدور؟ الرابح الأكبر فيه دولة الاحتلال والخاسر الأكبر فيه الشعب الفلسطيني ومجموع الشعوب العربية من الماء إلى الماء كما يقول أخوتنا المغاربة، ومن الأطلسي إلى الخليج العربي

كما نقول نحن عرب المشارقة، فلماذا كل هذا! فنحن في مرحلة تحرر وطني تتطلب جميع مكونات الشعب الفلسطيني بكل تياراته، بكل فصائله، بكل قواه من أجل نضال موحد قانون النصر، هذا ما بنيناه على مساحة عمر الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذا ما بنيناه عندما أعدنا بناء مؤسسة منظمة التحرير عام 1969 بدخول جميع فصائل المقاومة ومكونات الشعب الفلسطيني وشخصياته الوطنية إلى مظلة منظمة التحرير الائتلافية بيت الشعب الفلسطيني، دخلنا منظمة التحرير منظمة مقاومة، مقاومة مسلحة، مقاومة سياسية، مقاومة جماهيرية، مقاومة دبلوماسية، مقاومات تتحد مع مقاومات من أجل فلسطين، من أجل حقنا بتقرير المصير بالدولة المستقلة الحرة لشعب من الأحرار، من أجل حقكم أنتم يا أبناء الشتات والمنافي بالعودة إلى الديار، فالمسألة المطروحة هي العودة وليس مجرد حق العودة، فحق العودة مقرر دولياً، إقليمياً، محلياً، والمسألة المطروحة هي العودة وليس مبدأ حق العودة، مبدأ الحق مضمون في قرارات الشرعية العربية، الإقليمية، والدولية وفي المقدمة منها القرار الأممي 194.

أبو عمار، يا رفيق الدرب الثوري الطويل حتى النصر القادم النبيل، على الدرب معاً للاستقلال، على الدرب معاً لتقرير المصير، على الدرب معاً لعودة اللاجئين إلى ديارهم إلى فلسطين، عملاً بالقرار الأممي 194 والحق المقدس والتاريخي بالعودة.

اتفقنا كثيراً واختلفنا كثيراً

على درب التحرير الوطني اتفقنا كثيراً واختلفنا كثيراً، ولم ننقسم أبداً، لأننا تعلمنا قوانين حركة التحرر الوطني بالوحدة الوطنية والنصر، فالانقسام دمار وفشل وهزيمة وضياع للحقوق الوطنية، حصار على يد العدو والشقيق والصديق. لنتذكر قيادات 48، الانقسامات في القيادات الفلسطينية عام 1939، 1948، الانقسامات في المحاور العربية الإقليمية عام 48. حصدنا النكبة وحصدنا نتاج مؤامرة بين الكولونيالية البريطانية و"إسرائيل" التوسعية الصهيونية والأنظمة العربية الإقطاعية، حينذاك نسينا العرب والعالم عشرين عاماً إلى أن نهضنا من جديد ببنادقنا ودماءنا وأرواحنا لنكمل المشوار إلى فلسطين، إلى العودة إلى تقرير المصير، إلى الاستقلال.

تعلمنا من نكبة 48، تعلمنا من انقسام القيادات الفلسطينية حينذاك، تعلمنا من

صراع المحاور الإقليمية العربية، انعدام التحالفات الأممية والدولية فحصدنا نكبة واقتسام الأرض والشعب، لتقول غولدا مائير عام 74 "فلسطين كانت بالماضي أما اليوم فهي إسرائيل، وما عداها فهو أرض عربية، والشعب الفلسطيني كان بالماضي أما اليوم فهم عرب إسرائيل وعرب البلدان العربية".

هذه الجماهير تقول الآن من جديد بعشريات من السنين، الشعب الفلسطيني شعب حاضر دائماً على الطريق لأرض وطنه، وفي وطنه صامداً، والأرض الفلسطينية أرض فلسطينية لفلسطين شعباً ووطناً، على طريق النضال بأعماقه القومية نحو حياة اتحادية قومية بين جميع الشعوب والأقطار العربية، لنبني أوطاناً ديمقراطية حرة لشعوب عربية من الأحرار.

سياستان... تقاطعات واختلافات

اتفقنا كثيراً على الوحدة الوطنية، المقاومة، منظمة التحرير الائتلافية، برامج القواسم المشتركة، دمقرطة المؤسسات والاتحادات والنقابات...، واختلفنا كثيراً بدءاً من مصادرة القيادة الجماعية إلى فردية، مصادرة دور مؤسسات منظمة التحرير التشريعية (البرلمانية) والتنفيذية، كسر قرارات المجالس الوطنية من وراء ظهر الجميع، تجويف النقابات والاتحادات من الانتخابات الديمقراطية وأدوارها الاجتماعية والسياسية، مشاريع التلاقي مع مشروع ريغان مثل اتفاق عمان شباط/ فبراير 1985، كسر قوانين الوحدة الوطنية بمشاريع انشقاقية تلتحق بسياسات انقسامية ويمينية متراجعة عن القواسم المشتركة...، اختلفنا على اتفاقات أوسلو ولكننا لم نذهب إلى الانقسام، سياستان بيننا، بينهما أعمدة تقاطع واتفاق، وأعمدة صراع واختلاف، ولم نذهب إلى الانقسام، تعلم منا مَنْ يتعلم، لم يتعلم الذين ذهبوا إلى الانقسام، وارتدوا عن قوانين التحرر الوطني، قوانين الوحدة الوطنية تحت سقف البرنامج الوطني الموحَّد.

راهناً أنجزنا لتعزيز وتطوير وإصلاح وحدتنا الوطنية إعلان القاهرة في آذار/ مارس 2005، ووثيقة القوى الأسيرة: "وثيقة الوفاق الوطني" في حزيران/ يونيو 2006. مَنْ الذي ارتد عن اتفاقات الوحدة الوطنية؟ ولا نوزع الدم على جميع القبائل، كما فعلت وكتبت السياسات اليمينية والأقلام العدمية الفلسطينية والإقليمية العربية

بتوزيع الدم على جميع الفصائل، فنحن في عالم القرن الواحد والعشرين؛ الذين ارتدوا سياسياً والذين ارتدوا عسكرياً عليهم أن يتحملوا هذه المسؤولية، فلسنا نحن الذين نتحمل هذه المسؤولية. جربوا ولم يتعلموا، فلقد جربوا اتفاق شباط/ فبراير 2007، هذا الاتفاق الذي قلت فيه لحظتذاك بعد دقائق من إعلانه من وراء ظهر الشعب والفصائل والقوى ومكونات المجتمع المدني إنه "اتفاق محاصصة لتقاسم السلطة والمال والنفوذ تحت سلطة الاحتلال"، "إعلان اتفاق المحاصصة... سيفتح جحيم الحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية"، وهذا ما كان. وليس صحيحاً أن اتفاق مكة المكرمة لم يكن يمتلك الآليات التنفيذية الكاملة له، ولذلك فشل كما أعلن فاروق الشرع نائب الرئيس السوري بعد أن أعلن "أن اتفاق المحاصصة بين فتح وحماس صنع في دمشق، وتم إخراجه في السعودية"؛ ولا كما قال موسى أبو مرزوق بعد عام على هذا الاتفاق ودماره بالحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية؛ قال أبو مرزوق في شباط الماضي 2008 أن "اتفاق مكة ولد ميتاً ميتة سريرية، لأنه اتفاق كله التباسات، اتفاق التباسات لذلك مات"، نحن نقول الحق والحقيقة لم يكن اتفاق التباسات، كان اتفاق انقسام... اتفاق محاصصة، اتفاق صراع على السلطة والمال والنفوذ، تحت سلطة الاحتلال، دعونا وناضلنا عُشريات السنين "لا للصراع على السلطة والنفوذ، فنحن حركة تحرر وطني تستوجب وحدة جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية على درب التحرير والعودة والاستقلال".

رحلت ولم ترتاح، لم تكتحل عيناك وعيوننا وشعبنا بالحرية والاستقلال والعودة، رحلت ولم ترتاح ولم تكتحل عيناك ببناء المؤسسات الديمقراطية الوحدوية... مؤسسات الوحدة الوطنية في السلطة الفلسطينية، وفي النقابات والاتحادات، في مؤسسات منظمة التحرير وفق قوانين انتخابية ديمقراطية وحدوية، قوانين التمثيل النسبي الكامل، لنتحد جميعاً على درب الحرية والاستقلال، والآن نكرر من جديد "ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين".

لم تكتحل عيناك بدمقرطة السلطة الفلسطينية، فقانون انتخابات 1995 قانون انقسامي لا وحدوي، قانون انتخابات 2005 انبنى على قانون 1995 انقسامي لا وحدوي، وهكذا حصد الشعب من التداعيات، المر كل المر حتى الثمالة في المرارة،

شعبنا الموجود اليوم يقول لا لكل هذا، بل علينا أن نعيد بناء الوحدة الوطنية على قواعد ديمقراطية بقوانين وحدوية بالتمثيل النسبي الكامل وببرنامج القواسم المشتركة.

خياران... الوحدة أو العودة للشعب

اليوم نحن أمام خيارين، أقول لكم بكل أمانة أمام خيارين: إما عودة الجميع الجميع إلى الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، والجميع الجميع بدون تمييز (فتح، حماس، جبهة ديمقراطية، شعبية، حزب الشعب، تحرير فلسطينية، نضال، جهاد، عربية، قيادة عامة، الصاعقة وجميع الفصائل الفلسطينية). المسألة المطروحة ليست خلاف وصفقة جديدة بين فتح وحماس كما يدعو أمراء الانقسام وعواصم عربية وشرق أوسطية، وإذا وقع هذا سنقول لكم أنها ستكون أيضاً حرباً أهلية جديدة وصراع على السلطة والنفوذ، وستكون أيضاً سلسلة جديدة من الانقلابات السياسية والعسكرية، هؤلاء المتصارعين عليهم أن يضعوا السلاح في خدمة الصراع ضد الاحتلال لا أن نقتل بعضنا بعضاً في متاريس مواقع قتال مدمّر في غير مواقع الصراع ضد الاحتلال والاستيطان.

لذا؛ إما أن نأتي جميعاً إلى حوار وطني شامل نبني الوحدة الوطنية الفلسطينية فيما بيننا، لا على برنامج فتح ولا على برنامج الجبهة الديمقراطية ولا الشعبية ولا الجهاد ولا حماس ولا أي فصيل من الفصائل، بل على برنامج القواسم المشتركة. في إطار حركة التحرر الوطني لا يجتمع الجميع على برنامج أحادي أو ثنائي احتكاري، بل على برنامج القواسم المشتركة بين الجميع... هكذا فعلت فيتنام، اليمن، الجزائر، انغولا، جنوب إفريقيا، وأخيراً في لبنان (أيار/ مايو 2008) بعد ثماني سنوات من الأزمة الداخلية التي استطالت بعد رحيل العدو الصهيوني عن جنوب لبنان 2000، وهذه هي تجربتنا في فلسطين عام 1948 وقبله حتى يومنا هذا، والخلاصة عودة إلى الحوار الوطني الفلسطيني الشامل الآن الآن وليس غداً... أما إذا استعصى هذا بفعل مصالح فئوية أنانية حزبية ضيقة، فالطريق هو العودة إلى الشعب الفلسطيني أنتم في الوطن والشتات، أنتم أبو كل الشرعيات الفلسطينية، لا شرعية فلسطينية خارج الشعب، وبالضبط نعود إلى الشرعية، نعود إلى الشعب بانتخابات ديمقراطية وحدوية لمؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية، تقوم على التمثيل النسبي الكامل لتوحيد

مؤسساتنا لا بموجب القوانين الانقسامية والحرب الأهلية قوانين 1995، 2005. توحيد الشعب والاتحادات الشعبية والنقابات؛ تعرفون معطلة منذ أكثر من ثلاثين عاماً داخل الأرض المحتلة، وهنا في سورية ولبنان وفي كل أقطار الشتات نظراً للنزعات الانقسامية اللاوحدوية، نريد توحيد كل الشعب بانتخابات نقابية ومهنية شاملة للجميع في الوطن والشتات؛ بموجب التمثيل النسبي الكامل، ونعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية إصلاحاً، تطويراً، تفعيلاً، بانتخابات داخل الوطن وفي أقطار اللجوء والشتات.

الشتات 68٪ من الشعب الفلسطيني لم ينتخب أحداً منذ اتفاقات أوسلو 1993 حتى يوم الناس هذا، وبالتالي نعيد إصلاح وبناء منظمة التحرير بانتخاب برلمان موحد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وفق التمثيل النسبي الكامل، كل الوطن دائرة انتخابية واحدة، وكل الشتات في الأقطار العربية وفي المهاجر الأجنبية دائرة انتخابية واحدة، ومن أجل هذا هناك ضرورة إذا لم ننجز الحوار الوطني الشامل على أساس القواسم المشتركة لحكومة جديدة، لا لحكومة سلام فياض ولا حكومة إسماعيل هنية، لا لحكومات «صوملة» البلاد والعباد، بل حكومة جديدة لجناحيّ الوطن في الداخل في الضفة وقطاع غزة، تدير الإعمار في الضفة وقطاع غزة، وتصرف الأعمال بروح العدالة الاجتماعية ضد الفقر والبطالة، وتشرف على الانتخابات التشريعية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية.

أما منظمة التحرير بلجنتها التنفيذية ورئيسها أبو مازن... على اللجنة التنفيذية إعلان قوانين التمثيل النسبي للاتحادات والنقابات في الوطن والشتات، وقوانين انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية في الوطن والشتات، حتى يقرر فعلاً وليس كلاماً الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه في اليومي والمرحلي والمستقبلي والاستراتيجي، ولا تبقى شعارات وقرارات معلقة في الهواء، فلقد ناضلنا لإنجازات كبرى وصنعنا لشعبنا إنجازات كبرى "بسلاح السياسة وسياسة السلاح" أنجزنا وقررنا في صفوف الشعب والمقاومة "البرنامج الوطني المرحلي"، فأعدنا للثورة الفلسطينية منذ عام 74 وليس الآن، منذ عام 74 خارطة فلسطين على فلسطين، وعلى صدر المجتمع الإسرائيلي التوسعي الصهيوني، وعلى جميع البلدان العربية وجميع بلدان العالم"، وأصبحنا عضواً في الأمم المتحدة وفي كل المؤسسات

الدولية، وقبل أيام قليلة انتخب المجلس الوطني لمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لمنظمة التحرير والشعب في الاتحاد البرلماني الدولي، صنعنا هذا معاً منذ عام 74 وليس في يومنا، ولذا عندما يعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير أن أبو مازن؛ كما وقع مع أبو عمار؛ هو رئيس دولة فلسطين؛ لا يعلن دولة على الهواء، ففلسطين أصبحت حقيقة فلسطينية وحقيقة مرغم عليها العدو الإسرائيلي. وحقيقة عربية قومية وحقيقة دولية وأممية. وبالتالي على الفريق الانقسامي وقف تبرير الانقسام والانقلابات السياسية والعسكرية على برنامج الإجماع الوطني (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني ـ وثيقة القوى الأسيرة)، ووقف الصراع على السلطة والمال والنفوذ في مؤسسات السلطة بالضفة وقطاع غزة والخارج، ومن يريد أن يهبط بالدولة الفلسطينية "من الهواء على الأرض"، مدعو إلى الوحدة الوطنية، مدعو إلى إنهاء الانقسام، مدعو إلى الحوار الوطني الفلسطيني الشامل.

أبو عمار يا رفيق الدرب الطويل... أخوتي في فتح... أخوتنا في كل فصيل من الفصائل... عذراً من التسميات فصيلاً فصيلاً. ضيوفنا الكرام، من جديد نحن إما... وإما، وفي هذا السياق تجري مفاوضات بجانب كل أشكال النضال، تجري في الأرض المحتلة في وحل الانقسام مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع دولة الاحتلال واستعمار الاستيطان، فالسلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن تجري مفاوضات مباشرة، وحماس في قطاع غزة تجري مفاوضات غير مباشرة. سوريا تجري مفاوضات غير مباشرة، المسألة المطروحة ليست مفاوضات أو لا مفاوضات، وليس وضع البندقية لتطلق النار على السياسة، فنحن في الثورة الفلسطينية والمقاومة على مساحة أربعين عاماً ومنذ عملقة المقاومة رداً على هزيمة حزيران/ يونيو 1967؛ أبناء "سلاح السياسة وسياسة السلاح"، وعليه المسألة هي مضمون المفاوضات، أي مفاوضات، مفاوضات عبثية على قضايا أمنية جزئية على كلا الجانبين في غزة ورام الله، وليس على القضايا الجوهرية: الحدود، القدس، المستوطنات، العودة، الأسرى، الأمن والسلام.

17 عاماً فلسطينياً وعربياً مفاوضات على قضايا أمنية جزئية، وليست مفاوضات على أعمدة الصراع القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات، الأمن، الأسرى كل الأسرى أحراراً في بلدٍ للأحرار، المفاوضات جرت وتجري على يد كل ثورة في العالم من فيتنام إلى جنوب إفريقيا. نريد مفاوضات تتعانق مع كل أشكال

المقاومات على أعمدة الصراع، المفاوضات الجارية في رام الله وقطاع غزة مباشرة وغير مباشرة، كلها مفاوضات جزئية على قضايا أمنية جزئية صغيرة، وليس على أعمدة الصراع، فسورية تجري مفاوضات غير مباشرة ولكنها تعلن بوضوح أولاً أن "الكل مقابل الكل"، المفاوضات على كامل الأراضي إلى حدود 4 حزيران/ يونيو مقابل كامل السلام مع "إسرائيل"، وتعلن أنها تريد تحويل المفاوضات من مفاوضات غير مباشرة إلى مفاوضات مباشرة علانية وبشراكة أمريكية. المسألة إذاً ليست مفاوضات أو لا مفاوضات، المسألة أن تترابط كل حلقات النضال ومن أجل حلول سياسية تقوم على حقوق شعبنا والثوابت الوطنية، حقوق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، وفي اليوم التالي بعد قيام هذا سنقول ليس هذا هو الحل العادل والديمقراطي، فالحل العادل والديمقراطي هو فلسطين ديمقراطية موحدة لكل سكانها الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود وليس كل أهل الديانة اليهودية من القوميات المتعددة في العالم، فلسطين ديمقراطية موحّدة، لكل سكانها من بحرها إلى نهرها، نناضل نضالاً إستراتيجياً، لكل مرحلة برنامج ولكل مرحلة أهداف ونعمل على تحقيق هذا.

تكريم الشهداء وفاءنا للثورة والبرنامج الوطني الموَّحد على القواسم المشتركة، وفاء الشعب كله؛ من أجل إنجاز مهمات هذه المرحلة، تقرير المصير، دولة مستقلة، عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وفي اليوم التالي نواصل على المرحلة اللاحقة في هذه السلسلة الإستراتيجية، لنتذكر قادة العدو عندما قال بن غورين "أخذنا البلاد دونماً بعد دونم، وشجرة بعد شجرة"، وعلينا أن نستعيد بلادنا "مرحلة بعد مرحلة في ظل إستراتيجية هذه المرحلة" كما قرر إعلان القاهرة وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني، وعليه توقيع الجميع (فتح، ديمقراطية، شعبية، وكل فصائل منظمة التحرير، حماس...) وقعنا جميعاً على قرارات القاهرة، ووقعنا جميعاً على وثيقة الوفاق الوطني التي تقول بالبرنامج الوطني المرحلي على طريق الدرب الطويل.

تكريماً لهذا التراث الثوري المجيد، ولهذا الفعل السليم، لرفيق الدرب الثوري النبيل بمواصلة النضال على هذا الدرب الطويل، المديد، الثوري، القومي، الوطني، الإنساني... يكون بتكريم مقاومتنا وثورتنا، فالمجد للمقاومة الفلسطينية أم كل

المقاومات العربية، المجد للمقاومة اللبنانية، المجد للمقاومة العراقية لدحر الاحتلال، بعد أن تحول بالأمس إلى حماية أمريكية. لدحر الحماية الأمريكية نحو عراق ديمقراطي جديد، حر سعيد لشعب سعيد.

في حضرة غياب الشهداء لكم منّا السلام...

مهرجـان مخيم اليرموك

النادي العربي الفلسطيني

(28/ 11/ 2008)

- IV -

الأزمة الفلسطينية... ومحاور الانقسامات العربية

حوامة مع "القدس" الفضائية ـ برنامج البوصلة

حاوره: عبد الله سعافين

سعافين: "الأزمة الفلسطينية الراهنة ظاهرة نادرة في تاريخ حركات التحرر الوطني، فالانقسام والصراع والاقتتال حول سلطة قبل التحرير وفي ظل استمرار الاحتلال، كذلك في تغليب الثانوي على الرئيسي، صراع بين قوى التحرر وقبل أن تكمل وظيفتها الأساس في إنهاء الاحتلال. لقد ضمت جبهة تحرير فيتنام 27 تنظيماً من أقصى اليسار الشيوعي إلى أقصى اليمين البوذي الوطني، لم يختلفوا على اقتسام جلد الدب قبل اصطياده، فتمكنوا من هزيمة احتلال الإمبراطوريتين الفرنسية ثم الأمريكية"، هذا القول الاقتباس لكم سيد حوامة، فهل كان الانقلاب السياسي والأمني في الضفة وفي مؤسسات السلطة والمنظمة هو الرد الأمثل على سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة، وهل صيغة الدوحة لحل الأزمة اللبنانية هي المخرج من حالة الانقسام الفلسطينية...

"نايف حوامة ثم ماذا لو وقعت الساحة الفلسطينية ولم تتحقق المصالحة حتى 9/ 1/ 2009 ! فأين تتجه البوصلة في هذا الجدل العنيف؟"

"نايف حوامة ظاهرة مميزة في تاريخ النضال الفلسطيني المعاصر، ينتمي إلى عشائر الحوامة العربية المنتشرة في ساحل فلسطين (عكا، حيفا) وعاصمة الجليل الناصرة وفي الأردن وجنوب سوريا، هذا الرجل اخترق

كل المعادلات التقليدية، وأصبح مؤسساً وقائداً تاريخياً لأحد أهم التنظيمات الفلسطينية.. نرحب باسمكم جميعاً بأمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حوامة وأسعد الله مساءك".

حوامة: شكراً لكم وعلى اللقاء مع "القدس" ولكل من يتلقى ويستمع لكم.

س1: مراقبون يقولون أن الرئيس محمود عباس (أبو مازن) يحاول الآن تجاوز وضع معقد على الساحة الفلسطينية، هل تعتقد أن الإجراءات التي تجري على الأرض أو يجري التلويح بها تؤدي فعلاً إلى تجاوز الوضع المعقد أم تزيده تعقيداً؟

كل الاحتمالات مفتوحة، فنحن الآن على مفترق طرق إما وإما، أما أن ننجح في عقد الحوار الوطني الفلسطيني الشامل لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس وثائق الإجماع الوطني الفلسطيني، أي وثيقة إعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005)، ووثيقة الوفاق الوطني التي بُنِيَتْ على أساس وثيقة القوى الأسيرة الخمسة الشجاعة (حزيران/ يونيو 2006)، ووثيقة الإجماع العربي ممثلة بقرار قمة دمشق العربية بتبني المبادرة اليمنية (آذار/ مارس 2008)، وعليه بذلت الجهود المصرية بإجماع وزراء خارجية الدول العربية على أن تبذل جهودها باحثةً عن القواسم المشتركة بين الفصائل الفلسطينية وبلورتها بورقة مصرية.

صيغت هذه الورقة تحت عنوان "المشروع الوطني الفلسطيني ـ اتفاقية القاهرة 2008"، قدمت لجميع الفصائل الفلسطينية، وكان الأمل أن ينعقد الحوار الوطني الفلسطيني الشامل في القاهرة بتاريخ 10 ـ 11/ 11/ 2008، وبعده ينتقل الحوار إلى جامعة الدول العربية.

وإما العودة إلى الشعب أبو كل الشرعيات بانتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة للسلطة الفلسطينية وفق التمثيل النسبي الكامل "لإنهاء الانقسام" وإعادة بناء الوحدة الوطنية في الضفة وقطاع غزة، وانتخاب برلمان موحد (المجلس الوطني) للكل الفلسطيني في الوطن والشتات، لدمقرطة وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بالتمثيل النسبي الكامل وبناء الائتلاف الوطني الشامل والجديد. وأي طريق آخر هو تعميق

الانقسام قبل وأثناء وبعد 9 كانون الثاني/ يناير 2009، ونحو الفشل وضياع الحقوق الوطنية الفلسطينية.

س2: أنت ما زلت تعتقد أن إعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005) لم يمت بعد، ولكن بالنسبة للورقة المصرية التي تتحدث عنها الآن كان موقفك متقارباً مع موقف الرئيس محمود عباس في مسألة توقيع الورقة ثم الحوار، ويقول منتقدي هذا الموقف مَنْ الذي يضمن أن يجري الحوار أولاً وأن يكون هذا الحوار ناجحاً ثانياً بعد التوقيع؟ ثم لماذا أنت كقائد لفصيل مقاوم تترك لحماس أن تعترف "بإسرائيل" وتنبذ المقاومة؟!

أنت تضع الهرم مقلوباً على رأسه، الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني لم ينقطع إطلاقاً على مدار 8 سنوات من عام 2000، أنجزنا في هذا المسار وثيقة "إعلان القاهرة" كما ذكرت في آذار/ مارس 2005 لبناء الوحدة الوطنية الشاملة، وبرنامج "وثيقة الوفاق الوطني" في حزيران/ يونيو 2006، والورقة المصرية تقول بأن الأساس للحوار هو الوثيقتين، بالإضافة إلى وثيقة الإجماع العربي المقررة في قمة دمشق العربية، وأجرت على هذا الأساس القيادة السياسية المصرية سلسلة من الحوارات على مدى 45 يوماً مع 13 فصيلاً للوصول إلى ورقة مشتركة تمثل القواسم المشتركة. نحن في هذا لا نتقاطع مع أي كان، لنا رؤيتنا الاستقلالية الكاملة عن أي فصيل آخر وعن أي محور من المحاور العربية.

ليس مطلوباً من أي فصيل "الاعتراف بإسرائيل"، هذا مطلوب من مؤسسات السلطة التنفيذية (حكومة ورئاسة) ومن "رئاسة" منظمة التحرير. حماس وحكومتها في قطاع غزة أجرت وتجري مفاوضات غير مباشرة مع "إسرائيل"، وعقدت معها "اتفاق تهدئة" في 19/ 6/ 2008 لمدة ستة أشهر، نحن تحفظنا على ذلك الاتفاق وأعلنا ذلك مع حماس وللرأي العام، فهذا اتفاق أمني جزئي ترك الضفة والقدس فريسة للاحتلال وتكثيف استعمار الاستيطان. هذه هي الوقائع، و"الحقيقة تستمد من الوقائع"، أدعوك لقراءة الوقائع أولاً حتى لا تغرق في الأخطاء وتضليل الرأي العام.

س3: الورقة المصرية تطالب أو تشترط على المتحاورين الالتزام بما التزمت به

منظمة التحرير الفلسطينية، وتعلم أن م. ت. ف. اعترفت "بإسرائيل" وطلبت بنبذ المقاومة؟

الورقة المصرية لا تنص على هذا الذي ذكرته أبداً، ولا تطالب الفصائل الفلسطينية الالتزام بما أخذت به رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وأنت تعلم والكل يعلم أننا في الجبهة الديمقراطية في موضع النقد للسياسات التي أخذ بها السيد ياسر عرفات، والذي يأخذ بها أيضاً أبو مازن بشأن العملية السياسية والمفاوضات السياسية. شخصياً لي ستة كتب في نقد هذه السياسة موجودة في المكتبة العربية، وصدر عن الجبهة الديمقراطية ما يزيد عن 22 كتاباً في نقد هذه السياسة، منذ مدريد مروراً بأوسلو وحتى يومنا هذا. الورقة المصرية تقول بأن المفاوضات السياسية هي من مسؤوليات رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا ورد في اتفاق مكة نصاً حرفياً (8 شباط/ فبراير 2007) بين فتح وحماس في كتاب التكليف من عباس (فتح) والرد على كتاب التكليف من قبل هنية (حماس) بأن حكومته التي تتشكل بموجب اتفاق المحاصصة بين فتح وحماس "تحترم" التزامات واتفاقات منظمة التحرير، وتعمل وفق كتاب التكليف الثنائي بينهما.

س4: الآن بعد تلويح الرئيس محمود عباس بالدعوة لانتخابات مطلع العام القادم هل تعتقد أنه يمكن إجراء انتخابات عادلة ونزيهة بدون توافق وطني؟

نحن رواد ونبض الحوار الوطني الفلسطيني الشامل من جديد، نعمل بهذا الاتجاه لأننا نؤمن بقوانين حركات التحرر الوطني في عالمنا المعاصر، لكل الشعوب التي انتصرت على الأعداء ومنها مثال فيتنام الذي أوردتم في التقديم فقرة من مادة سياسية صادرة عني بشأنها، اتحدت جميع القوى في فيتنام من اليسار الثوري إلى اليمين البوذي الوطني وما بينها، وعلى يد أكثر من 27 منظمة وحزباً ناضلت معاً على أساس البرنامج المشترك من أجل فيتنام جنوبية حرة مستقلة تدخل عدم الانحياز، وعلى هذا الأساس جرى القاسم المشترك وانتصرت على الإمبراطوريتين الفرنسية والأمريكية. وامتداداً إلى جنوب إفريقيا فاتحدت كل الأحزاب والقوى بجبهة وطنية عريضة لهزيمة الحكم العنصري الأبيض وحماته الاستعماريين الأمريكان والبريطان، وهذا ما كان.

علينا أن نأخذ بقوانين حركة التحرر الوطني التي تقول جميع الفصائل والقوى ومكونات الشعب الفلسطيني تتحد على أساس القواسم المشتركة، وليس على أساس برنامج فتح أو حماس أو الجبهة الديمقراطية أو أي فصيل آخر، هذا هو الطريق للنصر، والطريق الآخر للفشل وضياع الحقوق الوطنية هو طريق الانقسام والحروب الأهلية والانقلابات السياسية عن وثائق إجماع الحوار الوطني (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني، (اتفاق المحاصصة الاحتكارية الثنائية بين فتح ـ حماس 8 شباط/ فبراير 2007) والعسكرية المدمرة (14 حزيران/ يونيو 2007)، ولذا نسعى إلى هذا وإذا لم نصل إلى حل يؤدي إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية ومغادرة الانقسام على أساس القواسم المشتركة بعد حوار 8 سنوات، وحوار استمر حتى الآن أكثر من 19 شهراً منذ اللحظة التي وضعت حماس يدها على السلطة في قطاع غزة وتم الفصل بين غزة والضفة والقدس العربية المحتلة حتى يومنا، نحن نناضل من أجل هذا الحوار الشامل.

نحن الذين قدمنا وبلورنا معاً هذا الحوار بدءاً بمبادرة الجبهة الديمقراطية في 4/ 7/ 2007، ثم الجبهتين الديمقراطية والشعبية 26/ 10/ 2007، ثم المبادرة المشتركة (ديمقراطية، شعبية، جهاد إسلامي) 5/ 12/ 2007، ثم مبادرة اثني عشر فصيلاً في الضفة وغزة ما عدا حماس في 12/ 4/ 2008 (راجع الفصل الرابع: وثائق في مسار النضال)، وقد تمسكت حماس منذ 14 حزيران/ يونيو 2007 حتى يوم الناس هذا بالهيمنة المسلحة على قطاع غزة. وبالتالي من المفترض أن تتركز الأمور نحو الحوار الشامل.

البديل العودة إلى الشعب بانتخابات شاملة لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير والمجتمع المدني (نقابات، اتحادات، جمعيات...) وفق قوانين التمثيل النسبي الكامل التوحيدية الديمقراطية، وليست قوانين انتخابات 1995، 2005 الانقسامية المدمرة، التي أدت إلى الحروب الأهلية بين حماس وفتح، والانقلابات السياسية والعسكرية على برامج الوحدة والإجماع الوطني (اتفاقات القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني) والإجماع العربي (قرار قمة دمشق بتبني المبادرة اليمنية).

س5: تقول من الخطأ التعويل على الفراغ الدستوري الرئاسي بعد 9/ 1 المقبل، هذا اقتباس من إحدى مقابلاتك مع إحدى الصحف، وهذا يؤدي إلى التمديد

للرئيس محمود عباس بعد هذا التاريخ وتنادي أيضاً بالتمثيل النسبي الكامل لأي انتخابات قادمة، فيقول المنتقدون أليس هذا انقلاباً على النظام الانتخابي القائم والمعمول به حالياً؟

أولاً يجب أن نحدد مَنْ انقلب على مَنْ! وقعنا جميعاً "اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني"، وفتح وحماس ارتدا إلى الوراء عن وثائق الإجماع، وقعا اتفاق المحاصصة الثنائي 8 شباط/ فبراير في مكة، كان هذا تدمير وثائق الإجماع، انقسام وانزلاق في جحيم الحرب الأهلية بين فتح وحماس، وكانت النتيجة أن وضعت حماس ما تسميه "الحسم العسكري" في قطاع غزة، وضعت يدها على كامل القطاع بالقوة المسلحة، نحن ضد الانقلابات العسكرية والسياسية، وعليه أقول علينا أن نعود للحوار الشامل، وبذات الوقت ما يقال عن 9/ 1 محطة انقسامية تتوالى فصولاً.

9/ 1/ 2009 مسألة سياسية، حماس تقول بالاستناد إلى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بأن ولاية عباس تنتهي في 9/ 1/ 2009، والنظام الأساسي والقانون الانتخابي القديم الانقسامي (أيار/ مايو 2005) الذي جرت بموجبه الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2006 يقول بما يلي: الانتخابات القادمة بعد انتخابات 2006 تكون بانتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، وهذا قانون وقعت عليه حماس، كما وقعت عليه الجبهة الديمقراطية وفتح والقوى الأخرى التي شاركت بانتخابات كانون الثاني/ يناير 2006، يقول بأن الانتخابات بعد القادمة ستكون انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، فالمسألة ليست قانونية ومن الممكن أن نعود إلى هيئات قانونية عليا في البلاد العربية وحتى في العالم نستفتيها قانونياً، فالمسألة سياسية، وحدة وطنية، إنهاء الانقسام بالحوار الشامل أو إعادة بناء الوحدة بالعودة إلى الشعب بانتخابات جديدة.

الآن مشروع قرار وزراء خارجية الدول العربية (26/ 11/ 2008) نصَّ حرفياً على انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة.

س6: حتى القانونيين داخل فلسطين وخارجها اختلفوا في تفسير الوجهة القانونية، مما يؤكد أن المسألة كما تفضلت في جذرها خلاف سياسي وليس

قانوني، ولكن تبدو في تصريحاتك وكتابتك الأخيرة أو الحديثة مفتوناً بصيغة الدوحة اللبنانية كوسيلة مثلى لحل الانقسام الفلسطيني، مع أن المسألة في أساسها صراع بين فتح وحماس تحديداً؟

من الخطأ قولكم، المسألة والأزمة وطنية شاملة، الانقسام مدمّر، المستثمر والرابح الأكبر "إسرائيل"، الخاسر الأكبر الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وتياراته وفصائل الحركة الوطنية.

إن الخلاف محصور بفتح وحماس، الخلاف حقاً بين منهج الوحدة الوطنية على أسس جديدة ديمقراطية بالتمثيل النسبي الكامل، أو منهج الانقسام الاحتكاري الأحادي أو الثنائي بين فتح وحماس، فهذا انقسام مدمّر. هذا ما تصرح به الوقائع منذ اتفاق مكة وتداعي الانقلابات السياسية والعسكرية الدموية، والوقائع تؤكد أن الصراع يدور بين وحدة كل مكونات الشعب وبين الانقسام، الرابح الأكبر فيه الاحتلال الصهيوني والخاسر الأكبر الشعب الفلسطيني.

نعم صحيح نحن نقول أن المشكلة سياسية ويجب حلها على مائدة الحوار الوطني الشامل، وصيغة الدوحة هي الصيغة الصالحة، ونقصد تحديداً "بصيغة الدوحة" أن يكون على مائدة الحوار الشامل جميع القوى ومكونات الشعب الفلسطيني بلا استثناء، كما وقع مع جميع القوى اللبنانية والأحزاب ذات الكتل البرلمانية والأحزاب التي لا تمثيل لها في البرلمان، بالإضافة إلى قوى اجتماعية وشخصيات وطنية وازنة، كلها انتقلت إلى الدوحة، كانت القوى اللبنانية متفقة فقط على ثلاثة عناوين ومختلفة على مضمون كل هذه العناوين، متفقة على ضرورة انتخاب رئيس، ومختلفة على المضمون من هو الرئيس وكيف يُنتخب وبأي آلية يُنتخب؟، متفقة على عنوان حكومة وحدة وطنية ومختلفة ممن تتشكل وكيف تتشكل هذه الحكومة، ومتفقة على عنوان قانون انتخابات جديد، مختلفة على مضمون قانون الانتخابات الجديد.

نحن أنجزنا أبعد بكثير مما أنجز اللبنانيين، ولذلك "صيغة الدوحة" التي تجمع جميع الفصائل وجميع مكونات الشعب الفلسطيني، وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة الوازنة المشهود لها بنظافة اليد والأخلاقية السياسة، تلتقي جميعاً على مائدة

الحوار الشامل لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، على أساس وثيقتيّ الإجماع الوطني، اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني في غزة والإجماع العربي في قرار قمة دمشق العربية بتبني المبادرة اليمنية، هذا هو طريق الخلاص، لكن نجد أنفسنا أيضاً أمام محاور إقليمية عربية تتصارع فيما بينها وكل منها يريد للشعب الفلسطيني ما يريده لنفسه وفق مصالحه الإقليمية، وليس ما يشكل الصالح للشعب الفلسطيني بضرورة إنهاء الانقسام، فالانقسام مدمر والرابح الأكبر "إسرائيل".

س7: أنت دَعَوْتَ لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين تمهيداً للحوار في الضفة وغزة ومعنا الآن من نابلس في الضفة الغربية الدكتور عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، والذي اعتقل قبل فترة قصيرة.

أستاذ عبد الستار أنت من الذين طالبوا أيضاً بإنهاء ملف الاعتقال السياسي... إلى أين تسير هذه الأمور وهل تذهب مناداتكم وتصبح صرخة في واد؟

تحياتي لكم وللرفيق نايف حواتمة ونشكركم على هذا البرنامج.

بالنسبة للاعتقال السياسي فهو وصمة عار في التاريخ الفلسطيني، لأننا نعتقل فلسطينياً لأسباب سياسية أو لأسباب تخص الأمن الإسرائيلي، وأنا لا أظن أن هذا المسلسل سوف ينتهي ما دام هناك اتفاقية والتزامات أمنية واتفاقات "تهدئة" مع "إسرائيل" وحتى ولو كانت نوايانا حسنة ونريد إنهاء الملف، فالعدو الإسرائيلي لا يمكن أن يقبل بأي تقدم على الجبهة السياسية ما لم نطبق الاتفاقات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاقية، ولهذا لا أظن أن هذا الملف سينتهي.

س8: الدكتور عبد الستار الرفيق نايف حواتمة معك على الهواء فهل تقدم أي مداخلة أو سؤال له، ولكن أنت كنت أحد هؤلاء المعتقلين السياسيين كيف تصف إصرار الدكتور سلام فياض والرئيس عباس نفسه على نفي وجود معتقلين سياسيين في الضفة، مع أن حماس تقول وعلى حسب مؤسسات حقوقية أن عدد معتقليها قد تجاوز 600 معتقل؟

الاعتقال السياسي موجود في غزة وفي الضفة الغربية، حتى نكون موضوعيين. وأنا اعتقلت أربعة مرات حتى الآن من قبل السلطة، ولا علاقة لهذا الأمر لما حصل في غزة، لأنني اعتقلت عام 1999، وعام 2000، وعام 1996... الخ، فالاعتقالات هذه لا علاقة لها بما حصل في قطاع غزة، حتى أن الاعتقالات في صفوف حماس والجبهة الديمقراطية والجهاد الإسلامي، وأحياناً في صفوف كتائب شهداء الأقصى أيضاً كانت موجودة، قبل الذي حصل في غزة وقبل انتخابات عام 2006 وعام 2005، أي في الأعوام 1996 ـ 1997 ـ 1998 كان هناك المئات من الفلسطينيين في السجون الفلسطينية لأسباب تتعلق بالأمن الإسرائيلي أو دفاعاً عن الأمن الإسرائيلي.

س9: نايف حواتمة قلت أن مؤتمر أنابوليس أغرق القضية الفلسطينية في مسألة أمنية جزئية، وحمّلت الإدارة الأمريكية مسؤولية ضياع هذه الجهود... ألا ترى أن الطرف الفلسطيني الذي قبل لنفسه أن يكون طرفاً أو جزءاً من هذه العملية يتحمل أيضاً جزءاً من المسؤولية عن ضياع الجهود التي كانت غطاءً لتكثيف الاستيطان خلال عام كامل؟

أولاً: لإنعاش ذاكرة الإعلام، قادة وكوادر الجبهة الديمقراطية عاشوا اعتقالات طويلة على يد السلطة عام 1996، وعام 2005، 2006، أي زمن عرفات وأبو مازن.

ثانياً: نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبجانبنا الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، شكلنا مبادرات فعل مشتركة ثلاثية، وخضنا سلسلة من المعارك لا تتوقف ضد الاقتتال بين فتح وحماس، ضد أي شكل من أشكال الاعتقالات السياسية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ضد أي شكل من أشكال الاعتقالات الأمنية تخدم أو تتقاطع أو يستفيد منها العدو الإسرائيلي، ولذلك دعونا بسلسلة من المبادرات والأعمال الجماهيرية الحاشدة إلى ضرورة وقف أي شكل من أشكال الاعتقالات السياسية والأمنية في كل من جناحي الأرض المحتلة، أي في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأيضاً نحن نعلن في صفوف شعبنا والعالم أن هذا الانقسام المستثمر الأكبر له العدو الإسرائيلي، المرتاح له بالمفاوضات المباشرة التي تجريها السلطة الفلسطينية والمفاوضات الغير مباشرة التي تجريها حماس عن طريق طرف ثالث هو الطرف المصري، وبالتالي الاحتلال الإسرائيلي هو المستثمر الأكبر

لهذه السلسلة من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة على قضايا جزئية وأمنية (التهدئة، المعابر، الحواجز...)، بينما القضايا الكبرى موضوعة على الرف (القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات، المياه، الأسرى...).

س10: طلبت في 5/ 6 إلى وقف المفاوضات فوراً بين قيادة السلطة وحكومة أولمرت، ووصفت هذه المفاوضات بالعبثية والأمنية ولم يستجاب لطلبك، هل سألت الرئيس محمود عباس أثناء لقائك به في دمشق لماذا لم يستجب لطلبك؟

محمود عباس قال، ويعلن عن قوله هذا؛ بأن المفاوضات التي يجريها يحصد منها نتائج ما إيجابية من بينها إطلاق العديد من الأسرى، ومن بينها فك عدد من الحواجز، وتفكيك بعض البؤر الاستيطانية العشوائية كما تعتبرها "إسرائيل"، ولكن القضايا السياسية الكبرى الوطنية التي تشمل الحقوق الوطنية الفلسطينية قال بوضوح إنه لم يتقدم بالمفاوضات خطوة مهما كانت صغيرة إلى الأمام، وقال أيضاً بأن هذه المفاوضات على القضايا الوطنية الكبرى ما زالت "بالمربع الصفر"، إذاً المفاوضات تدور على قضايا أمنية جزئية، لذلك هذه المفاوضات عبثية يجب أن تتوقف.

وأيضاً نقول مفاوضات حماس غير المباشرة مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي على قضايا جزئية أمنية مثل (التهدئة، فتح المعبر ـ غلق المعبر، مقابل الوقف الكامل والتام لمقاومة الاحتلال وصواريخ المقاومة، وتحت هكذا عنوان تتهم الذين يطلقون الصواريخ "بخرق الإجماع الوطني"، وهذه لغة تبريرية مثل لغة السلطة الفلسطينية). المفاوضات يجب أن تتم على القضايا الكبرى كما سورية تجري مفاوضات غير مباشرة مع العدو الإسرائيلي عبر الوسيط التركي، ولكن المفاوضات تدور على القضايا الكبرى؛ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 مقابل السلام الكامل بين سورية و"إسرائيل"، وأما القضايا الجزئية فهي قضايا في الخلف ليست قضايا بالأمام، وبذلك نحن ندعو محمود عباس من جديد إلى وقف هذه المفاوضات العبثية، وندعو أيضاً حماس إلى وقف المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل" عبر الوسيط المصري، لأنها كلها مفاوضات جزئية أمنية ولا تدور على القضايا الوطنية الكبرى. المفاوضات الجارية تعبير عن سلوكيات سياسية انفرادية

انقسامية، لا تمثل الإجماع الوطني، فالمشروع الوطني الفلسطيني الموحد هو الغائب الأكبر عن سياسة ومفاوضات فريقي الانقسام.

س11: الدكتور عبد الستار قاسم: الرئيس كرر القول بأن المفاوضات مع "إسرائيل" لم تحقق أي شيء، ومع ذلك يكرر القول أننا سنواصل المفاوضات وسنستمر فيها كأستاذ للعلوم السياسية... ما هو تقييمك لهذا الموقف؟

هذا الموقف لا يدخل ضمن المنطق السياسي ولا المنطق العلمي، وكأن المسألة عناد، فهو قال إذا ما فشلنا في المفاوضات سنفاوض أيضاً، وإذا فشلنا بعد الفشل سنفاوض، وهذا خارج عن المنطق، وهذا نوع من الاستهتار بمستقبل الشعب الفلسطيني وهذا لا يجوز إذا كنا قد فشلنا في شيء يجب أن نعلن ذلك صراحة لشعبنا ونبدأ نفكر معاً بخطة جديدة أو باتجاه جديد.

ثم أنا حقيقة أريد أن أسأل الرفيق نايف حواتمة حول مسألة الحوار إذا كانت السلطة الفلسطينية ملتزمة بالأمن الإسرائيلي، ويجب أن تطبق ما ورد في الاتفاقية كيف يمكن أن ينجح الحوار بعد إذٍ هل يمكن أن نطالب السلطة بالتوقف عن التنسيق الأمني، ولكن إذا فعلت ذلك السلطة ستنتهي ولم تحصل السلطة على الأموال.

فما هو العمل؟

حواتمة: العمل هو بالتأكيد أولاً العودة إلى مائدة الحوار الوطني الشامل لإنهاء الانقسام مرة أخرى على برنامج القواسم المشتركة (إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني)، والذي نتوصل له بالحوار الوطني الشامل، والآن إذا لم يكن ممكناً الحوار فالانقسام لن يبقى إلى الأبد، فالمستفيد الأكبر "إسرائيل"، إذاً علينا أن نعود للشعب مرة أخرى بعمليات انتخابية نستفتي فيها شعبنا على قوانين انتخابية توحيدية جديدة، غير انقسامية كما قانون 1995، 2005، قوانين ديمقراطية تقوم على التمثيل النسبي الكامل، لتوحيد الشعب بكل تياراته، وتأمين الشراكة الوطنية الشاملة كما تنص على ذلك قرارات "إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني"، أما إنهاء الانقسام بالحوار والعودة للوحدة الوطنية على أساس القواسم المشتركة، أو العودة إلى أبو كل الشرعيات وهو الشعب أي استفتاءه من جديد بعمليات انتخابية للسلطة الفلسطينية،

أي لانتخابات تشريعية ورئاسية، وأيضاً لدمقرطة وتصحيح الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية بانتخابات في الوطن والشتات على أساس التمثيل النسبي الكامل. الوطن كله دائرة واحدة والشتات كله دائرة واحدة.

س12: تصحيح الأوضاع في منظمة التحرير أم إعادة بناء كما حصل في إعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005)؟!

أولاً: إعلان القاهرة ينص على "تفعيل وتطوير منظمة التحرير" ولا يذكر إطلاقاً "إعادة بناء".

ثانياً: نحن في الجبهة الديمقراطية الذين قدمنا "ضرورة إعادة بناء... على أسس ديمقراطية بالتمثيل النسبي الكامل، وهذا ورد نصاً بوثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الإجماع بلا استثناء، وتقرر في أربع دورات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (19 حزيران/ يونيو 2007) (20 يوليو/ تموز 2007) (كانون الثاني/ يناير 2008) (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008).

ثالثاً: من جديد المسألة المطروحة يجب أن تكون واضحة. نحن نمر في مرحلة تحرر وطني، نحن لا نمر بمرحلة ما بعد الاستقلال، نحن لسنا سورية، مصر، الأردن، الجزائر، المغرب...، البلدان المستقلة الصراع يدور داخل المجتمع على قضايا ما بعد الاستقلال، فنحن تحت الاحتلال كلنا والصراع الدائر على السلطة بين فتح وحماس مذل ومهين، وأنهار دماء ودموع في غير ميادين مقاومة الاحتلال واستعمار الاستيطان، والكل تحت سلطة الاحتلال، المطلوب إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة، بالعودة إلى بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير بقوانين ديمقراطية توحيدية، قوانين التمثيل النسبي الكامل.

س13: في بداية الحوار قلت أن عدداً من الدول العربية تعمق الانقسام الفلسطيني، من هي هذه الدول؟

هي معروفة للرأي العام جميعاً ولست بحاجة إلى أن أكرر، يوجد محاور عربية متصارعة في المنطقة العربية.

س14: هل تقصد مصر، سورية؟

يوجد محاور عربية متعددة، يوجد محور (مصر، السعودية، الأردن)، ومحور (سورية، إيران، السودان)... يوجد محاور أخرى عربية، وهذه المحاور العربية لم تتوافق حتى الآن على ضرورة إنهاء الانقسام في الصف الفلسطيني كما توافقت في لبنان بعد أن قام حزب الله باحتلال بيروت الغربية، فنتج وضع خطير يهدد بحرب بين المسلمين (سنة ـ شيعة)، فتداعت كل الدول العربية وإيران وتقاطعت على ضرورة حل الأزمة الداخلية اللبنانية، واللبنانيين لم يكونوا قد قطعوا مشواراً بعيداً كما قطعنا نحن، فنحن قطعنا أبعد بكثير من اللبنانيين، ولكن وقع تقاطع عربي على ضرورة حل الأزمة اللبنانية، المطلوب أن يقع تقاطع عربي في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في 26/ 11 في الجامعة العربية لحل الأزمة الداخلية الفلسطينية ـ الفلسطينية، والمحزن لم يقع هذا التقاطع. المحاور التي انقسمت على نفسها في 26/ 11/ 2008 تعلن دولاً عربية تضع مصالحها القطرية الخاصة فوق مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية، وأن الانقسام باقٍ والبقاء لهذا الانقسام يعني تعريضه لتطورات قادمة ستعمق الانقسام أكثر فأكثر، ومنها ما جرى اليوم وبالأمس، وما يلوح في أفق 9/ 1 من صراعات فئوية أنانية ضيقة بين فتح وحماس على سلطة كلها تحت الاحتلال، على محاور الدول العربية أن تغادر سياساتها الخاصة وفق ما تريد لنفسها وليس وفق المصالح الوطنية الفلسطينية، وتبحث في سياسة تخدم القضية الفلسطينية.

س15: هل ترى أنه يجب أن يجري استمرار التهدئة في غزة؟

نحن نقول أن التهدئة التي وقعت قد وقعت من جانب حماس، بينما حكومة (أولمرت ـ باراك) لم تلتزم بالتهدئة ولا لحظة واحدة، وهذه التهدئة عبثية، ولذلك يجب أن نقول بأن على حكومة (أولمرت ـ باراك) أن توقف كافة أشكال العدوان على شعبنا في قطاع غزة، وتفكك الحصار عن قطاع غزة وإلا فالتهدئة غير قائمة، وعلينا أن نقلع شوكنا بأيدينا في مقاومة الاحتلال، وفتح الطرق أمام شعبنا الذي يعيش مليون ونصف في سجن خزان كبير نتيجة لاتفاق غلط وقع، فاتفاق التهدئة الذي وقع اتفاق جزئي أمني غلط، ترك يد العدوان طويلة على غزة والقدس والضفة، ترك "القدس فريسة تكثيف التهويد"، والضفة فريسة العدوان وزحف الاستيطان.

نحن أعلنا "تحفظنا" على التهدئة، فهي في المرة الأولى "مأساة"، والآن إذا تم تمديدها بذات الشروط الإسرائيلية تصبح "مهزلة" كما تقول التجربة الملموسة.

س16: النضال بكل الوسائل الممكنة هذا قولك... أنا أقتبس من أقوالك أنه يجب مواصلة النضال بكل الوسائل الممكنة التي نمتلكها ومنها المقاومة المسلحة والسياسية والدبلوماسية. مراقبون يقولون أنت في الوقت نفسه تعيب على حركة حماس برنامجها القائم على المفاوضات مع "إسرائيل" عن طريق طرف ثالث أليس هذا تناقضاً؟

أبداً ليس تناقضاً، نحن ضد مفاوضات على قضايا جزئية ومجزوءة على قضايا أمنية جزئية. نحن نجمع كل أشكال النضال فيما بينها ومن بينها المفاوضات على أساس مفاوضات سياسية شاملة، تشمل كل أعمدة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، المياه، الأسرى)، المفاوضات تقوم على هذه القضايا ولا تقوم على قضايا أمنية جزئية.

في نهاية هذه الحلقة المشوقة من الحوار معكم نايف حواتمة قلت:

"أقول لكم وأنا متفائل أن شعبنا سيخرج من تحت الدمار والرماد كما الطائر الكنعاني الفينيقي، فلم يعد بمقدور أحد في الساحة الفلسطينية تحمل المزيد من الصراعات والدمار والعبثية والشرذمة والأسى والفجيعة، فالحل باستعادة الوحدة الوطنية واسترجاع الإرادة الموحدة وروح المقاومة الشاملة على كل الأرض الفلسطينية". التوقيع نايف حواتمة.

نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ أتقدم لك باسم مشاهدينا بالشكر الجزيل لوجودك معنا في هذه الحلقة.

24/ 11/ 2008

- V -

حرب العدوان على قطاع غزة... تداعيات فلسطينية وإقليمية

حوائمة مع N.B.N الفضائية اللبنانية(*)

حاوره: رئيس التحرير

س1: كل الأنظار في العالم تتجه إلى المقاومة الفلسطينية التي تسطر البطولات في غزة، وترد الاعتداءات الإسرائيلية، وكل الأنظار تتجه أيضاً نحو التحركات الدبلوماسية التي تجري في أكثر من عاصمة في العالم، ولكن ماذا عن الفلسطينيين أنفسهم هل هم موحدون في جبهة اليوم تفاوض وتتحرك دبلوماسياً؟ وهل هم موحدون في المقاومة؟ وماذا عن كل ما يحكى داخل الأراضي الفلسطينية، ماذا عن مرحلة ما بعد العدوان على غزة، أي خريطة سياسية جديدة، أي مرحلة تفرضها مرحلة المقاومة والصمود؟ كل التفاصيل.. كل التطورات..

(*) قام حوائمة بزيارة لبنان بين 11 ـ 17/ 1/ 2009، في ذروة حرب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، شارك بسلسلة مهرجانات حاشدة في بيروت ومخيم نهر البارد ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ولقاءات موسعة مع ممثلي مخيمات جنوب لبنان.
اجتمع حوائمة مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان، رئيس مجلس النواب نبيه بري، رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ومع قادة الأحزاب والشخصيات اللبنانية على اختلاف ألوان الطيف الأيديولوجي والسياسي، والمراجع الروحية الدينية، وغطت الفضائيات والصحافة بكثافة يوميات الزيارة.
قامت الفضائيات AL JADEED, N.TV, A.N.B, O.TV., FUTURE NEWS, N.B.N، المنار، الجزيرة، العربية، العالم، بعقد سلسلة حوارات على الهواء مباشرة على امتداد يوميات الزيارة.
الحوار مع N.B.N تم في بداية الزيارة.

كل الأبعاد الأخرى نناقشها ونبحثها.. ونستقبل ضيفاً عزيزاً الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حوائمة أهلاً بكم، أهلاً بكم في لبنان أولاً وأهلاً بكم في أرض المقاومة وفي عز المواجهة، مواجهة الفلسطينيين للاعتداءات الإسرائيلية، وقبل البحث في أي تطورات يتبادر سؤال إلى الذهن اليوم ماذا يجري في فلسطين، وكيف يقاوم الفلسطينيون وأنتم فصيل مقاوم إلى جانب فصائل أخرى مقاومة في غزة وغير غزة؟

في فلسطين الآن حرب إسرائيلية توسعية صهيونية على الشعب الفلسطيني كله، وباستهدافات عسكرية وسياسية هدفها الأساسي محاولة تجاوز الحقوق الوطنية الفلسطينية، حق شعبنا بتقرير المصير، بناء دولته المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وفقاً للحق التاريخي والمقدس وفقاً للقرارات الأممية وخاصة القرار الأممي 194.

المشروع والخطط الإسرائيلية جارية كما فعل شارون، يحاول أولمرت أن يفعل أيضاً، فشارون في آذار/ مارس 2002 وبعد أقل من 24 ساعة على إطلاق "مبادرة السلام العربية" في بيروت، عمل على إطلاق حرب "السور الواقي"، أطاح بكل مناطق السلطة الفلسطينية، أعاد احتلالها، دمر كل مؤسسات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، دمر كل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وحاصر ياسر عرفات في مبنى المقاطعة وحصره بثلاث غرف إلى أن رحل مسموماً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004.

الآن أولمرت يحاول أن يستكمل ما فعله شارون ولكن بقطاع غزة، فالحرب الدامية الجارية على قطاع غزة حرب عدوانية استهدافاتها عسكرية وفقاً لما تعلن "إسرائيل" عن خطة من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى الحرب الجوية التدميرية لكل مؤسسات البنية التحتية لشعبنا داخل قطاع غزة من مؤسسات اجتماعية، اقتصادية، طبية، أمنية، ثقافية، ووزارات... كل هذا تحت التدمير، هذا في المرحلة الجوية، ثم سارعوا إلى دخول المرحلة البرية مستخلصين من "تقرير فينوغراد" حول الحرب التي شنها أولمرت وحكومته على لبنان في تموز/ يوليو 2006، فلم تتأخر العمليات البرية كما تأخرت في لبنان، فجاءت بعد 30 يوماً وفي الأيام الأربعة الأخيرة، ولذلك بعد

أسبوع من القصف الجوي الكثيف دخلت القوات البرية، وطلبت أعداداً كبيرة من الاحتياطي ليدخل مع آليات الجيش الإسرائيلي لاحتلال ما يستطيعون أو ما يصلون له بقواتهم الغازية البرية، وتطوير مسرح عملياتها هذا باتجاه تجاوز المناطق الكثيفة السكان في شمال وجنوب قطاع غزة، وذهبوا باتجاه المزيد من التوسع في الأرض لمحاصرة مدينة غزة، التي هي الآن محاصرة هي وضواحيها من الجهات الأربعة، واستهدافات العدو من المرحلة الأولى والثانية محاولة خلق منطقة عازلة في شمال قطاع غزة وأخرى في جنوب قطاع غزة، واستثمار التداعيات الدولية باتجاه وضع آليات دولية (مناطق عازلة في الشمال والجنوب)، والآن العدو الإسرائيلي يهدد بمرحلة ثالثة إذا المفاوضات الجارية في نيويورك والجارية في القاهرة لم تصل إلى النتائج التي يعتقد أنه بإمكانه أن يصل لها وفي المقدمة منها منطقتين عازلتين وآليات دولية لتنفيذ منطقتين عازلتين، ومحاولة محاصرة المقاومة الفلسطينية، وفرض تهدئة فقط تشمل قطاع غزة ولا تشمل القدس والضفة الفلسطينية، بل قطاع غزة فقط وكل الداخل الإسرائيلي، والعدو دعا الآن 30 ألف من قوات الاحتياط، إضافة إلى عشرة آلاف دخلوا مع الجيش إلى داخل قطاع غزة، وأعداد هؤلاء لما يسميه بالمرحلة الثالثة ومحاولة الدخول إلى مدينة غزة، وأمام هذا الوضع كله نحن نقول علينا أن نردع العدو ولا نمكنه من تحقيق أهدافه ومخططاته العسكرية والسياسية.

س2: لك باع طويل في المقاومة والنضال الفلسطيني، عن السبيل اليوم وسط حالة ميدانية عدوانية إسرائيلية، ماذا عن جبهة غزة، ماذا عن الفلسطينيين، ماذا عن المقاومة، ماذا يجري الآن فعلاً؟ وهل الذي يجري الآن يؤثر على واقع المفاوضات أم لا؟!

إن الخطة الإسرائيلية يمكن ردعها فعلياً حتى هذه الدقيقة. المقاومة الفلسطينية تواصل على الأرض وبالميدان عمليات التنسيق بين الأجنحة العسكرية الخمسة التي تحمل سلاح الدفاع والمقاومة (كتائب المقاومة الوطنية ـ الذراع العسكري للجبهة الديمقراطية، القسام ـ حماس، القدس ـ الجهاد، أبو علي مصطفى ـ الشعبية، وشهداء الأقصى ـ فتح)، هذه القوى التي تقاتل الآن على الأرض وبالميدان، يوجد بينها تنسيق على محاور جبهات القتال لردع العدوان، محاولة إلحاق أكبر خسائر نتمكن

عليها في صفوف العدو، خاصة هو يتأثر جداً بالخسائر البشرية، وبذلك العدو لم يتمكن أن يستقر في الأراضي التي وصلت لها دباباته وجنوده، ويجد مقاومة متواصلة.

الآن أمام المخاطر العسكرية والسياسية يجب أن نطوِّر مقاومتنا على الأرض وبالميدان من عمليات تنسيق على محاور القتال إلى جبهة مقاومة متحدة تشمل كل الفصائل المقاتلة، غرفة عمليات عسكرية مشتركة، ولها قيادة في غزة سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية من كل الفصائل الفلسطينية، تدير كل عمليات الصراع في غزة... المقاومة الدفاعية المسلحة، المقاومة الجماهيرية، المقاومة الاجتماعية، الصمود الشعبي وتأمين طلبات الصمود الشعبي الأولية، وبذات الوقت دعوت وأدعو من جديد عبر منبركم الوطني جميع الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام وإعلان سياسي يصدر عن حماس، الجبهة الديمقراطية، فتح، وكل الفصائل الفلسطينية المقاومة، والعودة لوحدة الشعب والوطن، لأن العدو الإسرائيلي يستثمر هذا الانقسام والفصل بين غزة والضفة الفلسطينية والقدس العربية المحتلة، ويستثمر الانقسام العربي ـ العربي لشن حربه ومواصلة عدوانه وفقاً لأطماعه التوسعية في القدس العربية والضفة الفلسطينية، لأن الأطماع الميثولوجية والأيديولوجية والبراغماتية الإسرائيلية الصهيونية هي بالقدس والضفة الفلسطينية، لذلك سحب شارون قواته من قطاع غزة تحت ضغط المقاومة، وتحت ضغط أوساط سياسية إسرائيلية، لأنه لا مستقبل للاستيطان في قطاع غزة، 7500 مستوطن مستعمر مقابل مليون ونصف من أبناء قطاع غزة، بينما في الضفة الفلسطينية تم تكثيف التهويد على مدى أربعين عاماً من حرب حزيران/ يونيو 1967. يوجد 300 ألف مستوطن مستعمر في القدس العربية الكبرى، ويوجد 350 ألف مستعمر مستوطن في الضفة الفلسطينية، ويطمح الاحتلال لكسب مزيد من الزمن ليصل المستوطنين إلى رقم أعلى يتجاوز المليون.

من جديد يجب أن ننتقل من التنسيق إلى ما هو أرقى جبهة مقاومة موحدة بغرفة عمليات مشتركة وقيادة في غزة سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية موحدة، ثم يجب الآن الآن وقبل غدٍ إعلان سياسي لإنهاء الانقسام والعودة إلى الوحدة الوطنية، وحدة الشعب والوطن، لأن العدو يريد بحربه الدموية على قطاع غزة بأن يفرض تهدئة جزئية ومجزوءة تشمل فقط قطاع غزة، لا تشمل القدس والضفة الفلسطينية،

ويريد أن يبقى القدس والضفة الفلسطينية تحت ضغط عمليات القتل والاغتيالات والاجتياحات وعمليات تهويد ومصادرة الأراضي، لأن الأطماع التوسعية نحو "إسرائيل" بحدود أخرى توسعية هي بالقدس والضفة الفلسطينية هذا **أولاً**.

ثانياً إعلان إنهاء الانقسام يجب أن نشكل قيادة سياسية موحدة عليا تشمل جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد وبيدها القرار السياسي، حتى لا يبقى الانقسام بالقرار السياسي. أيضاً نلاحظ بالقاهرة الآن ثلاثة وفود؛ وفدان فلسطينيان ووفد إسرائيلي واحد. وفد من السلطة الفلسطينية، وآخر من حماس، ووفد إسرائيلي واحد بزعامة توجمن المستشار السياسي لأولمرت والجنرال عاموس جلعاد مدير الدائرة السياسية لوزارة حرب العدو، وبالتالي يستثمر العدو الإسرائيلي هذا الانقسام الفلسطيني بكل مناوراته، ولذلك ادعت القيادة الصهيونية بالبداية بأن الحرب ليست على الشعب الفلسطيني وعلى فصائل المقاومة، فالحرب فقط على فصيل واحد (حماس)، ومن المحزن أن الميديا العربية صدقت ادعاءات الأكذوبة الإسرائيلية ـ الأمريكية لأن هذا يلقى صدى في المجتمعات الغربية والمجتمعات الأمريكية، الإعلام العربي وقع في فخ الاتجاه الخاطئ وفقط بعد مرور الأسبوع الأول وحتى عشرة أيام إلى أن اتضح للجميع أن العدوان لا يستهدف حماس فقط، بل يستهدف الشعب الفلسطيني باستهدافات توسعية إسرائيلية في المرحلة القادمة، ويستهدف كل فصائل المقاومة، والضحايا الكبرى في صفوف الشعب، ويستثمر الانقسام والفصل بين غزة والضفة الفلسطينية لمواصلة عدوانه، نحو إفشال هذه الخطوات ضرورة إنهاء الانقسام في الصف الفلسطيني، وعلى هذا نقطع الطريق على ادعاءات العدو، وعلى تداعيات تسويق أكاذيبه على الميديا في العالم ومنها في البلدان العربية.

س3: هل كل الفصائل الفلسطينية تعي هذا الأمر أولاً، وما الذي يعيق اليوم الوحدة الفلسطينية إن كان عسكرياً على الجبهة، وإن كان سياسياً على الجبهة الدبلوماسية؟ ما هي العوامل التي تعيق الوحدة الفلسطينية ـ الفلسطينية، وهل كل الفصائل تعي أن هناك انقساماً ويجب التدارك والالتفاف حول جبهة واحدة؟

كل الفصائل تعي أن هناك انقساماً، وكل الفصائل تقول لا للانقسام الفلسطيني

ـ الفلسطيني بلا استثناء، جميعها جبهة ديمقراطية، حماس، فتح، شعبية، جهاد، وجميع القوى الفلسطينية، ولكن المشكلة هي بدرجة التطور والنضج المتفاوت جداً في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، في صفوف المقاومة الفلسطينية، ونزعات الاحتكار والإقصاء في صف قوى اليمين الفلسطيني.

التجربة اللبنانية دلت أن تطور ونضج القوى في استيعاب قوانين ودروس مرحلة التحرر الوطني أرقى مما هي حال قوى اليمين الفلسطيني السياسي والديني المذهبي، رغم الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية العميقة والكثيرة بين التيارات والقوى والاتجاهات عندما وقعت الحرب 2006 اتفقت جميع القوى على تأجيل القضايا الخلافية إلى ما بعد دحر العدوان الإسرائيلي ولجمه من أن يحقق أي مكاسب من هذا العدوان على الأرض وبالميدان وبالسياسة، وتم تأجيل كل الخلافات وتشكلت جبهة مقاومة موحدة من أقصى جنوب لبنان إلى أقصى شمال لبنان شعباً ومقاومة وجيشاً ودولة وحكومة، وتشكلت قيادة سياسية موحدة لصنع القرار السياسي الموحد في لبنان، نحن في الحركة الفلسطينية درجة التطور والنضج بهذا الاتجاه متفاوت، ولذلك نحن في الجبهة الديمقراطية دعونا قبل بدء العدوان بما توفر بيدنا من معرفة، بأنه عملية عسكرية عدوانية واسعة قادمة على قطاع غزة، دعونا فوراً إلى إعلان سياسي لإنهاء الانقسام وتأجيل الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية إلى ما بعد دحر العدوان، ونعقد حواراً فلسطينياً شاملاً كما عقد اللبنانيون بالدوحة حواراً وطنياً شاملاً لحل قضايا ما بعد الحرب وما قبل الحرب، دعونا فوراً إلى تشكيل جبهة مقاومة موحدة بغرفة عمليات مشتركة وقيادة سياسية في قطاع غزة، من جميع الفصائل والقوى لإدارة عملية الصراع في قطاع غزة، وأدعو فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الذين مازالوا خارج إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى إعلان سياسي كل من جانبه أو مشترك بإنهاء الانقسام وعودة الوحدة إلى الوطن والشعب لنجابه العدوان بجبهة عريضة متحدة بالقرارات الدفاعية والقرارات السياسية، ومن الخطأ كل الخطأ أن نبقى بحالة انقسام، هذا الانقسام مدمّر، واستثمره العدو في عدوانه علينا، كما يستثمر الانقسام العربي ـ العربي. والآن بالقاهرة كما أشرت ثلاثة وفود وليس وفد "إسرائيلي" يقابله وفد فلسطيني موحد من أجل المناقشة والبحث بالآليات العملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1860 الذي لنا عليه ملاحظات، لأنه

خطوة غير كافية يحتاج إلى خطوات جديدة من أجل إنهاء العدوان، ويحتاج إلى آليات تنفيذية، هذا كله يستدعي بالضرورة جبهة مقاومة متحدة، ويستدعي بالضرورة قيادة سياسية موحدة كما فعل اللبنانيون أثناء عدوان تموز لردع العدوان وعدم تمكينه من تحقيق ما يدعيه بخططه العدوانية العسكرية والسياسية.

س4: لكن هناك اليوم تعقيدات ربما في الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني تتصل بواقع العدوان وطبيعته، وبالتالي طريقة المواجهة لهذا العدوان، فهناك خلافات وتناقضات في الجوهر وليس في الشكل بين السلطة الفلسطينية وبين فتح وحماس تحديداً، وبين الفصائل، ما هو الذي يعيق الوحدة اليوم، هل فعلاً هذه الخلافات هي جوهرية حول طريقة الحكم، المعابر، حول المفاوضات مع "إسرائيل"، كيف يمكن تجاوزها اليوم حتى يكون هناك وحدة فلسطينية؟

الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية وما أدت له من انقسام وفصل بين غزة والضفة الفلسطينية، أي "صوملة" الحالة الفلسطينية كما هي حال الصومال ثلاث بلدان وثلاث مجالس تشريعية وثلاث حكومات منذ عام 1976 وحتى الآن، لم يتمكن الصومال أن يتجاوز هذه المعضلة، الصومال موجود شعبه على أرضه وغير مهدد بتجمعات بشرية تأتي إلى الصومال لتحل محل الشعب الصومالي كما هي الحالة الفلسطينية، ولذلك نحن بحاجة إلى تجاوز هذا، ثم أشرت أن الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية كانت عميقة وعميقة جداً قبل بدء العدوان، وبالعدوان توحد الجميع.

مهما كانت الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية نستطيع حلها، والدليل على ذلك أننا بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل بالقاهرة (آذار/ مارس 2005) تم حل كثير من قضايا الخلاف، ووضعنا إطاراً سياسياً يشكل برنامجاً سياسياً موحداً يقوم على حق تقرير المصير ودولة فلسطينية بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة، وعودة اللاجئين بموجب الحق التاريخي والقرارات الدولية، وأيضاً تم حل قضايا الخلافات الداخلية الائتلافية أو الانقسامية أقصد بها الخلافات الفئوية بين هذا الفصيل أو ذاك، ووضعنا قوانين أخرى تمكن من حل هذه القضايا ولكن تعطل تنفيذ إعلان القاهرة والمسؤول عن تنفيذ إعلان القاهرة في ذلك الوقت فتح التي كانت

بيدها كل السلطة الفلسطينية بعشرة حكومات احتكارية، ووصلت فيما بعد إلى الطريق المسدود بانتخابات يناير/ كانون الثاني 2006، ثم تشكلت حكومة حمساوية استنسخت تجربة فتح الاحتكارية أيضاً في ذلك الوقت ووصلت إلى طريق مسدود خلال 3 أشهر، وجلسنا من جديد على مائدة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل بقطاع غزة، كلنا بلا استثناء، 13 فصيلاً وشخصيات وطنية ثقيلة الوزن في الحضور الاجتماعي والسياسي ومؤسسات أهلية، وبحثنا بضرورة العودة إلى قرارات إعلان القاهرة وتطويرها على ضوء وثيقة القوى الأسيرة الخمسة (ديمقراطية، حماس، فتح، شعبية، جهاد)، ووصلنا إلى برنامج هو الأفضل على امتداد السنوات الثمانية من عمر الانتفاضة المجيدة الثانية، وصلنا إلى برنامج وثيقة الوفاق الوطني (26 حزيران/ يونيو 2006)، سياسياً في الإطار السياسي وتنظيمياً وصلنا إلى ما يشكل الحل الديمقراطي بالشراكة الوطنية الواسعة، قوانين انتخابية جديدة، ليس قانون انتخابات عام 1995 ـ 2005 المتخلف والانقسامي الاحتكاري، بل قانون يقوم على التمثيل النسبي الكامل، كل الوطن دائرة انتخابية واحدة لانتخاب برلمان موحد (مجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية)، كل بلدية دائرة انتخابية واحدة، كل جامعة.. كل نقابة بالتمثيل النسبي الكامل وقوائم التمثيل النسبي الكامل، وكذلك الحال إعادة تفعيل وإصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بانتخاب برلمان موحد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، كل الأرض المحتلة عام 1967، دائرة انتخابية واحدة وكل أقطار اللجوء والشتات في البلدان العربية والمهاجر الأجنبية دائرة انتخابية واحدة، لبرلمان موحد بالتمثيل النسبي الكامل، وينبثق عن هذا البرلمان الموحد البرنامج السياسي الموحد للشعب والمؤسسات التنفيذية والتشريعية الوسيطة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه العملية الانتخابية بكاملها في الوطن، ثم في الوطن والشتات لمنظمة التحرير مفتوحة لكل الفصائل والقوى.

اللقاء مع نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني، عندما عرضت عليه عناصر وثيقة الوفاق الوطني ومنها العناصر في القوانين الانتخابية الجديدة، قال هذا هو الأعظم، وهو العظيم لأنه متجاوز للقوانين اللبنانية كلها بما فيه قانون الانتخابات الأخير، لأنه يقوم على التمثيل النسبي الكامل لكل مؤسسات المجتمع ولكل النقابات والبلديات والجامعة وللانتخابات التشريعية والرئاسية، ولإعادة تأسيس أوضاع منظمة

التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج بمشاركة الجميع بعملية انتخابية تقوم على التمثيل النسبي الكامل.

مَنْ الذي عطَّلَ هذا؟!.. بعد التوقيع بـ 48 ساعة تراجعت حماس وفتح عن وثيقة الوحدة الوطنية، وثيقة الوفاق الوطني إلى الخلف باتجاه اتفاق محاصصة احتكاري ثنائي بين حماس وفتح، ولقد جرت جولات اقتتال إلى أن وصلوا إلى اتفاق المحاصصة الثنائي الاحتكاري في مكة المكرمة في 8 شباط/ فبراير 2007، وأعلنت من دمشق في ذلك الوقت عندما كنتُ اطلع على هذا الإعلان بالفضائيات؛ بأن هذا اتفاق محاصصة ثنائي احتكاري، سيفتح على الحرب الأهلية الشاملة، والانقلابات السياسية العسكرية، وهذا ما حصل فعلاً في 14 حزيران/ يونيو 2007، إذاً وصلنا إلى وثائق وحدة وطنية ناضجة أنضج مما وصل له اللبنانيون قبل الوصول إلى الدوحة.

اللبنانيون أنضجوا عناوين انتخاب رئيس واختلفوا على آليات ذلك، وحكومة وحدة وطنية واختلفوا على محتوى الحكومة الوطنية، قانون انتخابات جديد واختلفوا أيضاً على طبيعة تقسيم دوائره، نحن بالوثائق الوطنية الوحدوية أنضجنا بما هو أبعد، ولكن عندنا نزعات احتكارية فئوية يمينية حزبية ضيقة بديلاً عن برامج الوحدة الوطنية التي أنجزناها، ممثلة بالنزعة نحو الاحتكار عند فتح وحماس، ومحاولة أيضاً ثالثة أنجزناها في 4 حزيران/ يونيو 2008 قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والحرب الوحشية الجارية، وصلنا مع محمود عباس، وفي إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأقنعنا فتح بالتنازل عن الشروط المسبقة للحوار الشامل، أي عن "عودة حماس عن انقلابها العسكري" على حد تعبير "محمود عباس وعودة حماس إلى الأوضاع التي كانت قائمة قبل 14 حزيران/ يونيو 2007" وفق قرار اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي اتخذ ثلاث مرات بضرورة العودة إلى ما قبل 14 حزيران/ يونيو 2007، والعودة إلى وحدة الوطن والشعب في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، ودعونا إلى الحوار الشامل، وهذا الذي التقطته مصر بتأييد من مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية بالإجماع، ودعت إلى نقاشات وحوارات ووصلت إلى إعداد ورقة مصرية على أن يبدأ الحوار بـ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وقبل يومين فقط من هذا الحوار أعلنت حماس أنها لن تشارك بهذا الحوار، وهكذا تعطل هذا الحوار.

س5: إذاً تلقي المسؤولية على الطرفين فتح وحماس بإجهاض المبادرات السابقة، هل الوقت اليوم مناسب بعد هذا العدوان الإسرائيلي لإعادة النظر ومن ثم العودة إلى طاولة واحدة، هل تعتبر أن هذا العدوان الإسرائيلي من ناحية ثانية سوف يفيد الفلسطينيين بالوحدة الفلسطينية، وكيف عمل صدمة إيجابية في الفصائل الفلسطينية المختلفة سياسياً؟

سؤالكم مشروع وموضوعي جداً، وهكذا يجب أن يكون، ولكن هذا يجب أن يستدعي العقل والحكمة والروح العملية الواقعية فيما بيننا، وعليه أقول نعم هذا هو الوقت المناسب لإنهاء الانقسام والعودة للوحدة الوطنية، وبيدنا قرارات إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وبيدنا موافقة عباس وفتح على العودة للحوار ما بعد العدوان، وبيان 4 حزيران/ يونيو 2008 عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيسها دعا إلى هذا هذا قبل العدوان بأشهر كما ذكرت لمائدة حوار وطني شامل تحت الرعاية العربية، كما جرى بصيغة الدوحة بالحوار اللبناني ـ اللبناني الشامل تحت الرعاية العربية.

نحن الآن أحوج لذلك من اللبنانيين ما بعد الحرب، نحن الآن في حمى الحرب العدوانية وصَدّ تداعيات هذه الحرب العدوانية، ولذلك الآن هي اللحظة التاريخية الاستثنائية والذهبية لإعلان غرفة مقاومة موحدة، وغرفة عمليات مشتركة لإدارة كل العمليات الدفاعية العسكرية في المقاومة وضد العدو وقواته التي دخلت إلى أراضي في قطاع غزة، وإفشال عدوانه وإعلان إنهاء الانقسام، وتشكيل قيادة سياسية تضم الجميع الجميع، وفعلاً هذا ما حاولنا أن نصل له ووصلنا له في إطار فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب الشعب والآخرين...). ومع بدء العدوان عقدنا اجتماعاً موسعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة التنفيذية فيها، وأخذنا قراراً مشتركاً بدعوة حماس والجهاد أن ينضموا إلى قيادة سياسية موحدة من الجميع ونؤجل خلافاتنا إلى ما بعد ردع العدوان لندير العملية بكل جوانبها الدفاعية في المقاومة والمقاومة الجماهيرية والاجتماعية والسياسية، والقرار السياسي الموحد، هذه هي اللحظة الذهبية المناسبة يجب أن نغتنمها جميعاً.

أوجه النداء للجميع من جديد، لأن المستثمر الأكبر لبقاء الانقسام هي

"إسرائيل"، والدليل على هذا المناورات الإسرائيلية بدءاً بأكذوبة أن الحرب ليست على الشعب الفلسطيني وليس لهم استهدافات للأراضي الفلسطينية، بل على فصيل بعينه، والآن تتكشف هذه الأكذوبة أمام الجميع، وبدأت تسلم الكثير من الفضائيات العالمية والعربية بأن المقاومة تقودها خمسة قوى على الأرض وبالميدان والمقاومة تشنها هذه القوى، وكل منا له شهداء من القادة الميدانيين والعناصر الفدائية، والشعب الأعزل يدفع الثمن الأكبر.

س6: خمسة فصائل فلسطينية تواجه في غزة، ولكن ليس هناك وحدة عسكرية ووحدة قيادة في المواجهة، وهذه هي المشكلة الآن برأيك؟

هناك مقاومة وتنسيق على الأرض وفي الميدان، نحن بحاجة لما هو أرقى من التنسيق.

أنتم فعلتم هذا في تجربتكم بحرب تموز/ يوليو، وأيضاً نحن فعلنا هذا مع اللبنانيين أثناء الاعتداءات الإسرائيلية بجنوب لبنان بعد 67، وأثناء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي عام 78، والغزو الشامل للبنان عام 82، وعندما حوصرنا في بيروت البطلة في بيروت الغربية 15 كم^2، وقوات العدو البرية والبحرية والجوية تحاصرنا، ورمت على بيروت من قذائفها المتعددة الأشكال 10 أضعاف ما أطلق على برلين أثناء الحرب العالمية الثانية، صمدنا 88 يوماً، ومنعنا العدو من أن يدخل ويحتل بيروت البطلة، ومنعنا العدو وعملائه من أن يدخلوا ويحتلوا مخيمات بيروت وإجراء مذابح، وانتزعنا من الأمريكان وعداً مكتوباً بيد الأستاذ شفيق الوزان رئيس الوزراء آنذاك، وكنت وعرفات، صلاح خلف، سعد صايل، القيادة السياسية التي تحاور بشكل غير مباشر فيليب حبيب أي الفريق الأمريكي عبر الوسيط رئيس الوزراء الأستاذ شفيق الوزان، انتزعنا وعداً مكتوباً موجود في خزانة الأستاذ شفيق الوزان بأن القوات الإسرائيلية التي تقف على أكتاف بيروت وعلى أكتاف خلده وعلى المتحف لن تدخل بيروت البطلة ولن تدخل لا قوات إسرائيلية ولا قوات متعاونة مع "إسرائيل" أو معادية إلى بيروت والمخيمات الفلسطينية، ولكن بعد 14 يوم من خروج آخر مقاتل فلسطيني من داخل بيروت وداخل المخيمات في العاصمة بيروت، الوعد الأمريكي تشظى 100٪، ـ وأيضاً كما وعود أمريكية من

بينها أخيراً أن عام 2008 سيكون عام الحل السياسي الشامل ـ، دخلت القوات الإسرائيلية وأمنت كل الإنارات الضرورية للقوات العميلة والمتعاونة مع الاحتلال، وكانت المذابح المعروفة ومع ذلك أعادت الحركة الوطنية اللبنانية وحدتها في المقاومة، وأعادت الوحدة السياسية لإدارة المقاومة ضد الاحتلال، إلى أن أجبر على الرحيل وانحشر مرة أخرى بالشريط الحدودي، ثم استأنفت مقاومة أكثر تطوراً ومقاومة واسعة في كل لبنان اتحدت ضد الاحتلال الإسرائيلي في الشريط الحدودي إلى أن رحل في شهر أيار عام 2000 وفقاً للقرار الأممي 425 بدون قيد أو شرط، ورغم كل هذا أيضاً تكررت الوعود أن هذه آخر حرب عدوانية على لبنان، لم تصرف لا من أمريكا ولا من الإسرائيليين، فعادت حرب العدوان في تموز 2006، فالوحدة الوطنية على الأرض وبالميدان بجبهة مقاومة لبنانية موحدة شملت كل الأراضي اللبنانية شعباً وجيشاً ومقاومة ودولة وحكومة، وقيادة سياسية أيضاً موحدة لإدارة الصراع السياسي بتداعياته الدولية والإقليمية، تمكن اللبنانيون من إنهاء العدوان ودحره وإنهاء الاحتلال للأراضي التي أعاد احتلالها في جنوب لبنان، ومن تثبيت وقف إطلاق النار يشمل كل لبنان وكل الداخل الإسرائيلي. بينما الآن "إسرائيل" تريد وقف إطلاق نار يشمل قطاع غزة فقط، وكل الداخل الإسرائيلي، حتى تستفرد بالقدس والضفة الفلسطينية.

س7: في تفصيلات المعركة الدبلوماسية والحوارات الدبلوماسية والمناقشات والمحادثات وما يجري اليوم؛ تدعو إلى وحدة فلسطينية، ولكن هناك خلاف في الرؤى السياسية، فاليوم فتح وحيث أعرب الرئيس محمود عباس عن تأييده لقوات ورقابة دولية، بينما حماس رفضت الرقابة والقوات الدولية، وأيضاً في قضية استلام المعابر ووقف إطلاق النار أيضاً وتهريب السلاح عبر الأنفاق إلى ما هناك، يعني أن مسائل جوهرية هناك خلاف أساسي حولها، حول إدارة الأزمة وإدارة القطاع فيما بعد كيف هو السبيل؟

نحل هذه المسألة في إطار قيادة سياسية موحدة، محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية وحكومته تتشكل من شخصيات مستقلة، وعندما نكون على مائدة الحوار نحل قضايا الخلاف كما فعلنا غير مرّة، وتصبح عند ذلك المواقف التي لا

تستجيب لمواقف الأغلبية مواقف جزئية معزولة، كما وقع معنا بقرارات إعلان القاهرة على مائدة الحوار، فلقد تم حلّ العديد من القضايا الخلافية، وثم حلّ كل القضايا الخلافية بشكل أنضج بوثيقة برنامج الوفاق الوطني، ولكن ارتداد حماس وفتح عن وثيقة الوفاق الوطني أدى إلى المحاصصة والحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، وبالتالي تهرب كل من فتح وحماس من مائدة القيادة السياسية الموحدة، وفي إطار القيادة السياسية الموحدة الأغلبية عندما تتحد على الموقف تصبح الأقلية منحنية للقرار الأغلبي، وإلا مرة أخرى تنكشف هذه الأقلية في القيادة السياسية الموحدة أمام عموم الشعب، والأقوى هي قيادة سياسية موحدة لحل هذه القضايا المشار لها، ثم هذه القضايا بعضها يحتاج إلى تدقيق، فعباس عندما وافق على قرار مجلس الأمن 1860، نحن في الجبهة الديمقراطية قلنا هذه خطوة غير كافية تحتاج إلى خطوات جديدة لردع العدوان، وإلى آلية دولية لتطبيق ردع العدوان وسحب القوات الإسرائيلية من أراضي وصلت لها بالدبابات والغزو البري والبحري والجوي، ولا لمنطقة عازلة في الشمال والجنوب، والآلية الدولية هي التي تشرف على هذا كله، ولذلك قلنا قرار مجلس الأمن خطوة غير كافية تحتاج إلى خطوات جديدة. حماس يوجد أكثر من موقف داخل حماس، وعليكم أن تتابعوا ماذا يعلنون، فهناك من أعلن بأنه يرفض القرار، وأضاف بأنه يرفض قوات مراقبة دولية، وهناك من حماس من أعلن أيضاً من على فضائية L.B.C. اللبنانية (محمد نزال) بأن حماس تقبل بقوات مراقبة دولية بقطاع غزة ولا تقبل بقوات دولية، وهناك من أعلن من الوفد الذي ذهب للقاهرة وهو في طريق العودة إلى دمشق لاستكمال تشاوراته مع قيادة حماس "بأن قرار مجلس الأمن به عناصر نرى بها عناصر مفيدة"، إذاً هناك تباين أيضاً بالمواقف داخل حماس، وكذلك الحال من حلفاء حماس، وهناك من أعلن (ارجع إلى جريدة السفير 11/ 1/ 2009 ـ رسالة زياد حيدر من دمشق ـ الصفحة الثامنة) يقول فيها أحمد جبريل "الجزء الأول من قرار مجلس الأمن نصر لنا" هكذا يقول، ويقول آخر "قرار مجلس الأمن جيد"، نحن لا نقول عنه نصر لنا ونعلن بأنه خطوة غير كافية يحتاج إلى خطوات جديدة وآليات دولية تطبيقية، حتى يصبح قراراً متوازناً وقابلاً للتطبيق، كما نعلن نحن ضد تهدئة جزئية ومجزوءة تشمل فقط قطاع غزة مقابل كل الداخل الإسرائيلي كما تشترط حكومة الاحتلال، وتترك

الضفة والقدس، بل يجب أن تكون تهدئة شاملة تشمل قطاع غزة، القدس العربية، الضفة الفلسطينية، وكل الداخل الإسرائيلي.

لنفحص المثل اللبناني، القوات الدولية منذ احتلال عام 1978 موجودة حتى طردها في أيار/ مايو 2000، ولم تشكل يوماً جداراً عائقاً في مقاومة جيش الاحتلال وعملائه، بل شكلت رقيباً على إدانة الاحتلال، رحيل المحتل وانهيار العملاء (جيش لبنان الحر)، كذلك القوات الدولية الآن في جنوب لبنان حتى يومنا في صالح لبنان أولاً وهذا ما تؤكده الدولة والجيش والمقاومة اللبنانية.

س8: لكن المناطق الأخرى لا يحصل بها مواجهات كما يحصل الآن في قطاع غزة من إطلاق صواريخ ولا مسألة عسكرية وحتى سياسياً تعتبر اليوم ليست ضمن إطار المقاومة التي هي موجودة في قطاع غزة!

يجب أن ننتبه إلى مسألة هامة جداً، كل الأراضي الفلسطينية عام 67 محتلة وما زالت محتلة بما فيه قطاع غزة، فقطاع غزة محتل بالغلاف البري الذي يطوق قطاع غزة، ومحتل بالغلاف الجوي الذي يسيطر على سماء غزة، القطاع كله تحت الاحتلال براً وبحراً وجواً بغلافه وسمائه، والضفة والقدس محتلة أيضاً، كل الأراضي محتلة أيضاً والمقاومة للاحتلال تتخذ أشكال متعددة، حتى حرب "السور الواقي" عام 2002 كانت تتخذ أشكال مقاومة مسلحة ومقاومة جماهيرية بانتفاضة جماهيرية شاملة بالحجارة وسلمية وأشكال متعددة من المقاومة، ومع ذلك شارون عندما بدأ حرب السور الواقي لم يمتد إلى قطاع غزة، بل حرب "السور الواقي" بالضفة الفلسطينية من أجل المزيد من تكثيف تهويد القدس والمزيد من توسيع المستوطنات وفقاً للأطماع التوسعية الإسرائيلية ولفرض حدود أمر واقع جديدة "لإسرائيل" في المراحل السياسية اللاحقة، وفي ذلك الوقت لم تدخل قوات شارون إلى قطاع غزة بالرغم من أن قطاع غزة كان أيضاً في ذلك الوقت يقاوم بالأشكال المسلحة والأشكال الجماهيرية، والآن يوجد مقاومة بالضفة الفلسطينية، مقاومة جماهيرية تتنامى وتتعاظم ضد الاحتلال، ضد الاستيطان، ويوجد مقاومة بالحجارة، يسقط فيها شهداء مع قوات الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة والمحاصرة وفي مناطق الجدار العازل، فلقد سقط الآن أثناء العدوان شهداء وجرحى بالعشرات

سقطوا في بلعين، سلواد، قلقيليا... ويومياً يسقط ناس وجرحى سقطوا، إذاً الأرض كلها محتلة بصيغة أو بأخرى، ولذا التهدئة يجب أن تشمل "الكل" الفلسطيني مقابل "الكل" الإسرائيلي، كما شملت التهدئة في لبنان الكل اللبناني مقابل الكل الإسرائيلي، والمقاومة المسلحة في لبنان كانت بجنوب لبنان ولم تكن المقاومة المسلحة على امتداد كل لبنان في الوسط والشمال، ومع ذلك القرار 1701 وقف إطلاق النار شمل الكل اللبناني من أقصاه إلى أقصاه وكل الداخل الإسرائيلي من أقصاه إلى أقصاه. نحن كلنا تحت الاحتلال، نريد تهدئة شاملة، والتهدئة الشاملة هي التي تستدعي بالضرورة رقابة دولية وقوات دولية كما وقع في جنوب لبنان عام 78، ووقع في جنوب لبنان بعد حرب تموز/ يوليو 2006 بالنيويونيفل تعزيز قوات النيونيفل، ودخل الجيش اللبناني وامتدت الدولة اللبنانية إلى لبنان من أقصاه إلى أقصاه، هذا ما ضمنه للبنان القرار 1701. نحن لا نقبل بقرار 1860 غير كافي، ولذلك التهدئة يجب أن تكون شاملة. وبالمناسبة نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وفصائل فلسطينية أخرى قالت للقيادة المصرية وقالت لحماس عندما عقدت "التهدئة مقابل التهدئة" بين قطاع غزة والكل الإسرائيلي في 19/ 6/ 2008، نحن ضد هذا، هذا نتحفظ عليه لأنه سيترك الضفة الفلسطينية والقدس فريسة للتهويد والتوسع الاستعماري الاستيطاني، وكل آلة القتل الإسرائيلية التي لا تتوقف والاعتقالات والاغتيالات التي لا تتوقف في القدس والضفة المحتلة.

"إسرائيل" هي التي ترفض رفضاً مطلقاً قوات دولية في القدس والضفة وقطاع غزة.

س9: سنناقش بعض القضايا التي لها علاقة بالقرار 1860، ولها علاقة بالتعامل الأمريكي من هذا القرار وبعد الحرب على غزة، والعدوان على غزة، والواقع على غزة، أي خريطة سياسية في المنطقة تتوقعها بناءً على التجربة؟

علينا جميعاً ملاحظة التالي: الوفد العربي الثُماني الذي كان في نيويورك وصل إلى القرار 1860 بالبحث مع أمريكا، فرنسا، بريطانيا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن التصويت حتى يتعطل تنفيذ القرار مدة زمنية أخرى بالتوافق والتواطؤ بين الإدارة الأمريكية وحكومة أولمرت ـ باراك ـ ليفني، لأن الحرب الوحشية

الإسرائيلية لديها مراحل معينة تريد أن تحقق أهدافها بالسلاح ولم تتمكن حتى لحظة صدور القرار 1860، فالخطة الإسرائيلية تريد الآن أن تكسب زمن تواصل الأعمال العدوانية تاركة هذا للمرحلة الثالثة ورابطة بين المرحلة الثالثة وبين ما يجري من مفاوضات بالقاهرة بين الوفدين الفلسطينيين والقاهرة، ومن الجانب الآخر الوفد الإسرائيلي، والبارحة عندما سألت الأستاذ صلوخ وزير الخارجية اللبناني أثناء لقائنا مع الرئيس نبيه بري... هذا القرار إلى أين؟! هذا القرار بدون آليات وكيف للوفد العربي أن يوافق على قرار بدون آليات حتى تصبح هذه الآليات ثقل للقرار على "إسرائيل" من أجل أن توقف إطلاق النار، ويتوقف العدوان على طريق انسحاب "إسرائيل"، أجابني بأن الآلية لتنفيذ هذا القرار تكمن بالمبادرة المصرية بمعنى جرى توافق بين هذه البلدان الثلاثة والوفد العربي، إن الآلية تتم وفقاً أو عملاً بالمبادرة المصرية، أي تتحول هذه المبادرة إلى مبادرة بحث لآليات تنفيذ القرار الدولي 1860، وبالتالي رايس عندما امتنعت عن التصويت أعطت فرصة زمنية إضافية للعدو الإسرائيلي بأن يواصل عدوانه بأشكال متعددة بما فيها أشكال سياسية تحاول أن تنتزع بالسياسة ما لم يتمكن أن ينتزعه بالوسائل المدمرة والدامية، وبالتالي لديهم فسحة زمنية، ولهذا "إسرائيل" أعلنت أنها لا تلتزم بهذا القرار، لأن القرار بالأساس غير ملزم ولم يأخذ القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو قرار غير ملزم، فالإلزام يتطلب آلية دولية. القرار 1701 الذي اتخذ بشأن الحرب على لبنان ارتبط بآلية محددة، تحددت بدقة بتحديد القوات الدولية وتوسيعها ودخول الجيش اللبناني، وبالتالي تولدت آلية معينة لوقف إطلاق النار وآلية معينة لسحب القوات الإسرائيلية الغازية من المناطق اللبنانية التي أعادت احتلالها، والآن الإسرائيليين لا زالوا حول غلاف قطاع غزة بعدد قواتهم العسكرية وبيدهم قوات احتياط 30 ألف دعوها بالإضافة إلى 10 آلاف.

س10: تهديد أولمرت بيد من حديد، أيضاً لضرب غزة، ماذا بعد كل هذه الجرائم؟!...

عندما يقولون بيد من حديد، أولمرت يقول لن تتوقف خطتنا الآن. قوات الاحتياط 30 ألف بالإضافة للجيش 10 آلاف من قوات الاحتياط دخلت مع قوات

الاحتلال الغازي، 30 ألف تعد نفسها الآن في معسكرات تدريب تحتاج إلى بضعة أيام، إذا العدو الإسرائيلي لم يحقق بالسياسة ما يعتقد أنه بإمكانه أن يحققه بدعم من الإدارة الأمريكية، بالتأكيد سيأخذ بالنظرية التي يدعو لها باراك فيما يسميه "بالتوسع وتعميق العمليات البرية" داخل قطاع غزة.

س11: ماذا يعني هذا الكلام، ماذا حققت إسرائيل بعد 18 يوماً على العدوان على غزة، ماذا حققت عسكرياً وسياسياً؟ ماذا تغير بعد هذا العدوان وماذا يمكن أن يحققه إذا ما كان هناك توسيع للعدوان أو لم يكن؟

حتى الآن نستطيع أن نقول لم تحقق شيئاً من الأهداف السياسية من الخطة الإسرائيلية، فلقد كان الهدف السياسي من الضربات الجوية المدمرة لكل مؤسسات المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، ومن دخول القوات البرية والبحرية على الأرض، تركيع الشعب ودفعه نحو القبول بما تمليه الخطة الإسرائيلية سياسياً، ولكن هذا لم يقع بفعل صمود الشعب وتحمله، كل هذه الأوجاع والدماء والآلام والدموع وشعب أعزل وتحمله للحجم الأكبر من الضحايا الذين سقطوا، وصمود المقاومة بالتنسيق بين فصائلها الخمسة، ولذلك لمس العدو أنه غير قادر أن يحقق مشروعه السياسي بتركيع شعب القطاع الشجاع، وتركيع الفصائل المقاومة، ولذا كل شيء معلن أمام إما... وإما... هذا جانب، ومن جانب آخر بالسياسة فهو يفاوض الآن، يفاوض بالغرف المغلقة الدولية والإقليمية، ويفاوض الآن بالقاهرة من أجل خطة سياسة له تقول "تهدئة تشمل قطاع غزة وكل الداخل الإسرائيلي"، وليس فقط الغلاف المحيط بقطاع غزة حيث مرمى الصواريخ، بل أيضاً داخل "إسرائيل"، ولا عمل مقاومة على غلاف قطاع غزة مقابل التهدئة، ويرفض العدو شمول القدس العربية والضفة الفلسطينية هذا أولاً، ويريد بالسياسة وقرار مجلس الأمن ضمانات وآليات دولية لمنطقة عازلة شمال قطاع غزة، ومنطقة عازلة جنوب قطاع غزة تحت عناوين وشعارات معينة، أي بقاء حالة الانقسام الفلسطيني بالفصل بين قطاع غزة والضفة والقدس، هذه الاستهدافات الإسرائيلية السياسية للمراحل القادمة تدور حول الحلول السياسية للقضية الفلسطينية هدفها مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين، هذه الاستهدافات حتى الآن لم يتمكن الاحتلال

من أن يحقق شيء منها، ولذلك الوضع أمام إما وإما... نتوحد وننهي الانقسام لمقاومة موحدة وغرفة عمليات مشتركة وقيادة سياسية موحدة، تتعامل بقرار سياسي موحد تجاه كل قضية من القضايا السياسية بما فيها القرار 1860، بما فيها المبادرة المصرية، بما فيها المفاوضات الجارية الآن بالقاهرة بين وفود فلسطينية من جانب، ومصريين وإسرائيليين من جانب آخر، وبالتالي نحن أمام إمّا... وإمّا؛ إمّا حقوقنا الفلسطينية نعززها بإنهاء الانقسام وغرفة عمليات ومقاومة موحّدة، وقيادة سياسية موحدة بقرار سياسي موحّد، والعمل لإنهاء الانقسام العربي ـ العربي الفادح، وإمّا مزيد من التدهور في الحالة الفلسطينية والعربية.

س12: ماذا ستقدم القمة العربية، وماذا سيقدم العرب؟ هل صحيح كما يقول بعض المراقبين والمطلعين وحتى المعنيين في فلسطين بأن سبب المشكلة وعدم التوحد الفلسطيني هو الانقسامات العربية، وهل تساهم اليوم الانقسامات العربية في شق الصف الفلسطيني أم وحدة الصف الفلسطيني؟ هل التي سوف توحد العرب مَنْ يؤثر على مَنْ؟ هل العامل العربي أم العامل الفلسطيني، أو كما كان في لبنان؟

بالضبط كما كان في لبنان، وهذه معادلة متداخلة، الموقف الفلسطيني الموحد بقرار موحد في إطار المؤسسات التشريعية والتنفيذية وفي إطار مؤسسات منظمة التحرير، مؤجلين الخلاف إلى ما بعد دحر العدوان يؤثر بالموقف العربي إيجاباً، والانقسام الفلسطيني يؤثر سلباً بالانقسام العربي بمعنى أن "الفلسطينيين منقسمين، ولذلك لا نستطيع أن نساعدهم"، وقيل هذا في الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول العربية على لسان رئيس الدورة سعود الفيصل عندما قال "على الفلسطينيين أن يتوحدوا، حتى يستطيع العرب مساعدتهم"، وبالمقابل الانقسام العربي ـ العربي يتدخل بالشأن الفلسطيني الداخلي اليومي... أيدي عربية متعددة طويلة تغوص بالمعدة الفلسطينية ساهمت بالانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، وتعمق الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، لأنها تريد أن تتخلى أو تتحلل من الالتزامات تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للعرب جميعاً شعوباً ودولاً، وبالتالي التآكل بالموقف العربي والانقسام العربي ـ العربي لعب دوراً فاعلاً كبيراً في الانقسام

الفلسطيني ـ الفلسطيني في تعميقه وفي إدامة الانقسام حتى الآن، فلقد أتيحت أكثر من فرصة استثنائية "قرارات إعلان القاهرة 2005، وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني حزيران/ يونيو 2006"، كل هذا عطّل وثم دمّر على يد اتفاقات من نمط آخر تقوم على الانقسام والمحاصصة مثل اتفاق 8 شباط/ فبراير 2007، الذي جاء بالحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، ثم احتضان لهذه الانقسامات، ولهذه الانقلابات في العديد من العواصم العربية والعواصم في العالم، الذي يهمها بقاء الانقسامات الفلسطينية ـ الفلسطينية، لأن المستهدف هو جوهر القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

لهذا المعادلة متداخلة ماذا يمكن أن يصدر عن القمة العربية إذا تم انعقادها، فنحن دعاة انعقادها اليوم قبل الغد، أقول أخشى أن حالة الانقسام والتآكل العربي ـ العربي، تخرج ببيانات تقوم على الشعارات ولا تقدم جديداً، وبإمكان عديد الدول العربية أن تقدم جديد بدون انتظار اجتماع وزراء الخارجية واجتماع القمة العربية، يوجد دول عربية بعيدة عن خطوط التماس مع العدو آلاف الكيلومترات مشرقياً ومغربياً ولديها علاقات ومكاتب اتصالات اقتصادية وتجارية، ومنها مَنْ له سفارات، بينما هم بعيدون عن خطوط التماس آلاف الكيلومترات، على هؤلاء خطوة إغلاق مكاتب الاتصال والمكاتب التجارية، ووقف أي شكل من أشكال الاتصالات مع الدولة العدوانية التوسعية الصهيونية، لا أحد يمنعهم، فيأخذوا خطوات قبل القمة حتى تتشجع القمم بالبحث بالقضايا الملموسة، وهنا المشكلة بالحالة العربية أنها حالة منقسمة على نفسها، فتمحورت متصارعة متآكلة، وتتدخل في شؤوننا الداخلية بالمال السياسي والدعاية، وتدير ظهرها للآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغِّيروا ما بأنفسهم"، وتقول الآية الكريمة "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، لذا عليهم أن يغيروا ما بأنفسهم ويعملوا، بإمكانهم ذلك قبل وبعد القمم العربية، وإلا لا جدوى إيجابية من هذه القمم، وفقط تعميق الانقسامات العربية والفلسطينية.

س13: الرئيس نبيه بري و ـ قيادات سياسية لبنانية ـ؛ قال إن المقاومة والصمود في غزة ستغير معالم في المنطقة، أي سيكون هناك خارطة سياسية جديدة ومرحلة

جديدة في المنطقة؛ هل تقرؤون في المستقبل القريب واقع جديد في المنطقة بعد العدوان على قطاع غزة بعد المواجهة، بعد الصمود، بعد الممانعة؟

بالتأكيد النتائج التي ستتمخض عن هذه الحرب العدوانية، والمقاومة الشجاعة الباسلة لشعب أعزل، ولفصائل فلسطينية تحمل السلاح، والنضالات في غزة والضفة والقدس وداخل أراضي 48، وفي مناطق اللجوء والشتات، تجمعات شعبنا هنا ضيوف مؤقتين على لبنان المضياف الكريم، نخوض النضال معاً، بالأمس مهرجان حاشد جداً في الأونسكو ببيروت، وحشود جماهيرية زحفت من مخيمات الجنوب، وأخرى إلى مقابر الشهداء وفي صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، مسيرة كبرى ومهرجان شامل شارك فيه مخيم نهر البارد كله، كما وصفته كل وكالات الأنباء والميديا العربية، بهذه المهرجانات الحاشدة قلنا بأن الكثير سوف يترتب على نتائج هذه الحرب، وعلينا أن نعمل من أجل أن ننتصر لدحر العدوان وإرغامه على الانسحاب وتهدئة شاملة تشمل قطاع غزة والقدس والضفة الفلسطينية وآليات دولية لرقابة كل ذلك. بالتأكيد الكثير من الخرائط في منطقة الشرق الأوسط وفي الحالة الفلسطينية ستتغير إيجاباً أو سلباً، وأيضاً في هذا الميدان سنغلق على "إسرائيل" الباب الذي تحاول أن تفتحه الآن من خلال حربها ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، والبحث عن حلول مع الأقطار العربية المجاورة. غزة على أكتاف مصر، وما تبقى من الضفة الفلسطينية على أكتاف الأردن، ومصادرة حقنا بتقرير المصير والعودة والدولة المستقلة عاصمتها القدس العربية المحتلة، وبالتالي على نتائج الحرب يتمخض الكثير من التداعيات والنتائج في الحالة الفلسطينية وداخل الحالة الإسرائيلية، وفي الحالة العربية وفي الحالة بالشرق الأوسط.

س14: بعد 26 عاماً يزور الأمين العام نايف حواتمة لبنان، وما الذي يمنعه قبل ذلك؟ ما الذي وجده في لبنان؟ حضرتك تكلمت بكلام جميل وقلت كلاماً كثيراً بالقيادات اللبنانية، وكان البارز هذا الكلام من عين التينة عند دولة الرئيس نبيه بري، ماذا تقول بالمسألة اللبنانية وزيارتك إلى لبنان؟

لبنان كبير وعزيز على قلبي، وله مكانة عزيزة في قلبي، وكبير على الشعب الفلسطيني وله على الشعب الفلسطيني الكثير وعلى الشعوب العربية الكثير، ولكن

هذا لبنان الإشعاعي الكبير عاش ظروف قاسية متعددة كلنا نعلمها، توجع وتعذب كثيراً، وقاوم حتى انتصر، ولذا دائماً هذا لبنان بالعين وبالقلب وبذات الوقت كنت حريصاً أن أترقب اللحظة المناسبة التي تمكن من هذه الزيارة، ولم أتعجل بها حتى لا أثقل أثقالاً أخرى على الأوضاع الصعبة، فلبنان حتى العام 2000، ورحيل العدو عن جميع الأراضي اللبنانية، بقي لبنان قلقاً من داخله وقلقاً بفعل العديد من التدخلات العربية ـ العربية، واستذكرت مع صديق ورفيق الدرب الطويل الأستاذ نبيه بري قوله الذي كرره مراراً، أن معادلة (س. س) إذا مشت فلبنان سوف تنحل خلافاته.

وأقول أيضاً أن هذه المعادلة تؤثر على أوضاعنا الفلسطينية ويقصد هو كما أوضح مراراً بأن "السين المزدوجة" (سورية، السعودية)، وبالتالي لنا مواقف فكرية وسياسيّة استقلالية لا تسمح باستغلالها على لائحة هذا الاتجاه أو ذلك، هذا المحور الإقليمي العربي أو ذاك في صخب الصراع في لبنان وعلى لبنان وحول لبنان، وعليه انتظرت اللحظة الفكرية والسياسية المناسبة بعد انتصاره على العدو وإرغامه على الرحيل من أراضيه وعودة لبنان واحداً موحداً مستقلاً حراً عربياً، وتم حل العديد من القضايا الخلافية اللبنانية التي كانت موضع صراعات داخل التيارات اللبنانية ـ اللبنانية، والتدخلات العربية ـ العربية المغذية لهذه الخلافات بعد حل العديد منها، بانتخاب رئيس وحكومة وحدة وطنية وليست حكومة ائتلاف برلماني فقط، بل حكومة وحدة وطنية وقانون انتخاب جديد، وأصبح بيد رئيس الجمهورية رعاية مائدة الحوار الشامل لحل القضايا التي لا زالت عالقة، وأمام لبنان مدى زمني، في سياق الزمان جاء على قطاع غزة العدوان، والحملة السياسية والشعبية من مواقع الصمود والمقاومة فكان لبنان، أصبح الظرف مناسباً لإنجاز هكذا زيارة، وفي هذا الميدان أقدم التقدير للصديق ورفيق الدرب الطويل الرئيس نبيه بري الذي ألح أكثر من مرة أن آتي، وأن الوقت والزمن أصبح مناسباً، وهو الذي وجه الدعوة ورعاها في هذه الزيارة، أقدم له التقدير وهذا عنوان جديد يضاف إلى عناوين رفقة النضال والدرب المشترك الطويل فيما بيننا، والأستاذ نبيه بري يحتل موقعاً أيضاً في عين الشعب الفلسطيني وفي قلبه، كذلك كان له دور مشهود في مقاومته على الأرض وفي مقاومته السياسية الباسلة، من أجل المساهمة في إنقاذ لبنان، فهو في مقدمة لبنان أحييه وأحيي روحه الواقعية، وشخصياً في جولتي الراهنة على الأرض اللبنانية استعدت الكثير من الدروس بروح

المراجعة النقدية والحوار النقدي من التجربة اللبنانية، وأيضاً من التجربة المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية في عشريات مشتركة من السنين، واستعدت الأمل بأن لبنان زاهر ومزدهر مقدم عليه، ولبنان سعيد مقدم عليه حراً ومستقلاً وكريماً، وبورك بهذا لبنان وبأبنائه الذين يعملون في إطار مزيد من تعميق وحدة البلد، وحدة الشعب، وحدة المؤسسات، وحل قضايا الخلاف بوسائل ديمقراطية سلمية وبوسائل حوارية.

ضيفنا الكبير الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة أنا أشكر هذا اللقاء معك، وعلى أمل اللقاء معك أيضاً في فترة لاحقة أفضل من هذه الفترات على الشعب الفلسطيني، وإن شاء الله في نشاط دائم، ومن يلتقي معك ينتبه إلى هذا النشاط الدائم لديك... أدامك الله وشكراً لك وعلى حضورك إلينا في هذا البرنامج.

شكراً لك وسلمتم، وشكراً لكرمك بأعمال هذه الندوة الساخنة المستمرة.

13/ 1/ 2009

- VI -

أربعون عاماً في الثورة
(نقد وحلول)

شهد ملعب النادي العربي الفلسطيني بمخيم اليرموك المهرجان المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بمناسبة العيد الأربعين لانطلاقتها، أمت الملعب حتى جنباته الحشود الغفيرة، الألوف على امتداد الملعب والشوارع المحيطة، الهتافات والرايات الديناميكية التي لم يمنعها انهمار المطر من الحضور والاحتفال بالانطلاقة المجيدة.. والاحتشاد قرب مكبرات الصوت خارج الملعب، حيث وضعت شاشات كبيرة لنقل الوقائع..

الأمطار التي طال انتظارها وانهمارها، ودروس التاريخ وعِبَره وخلاصاته والحشود وهديرها في بوتقة واحدة.. في موعد مع الخير والأمل والفرح لمهرجان "الوحدة طريق الانتصار" "الانقسام طريق الفشل"، بوتقة واحدة في مراتع أعراس وأفراح رغم قسوة الطقس..

صف واسع وشامل من قيادات وممثلي الفصائل والقوى الفلسطينية، ومن الأحزاب العربية الشقيقة والحضور الدبلوماسي الواسع والنوعي، وكلمة حزب البعث العربي الاشتراكي التي ألقاها محمد حبش مدير مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية، وكلمة معن بشور أمين عام "المؤتمر القومي العربي"، وكلمة كوبا الثورة والحزب ألقاها سفير كوبا في دمشق لويس ماريسي فيغيريدو، وكلمة م.ت.ف التي أرسلها سليم الزعنون رئيس "المجلس الوطني الفلسطيني"، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح بعد أن تعذر عليه الوصول، وحضور صف واسع من الضيوف والأشقاء الكبار في مقدمهم المناضل عصام المحايري رئيس الحزب القومي الاجتماعي، المناضل يوسف فيصل رئيس الحزب الشيوعي السوري،

المناضل حسن عبد العظيم أمين عام الاتحاد الاشتراكي الناصري، وصف واسع من السلك الدبلوماسي في سورية، منهم سفراء روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، ماليزيا، فنلندا، وممثلو سفارات فرنسا، كوريا، بريطانية، رومانيا، الجزائر، كندا، إسبانيا، أندونيسيا... وعلى إيقاع النشيدين الوطنيين السوري والفلسطيني، وعلى وقع الهتافات للجبهة الديمقراطية والوحدة الوطنية وخفق راياتها.. على وقع الكفاح والحياة الأكثر وعداً وتبشيراً برنامجياً، وقع الانعتاق العظيم من ربقة الاحتلال الصهيوني ودحره، وقع الحرية بالكفاح الوطني والديمقراطي المجتمعي والتحولات الكبرى.. ألقى نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية كلمته كلمة الثورة والمقاومة والانتفاضة...

الأخوات... الأخوة المناضلون...

ضيوفنا الكرام فلسطينيون وأشقاء عرب ورفاق وأصدقاء أمميين...

يا أهلنا في مخيمات سورية... من الأقصى إلى الأقصى... من درعا إلى اللاذقية إلى اليرموك...

يا أهلنا... يا أبناء المخيمات في سورية، لبنان، الأردن، الأقطار العربية... لكم ألف تحية من قلب الوطن، من قلب قطاع غزة الشجاع، من قلب الضفة الفلسطينية، من قلب أرض 48، من أماكن تواجد شعبنا الفلسطيني اليوم...

في هذا العيد المجيد أربعون عاماً في الثورة والمقاومة والانتفاضة، أربعون عاماً يعانق اليوم الشعب... الشعب في الوطن وأقطار الشتات، ومن قلب غزة، من قلب القدس والضفة نقول لكم يا أبناء المخيمات أنتم الذين صنعتم منظمة التحرير الفلسطينية، صنعتم الثورة الفلسطينية المعاصرة، من القلب إلى القلب... كل التحايا لكل أبناء شعبنا بالوطن والشتات.

الوحدة طريق الانتصار
"سلاح السياسة وسياسة السلاح"

المناضلون جميعاً، يا رفاق السلاح، أبناء وقادة الثورة الفلسطينية، أبناء وقادة حركة التحرر والتقدم العربية، أبناء شعوب الأرض المتعاطفة مع شعب فلسطين،

معكم في هذا الميدان الكبير ميدان المقاومة والنضال نقول من جديد: ستون عاماً في النكبة والصمود، أربعون عاماً في الثورة الفلسطينية المعاصرة، شعب صامد شجاع حمل "سلاح السياسة وسياسة السلاح"، قانون الشعوب وحركات التحرر الوطني في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية. فلا "سلاح بدون سياسة وسياسة بدون سلاح" لا يمكن أن تنجز لشعب حقه بالتحرر الوطني (الحرية، الاستقلال، الوحدة الوطنية، الوحدة القومية، خياراته الإستراتيجية ما بعد الاستقلال)، فنحن حَمَلَةُ سلاح السياسة، حَمَلَةُ السلاح سياسة السلاح، هذا الحمل العظيم الجامع المعانق بين السياسة والسلاح هو الطريق لإنجاز حقوق شعبنا بالخلاص من الاحتلال من استعمار الاستيطان، والفتح على حق شعبنا بتقرير المصير؛ ببناء دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس العربية المحتلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم عملاً بالحق التاريخي والقرار الأممي 194.

اليوم بالعيد الأربعين نحتفل بأعوام عُشريات الثورة في فلسطين وفي أماكن تواجد شعبنا من المحيط إلى المحيط، بروح المراجعة النقدية يحتفل معنا كل قوى التحرر والتقدم العربية من المحيط إلى المحيط، ومن الماء إلى الماء كما يقول أخوتنا المغاربة، يحتفل معنا في العالم كل قوى التحرر والتقدم، قوى السلام والديمقراطية، قوى حقوق الإنسان، حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها، كل عالم حركات التحرر الوطني يقف اليوم ليمجد، ليعانق شعب فلسطين في نضاله من أجل العودة والدولة وحق تقرير المصير، والشاهد الشاهد تداعيات شعوب قوى التحرر والسلام دفاعاً عن صمود شعبنا ومقاومتنا في قطاع غزة ضد حرب العدوان الإسرائيلية الوحشية "الرصاص المسكوب" على شعبنا الأعزل المنكوب.

إنجازات إستراتيجية عظمى، أخطاء إستراتيجية كبرى:

اليوم نعلن من جديد أن انطلاقة الثورة الفلسطينية رداً على هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وبديلاً عنها، نعلن أن الثورة الفلسطينية العملاقة أنجزت لشعبنا إنجازات إستراتيجية عظمى، وأيضاً وقعت بأخطاء إستراتيجية كبرى، نعلن بروح وحوار نقدي أن تجاوز الأخطاء هو طريق تعميق الإنجازات الإستراتيجية العظمى، ونعلن أن تجاوز الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية هو الطريق لإنجاز حقوق شعبنا،

فالوحدة طريق الخلاص من الاحتلال واستعمار الاستيطان في ونحو فلسطين، والوحدة طريق إنجاز تقرير المصير والدولة والعودة، الانقسام هو طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية الفلسطينية التي بنينا على مدى عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة، منذ الرد الكبير الذي تعملق بالمقاومة على هزيمة حزيران/ يونيو 1967.

في هذا السياق التاريخي نهضنا نحمل البندقية والسياسة معاً بآفاق فكرية ثقافية لمقاومة وطنية وقومية وإنسانية، نحمل هذا كله على أكتافنا أكتاف شعبنا، حتى نصل إلى حقوقنا الوطنية، حقوقنا القومية، لدحر آثار حرب هزيمة حزيران/ يونيو 1967، بتحرير جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وإنجاز حقوق شعبنا بالعودة بتقرير المصير بالدولة، ومن مواقع الثورة ومع مواقع مخيمات سورية على أرض سورية المضيافة نتوجه بالتحية إلى شعب وجيش سورية، إلى قوى التحرر والتقدم السورية، معاً على هذا الدرب حتى ننجز لشعبنا وللعرب الحقوق الوطنية والحقوق القومية.

حزيران 1967.. والنهوض العظيم

أربعون عاماً في الثورة والمقاومة والانتفاضة يعانق سلاح السياسة سياسة السلاح، إنجازات إستراتيجية عظمى لشعبنا بفصائل المقاومة الفلسطينية، وفي إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا من أقصاه إلى أقصاه، أنجزنا لشعبنا إنجازات إستراتيجية عظمى بعد أن نسّينا كل العرب وكل العالم بين عام 1948 وعام 1967، وطبق علينا المقولة التوسعية الاستعمارية الصهيونية **"شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"**.

عام 48 كان ممكناً أن ننجز ما نناضل من أجله الآن بعد ستين عاماً من النكبة، وبعد أربعين عاماً بالثورة، كان من الممكن وكان باليد الضفة وقطاع غزة والقدس العربية، وكان ممكناً حالتذاك إعلان دولة فلسطين على هذه الأراضي الفلسطينية التي بقيت بيد شعبنا وبيد العرب، ولكن عملية تواطئية بين "إسرائيل" الصهيونية التوسعية وبين الأنظمة العربية الإقطاعية حينذاك، والانتداب البريطاني (الكولونيالية البريطانية)... كانت النتيجة طبقوا علينا المقولة الصهيونية "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ولذا واصل قادة "إسرائيل" عشرات الأعوام يقولون: فلسطين

كانت بالماضي أما اليوم فهي "إسرائيل"، وما تبقى بلدان عربية، والشعب الفلسطيني كان بالماضي أما اليوم فهم "عرب إسرائيل" وعرب البلدان العربية.

نحن اليوم نعلن لحكومات "إسرائيل" ولحكومة نتنياهو القادمة، اليمينية المتطرفة، ها هو شعب فلسطين، ها هم حلفاء شعب فلسطين عرباً ودولاً وفي العالم، نقول للجميع أثبتنا للجميع الجميع أن **"شعب فلسطين موجود له الحق بالوجود"** على أرضه وترابه الوطني.

بنينا بشعب فلسطين، بلاجئيه وثم بأبنائه داخل الأرض المحتلة الكيانية الوطنية الفلسطينية، الكيانية السياسية والقانونية، وانتزعنا من كل العالم عام 1974 قبل أربع وثلاثين عاماً الاعتراف بحقوقنا الوطنية، وتم تعريب القضية الفلسطينية بقرارات قمة الرباط العربية (تشرين أول/ أكتوبر 1974) التي اعترفت لنا بأننا شعب له حق بالوجود، يمثله منظمة التحرير الفلسطينية، وله حق بالدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير في إطار التسوية السياسية الشاملة في ختام هذه المرحلة، واعترف بنا كل العالم وفي المقدمة عالم البلدان الاشتراكية، عالم قوى التحرر والتقدم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، عالم التقدم والديمقراطية والسلام في أوروبا وداخل الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى امتداد الكرة الأرضية، ولذا منذ عام 1974 وحدّنا شعبنا ونحن شعب واحد، ولم نكن شعب موحد، توحدنا على البرنامج الوطني المرحلي الذي كان للجبهة الديمقراطية شرف إطلاقه وبلورته: برنامج تقرير المصير للجميع أينما كانت تجمعات شعبنا، وبرنامج الدولة المستقلة لشعبنا في الضفة وقطاع غزة والقدس العربية المحتلة، وبرنامج العودة للشعب اللاجئ في أقطار اللجوء والشتات.

إنجازات إستراتيجية عظمى لا يمكن تجاوزها، واليوم نكرر من جديد نتنياهو الذي يدعو إلى "السلام الاقتصادي، الأمن مقابل الأمن، السلام مقابل السلام"، وليس حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. نقول لحكومة "إسرائيل" القادمة ها هو شعب فلسطين يتعملق من جديد على درب إنجاز حقوقه، وقد وضع للتو "حجر الأساس" لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية بالحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة بوثيقة 26 شباط/ فبراير 2009، ولقد كنا نتمنى أن يكون

شاملاً لجميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، أن يكون شاملاً لا أن يتم إبعاد أو إقصاء أي فصيل فلسطيني، فنحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رواد وحدة وطنية، رواد موقف وحدوي ديمقراطي تعددي، نحن في الجبهة الديمقراطية دعونا في العلن ومع القيادة المصرية ومع الجميع إلى حضور ومشاركة جميع الفصائل بلا استثناء، نحن في الجبهة الديمقراطية نقول بأن حجر الأساس تم وضعه بالأمس بالقاهرة، خطوة إلى أمام تحتاج إلى خطوات أساسية وحدوية ديمقراطية نعمل ونعمل أن تتم في حوار 10 آذار/ مارس القادم في القاهرة، ووضع الآليات الملموسة لتطبيق وثيقة 26 شباط/ فبراير وبقوانين انتخابات التمثيل النسبي الكامل، لإعادة بناء المؤسسات التشريعية والرئاسية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية، وانتخابات مجلس وطني جديد موحّد في الوطن والشتات لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتمثيل النسبي الكامل، يضع البرنامج السياسي الموحد لكل الشعب، وينتخب المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير على أساس الائتلاف الوطني الشامل في مرحلة التحرر الوطني، وهذا هدية كبرى لكم يا أبناء المخيمات، يا أبناء الأرض المحتلة، هدية كبرى في العيد الأربعين لدعاة ورواد الوحدة الوطنية على أساس القواسم المشتركة، ودمقرطة مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، القوانين الوحدوية، لا القوانين الانقسامية الاحتكارية والإقصائية (قوانين 1995 ـ 2005)، ورواد البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد على هذا الطريق... تحية لكم في يوم وضع حجر الأساس لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

ونحن نعلن أن هذه الإنجازات الإستراتيجية الكبرى منذ عام 1974، للقضية الفلسطينية على مستوى الدول العربية والإقليمية في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية والبلدان الاشتراكية، والرأي العام داخل أوروبا من فرنسا إلى بريطانيا إلى إسبانيا إلى السويد إلى الدول الاسكندنافية... وداخل أمريكا الشمالية، كل الذين يناضلون من أجل حق الشعوب بالعيش تحت الشمس بدول مستقلة حرة سيدة ديمقراطية تعددية، نعلن أيضاً أننا وقعنا في أخطاء وأخطاء إستراتيجية كبيرة وفي المقدمة: غياب بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية ائتلافية، كان هذا ممكناً ولا زال ممكناً، لكنه غاب غياب بناء الاتحادات الشعبية والنقابية على أسس انتخابية ديمقراطية في الشتات والوطن بالتمثيل النسبي الكامل، لنحمي وحدة الشعب

ووحدة الوطن، كان هذا ممكناً ولا زال ممكناً، وقعنا بأخطاء نحن الفلسطينيين والعرب بتفكيك المشروع الوطني والقومي الموحد، الذي عبرت عنه حرب تشرين المجيدة في تشرين أول/ أكتوبر 1973، عندما تفككت رفقة السلاح بين مصر وسورية والثورة الفلسطينية والدول العربية وكل قوى التحرر والتقدم العربية. وعندما تفككت وحدة السلاح وسلاح النفط، وعليه بدأت التداعيات حتى يومنا وتتواصل التداعيات وتفاقمت...

وقعت السلطة الفلسطينية بسلسلة أخطاء إستراتيجية من احتكار فتح للسلطة (1994 ـ 2006)، قوانين انتخابية انقسامية لا وحدوية لا ديمقراطية (قوانين 1995 ـ 2005)، تعطيل قرارات إعلان القاهرة 2006، الارتداد من فتح وحماس عن برنامج وثيقة الوفاق الوطني (حزيران/ يونيو 2006)، اتفاق المحاصصة بين فتح وحماس (شباط/ فبراير 2007) الانقلابات السياسية والعسكرية (14 حزيران/ يونيو 2007)، زرع الانقسامات في الصف الفلسطيني، غياب قوانين الانتخابات الديمقراطية بالتمثيل النسبي الكامل لبناء مؤسسات المجتمع والسلطة ومنظمة التحرير، تحت سقف الوحدة الوطنية الائتلافية في مرحلة التحرر الوطني، وإشاعة الديمقراطية التعددية في الحياة الفلسطينية بكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بكل النقابات والاتحادات الجماهيرية في الوطن والشتات.

وعلينا أن نعلن من جديد أن غياب المؤسسات الديمقراطية في الحياة الفلسطينية والحياة العربية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كل الانهيارات والتراجعات والحروب الأهلية والانقسامات الداخلية التي وقعت منذ ما بعد حرب تشرين 1973 وحتى يوم الناس هذا.

برنامج الوحدة الوطنية.. برنامج وثيقة الوفاق الوطني

كوارث الانقسامات الفلسطينية والعربية

من إنجازاتنا ومن أخطائنا نتعلم، منّا في صفوف المقاومة والقوى ومؤسسات المجتمع من تعلَّم، ومنَّا من لم يتعلم حتى الآن، وربما في المستقبل المنظور، وعليه قلنا ونقول لا للانقسام ولا للاحتكار، لا للإقصاء والإلغاء، لا للانقسام في الصف الفلسطيني لأن الانقسام طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية، لا للانقسامات العربية

ـ العربية، لأن هذه الانقسامات وصراع المحاور الإقليمية العربية طريق التداعيات إلى الوراء طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية والقومية معاً، فالانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني والانقسام العربي ـ العربي يغذي بعضه البعض، وينهش من لحم بعضه البعض، ولذا لا للانقسامات الفلسطينية ولا للانقسامات العربية ـ العربية، وعليه نضالنا الوحدوي الديمقراطي "لا للاحتكار لا للإلغاء والإقصاء"، ولذا بنينا على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً ثورة فلسطينية في إطار وحدة وطنية ائتلافية في منظمة التحرير من عام 1964 وحتى عام 1994.

بدأت الانقسامات قبل أوسلو وأثناء أوسلو، وتفاقمت الآن بالانقسام الذي وقع ارتداداً عن وثائق الوحدة الوطنية، لم يكن هذا الانقسام قدراً أبداً، فقد بنينا بمبادرات الفصائل الديمقراطية والضغط الجماهيري وثائق الوحدة الوطنية في مباحثات القاهرة بين فتح والجبهة الديمقراطية (آب/ أغسطس 1999) لتجاوز اتفاق أوسلو وإعلان استقلال دولة فلسطين على حدود 1967، ودعوة العالم للاعتراف بحدود الدولة ومساندتها لإنهاء الاحتلال واستعمار الاستيطان عن أراضيها في القدس والضفة وقطاع غزة، من جديد بالحوار الوطني الشامل بإعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005)، ولكن تعطيل تنفيذ قرارات إعلان القاهرة وعلى المسؤولين عن التعطيل أن يتحملوا المسؤولية، هؤلاء الذين جنحوا إلى الاحتكار والإقصاء، وعدنا من جديد وناضلنا من أجل تجاوز هذا التعطيل، وجلسنا في غزة وأنجزنا من جديد بالحوار الشامل برنامج الوحدة الوطنية، برنامج وثيقة الوفاق الوطني بين الجميع (حزيران/ يونيو 2006)، ولكن الارتداد وقع عن وثيقة الوفاق الوطني، ويتحمل المسؤولية من ارتد عن وثيقة الوفاق الوطني، وقلنا لا للاحتكار ولا للإقصاء، ولذلك قلنا لا لاتفاق 8 شباط/ فبراير 2007 في مكة المكرمة، لا لاحتكار السلطة والنفوذ بين فتح وحماس، لا للمحاصصة ولا لاقتسام المال والنفوذ، نعم للوحدة الوطنية على أساس قرارات إعلان القاهرة ووثيقة برنامج الوفاق الوطني، لا للمحاصصة، وأعلنا فوراً أن هذا الاتفاق فتح جحيم الحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، وهذا ما كان.

المطلوب وحدة وطنية تشمل الجميع الجميع بلا استثناء، وحدة وطنية للجميع من أبناء شعبنا وأبناء شعوب الأمة العربية، وكل قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والسلام في العالم، وحدة وطنية تشمل الجميع، هذا ما يجري الآن بحثه في حوار

القاهرة، فلقد تم التوصل إلى خطوة إلى الأمام، نناضل من أجل تطويرها لتكون خطوة بالاتجاه الصحيح، لأن إعلان القاهرة الجديد (26 شباط/ فبراير) الذي أُعلن بالأمس وسمعتموه بتشكيل خمسة لجان (لجنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لجنة لتشكيل حكومة توافق وطني، لجنة الانتخابات التشريعية والرئاسية، لجنة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية غبر فصائلية، لجنة للمصلحة الوطنية، ولجنة سادسة من مصر والجامعة العربية والأمناء العامون لفصائل المقاومة، تتناول ضرورة الرعاية لإنجاح هذه الخطوات جميعاً).

مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة

خطوة إلى الأمام... نحو تطوير عمل اللجان الخمس بالاتجاه الصحيح

على هذا الطريق بيان 26 شباط/ فبراير 2009 في القاهرة بالأمس خطوة إلى الأمام، حتى تمضي بالاتجاه الصحيح يجب أن تكون أعمال اللجان موجهة بمرجعية محددة لها، وهذا لم يقع تماماً بإعلان القاهرة. فإعلان القاهرة لتشكيل حكومة توافق وطني قبل نهاية آذار/ مارس القادم، لم تحدد هيكليتها، هل هي حكومة وحدة وطنية؟ كما وقع في الصيغة اللبنانية من القوى البرلمانية والغير برلمانية، من الأحزاب البرلمانية والغير برلمانية، والشخصيات الوطنية، أم هي حكومة ائتلافية برلمانية فقط ويبعد عنها الفصائل والأحزاب والقوى والشخصيات التي لا وجود لها بالمجلس التشريعي؟ أم حكومة انتقالية مختلطة شخصيات مستقلة نظيفة اليد تتمتع بأخلاقيات سياسية، والفصائل الفلسطينية برئيس وزراء مستقل للابتعاد عن تجاذبات الصراع الفئوي الضيق، وتشرف على انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة للسلطة، ومجلس وطني جديد وموحّد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكل العمليات الانتخابية بالتمثيل النسبي الكامل وقانون انتخابات يضمن قولاً وعملاً الشراكة الوطنية الشاملة لكل مكونات المجتمع والشعب في الوطن والشتات.

نحن لا نعاني من هذا، حضورنا قائم بالمجلس التشريعي وقائم بالمجلس الوطني قائم بكل مؤسسات الثورة ومنظمة التحرير، نناضل لهذا من أجل خدمة الوحدة الوطنية الشاملة للجميع الجميع، لا احتكار، لا إقصاء، لا إلغاء، وعلى قاعدة هذه المعادلة من الضرورة أن يتضح أن حوار القاهرة لم يرتقِ في تحديد صيغة حكومة

التوافق الوطني، هل هي حكومة وحدة وطنية، أما حكومة ائتلاف برلماني بالتشريعي، أما هي حكومة فصائل فلسطينية، أم هي حكومة شخصيات مستقلة، أربعة صيغ بقيت مفتوحة أمامها.

وكذلك عندما وضع ما يصطلح على تسميته بلجنة منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد جهد جهيد ضبط هذا بقرار واضح محدد باعتبار منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبناء مؤسسات م. ت. ف، تفعيلها وتطويرها، على أساس إعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005) وإعلان غزة برنامج وثيقة الوفاق الوطني 2006، الذي يقول بانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد موحد في الشتات وفي الأرض المحتلة، وفق مبادئ التمثيل النسبي الكامل، بينما تجاهلت هذا ورقة فتح ـ حماس الثنائية في 25 شباط/ فبراير 2009، والتي توافق عليها الطرفان قبل يوم واحد من الحوار الشامل (26 شباط/ فبراير).

لجنة المصالحة الوطنية لم تضع أمامها ضرورة إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني داخل البلاد وفي أقطار اللجوء والشتات، على أساس انتخابات نقابية ومهنية بالتمثيل النسبي الكامل.

اللجنة الخاصة بالانتخابات التشريعية والرئاسية في الأرض المحتلة تركت مفتوحة وفق القانون دون تحديد هذا القانون. ونشير بأن بعض الفصائل حتى الآن لا تريد قانون انتخابات التمثيل النسبي الكامل، ولا تريد تحديد سقف زمني لانتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، وتتطلع إلى الوراء إلى الجنوح نحو المحاصصة والاحتكار بصفقات فوقية وقوانين انتخابية لا وحدوية لا ديمقراطية.

لجنة إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وطنية غير فصائلية لم يوضع لإنجاز تنفيذ إعادة بناء وتوحيد الأجهزة تحت سقف زمني خلال ثلاثة أشهر مثلاً...

ولذا أقول من جديد ما أنجز بالقاهرة حجر أساس خطوة إلى الأمام يجب أن تدفع بالاتجاه الصحيح على أساس أن يكون عمل اللجان عملاً توحيدياً ديمقراطياً تعددياً، يقوم على رفض الاحتكار ورفض الإقصاء والإلغاء، وعليه يجب إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، المؤسسة التشريعية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية، وكلها تحت الاحتلال، في غزة تحت الاحتلال... وفي الصفة الفلسطينية تحت الاحتلال، وإعادة

بناء مؤسسات المجتمع كلها على قاعدة جديدة وانتخابية جديدة ولا لقانون انتخابات 1995 ولا لقانون انتخابات 2005 الانقسامي اللاوحدوي، بل قانون توحيدي ديمقراطي تعددي، على قاعدة ديمقراطية تعددية بالتمثيل النسبي الكامل، هكذا نوحد الشعب داخل وخارج الأرض المحتلة، هكذا نعيد بناء كل المؤسسات التشريعية والرئاسية للسلطة، النقابات والاتحادات الشعبية في المجتمع، مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية...)، مؤسسات ديمقراطية تعددية، بما فيه حكومة السلطة على قاعدة تعددية ائتلافية وديمقراطية، على قاعدة انتخابية ديمقراطية بين الجميع ومع الجميع بمبادئ التمثيل النسبي الكامل.

تحريم الاقتتال الأهلي، حل قضايا الخلاف بالحوار السلمي الديمقراطي

في هذا السياق نعلن من جديد إنّ على الجميع أن يلتزم مبدأ تحريم الدم الفلسطيني، ولا حل لأي خلافات إلا على قاعدة الحوار، ولا لاستخدام السلاح في النزاعات والخلافات الفكرية والسياسية والنضالية الداخلية الفلسطينية ـ الفلسطينية، نعم لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين كل العناصر السياسية والتنظيمية، وإذا كان هناك اعتقالات لعناصر ترتكب أخطاء جُرمية جزائية تحال إلى القضاء لا أن تبقى بالسجون كما هو واقع الآن في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بل تحرير كل المعتقلين السياسيين والتنظيميين، هذا هو الذي يفتح أكثر فأكثر نحو نقاء عمل اللجان القادمة.

علينا بدءاً من 10 ـ 30/ آذار/ مارس القادم إنجاز أعمال اللجان الخمسة ومؤتمر الحوار الوطني الشامل، ولا أدري لماذا أعطيت هذه المدة الزمنية! إلى 30 آذار/ مارس القادم، هل هي بانتظار عقد القمة العربية في 30 آذار/ مارس وتسوية صراع الانقسامات العربية ـ العربية، أم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أم بانتظار تبيان سياسات أوباما في منطقة الشرق الأوسط.

علينا نحن الفلسطينيين أن نشق طريقنا لإنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة وحدوية ديمقراطية، لا احتكار، لا إقصاء، لا إلغاء، وبالاستقلال التام عن المصالح وعن المحاور الإقليمية والدولية باتجاه وطني فلسطيني وحدوي بعمقه

القومي العربي وبعمقه مع العالم الإسلامي، وبعمقه مع العالم الأوروبي والأممي ومع كل قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والسلام في العالم، بعمقه مع آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

العالم حولنا يتغير، علينا أن نتغير ونتطور

العالم من حولنا يتغير، يتطور... أوباما في أمريكا حدث جديد، انقلاب اجتماعي شامل داخل الولايات المتحدة الأمريكية، سيترك تأثيراته على السياسة الخارجية. العالم في أوروبا، في روسيا، في الصين، في الهند وأمريكا اللاتينية، وفي عديد بلدان آسيا، إفريقيا يتطور إلى الأمام، وباتجاه نحو الحداثة والعصرنة، نحو التقدم والتقدمية، ونحو تحولات كبرى ديمقراطية ويسارية بأمريكا اللاتينية، فتحية إلى صراع شعوب أمريكا اللاتينية من أجل حياة حرة مستقلة، عن الإمبريالية الأمريكية، من أجل حياة تقدمية في خدمة الشعوب، تحية إلى شعوب أمريكا اللاتينية التي تتجه يساراً، والقلب ينبض على اليسار الذي يتجه يساراً، فحكمة الله في خلقه زرع القلب على اليسار، لأن اليسار هو قوة التغيير والتقدم والدمقرطة إلى الأمام.

دروس التاريخ من 1939، 1948، 1967.. والمعادلة الصهيونية

علينا أن نتغير ونتطور، فالتاريخ لا يرحم، كفانا أخطاء القيادات الفلسطينية والعربية عام 1939، 1948، 1967، بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، أخطاء اتفاق أوسلو 1993، أخطاء السلطة الفلسطينية، الانقلابات السياسية والعسكرية، أخطاء الأنظمة العربية الحاكمة، أخطاء حروب الخليج الثلاث على مساحة 30 عاماً، غياب الثقافة والحياة الديمقراطية التعددية...، ولا تزال تتداعى علينا هذه الأخطاء، علينا أن نتغير، أن نتطور، فالله في آيته الكريمة أكد ويؤكد "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم"، فالعالم حولنا يتغير ويتطور، علينا بروح المراجعة والحوار النقدي أن نتغير ونتطور فلسطينياً نحو الوحدة الوطنية بتسارع على أساس القواسم المشتركة، البرنامج المشترك المستند إلى إعلان القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني (حزيران/ يونيو 2006) ووثيقة 26 شباط/ فبراير 2009، والجديد نحله على مائدة

الحوار، قوانين انتخابية جديدة ديمقراطية توحيدية تقوم على التمثيل النسبي الكامل للمجتمع، للمؤسسة التشريعية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية، للمؤسسة التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية الممثل الشرعي والوحيد.

علينا عرباً أن نتغير ونتطور باتجاه مغادرة السياسات الانقسامية العربية ـ العربية، ونأمل فعلاً أن يكون قد تم دفن هذه الانقسامات في القمم العربية الثلاثة التي انعقدت في كانون ثاني/ يناير 2009 لمعالجة تداعيات حرب العدوان الإسرائيلي على شعبنا في قطاع غزة الصمود والمقاومة، كنا نتوقع قمة عربية واحدة، وجدنا أنفسنا أمام ثلاث قمم عربية: قمة تشاورية خليجية، قمة الدوحة صدر عنها قرار واحد عملي، تجميد علاقات قطر وموريتانيا مع "إسرائيل"، القرارات الأخرى نظرية لا آليات تنفيذية لها، بينما كوبا (1973)، فنزويلا، بوليفيا قطعت العلاقات مع "إسرائيل" في كانون ثاني/ يناير 2009 رداً على العدوان، قمة الكويت العربية الجامعة صدر عنها قرار ملموس واحد وهو رصد الأموال لإعمار قطاع غزة، والقرارات الأخرى نظرية بلا آليات تنفيذية.

علينا نحن الفلسطينيين أن ندخل عالم الدمقرطة وعالم الدسترة، عالم التعددية الديمقراطية بقوانين انتخابية جديدة، وعلى الدول العربية أن تتطور، أن تتغير، فالعالم من حولنا يتطور ويتغير. على الدول العربية أن تقتنع أيضاً بضرورة أن تدمقرط وإطلاق الحريات الديمقراطية التعددية، القوانين الانتخابية الديمقراطية، وإلغاء حالات الطوارئ، المساواة في المواطنة قولاً وعملاً، مساواة المرأة والرجل، التداول السلمي على السلطة...، وبالتالي السير باتجاه يُمكّن كل شعب عربي.. كما يمكّن الشعب الفلسطيني، بدلاً من أن نصدر قضايا الانقسام لبعضنا بعضاً، وندمر بعضنا بعضاً، العالم يتطور... علينا أن نتغير ونتطور فلسطينيين وعرباً، وإلاّ التدهور إلى الخلف أكثر فأكثر، ويتجاوز التاريخ العرب شعوباً ودولاً إلى زمن طال قروناً ويطول في يومنا.

تقرير المصير، الدولة، العودة.. الجمع بين أشكال النضال

نحن في هذا اليوم المجيد نعاهد الجميع بأننا على الدرب سائرون، مقاومة وانتفاضة، مقاومات سياسية وجماهيرية تعانق بعضها بعضاً، في مرحلة يبرز الكفاح

المسلح أولاً، وفي مرحلة يبرز النضال السياسي أولاً، ويبرز النضال الانتفاضي أولاً، فانتفاضة عام 1987 إلى عام 1993 كانت انتفاضة جماهيرية سلمية، سلاحها الحجارة والسياسة ببرنامج الحرية والاستقلال للخلاص من استعمار الاستيطان والاحتلال، والإصرار من شعبنا على حقوقه بتقرير المصير والدولة والعودة.

انتفاضة العام 2000، تداخل فيها سلاح السياسة مع سياسة السلاح وبغياب المراجعة النقدية نحو سياسة ومقاومة موحدة، جديدة، راشدة، وعليه علينا أن نجمع دائماً بين كل أشكال النضال، فلا سياسة بدون مقاومة ولا مقاومة مثمرة بدون سياسة، هكذا فعلت كل ثورات وحركات التحرر الوطني التي انتصرت في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، والسياسة على أساس البرنامج الوطني الموحد الذي أرسينا منذ عام 1974 حتى يومنا هذا، وهذا ما تأكد من جديد بقرارات الإجماع الوطني "إعلان القاهرة 2005، وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني" (حزيران/ يونيو 2006).

على هذا الطريق نواصل النضال من أجل إنهاء الانقسام، الإنجاز السريع للوحدة الوطنية الشاملة النهوض بالقوى التقدمية واليسارية والليبرالية... قوى التغيير والتطور والتقدم إلى أمام، وصمام أمان الوحدة الوطنية والبرنامج الوطني الفلسطيني الموحّد، والقرار المستقل عن جميع الأجندات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، من جديد نعمل وندعو شعبنا إلى النضال من أجل وحدة هذه القوى بائتلاف ديمقراطي وتقدمي موحد في خدمة الوحدة الوطنية الشاملة، تحت سقف برنامج القواسم المشتركة، برنامج تقرير المصير والدولة والعودة.

نحن في الجبهة الديمقراطية دعونا لائتلاف تقدمي عريض يشمل هذه القوى اليسارية والتقدمية والليبرالية، قدمنا سلسلة مشاريع ومبادرات على هذا الطريق، جاهزون بجبهة موحدة، تتطور في مجرى النضال المشترك لحزب موحد بين جميع القوى اليسارية الديمقراطية، وإذا كانت الاعتبارات الذاتية اعتبارات قائمة، فنحن في الجبهة الديمقراطية نقترح على الجميع فترة سماح لمدة سنتين، وكل ما نبني بالتساوي، وبعدها انتخابات من القاعدة إلى القمة ومن يفوز يكون بيده العمل الموحد، الجبهة الموحدة، الحزب الموحد، في خدمة الرافعة الكبرى لشعبنا في نضاله من أجل صيانة الوحدة الوطنية الشاملة، لإنجاز حقوقه بدحر الاحتلال واستعمار الاستيطان، والفتح

على حق تقرير المصير والدولة والعودة، لسان حالنا تعالوا إلى العمل الموحَّد وجبهة ائتلاف متحدة ببرنامج وطني ديمقراطي ثوري.

المجد للمقاومة والمشروع السياسي الوطني الموحّد

اليوم اليوم نكرر معكم جميعاً، ومعاً كتفاً بكتف، المجد للمقاومة الفلسطينية، أُمُّ المقاومات العربية فالمقاومة الفلسطينية اندلعت في فاتح كانون الثاني/ يناير عام 1965، وتعملقت الثورة والمقاومة رداً على هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وحملت المشروع الوطني الفلسطيني الموحّد بعمقه العربي القومي والأممي الإنساني على مساحة أكثر من أربعين عاماً ثورة تجمع بين "سلاح السياسة وسياسة السلاح".

نحن رواد وأبناء المقاومة، نحن حماة المقاومة، "الثورة، منظمة التحرير"، نحن المقاومة وعلى درب المقاومة نواصل "المقاومة الفلسطينية أُمُّ المقاومات العربية"، فقد سبقت المقاومة اللبنانية، وسبقت المقاومة العراقية، وكل المقاومات العربية الأخرى، فالمجد للمقاومة الفلسطينية... المجد للوحدة الوطنية الفلسطينية... المجد للمقاومة اللبنانية... المجد للمقاومة العراقية...

وختاماً يا أهل الأرض المحتلة، يا أهل اللجوء والشتات: لن يكون سلام إلا بكم ولكم وعليكم... طوبى لمن فهم لغة الشعوب لغة الحياة... طوبى لمن اتبع هدى النضال... فالحياة كل الحياة مشوار نضال... شكراً لكم والمجد للشهداء والمناضلين الأحياء على درب الشهداء...

27/ 2/ 2009

الفصل الثالث

اليسار العربي الجديد واليسار الفلسطيني

نموذج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

اليسار الجديد المغربي واليسار الفلسطيني

نموذج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية دور ريادي في نشأة وتطور اليسار العربي الجديد

أحمد الحارثي
مفكر وباحث مغربي ـ الرباط
المدير المسؤول ورئيس تحرير مجلة "نوافذ" الفصلية(*)

تحية طيبة للحضور الكريم، وأشكر الأساتذة لتلبيتهم لدعوة مجلة "نوافذ" للمساهمة معنا في أشغال هذه الندوة الفكرية المخصصة لموضوع ارتأينا أن نولي له الأهمية التي يستحقها، وأن تتم مقاربته من منظور تاريخي مفتوح على المستقبل، وهو موضوع اليسار الجديد في المغرب.

وقد اخترنا هذا الموضوع من مدخل محدد، دون إغفال المداخل الأخرى التي تكتسي نفس الأهمية، هو المدخل الذي يحيل إلى مدى التأثير المتبادل والتفاعل ما بين اليسار الجديد في المغرب واليسار الفلسطيني، من خلال **التركيز على الدور الريادي الذي لعبته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في نشأة وتطور اليسار العربي عموماً خلال حقبة أواخر الستينيات والسبعينيات. والجميع يتذكر المكانة المركزية التي كانت تحتلها مجلة "الحرية"** في نشر وإشاعة الفكر السياسي المواكب لتلك المرحلة التاريخية المتميزة والغنية بالدروس.

وأغتنم هذه المناسبة للتعبير عن اعتزازنا في مجلة "نوافذ" بعلاقة التعاون والصداقة التي تربطنا بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبمجلة "الحرية" على وجه الخصوص،

(*) مجلة "نوافذ" ـ فصلية، العدد 34، تشرين أول/ أكتوبر 2007 ـ الرباط ـ المغرب.

وتنظيم هذه الندوة يندرج في هذا الإطار، ويتم بتنسيق مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبتشارك مع مجلة "الحرية".

في امتداد ما تمت الإشارة إليه في الورقة التقديمية للندوة؛ أود إضافة بعض الملاحظات التي تبدو ذات أهمية في الموضوع، وذلك من خلال التشديد على بعض الخاصيات التي كانت تميز المحيط العام لحركة اليسار الجديد في العالم إبان النشأة والتطور.

نوعية الاحتجاج العالمي

من نافلة القول أن صعود (بورصة) قيم اليسار الجديد، وهو في أوج عطائه، كان له تأثير قوي وواسع في كافة أنحاء المعمور، سواء على الصعيدين الفكري والثقافي أو على مستوى الممارسة الاجتماعية والسياسية. وكان لهذا التأثير دور بارز في ظهور وتنامي حركات احتجاجية عالمية نوعية وغير مسبوقة، وكانت الميزة الأساسية لهذا النوع الجديد من الاحتجاج الذي كان سائداً على الصعيد العالمي طيلة تلك المرحلة التاريخية التي غطت عقديّ الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، تتمثل في شمولية مطالبه وفي تنوع فضاءاته. فإلى جانب الإطارات الجماهيرية المعتادة التي ظل يعتمدها مناهضو الرأسمالية في التعبير عن السخط وصياغة المطالب، ظهرت إلى الوجود موجات جديدة من الاحتجاج والرفض ضد آليات الاستلاب البضاعي وثقافة السوق وهيمنة الرأسمال الدولي والتسلط... وهكذا مثلاً برزت ظواهر عالمية ليس لها مثيل في السابق، على غرار ظاهرة الشباب أو جيل "الهيبي"، وظاهرة الكمونات (COMMUNES)، وظاهرة المهرجانات الموسيقية الكبرى، وغير ذلك من التعبيرات السلمية الرافضة لنمط الحياة والاستهلاك الرأسمالي ولكل الممارسات السالبة للبعد الإنساني، فضلاً عن الحركات التي التجأت إلى العنف المادي في مواجهة أجهزة الدولة ومناهضة الوضع القائم، وقد امتدت هذه الموجات الجديدة من الاحتجاج لتطال أيضاً الفني والجمالي في ميادين الغناء والموسيقى والرقص، والشعر والأدب والمسرح والسينما، والفنون الجميلة... الخ.

والجميع يتذكر ربما تجربة القرية الموسيقية أو مهرجان "وود ستوك" الذي استقطب الكثير من رموز الفن الغنائي الراقي أمثال جوهان بايز وجيمي هندريكس وجانيس

جوبلين وغيرهم، وكذا الأفلام السينمائية الناجحة حول حرب الفيتنام والديكتاتوريات في العالم والقمع الممنهج والتسلط السياسي والاستلاب والتنميط الثقافي... الخ.

التنوع الفكري

الخاصية الثانية التي ينبغي التشديد عليها في هذا المقام تحيل إلى التنوع الفكري الغني الذي واكب حركة اليسار الجديد عبر العالم، ففضلاً عن المنبع الأصلي أو الجذع المشترك الذي كانت تمثله الماركسية بشكل عام، والذي كان يتجلى على وجه الخصوص في التوجه الماركسي اللينيني من جهة، وفي التوجه الماوي من جهة أخرى، تم التفتح على مصادر فكرية أخرى نقدية متنوعة: التحليل النفسي الفرويدي، الفلسفة النيتشوية، المدرسة التاريخانية، البنيوية، الفوضوية الجديدة... الخ.

وعلى الصعيد الأيديولوجي الخالص؛ كانت السمة البارزة لمعظم التوجهات الفكرية السائدة آنذاك تتمثل في مناهضة الإمبريالية والهيمنة الرأسمالية العالمية، وفي نفس الآن نقد الستالينية والتنديد بطبيعة النظام السوفييتي.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الفكر النقدي والحداثي، من خلال تنوعه وازدهاره وإشعاعه على الصعيد الكوني، كان له تأثير قوي وواسع على الفكر العربي المعاصر. وفي المقابل فإن هذا الأخير، بحكم المفارقات التي كانت تخترقه والوضع المأزوم الذي كان يعاني منه، لم ينجح في التفاعل المنتج والخلاق إزاء تلك الفورة الثقافية والفكرية التي شهدها العالم خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، ولم يتمكن مرة أخرى من تجديد ذاته واستنباط روح العصر. **وفي مقدمة التحديات التي أخفق الفكر العربي في رفعها، ينتصب التحدي الكبير المتمثل في القدرة على تأصيل وتبيئة الفكر الحداثي، الذي كانت تحمل لواءه بقوة الماركسية في مجتمع عربي محافظ وغارق في التقليدانية**، فضلاً عن ذلك تم الانزلاق من جديد نحو التضخيم الأيديولوجي لقضية القومية العربية والمسألة الوطنية على حساب القضايا الكونية، وفي قلبها قضية الحرية (الديمقراطية)، وتم إهمال الخصوصية المحلية، وفي مقدمتها الشأن الديني والمسألة الثقافية.

القضية الفلسطينية واليسار الجديد المغربي

من المؤكد أن الثورة الفلسطينية كان لها دور فعال في نشأة وتطور اليسار الجديد في المغرب، ومن بين التجليات الواضحة لذلك فيما يخص موضوع هذه الندوة الانعكاس "الوفي" والمباشر للسجالات والصراعات المذهبية والسياسية الفلسطينية، خاصةً بين منظمة "فتح" والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين داخل الساحة السياسية المغربية، وخاصة بين مكونات اليسار الجديد المغربي وباقي القوى الوطنية: حزب التحرر والاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وفي وسط اليسار الجديد المغربي كانت المواقف من القضية الفلسطينية ومن قضايا الصراعات داخل الأنظمة العربية وعلى الصعيد العالمي، منسجمة نسبياً مع أطروحات اليسار الجديد الفلسطيني، وبخاصة منها أطروحة بناء دولة علمانية ديمقراطية على كامل تراب فلسطين، إلا أن مكونات اليسار السبعيني المغربي اختلفت فيما بعد حول البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي كانت وراءه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والذي يقضي بخلق دولة فلسطينية في مناطق 1967.

جدلية الفكر الثوري بين المشرق والمغرب العربي

اليسار الجديد في المغرب واليسار الفلسطيني...

تعلمنا من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الدكتور عبد الإله بلقزيز
أستاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس/ الرباط
مجلة "نوافذ" ـ المغرب(*)

الجيل السياسي المغربي الذي سينهض بمهمة تأسيس منظمة يسارية في نهاية الستينيات ومطالع السبعينيات؛ والذي التأمت مجموعته تحت عنوان مميز ومماز للآخرين هو الاشتراكية، كان أمامه أن ينهل هذه الاشتراكية من مصدرين:

* من مصدر متوفر في البلد ومثّله تاريخياً الحزب الشيوعي، وقسم من اليسار كان منضوياً في إطار الحزب الشيوعي ـ "حزب التحرر والاشتراكية" فيما بعد ـ لكنه لم يعد يجد في أدبيات الحزب ما يجيب مطالب ثقافية وسياسية تشكلت لديه في صلته بقضايا المجتمع وقضايا العالم.
* أو من مصدر ثاني لم تكن مادته وطنية، وهذا المصدر هو حركة التحرر الوطني العربية أو الفكر اليساري، الفكر الاشتراكي العالمي.

في هذه النقطة بالذات ربما كان لليسار العربي دور مهم، ولا أقول فقط الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كانت الجبهة الديمقراطية وكانت تنظيمات أخرى مثل المنظمات الاشتراكية في سوريا ولبنان واليمن، ومثقفي هذه التنظيمات الذين كانوا

(*) *مجلة "نوافذ" فصلية، العدد 34، أكتوبر 2007.*

يسهبون كتابة في كبرى الدوريات العربية ومنها "الحرية".

وها هنا فقط نستطيع أن نلحظ التأثير الذي مارسته أدبيات حركة التحرر الوطني وخاصة "الجبهة الديمقراطية" في وعي هذا الجيل من المناضلين الذي سيشكل تنظيمات اليسار.

للأمانة علينا أن نعترف بأن مجلة "الحرية" لم تكن تقل في تأثيراتها الفكرية والسياسية عن أية مجلة أخرى كان اليسار المغربي مهتماً بالإطلاع عليها، ولعلها **لم تكن أقل تأثيراً من الكتب المرجعية** التي كان يرجع إليها ككتابات ماركس أو لينين أو ماو تسي تونغ.

وثمة جيل هو الثاني بعد جيل التأسيس تهجأ مفردات الاشتراكية والثورة وكذا، من خلال مجلة "الحرية" والمقالات التي كانت تنشر فيها. **وأستطيع بتجربة شخصية أن أشهد** بأن كثيرين ما تعرفوا على الفكر الاشتراكي في كتب ماركس وإنجلز ولينين، وإنما في كتابات يساريين عرب، خاصة في مجلة "الحرية". ولذلك فحينما نتحدث عن صلة اليسار المغربي بالجبهة الديمقراطية علينا ابتداءً أن نسجل التأثيرات الواسعة التي مارستها مجلة "الحرية" بالنسبة لوعي هذا الجيل.

بقي السؤال الأساس، أشرت في البداية إلى أن ثمة **تنظيمات عديدة في الوطن العربي تشترك مع الجبهة الديمقراطية** في نفس النسب الثقافي والفكري والسياسي، ولا تقل مساهمتها في هذا الباب عن مساهمة الجبهة الديمقراطية، **لكن الجبهة الديمقراطية انفردت دون سواها** من التنظيمات بممارسة أبلغ تأثير على اليسار المغربي. السبب في ذلك في تقديري يعود إلى جملة أمور لعلي أذكر منها هنا ثلاثة:

* أولها أن الجبهة الديمقراطية تضم فلسطين، وفلسطين كانت تعني الكثير في الوجدان الجمعي لدى المغاربة وخاصةً لدى هذا الجيل من المناضلين. وطبعاً فلسطين كانت مختبراً لقياس درجة حرارة مصداقية الأفكار التي يمكن أن يعبر عنها كأفكار جديدة، أي كأفكار قابلة للتطبيق وقابلة لأن يستوثق من نجاعتها في مجال الممارسة. فإذن لأن **الجبهة الديمقراطية تضم فلسطين، كان لها الإشعاع الأكبر قياساً لغيرها من تنظيمات اليسار** التي خرج الأعم والأغلب منها من جوف حركة القوميين العرب عقب هزيمة 67، بعد الحقبة الناصرية لحركة القوميين العرب، وهي الحقبة التي

بدأت في مطالع الستينيات وقادها الرموز أنفسهم الذين سوف يؤسسون تنظيمات اليسار (نايف حواتمة، عبد الفتاح إسماعيل، محسن إبراهيم، جورج حبش وآخرون).

* السبب الثاني في هذه الجاذبية والإغراء اللذين كانا للجبهة الديمقراطية في تفردها كتنظيم يساري عربي في **تقديم رؤية برنامجية متكاملة بالترابط بين المسألتين الاجتماعية والوطنية**، وكان أيضاً لفلسطين دور في هذا المجال، التقليد الدارج لدى الشيوعيين العرب كان ممارسة العزل بين المسألتين، وحسبان المسألة الوطنية على جدول أعمال طبقات أخرى وقوى أخرى. وهذا كان هو السبب في أنهم أخطأوا إدراك مركزية القضية الفلسطينية في تقرير المصير العربي، فقبلوا بمبدأ التقسيم ليس فقط بسبب اتباعيتهم السياسية للمركز الموسكوفي، ولكن نتيجة تحليل خاطئ يقول: "إن هذه القضية ليست قضية تحرير وطني، هي قضية صراع طبقي ما بين طبقتين، طبقة بروليتارية عربية ويهودية وطبقة برجوازية عربية ويهودية، لأن الجوهر في القضية الفلسطينية هي المسألة الاجتماعية وليست المسألة الوطنية. ولذلك جنحوا نحو موقف تأييد التقسيم، ونقد القيادتين: العربية الممثلة بالحاج أمين الحسيني، والصهيونية الممثلة بالحركة الصهيونية".

الجبهة الديمقراطية قدمت هذه الرؤية البرنامجية التي تستند إلى رؤية الترابط الماهوي بين المسألة الاجتماعية والمسألة الوطنية، مقتربة أكثر من غيرها من القضايا التي تطرح نفسها على جدول أعمال مجتمعاتنا، لأن مجتمعاتنا فعلاً أنجزت استقلالاً وطنياً، ولكنه لم يكن استقلالاً كاملاً، ناهيك بأن المسألة الوطنية هنا بمعناها الأوسع هي المسألة القومية، ما تزال مطروحة على جدول أعمال حركة التحرر العربي وإقامة عوازل جغرافية بين مناطقه. هذه الرؤية كانت لها فائدة عظيمة في تنبيه جمهور كبير من المناضلين العرب ومنهم مناضلو اليسار، تنبيهه إلى **إعمال تفكير جدلي في العلاقة بين المسألتين**. والمسألة الوطنية هنا بالنسبة إلينا كانت مزدوجة: المسألة الوطنية في الداخل حيث كان الشعار آنذاك أن المغرب لم يستكمل استقلاله، والمسألة الوطنية في المحيط العربي حيث كان الشعار هو الوحدة العربية كطموح نهضوي بالنسبة إلى الحركة الوطنية وإلى **اليسار الجديد** على نحو خاص.

فإذن نقد تلك الرؤية الشيوعية التبسيطية القائمة على أساس اجتزاء المسائل

واحتساب المسألة الاجتماعية هي أم المسائل بالنسبة إلى الماركسيين، وبلورة منظور يأخذ بهذا الترابط، كان واحداً من الأسباب التي جعلت **صورة الجبهة الديمقراطية تبهر أكثر من غيرها** من تنظيمات اليسار العربي، حتى اليسار المصري.. بل لعلها، هذه الرؤية، كانت مدماكاً قام عليه صرح فكري تنظيري في الساحة العربية، ولأن القضية ترتبط بفلسطين، كان للجبهة الديمقراطية إشعاع تقديم مساهمة رائدة، بالنظر إلى الترابط بين المسألة الاجتماعية والقومية.

لكن الإغراء الثالث بالنسبة للجبهة الديمقراطية هو كونها خاطبت وجداناً يسارياً جماعياً، راودته فكرة الثورة، من أحزاب رأت فيها أحزاباً إصلاحية، أو أحزاباً برجوازية صغيرة أفلست، ولم تستطع أن تنتقل انتقالتها النوعية نحو فكرة الثورة. الجبهة الديمقراطية كانت جزءاً من نسيج ثورة موجودة على الأرض حتى قبل قيامها. والأهم في ذلك أن الجبهة الديمقراطية قدمت تجربة في تحقيق مبدأ العنف الثوري كما أشرت، قياساً لباقي التنظيمات، أستثني من ذلك الجبهة الشعبية لتحرير ظفار والخليج العربي، أو الجبهة القومية في اليمن. سائر التنظيمات غير هاته التي ذكرت كانت تتحدث عن العنف الثوري لكن حديث نظري، واليسار في المغرب أحد تلك التنظيمات.

الجبهة الديمقراطية إذن قدمت مثالاً مرجعياً، في ما معنى أن تمارس منظمة سياسية مبدأ العنف الثوري عبر انخراطها في الكفاح المسلح. هذا أيضاً كان موطن إغراء في تجربة الجبهة الديمقراطية.

طبعاً الحديث عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هو حديث عن مراحل، ليست هناك جبهة منذ أن تشكلت ما تزال مواقفها هي نفسها، كأي تنظيم آخر.

وبالتركيز على الأدوار التي نهضت بها الجبهة الديمقراطية بالنسبة إلى اليسار في مرحلتها الثانية.

* **مرحلتها الأولى** تبدأ منذ تأسيسها في العام 1968 بعد الاستقلال عن الجبهة الشعبية. والمرحلة الأولى هذه هي المرحلة التي لم تكن هي فقط من تبنى صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين، وإنما هذا كان برنامجاً وطنياً فلسطينياً نص عليه نصاً مباشراً في الميثاق الوطني، بعد أن آلت قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية إلى فصائل المقاومة عام 1968، واستقالة المرحوم أحمد الشقيري، وبعد صعود الشهيد ياسر عرفات رئيساً للمنظمة عام 1969، كان الميثاق الوطني الفلسطيني ينص على هذا الحل الديمقراطي.

* **المرحلة الثانية** تبدأ عند الجبهة الديمقراطية بعد هزيمة الثورة في عمان ومعارك أحراش جرش وعجلون في الأردن. وفي المرحلة الثانية تبين أن **الجبهة الديمقراطية نجحت في الاستيعاب السريع واليقظ**، لهذا المتغير الكبير في تاريخ الثورة الفلسطينية، وهو اقتلاعها من موقع أمامي متقدم على تخوم أرض فلسطين. **وانطلاقاً** من هذه الضربة القاصمة التي تلقتها الثورة في عمان، وفي الأردن، **بدأت تنضج فكرة المرحلية** في فكر الجبهة الديمقراطية، وكانت مبادرة وصولاً إلى ما أطلق عليه برنامج النقاط العشر الذي طرحته الجبهة الديمقراطية في صيف عام 1973 وطرحته لنقاش داخلي ثم لنقاش عمومي كانت نتيجته أن تبنى المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً برنامج النقاط العشر، فصار اسمه البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يقضي بمرحلة النضال الوطني الفلسطيني وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الذي رسمه الميثاق. وحينها لم يكن الحديث عن دولة فلسطين مستقلة في أراضي الضفة والقطاع، في أراضي 1967، وإنما كان الحديث يجري عن بناء سلطة وطنية تكون مقدمة للتحرير الشامل. ولم يكن حتى وارداً في 1979 أن يقال دولة فلسطينية مستقلة كانت ترفض القرار الأممي 242 لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض القرار 242 فكانت الصيغة هي دولة فلسطينية مستقلة، أما حدودها فهذا موضوع ثاني. أما الاعتراف رسمياً فقد جرى في المجلس الوطني التاسع عشر في تشرين الأول (أكتوبر) 1988 في الجزائر، والاعتراف رسمياً بالقرار 242.

أستطيع هنا أن أتحدث عن **ثلاث مساهمات قدمتها الجبهة الديمقراطية** بالنسبة إلى الساحة الفلسطينية، إلى اليسار العربي وإلى اليسار الجديد في المغرب.

* **المساهمة الأولى** كما قلت هو فكرة المرحلية ورديفها **الواقعية السياسية وقراءة موازين القوى** وحساب الربح والخسارة حساباً استراتيجياً دقيقاً، والتخفف من عبء الجملة الثورية وإعادة بناء السياسة على قاعدة المصلحة والممكن وليس على قاعدة

الواجب، **لأن الواجب إذا لم ترفده** ممكنات وموازين قوى فإنه **يظل واجباً نظرياً وانتهى الأمر**، لكنه على الأرض لا يتحقق منه شيء. فكرة المرحلية أعطت الجبهة الديمقراطية موقعاً مركزياً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. ليس تفصيلاً أن البرنامج الذي تعيش عليه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ثلاثة عقود صاغه تنظيم ناهض بالقياس على عمره حينها، متحولاً وبتسارع قياسي إلى تيار جماهيري، في جسم هذه الحركة اسمه "الجبهة الديمقراطية". وفي المفاصل الكبرى حيث كانت القضية الفلسطينية تعيش منعطفات خطيرة، كان موقف الجبهة الديمقراطية موقفاً حاسماً. ولعل حركة فتح وقائدها الراحل أبو عمار كان يدرك ذلك، وكان موقف الجبهة الديمقراطية بالنسبة إليه بمثابة "الترموميتر" أو البوصلة لقياس الاتجاهات. وعادةً ما كانت مواقف الجبهة الديمقراطية لا تجد لها تصريفاً من خلال قواها الذاتية فقط كتنظيم، لكن تجد لنفسها تصريفاً من خلال الحركة الوطنية لأنها لم تكن تفكر بمنطق التنظيم، كانت **تفكر بمنطق حركة شعب**.

فإذن نحن ربما على الأقل، وأتحدث عن المرحلة التي عشتها في السبعينيات، نحن تعلمنا مفردات المرحلية من تجربة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. كان منا من رأى في ذلك تراجعاً استراتيجياً فادحاً عن برنامج الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين، ثم راجع رأيه. وكان منا من التقط مبكراً أهمية هذه الانعطافة التي مثلتها فكرة المرحلية فأدرك بأن هذا هو الأفق الوحيد المفتوح أمام الحركة الوطنية في ظل مرحلة تميّزت بالتحلل العربي التدريجي من قضية فلسطين. خاصةً بعد نهاية الناصرية بعد وفاة عبد الناصر وصولاً إلى "كامب ديفيد" وإخراج مصر من الصراع العربي الصهيوني، وحصار قضية فلسطين في أضيق حدود ممكنة، وطبعاً وصولاً إلى اقتلاعها بعزم صهيوني من لبنان. الأمر الذي كانت تضمر معه الهوامش المتاحة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية في الحركة، وكانت تبعات ذلك انضمامها التدريجي إلى محطة الوضع العربي الرسمي، وهذا هو السبب في اضطرارها إلى القبول بالكثير من القرارات والمواقف الموجعة وانصراف كثير من جمهورها عن تنظيماته، وصولاً إلى انصراف كبير نحو تنظيمات الحركة الإسلامية. هذه التراجعات لا ينبغي أن نحسبها على خط انحداري في عقل الثورة وبرامجها، **ولكن في إطار محيط** كان يضيق الخناق على الثورة، انضاف إليه طبعاً المحيط الدولي.

إذن تعلمنا من الجبهة الديمقراطية مفردات المرحلية، كيف تمارس هذه المرحلية في السياسة، ورديفها كما قلت هو الواقعية السياسية.

* ما قدمته الجبهة الديمقراطية لليسار **ثانياً** هو مصالحته مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفييتي. كان قسم من اليسار لا يشكك فقط في وفاء الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية المساندة له إلى الماركسية اللينينية، وإنما يشكك في الماركسية اللينينية أو قل في اللينينية، في كون اللينينية تمثل هذه الماركسية في كون الاتحاد السوفييتي يمثل هذه اللينينية. وكان الإغراء الشعبوي كبيراً وقدمته التجربة الآسيوية في الصين وفيتنام بالنسبة إلى اليساريين، وكنا نستطيع أن ندحض الرأسمال المعنوي الكبير لدى هؤلاء الذين يقفون على يسار اليسار. يعني أنه إذا كان اللينينيون يقفون على يسار الشيوعيين فقد أصبح الماويون والتروتسكيون يقفون على يسار اللينينيين وكان لهم اعتبار خاص كمناضلين جذريين راديكاليين.

الجبهة الديمقراطية في بداية نشوئها لم تكن تسلم من وجود كثيرين من المناضلين الآتين إلى رحابها من ضفاف فكرية غيفارية وماوية وتروتسكية.. الخ، لكن الجبهة الديمقراطية حسمت أمرها العام 1970. أدركت بأن هذه **الطوباوية الفكرية لا تناظر إمكانية سياسية على الأرض**، لا تستطيع أن تؤسس في ذلك الوقت سياسة على فرضية دعم صيني أو دعم فيتنامي لها. لذلك حسمت أمرها وتبنت العلاقة التحالفية الإستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، فأنصفت عبد الناصر الذي كانت تهمته بأنه كان يراهن على السوفييت ولا يدرك الأفق المحدود للموقف السوفييتي حيال قضايا الصراع العربي الصهيوني، فإذن تصالحت مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي، وصالحت الساحة الفلسطينية مع هذا المعسكر، وأستطيع أن أقول بأنها صالحت قسماً كبيراً من اليسار العربي مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي.

هذه المسألة ثانية قدمتها الجبهة الديمقراطية إلى اليسار العربي إجمالاً ومنه اليسار المغربي.

ثالثاً، ثالث ما قدمته الجبهة من مساهمة لنا جميعاً هو مصالحة هذا اليسار مع الحركة الوطنية الفلسطينية. كنا نتصارع في المغرب وكانت فلسطين موضوع صراع

داخلي، وكان الواحد منا ينتظم في هذا الصراع مع رديفه أو نظيره في الساحة الفلسطينية.

لم تكن صورة فتح طيبة لدى اليسار، ربما لأنها كانت كذلك لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو لدى الاتحاد الاشتراكي. لكن مع الانعطاف الذي دخلت فيه الجبهة الديمقراطية حيال العلاقة بفتح والحركة الفلسطينية عموماً. بدأت هذه المصالحة مع فتح. أدركنا بالتدريج بأن الجبهة الديمقراطية على حق لان العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية هي فتح، كما سندرك فيما بعد بان العمود الفقري للحركة التقدمية المغربية هو الاتحاد الاشتراكي، قد يتأخر إدراك مثل هذه الحقائق، لكن حينما نذكر بها آخرين علينا أن نشهد لهم بقدرتهم على التقاط الأمور في اللحظة وفي الوقت المناسبين.

الجبهة الديمقراطية بهذا المعنى كانت إذن مدرسة تعلمنا نحن المغاربة، نحن اليسار المغربي الجديد، مفردات الفكر الجديد في أدبياتها، في مواقفها وتمرنا على تصحيح عقائدنا على إيقاع عملية النقد الذاتي والمراجعة والتقييم التي دأبت الجبهة الديمقراطية في كل المحطات على ممارستها. بهذا المعنى شكلت الجبهة الديمقراطية مدرسة بالنسبة إلى اليسار طبعاً، من الصعب الحديث عن اليسار بالجمع، موقف منظمة "إلى الأمام" غير موقف منظمة "23 مارس" وصلة منظمة "23 مارس" بالمسألة القومية وبالقضية الفلسطينية كانت لأسباب تاريخية، حتى نفذ هذا التنظيم، كانت أعمق بكثير.

ولكن لكي **أوزع المسؤوليات بشكل عادل، لا بأس من أن نتحدث عما قدمه اليسار المغربي للجبهة الديمقراطية، وإن بشكل متواضع.**

* **أول ما قدمه** أنه كرس قضية فلسطين قضية وطنية، علماً بأن هذه القضية كانت حاضرة في نسيج التجربة الوطنية منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، في حزب الاستقلال أولاً ثم في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في حزب الشورى والاستقلال وسائر القوى، لكن **المحتوى القومي لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، هذه من بصمات اليسار الجديد في المغرب.** وليس تفصيلا أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كان الحاضنة الاجتماعية لليسار المغربي،

وكان حاسماً في هذا الموضوع في كل مؤتمراته حين كرس قضية فلسطين قضية وطنية للشعب المغربي.

فإذا كانت الجبهة الديمقراطية قد **خرجت إلى الوجود** لكي تحتج على الوطنية الفلسطينية الضيقة التي مثلتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح"، ولكي تقول بأن القضية الفلسطينية غير قابلة للعزل عن محيطها العربي، وأن المعركة من أجل فلسطين هي معركة تحرر وطني وتحرير قومي، فإن اليسار المغربي يقدم لها شهادة على أننا نحن في هذا البرنامج وفي هذا الاختبار وفي هذا الخط، إننا نساهم في ربط المغاربة وفي ربط المغرب بقضية فلسطين. ولا شك أن الجبهة الديمقراطية تدرك جيداً أن المسيرات الشعبية الحاشدة والعارمة التي تخرج دعماً لقضية الشعب الفلسطيني، لعلها ما خرجت يوماً من أجل الخبز ولا من أجل الديمقراطية في هذا البلد، وكفى بذلك شاهداً.

هذا أول ما أقدر أن اليسار قدمه للجبهة الديمقراطية والساحة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً.

* **المسألة الثانية** التي قدمها اليسار بتواضع للحركة الوطنية الفلسطينية، ولليسار فيها على نحو خاص، هو نجاعة النضال الديمقراطي الطويل الأمد. لا أخفيكم، من قراءاتي لأدبيات الجبهة الديمقراطية في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم أكن أستشعر ارتياحاً في أدبيات الجبهة حيال المنعطف الذي تبدى لها وكأنه منعطف سلبي لدى الحركة التقدمية المغربية في التعاطي مع النظام وفي الدخول في البرلمان، الخ. حتى رفاقنا في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. ربما بسبب قراءة خاطئة لدى الجبهة مفادها أن التغيير ممتنع مع وجود نظام متكلس ملكي مثل النظام في المغرب. لكن الرفيق حواتمة صار في وسعه أن يأتي على المغرب وأن يطلب مقابلة الملك، وهذا متغير كبير بالنسبة إليه، أدركه فقط حينما أدرك بأن المعركة الديمقراطية طويلة النفس، قد تتأخر نتائجها ولكن لابد آتية لا ريب فيها.

وهم اليوم يتحدثون بافتخار، وأنا أعرف أصدقاءً ورفاقاً عديدين في قيادة الجبهة الديمقراطية يتحدثون بافتخار عن هذه الإستراتيجية الناجعة والناجحة التي سلكتها الحركة التقدمية منذ منتصف السبعينيات في المغرب.

ذلك ما يمكن أن يكون قد قدمه اليسار المغربي للجبهة الديمقراطية تحديداً للجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية هو تصحيح موقف الديمقراطية والشعبية من المسألة الوطنية في المغرب "الصحراء" هذا التصحيح ربما تطلب وقتاً طويلاً لكنه في النهاية حصل، وإلى حدود الثمانينيات لم يكن من الممكن للجبهتين، خاصة الجبهة الديمقراطية أن تتفاعل أو أن تتفهم حتى لماذا اتخذ اليسار والتقدميون المغاربة هذا الموقف.

بالنسبة إلى الجبهة الديمقراطية فكرة حق تقرير المصير كانت تحول دون رؤيتها سلامة النهج الذي سلكته الحركة التقدمية (المغربية) في المسألة الوطنية. اليوم موقف الجبهة الديمقراطية أوضح ما يكون في انحيازه إلى اختيار التقدميين وضمنهم اليسار في المسألة الوطنية.

هذه بعض مِنْ ـ لا أقول الدروس ـ ولكن التقديمات التي قدمها اليسار المغربي للحركة الوطنية الفلسطينية ولليسار الفلسطيني على نحو خاص.

اليسار الجديد المغربي واليسار الفلسطيني

نموذج الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

محمد الحبيب طالب
كاتب ومناضل ومفكر يساري مغربي ـ الرباط
مجلة "نوافذ" ـ المغرب(*)

أتقدم بدايةً ببعض الوقائع الشخصية، ما دام الموضوع هو الجبهة الديمقراطية. تعرفت على مجلة "الحرية" حينما عزمت على السفر إلى دمشق في سنة 1963 ـ 1964. فأحد الرفاق الذي كنت أشتغل معه في جمعية الرابطة الفكرية، والذي كان يتواصل مع مجلة "الحرية" بانتظام، سلمني حوالي خمسة عشر نسخة من هذه المجلة، كانت تتضمن سلسلة مقالات لمحسن إبراهيم حول جبهة القوى التقدمية العربية (حركة القوميين العرب). أخذت معي السلسلة في الباخرة وتركتها في القاهرة لأنهم نصحوني بأنه لا يمكن لي أن أدخلها إلى سوريا. وهذا كان أول لقاء مع مجلة "الحرية".

إن حدث سنة 1967، كان بدون شك، هو الحافز الرئيسي لتشكيل ما سمي باليسار الجديد، ضمن مجموعة من المعطيات الأخرى.

تشكل تيار اليسار الجديد بفعل أو تحت تأثير هزيمة 67 وضم هذا التيار تنوعاً كبيراً. أذكر مثلاً حالة موريتانيا حيث كانت هناك مجموعة تسمي نفسها بـ "الكادحين" أو "الكادح"، وفي تونس كانت مجموعة آفاق والعمال التونسيين، وفي الجزائر كانت تيارات تنتمي بالدرجة الأولى إلى الحركة التروتسكية، وتبنت عملياً

(*) *مجلة "نوافذ" فصلية، العدد 34، أكتوبر 2007.*

التفكير أو الأطروحات التي كنا نقتسمها مع الجبهة الديمقراطية. وفي ليبيا كانت مجموعات لم تتخذ تشخيصاً محدداً ولكنها كانت منتمية سابقاً إلى حزب البعث خصوصاً. وفي داخل العراق كان الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) وفي سوريا كانت رابطة العمل الشيوعي وإلى حد ما الحزب الشيوعي، وفي مصر كان حزب العمال، وكانت هناك طبعاً الجبهة الشعبية لتحرير الخليج، والسلطة في اليمن الجنوبي، وفي لبنان كانت منظمة العمل الشيوعي... إذن كانت هناك تغطية شملت تقريباً جميع أجزاء الوطن العربي.

وهذا الخليط لعبت فيه الجبهة الديمقراطية دوراً كبيراً لعدة أسباب.

* **السبب الأول** هو أن الجبهة الديمقراطية وجدت في مركز وفي قلب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهذا الأمر له أهمية حاسمة لأنه رد على مناخ هزيمة 1967.
* **السبب الثاني** هو انتقال الجسم الرئيسي لحركة القوميين العرب إلى الماركسية، بكل رصيده التاريخي وأجياله السياسية، لأن جل أعضائه من أجيال جديدة سياسياً وفكرياً وتجربة..
* **السبب الثالث** وهو الأهم، هو أن الجبهة الديمقراطية منذ البداية ركزت على علاقة الترابط ما بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية، وبالتالي أكدت النقص الذاتي للثورة الفلسطينية، أي عدم قدرتها لوحدها على إنجاز مهمة تحرير فلسطين بدون تداخل مع القوى الثورية، وهذا سمح بإمكانية التلاحم وأبرز الحاجة العضوية لهذا التلاحم بين التيارات الثورية العربية رغم خصوصياتها الوطنية المختلفة.

"الديمقراطية"... دور الريادة الفكرية والسياسية

من الأكيد؛ أن مجموع هذه التيارات وقاسمها المشترك لعبت بهم الجبهة الديمقراطية دور الريادة الفكرية والسياسية، إلى جانب حركة القوميين العرب. والمشترك بين هذه التيارات يتلخص ربما في أطروحات كانت آنذاك أساسية. والأطروحة المركزية هي التبني الصريح والواضح للأيديولوجيا الماركسية اللينينية، واعتبار الأيديولوجيا معياراً نظرياً ومنهجياً في التحليل، سواء على الصعيد الوطني،

حركة التحرر الوطني، أو على مستوى الصراع الاجتماعي. كان هذا إذن هو العنوان العريض الذي شمل اليسار الجديد.

والآن ونحن نتحدث ووراءنا عقود من الممارسة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو: هل إن النقاوة الأيديولوجية، ضرورة من ضرورات الحزب سواء في صراعه الاجتماعي أو في خوض نضال التحرر الوطني؟ في ظل هذا السؤال أو هذا العنوان، فإن الجبهة الديمقراطية أخضعت المجتمع الفلسطيني، وبالتالي الصراع السياسي والاختلافات والتناقضات داخل هذا المجتمع، إلى المنهج الماركسي النقدي، وبالنتيجة تم اعتماد التحليل الطبقي لتناول القضايا... ونحن أيضاً تبنينا هذا الطرح ودافعنا عنه. وأنا أذكر في تجربتي الشخصية وبعض الوقائع الأخرى خلال المسيرة، أنه كان هناك مقال طويل، لم ينشر مع الأسف بكامله في "الحرية" حول هذه الأطروحة، دخلنا به في السجال آنذاك، وقد صغته في جريدة "فلسطين" مع محمد برادة، وكان يطرح السؤال التالي: هل يصح تناول المجتمع الفلسطيني بمنهجية التحليل الطبقي، في الوقت الذي كان فيه هذا المجتمع غير خاضع لعلاقات إنتاج موحدة، ولا لنمط إنتاج موحد ولا بالأحرى لبنية سياسية موحدة؟ فهناك الشتات والاستعمار الاستيطاني...

ونحن تبنينا ودافعنا عن هذه الأطروحة في وقتها، وساجلنا لصالحها، وكان هذا من التأثيرات التي مارستها الجبهة الديمقراطية على الفكر اليساري في الساحة المغربية.

"الديمقراطية" وأطروحة أنظمة برجوازية الدولة

العنوان الثاني العريض، أو الأطروحة الثانية العريضة، هي إعلان الجبهة الديمقراطية وقوى اليسار في حركة القوميين العرب، خلال النقد الذاتي وتقييم التجربة وتحليل هزيمة 67، عن فشل أنظمة بورجوازية الدولة. وذلك في الوقت نفسه الذي كانت فيه هذه الأنظمة، رغم أن التناقض الرئيسي كان مع الرجعية العربية، هي أنظمة الطوق، وهي أنظمة فاعلة كمصر وسوريا وأيضاً العراق كجبهة خلفية. وبالتالي كان الصراع الرئيسي والخطاب الرئيسي موجه موضوعياً ضد أنظمة بورجوازية الدولة. وعلى صعيد الممارسة أصبحت المطالبة تتمحور حول ما اصطلح على تسميته بالحلول التصفوية في أدبيات الجبهة الديمقراطية وأدبيات اليسار.

الآن؛ من الممكن القول بعد هذه التجربة التي مرت عليها سنوات، بأن التاريخ أنصف إلى حد ما هذه الأطروحة، لأن انقلاب السادات والواقع الحالي للأنظمة العربية ومواقفها... تبين ذلك جلياً لكن هناك فرق نوعي ما بين المرحلة الناصرية والمرحلة الساداتية. وأعتبر هذا من الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها اليسار إبان تلك المرحلة. ومن المعروف أن جمال عبد الناصر كان يتفهم وكان يقول للفلسطينيين لكم الحق أن ترفضوا قرار مجلس الأمن 242، ولكن بالنسبة إلينا نحن كدولة وكنظام فإن الأمر يختلف... وفيما بعد وقع التوافق الممكن بين العائلتين.

هذه إذن هي الأطروحة الثانية التي كانت ربما هي الإضافة النوعية بالنسبة لليسار الجديد، لأن حتى الأيديولوجيا ليست جديدة في الساحة.

"الديمقراطية" ونظرية حرب التحرير الشعبية

القضية الثالثة هي حسم الصراع، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى حركة التحرر في العالم العربي، بمقولة العنف الثوري وبالضبط حرب التحرير الشعبية. وكان خطاب الجبهة الديمقراطية واليسار والمقاومة بصفة عامة، يميز فيما يخص حرب التحرير الشعبية بين مفهوم عام لهذه الحرب يتمثل في تعبئة الشعب وتسليحه... ومفهومها الخاص أو الدقيق، وكانت الأسئلة تطرح آنذاك حول ما إذا كان بإمكان حرب التحرير الشعبية تحرير فلسطين، بغض النظر عن السؤال المتعلق بإمكانية القيام بهذه الحرب وبصلاحيتها في جميع المناطق العربية.

ولكن من الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها اليسار آنذاك والتي حللتها على الأقل، هذه الأطروحة خلال تلك الفترة، هي وضع حرب التحرير الشعبية في مرتبة النقيض للحرب النظامية.

الآن بطبيعة الحال أصبحت هذه الأطروحة كلها، في ظل التحولات التي شهدها العالم والمنطقة العربية، بدون موضوع، باستثناء حركة التحرر الوطني في الساحة الفلسطينية نظراً لخصوصيتها.

على الصعيد الدولي، وعلى الأقل في فترة التأسيس، كان الموقف الدولي غامضاً، الشيء الواضح فيه والبارز كان هو المسافة النقدية اتجاه النظام السوفييتي، وغير ذلك

لم تكن هناك منظومة تعطي موقفاً ثابتاً من التناقض أو من الصراع الذي شهده العالم آنذاك، بالطبع هذه الوضعية سوف تتغير في سنوات 1974 و1975 و1976، عندما تبنت الجبهة الديمقراطية ما سمي بالبرنامج المرحلي، حيث تم الاصطفاف في إطار دعم المعسكر الاشتراكي والبحث عن التحالف مع الاتحاد السوفييتي...

"الديمقراطية" فتحان في السياسة الفلسطينية

هذه هي الأطروحات التي كانت رائجة، لكن الجبهة الديمقراطية مع ذلك قامت بفتحين:

* **الفتح الأول** هو أنها هي التي أسست نظرياً وفكرياً وسياسياً أطروحة الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية، على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أي قيام دولة ديمقراطية تجمع القوميات العربية واليهودية والقوميات الأخرى.. وكان هناك نقاش، وساجلنا في هذا الموضوع.

سواء في الساحة الوطنية أو في الساحة العربية، كان هناك إذن نقاش، على صحة هذا الطرح، من جانب أن حركة التحرر لا تطرح على نفسها أن تجد حلولاً للمحتل، فالثورة الجزائرية عندما قامت لم يكن يطرح السؤال: ماذا سنفعل بالفرنسيين؟ كان هذا هو المنطلق الذي تحكم في السجال الداخلي هنا عندنا. ولكن نظراً للخصوصيات، للخصوصية الكبيرة للقضية الفلسطينية، ونظراً أيضاً إلى أن الوزن الدولي له ثقل كبير في القضية الفلسطينية على غير كل قضايا حركة التحرر الوطني السابقة، إذن كان من الضروري إيجاد مثل هذه الأطروحة. الآن هذه الأطروحة ستظل في رأيي حل تاريخي. ومن الحيثيات التي كانت تقدم آنذاك في مركز هذه الأطروحة هي أن الشعب الإسرائيلي يمكن أن تنطبق عليه مقولة الشعب الرجعي بحكم مسيرته ومواقفه الشوفينية الواضحة. إذن من المفروض أن تتوفر شروط عربية أخرى قد تعطي موازين قوى حقيقية حتى يمكن لهذه الأطروحة أن تجد مجالاً أو مكان لها، وبالطبع دون إغفال التغيرات الدولية ودورها.

* **الفتح الثاني** وهو مهم جداً، والذي أثر فعلاً في الفكر السياسي الفلسطيني أولاً، والعربي بصفة عامة، هو تبني البرنامج المرحلي. فهذا البرنامج المرحلي الذي كانت وراءه الجبهة الديمقراطية في سنة 1973 أو سنة 1974 أعطى للقضية الفلسطينية

على الأقل ثلاث فوائد. **الفائدة الأولى** هي حل المعادلة ما بين التسوية السياسية وما بين نضال المقاومة أو النضال الثوري. **والفائدة الثانية**؛ هي توظيف طاقة الأنظمة العربية بجيوشها "النظامية" والمعسكر الاشتراكي وكل القوى المحبة للسلام. **والفائدة الثالثة** هي أنه (البرنامج المرحلي) فتح تياراً آخراً، إذ حتى في قضية حرب التحرير الشعبية أصبحت الجبهة الديمقراطية تتبنى الانتفاضة، وأن العمل المسلح هو فقط محركات من أجل قيام الانتفاضة في مناطق وجود السكان ووجود الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولكن المهم بالنسبة إلينا نحن في الموضوع، في تجربتنا، ليس هو فقط أننا تبنينا البرنامج المرحلي، بل إن هذا البرنامج كان له بالغ التأثير، من جملة عوامل أخرى لأنه كانت هناك نقاشات أخرى متنوعة في الساحة العربية. وأذكر أنه في تلك المرحلة كان هناك نقاش داخل منظمة العمل الشيوعي (في لبنان) ما بين المكتب السياسي وما كان يسمى بخلية أنجلز، ورد المكتب السياسي بوثيقة في حوالي 300 صفحة، والذي كان يترأس خلية أنجلز هو وضاح شرارة، وكان النقاش حول قضية الديمقراطية وحول قضية التحالفات والنقاشات التي أثارها البرنامج المرحلي للجبهة الديمقراطية، والأطروحات التي قدمها ياسين الحافظ والتيار الماركسي الآخر المستقل، حزب العمال، كان النقاش متنوع وكبير. وبطبيعة الحال كان هناك تفكير العروي والتاريخانية... وكنا نحن أمام سؤالين؛ أمام القضية الوطنية وأمام قضية الديمقراطية.

أثر الجبهة الديمقراطية في الوعي السياسي المغربي

ماذا استفدنا نحن من البرنامج المرحلي. ليس فقط الموقف السياسي، بل نحن ذهبنا (إلى حدود) طرح منهجية التفكير. وباختصار شديد، العلاقة ما بين التكتيك والإستراتيجية ليست علاقة ذهنية منطقية، هي أساساً علاقات مادية عضوية. فإذن بالتالي فالمواقف لا تؤخذ من منطوقها الظاهري، يساري أو يميني، بل يحكم عليها عبر ماذا تهيئ في الفعل وفي الممارسة إذا أردنا أن نلخص المنهجية التي نحن على أساسها بنينا موقف من الديمقراطية ومن القضية الوطنية، وبالطبع تحدي كل العوامل الداخلية التي أتركها هنا جانباً.

إذن السؤال الذي يطرح فيما بعد بالنسبة إلي هو: ما هي الفائدة التي أداها هذا اليسار في المجموع الكلي في هذا التاريخ بكامله؟

أنا أعتقد بأن اليسار لعب دوراً بغض النظر عن أخطائه، (الأخطاء يمكن استدراكها دائماً ويمكن تصحيحها) ولكن من الزاوية التاريخية لعب هذا اليسار دوراً في استنهاض الأمة وهي كانت أمة مهزومة ـ وقضية الهزيمة مهمة في تحليل الموضوع، فضلاً عن الإضافة المتعلقة بحسب وضعية كل حركة حركة في كل قطر قطر. مثلاً أنا أعتبر أنه في الأنظمة التي ليست لها تقاليد سياسية وليست لها أحزاب سياسية شعبية معارضة، ففائض القيمة هنا واضح. مثلاً في تونس، الدور الذي لعبته الحركة الطلابية واليسار في نظام جامد، نظام حزب واحد، فهذا بناء وتأسيس مجتمع مدني خارج السلطة، نفس الشيء يمكن قوله على مصر.

بالنسبة إلى خصوصية الظرفية عندنا نحن في المغرب، أريد هنا أن أقدم واقعتين:

* **الواقعة الأولى** هي المؤتمر 12 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حيث ناضلنا وطرحنا موضوع، مع أن الحدث يبدو شكلياً، طرحنا موضوع بأن يكون تقرير خاص بالوطن العربي، مفصول عن التقاليد التي كانت سابقاً، مفصول عن التقرير الذي كان يدمج في تقرير حركة التحرر الوطني، وتدخل القضية العربية ضمن حركة التحرر العالمية. وكان النقاش داخل المؤتمر 12 ووقفت التيارات من ضمنهم حزب التحرر والاشتراكية آنذاك ومجموعة أخرى ضد هذا الموقف. وهذا الموقف ليس موقفاً شكلياً لأنه كان يعكس توجهات داخل الحركة الطلابية ما بين رؤية ذات بعد قومي في تناول القضايا الوطنية (قضايانا الوطنية)، وما بين رؤية أخرى مغايرة. وبالفعل، المقرر العربي الذي صدر في المؤتمر 12 كان هو أول إعلان رسمي لليسار. اليسار ظهر من الناحية الرسمية بين مزدوجين على المستوى القومي قبل أن يعطي أطروحاته على المستوى المحلي، على الأقل بالنسبة إلى الساحة الطلابية.

* **الواقعة الثانية** والتي مع الأسف لم يكن لدي الوقت لمراجعتها من جديد، هي المقالة التي كتب عمر بنجلون، شهادة عمر بنجلون، في مجلة "أنفاس" بالفرنسية (souffles) في سنة 1967 تحت عنوان: النخبة المغربية والقضية الفلسطينية (على ما أعتقد). ولازلت أتذكر تلك المقالة التي يبين فيها عمر بنجلون الاضطهاد الذي

كانت تعيشه شرائح واسعة من المثقفين المغاربة المتأثرين بالفرانكوفونية، وكيف أن صدمة 1967 خلقت نوعاً من الصحوة في الوعي.

القضية الوطنية والإستراتيجية القومية

الغرض من هاتين الواقعتين ليس القول بأن الشعب المغربي كان معزولاً عن القضايا العربية. بل إنني أتبنى هنا ما يؤكده الجابري الذي هو ربما هنا يتحسس شيئاً ما في مفهوم الوعي القومي ويتبنى على الأقل بالنسبة إلى المغرب ما يسمى بالوعي العروبي وأنه هناك انتماء تلقائي، وأؤكد على هذه الكلمة (كلمة تلقائي)، للشعب المغربي في القضايا القومية، وأيضاً تاريخ المغرب، لأن "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" كان متأثراً وله علاقات كثيرة مع المشرق العربي ومتأثر بأفكار الشعب العربي، بل كانت تأثيرات حزب البعث واضحة في أقسام أساسية منه. وإذن لم يكن المغرب خارج ما يسميه الجابري بالوعي العروبي. ولكن إضافة اليسار هو أنه شكل الوعي القومي، هو أنه وضع القضية الوطنية ضمن إستراتيجية قومية. وهذه هي الإضافة من ناحية المبدأ بغض النظر عن الخطأ في تقييم الناصرية، أو في المغالات في تقييمه للخلافات داخل المقاومة الفلسطينية أو غير ذلك. فهو جعل الوعي القومي إستراتيجية وثقافة سياسية حزبية تكاد تكون يومية. هذا هو القيمة المضافة وهذا ما يجب التشبث به في الموضوع.

في هذا الإطار ينبغي التأكيد على هذه الخلاصة، وينبغي التأكيد عليها في الشروط الجديدة. بدون الحديث عن شروط العولمة، إن ما يهمني كثيراً هو شروط تراجع الأمة، تراجعها ليس كموضوع ولكن تراجعها كذات فاعلة. تراجع الأمة العربية لدرجة أن أقطاب الأمة تشهد نوعاً من التفكك، وبروز الطائفية، وكل مظاهر وبنيات المجتمعات ما قبل الحداثية من طوائف دينية وعشائر وقبائل وغير ذلك. وهذا ما تشهده لبنان والعراق والسودان.. وعندنا أيضاً المغالاة لدى بعض الاتجاهات الأمازيغية، والعودة إلى بناء التاريخ بطريقة محددة، وقراءة للتاريخ المغربي موجهة ضد العروبة.

وبالتالي فإن الحفاظ على هذه القيمة المضافة التي أعطاها اليسار هو مسألة مطلوبة يلزمنا تنميتها، في إطار بناء وعي يتناسب مع الشروط وموازين القوى التي نعيشها.

وأنا أتفق جداً مع الخلاصة التي جاء بها الرفيق حرزني في طرح إشكالية اليسار وموضوع الديمقراطية والموضوع الديني. ولكن ما دام الموضوع له علاقة بالديمقراطية أريد فقط أن ألح على أنه في آخر لقاء تم (ومع الأسف سوف نحمل المقاومة الفلسطينية التي تتحمل الكثير الآن في جو التراجع والانهيار، تتحمل فوق طاقتها، مع الأسف إذن نحن مضطرين إلى أن نضيف إليها من جديد أعباء فوق أعبائها)، قلت بأنه في آخر لقاء تم خلال زيارة نايف حواتمه (للمغرب) كان قد طرح إمكانية أن يعقد لقاء آخر ما بين الأحزاب الديمقراطية العربية. وأعتقد بأن المقاومة الفلسطينية مازال بإمكانها أن تلعب هذا الدور الذي خبا منذ سنوات، بجانب الأطر الأخرى الموجودة في الساحة العربية.

الجبهة الديمقراطية في عيون "الجزائر الجمهورية"(*)

يشرفنا باسم جريدة "الجزائر الجمهورية" وطاقمها التحريري وقراءها وكل المتعاطفين معها ومسانديها، نقول باسم هؤلاء جميعا نقدم أحر التهاني وأزكى التمنيات للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين لتأسيسها، ونتمنى لها المزيد من النضالات والمزيد من الانتصارات على القوى الامبريالية والصهيونية.

إن الجبهة الديمقراطية تشكل أحد الفصائل التقدمية والثورية **الأساسية الفاعلة** في الساحة الفلسطينية وفي حركة التحرر الوطني العربية والعالمية، **لقد لعبت منذ تأسيسها دوراً فاعلاً لا يقدر بثمن ليس فقط من أجل تحرير فلسطين على أساس البرنامج المرحلي للثورة الفلسطينية، بل وعلى توحيد فصائل المقاومة الفلسطينية من أجل تحقيق هذا الهدف،** سواء أكان ذلك من خلال المطالبة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتجديدها تنظيمياً وسياسياً وبرنامجياً أو من خلال مشاركتها الأساسية في صياغة وثيقة الأسرى.. وثيقة الوفاق الوطني، التي شكلت مكسباً أساسياً لكل فصائل المقاومة الفلسطينية من أجل مواصلة النضال بكافة الوسائل الشرعية لطرد الاحتلال من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ جوان 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا على يقين بأن الجبهة الديمقراطية وبجانبها الفصائل الأخرى سوف تنجح في إفشال المشاريع الانهزامية التي تحيكها الإمبريالية والصهيونية ابتداء من مؤتمر أنابوليس إلى مشاريع أخرى بادية في الأفق أو يتم تحضيرها مع القوى الانهزامية في المنطقة، كما نجحت في إسقاط اتفاق أوسلو وغيره من الاتفاقيات الأخرى التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وبقيت الجبهة الديمقراطية وستبقى عامل قوة في تعزيز

(*) أسرة تحرير مجلة «الجزائر الجمهورية» الجزائر - 20/ 3/ 2008

المقاومة والصمود ليس من أجل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وديارهم، ولكن من أجل دعم كل قضايا التحرر في المنطقة وفي العالم.

لا ننسى في هذه المناسبة التاريخية أن نشير إلى **دور الجبهة الديمقراطية في التكوين السياسي والفكري والأيديولوجي لبعض صحفيي الجريدة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي،** عندما كنا طلبة في جامعة الجزائر مع رفاقنا الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون معنا. لقد اطلعنا على أدبيات الجبهة الديمقراطية حينذاك وخاصة مجلة "الحرية" وبقينا نتابع اقتناءها من الأكشاك حيث كانت توزع حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي ثم توقفت عن الدخول إلى الجزائر لأسباب لا مجال لذكرها الآن، لكننا عاودنا الظفر بها من خلال شبكة الانترنت وسنتواصل معها من أجل الاستفادة منها في الاطلاع على مجريات الأحداث الفلسطينية والعربية والدولية. وأكثر من هذا إننا في الجزائر الجمهورية نعتمد على مجلة الحرية في نشاطاتنا السياسية والفكرية، كما قمنا بنشر بعض مقالاتها في الجزائر الجمهورية في حدود إمكانياتنا المتواضعة. ولا نخفي عليكم **أنها مصدراً أساسياً لدعم تكويننا السياسي والفكري والأيديولوجي** ونعتز بقراءتها ونستلهم منها الأفكار والطروحات والتحاليل ليس فقط عن القضية الفلسطينية، بل عن قضايا حركات التحرر الوطني العربية والدولية والتقييم الموضوعي للتجربة الاشتراكية في القرن العشرين، وأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي "أو انتصار الثورة المضادة في الاتحاد السوفيتي" والبلدان الاشتراكية الأخرى.

إننا في جريدة "الجزائر الجمهورية" نأمل أن تتمكن الجبهة الديمقراطية مع الفصائل والقوى التقدمية الأخرى من المساهمة بصورة فعالة في راب الصدع الذي أصاب القضية الفلسطينية بفعل الأزمة التي نجمت عن الاقتتال بين حركتي حماس وفتح وما نتج عن ذلك من تفتيت الوحدة الفلسطينية ونحن واثقون بالرغم من الظروف الصعبة والدقيقة المحيطة بالمنطقة من أن القوى الديمقراطية والتقدمية وفي مقدمتها الجبهة الديمقراطية سوف تواصل تصديها لكافة المؤامرات الإمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية في المنطقة والتي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية سواء من خلال نتائج مؤتمر أنابوليس أو مطالب "إسرائيل" الجديدة المتمثلة في ضرورة اعتراف الفلسطينيين والعرب بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل ودعم

الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المطلب أو في تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ونحن في جريدة "الجزائر الجمهورية" وخطها السياسي التقدمي الداعم للقضية الفلسطينية ولكل قضايا حركات تحرر الشعوب في العالم ضد الإمبريالية والصهيونية ستبقى وفية لمواقفها الداعمة لكم ولقضيتكم ونؤكد من جديد علي تضامننا الكفاحي العميق مع الجبهة الديمقراطية قيادة وكوادر ومناضلين في نضالها من أجل إنجاز وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من اجل تحقيق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، كما نؤكد تضامننا مع كل قوى التحرر والتقدم في فلسطين ولبنان والعراق ودعمنا لقوى الصمود في سوريا ولبنان ولكل شعوب المنطقة من أجل إلحاق الهزيمة للمشاريع الإمبريالية والصهيونية للسيطرة على شعوب المنطقة ونهب خيراتها، ومن أجل تحقيق التنمية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وأخيراً نجدد تهنئتنا وتحياتنا للجبهة الديمقراطية في عيدها التاسع والثلاثين متمنين لها كل مقومات النصر والتقدم وألف ألف شمعة للجبهة.

مع المقاومة الفلسطينية في لبنان والأردن

العفيف الأخضر
مفكر وكاتب ـ تونس(*)

كانت المرحلة الثانية من انهماك الأخضر في المقاومة الفلسطينية بعد أن انتقل من ألمانيا، حيث كان يقيم إقامة قصيرة بعد فراره من الجزائر ـ إثر انقلاب بومدين العسكري ـ إلى بيروت في العام 1966، بدعوة من المقاومة الفلسطينية، حيث تم الاتصال مع ناجي علوش و"أبو جهاد" في بيروت، وتم تأمين السفر.

كانت هزيمة 1967 صدمة كبيرة لكل المثقفين العرب ومن ضمنهم الأخضر. ولكن معركة الكرامة التي تمت في غور الأردن في مارس/ آذار 1968 أعادت الأمل للمثقفين العرب بجدوى المقاومة والكفاح المسلح كطريق لتحرير فلسطين. ولكن الأخضر كان على اختلاف مع المثقفين العرب في ظنهم هذا. فقد كان إلى جانب فكرة الكفاح المسلح، ولكن ليس كحل لتحرير فلسطين، فقد نادى بالكفاح المسلح لإسقاط الأنظمة العربية، وقيام أنظمة عربية ديمقراطية، حيث كان الأخضر في هذه الفترة يائساً تماماً من صلاح الأنظمة العربية، وأن كل حركة سياسية ذات صلاح وفعالية، يجب أن تكون مستقلة عن أي نظام عربي، ولعل هذا ما يفسر لنا خلاف الأخضر مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وعداءه لها أكثر من خلافه وعدائه لمنظمة "فتح". ذلك أن "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" كانت على علاقة وثيقة بالنظام العراقي وأحمد حسن البكر ـ صدام حسين، وكانت تتلقى منه السلاح والدعم المادي والسياسي.

(*) *شاكر النابلسي: كتاب "محامي الشيطان... دراسة في فكر العفيف الأخضر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص 29 ـ 38.*

في نهاية العام 1966 اتصل بعض أصدقاء الأخضر من الجزائريين المقيمين في باريس وأخبروه بضرورة العودة إلى فرنسا لكي يكون في مأمن من عملية اغتيال تدبر له من قبل الحكم العسكري في الجزائر، حيث تم اغتيال الزعيم الجزائري محمد خيضر في إسبانيا في ذلك الوقت.

سافر الأخضر إلى فرنسا، ومكث فيها فترة قصيرة من الوقت، ثم سافر مرة أخرى إلى ألمانيا في بداية 1967 متنقلاً بين ألمانيا الغربية والشرقية، وكان له في ألمانيا أصدقاء من الجزائريين اليساريين، وحيث كان يطمع في تعلم الألمانية وقراءة كارل ماركس بلغته الأصلية، ولكن تلك كانت "أحلام الشباب" كما يطلق عليها الأخضر اليوم.

بقي الأخضر في ألمانيا إلى عام 1968، حيث عاد مرة أخرى بدعوة من "فتح" إلى بيروت، ومن ثم سافر بالسيارة مع ناجي علوش إلى دمشق، حيث استقبله هناك "أبو جهاد" و"أبو اللطف" (فاروق القدومي)، ومنها سافر الأخضر إلى عمان بصحبة ناجي علوش و"أبو اللطف" للقاء قادة المقاومة الذين كانوا يقيمون في عمان في ذلك الوقت، ولإقامة مدرسة سياسية لكوادر "فتح" كما سبق واتفق مع "أبو جهاد" في الجزائر.

لماذا اختار الجناح اليميني من المقاومة؟

وقبل الاستمرار في رواية تاريخ الأفكار؛ نتوقف هنا لنتساءل عن السبب الذي دفع الأخضر لقبول دعوة من "فتح"، وهو يعلم بأن فتح هي الجناح اليميني التي تحمل فكر الإخوان المسلمين في الكفاح المسلح الفلسطيني، كما اكتشف ذلك الأخضر منذ أن التقى "أبو جهاد" في الجزائر. ولماذا لم يحاول تلقي دعوة من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" مثلاً، وهي جبهة يسارية ماركسية قريبة من فكر الأخضر، حتى لا يضيع الوقت الذي أضاعه فيما بعد مع كوادر "فتح"، ويخرج بخيبة الأمل التي خرج بها فيما بعد؟

وجواباً عن هذا السؤال يقول الأخضر بأن الوقت الذي قضاه مع "فتح" لم يتجاوز أياماً معدودات، غادر بعدها عمان إلى بيروت. أما سبب خلافه مع "الجبهة"؛ فهو عدم ائتلافه مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" كجبهة ماركسية ـ لينينية ـ

آسيوية ـ يسارية، مرتبطة بالنظام العراقي كما ذكرنا آنفاً. وموقف الأخضر من الأنظمة العربية ومنها النظام العراقي كان واضحاً وصريحاً. وهو الموقف الذي أكده الأخضر لجورج حبش بوضوح فيما بعد، عندما التقاه في جنوب اليمن في العام 1969، وبما زاد شقة الخلاف بين الأخضر و"الجبهة" تبني "الجبهة" النظرية الماركسية ـ اللينينية فيما يتعلق بنظرية "الحلقة الأضعف" التي قال بها لينين. وكان من جرائها اختيار روسيا ـ الحلقة الأوروبية الأضعف" لإشعال الثورة وإقامة الاشتراكية في العالم الرأسمالي.

كذلك؛ فإن الذي باعد بين الأخضر وبين "الجبهة"، تبني الجبهة لأفكار ماوتسي تونغ الذي كان يكرهه الأخضر كراهية شديدة، لكونه يمثل الهمجية الدينية العربية، وحيث لا فرق بين النازية والماوية أيضاً.

الانعطاف إلى اليسار خطر

الانعطاف إلى اليمين أشد خطراً

كان "أبو اللطف" (فاروق القدومي) يقود السيارة في الطريق من دمشق إلى عمان، وكان في الطريق يافطة تقول: "الانعطاف إلى اليسار خطر"، فنظر أبو اللطف إلى الأخضر وقال: حقاً إن الانعطاف إلى اليسار خطر. وكان أبو اللطف بذلك يغمز من قناة الأخضر وناجي علوش(*) اليساريين، فرد عليه الأخضر أن الانعطاف إلى اليمين أشد خطراً.

في عمان أقام الأخضر لمدة شهر تقريباً في الشقة نفسها التي كان يقيم فيها ياسر عرفات مع باقي قيادة "فتح" في "دوار مكسيم"، حماية له وخوفاً عليه، بناء على نصيحة المقاومة الفلسطينية التي أخبرته بأن المخابرات الجزائرية منتشرة في عمان، ومن المحتمل أن يتم اغتياله على أيديها. ولم تكن هذه المرة هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الأخضر بياسر عرفات، فقد سبق أن التقى به في الجزائر بصحبة "أبو جهاد" في العام 1964 لمدة قصيرة من الزمن.

يذكر الأخضر أن ياسر عرفات في ذلك الوقت كان يئن ويسعل من نزلة برد

(*) كان ناجي علوش ناشطاً فلسطينياً قومياً وماوياً (من أتباع ماو).

شديدة في صدره، فنصحه بأن يزور الطبيب، ولكن ياسر عرفات قال له بأن لا وقت لديه لزيارة الطبيب، وأن كل وقته مخصص للثورة، فأجابه الأخضر بأن لينين قائد الثورة البلشفية عندما كان يعاني من نزلة برد كان لا يبرح بيته وهو قائد ثورة أكتوبر، فلم يعجب هذا الكلام ياسر عرفات.

وعندما يتحدث الأخضر الآن عن انطباعاته عن شخصية ياسر عرفات يصفه بأنه شخص كذوب، وبأنه مصاب بما يسمى في الطب النفسي بمرض "الكُذاب الهستيري" L'OMAMIE HYSTERIQUE. ومن مظاهر هذا المرض النفسي أن عرفات كان لا يكف عن الحديث عن عشرات المؤامرات الكثيرة التي حيكت لقتله.

جهل سياسي وفكري مطبق

وفي أثناء إقامة الأخضر في عمان، زار **قواعد "فتح"** في الميدان وعلى أرض الواقع بصحبة ناجي علوش، فوجد أن عناصر هذه القواعد متخلفة سياسياً وفكرياً تخلفاً شديداً، وقد استاء الأخضر وصُدم من هذا الوضع، حيث جاء إلى عمان ولديه صورة مثالية عن عناصر هذه القواعد، وعندما سمع "أبو جهاد" رد فعل الأخضر نحو ما لمس من تخلف في الثقافة السياسية والفكرية لدى كوادر "فتح"، ذكره بوعده أثناء لقائهما في الجزائر بإقامة مدرسة للتثقيف السياسي الفكري لقواعد "فتح"، وإنشاء مدرسة لهذا الخصوص، فكان رد **الأخضر أن القيادة أولاً وليست القواعد هي التي بحاجة إلى مدرسة للتثقيف السياسي**. ولم يتم إنشاء مثل هذه المدرسة لا للقواعد ولا للقيادة. ورأى الأخضر أن من **الصعب العمل مع "فتح" في ظل هذا الجهل السياسي والفكري المطبق، فقرر العودة إلى باريس.**

يقول الأخضر بأنه قد تناقش مطولاً مع معظم قادة "فتح" أثناء إقامته في عمان ما عدا "أبو إياد" (صلاح خلف) الذي كان موجوداً في القاهرة في تلك الأثناء، وأنه اكتشف بمرارة شديدة أن جميعهم ـ ما عدا خالد الحسن ـ كانوا جهلاء في السياسة والتاريخ العربي والإسلامي، بل هم أشبه بالأميين.

تطابق الأخضر فكرياً وسياسياً مع حواتمة

وهنا يقارن الأخضر بين الوعي السياسي والفكري لقيادات "فتح" وقواعدها وبين الوعي السياسي والفكري لقيادات وقواعد "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" فيقول إنه عندما كان في بيروت عام 1968، وقبل أن يسافر إلى دمشق ثم إلى عمان، التقى في بيروت بمحسن إبراهيم ومحمد كشلي، وهما من قادة "حركة القوميين العرب"، وطلبا منه مقابلة نايف حواتمة(*) قبل إعلان الاستقلال في شباط/ فبراير 1969. وعندما عاد الأخضر إلى بيروت من عمان في طريقه إلى باريس، طلب من ناجي علوش أن يرتب له مقابلة مع نايف حواتمة، ولكن ناجي علوش في محاولة منه لتنفير الأخضر من حواتمة، قال له بأن حواتمة لا يملك في منظمته غير أربعة أعضاء فقط، وأن **حواتمة يقول بأن** "هوشي منّه" الزعيم الفيتنامي ساذج ومتخلف، ولكن الأخضر رد بالموافقة على هذا الرأي. وأردف قائلاً بأنه ضد العدوان الأمريكي على فيتنام، ولكن هذا لا يعفيه من **عدم الموافقة على رأي حواتمة من أن "هوشي منّه" كان فلاحاً ساذجاً ومتخلفاً**. فقائد الثورة وحرب التحرير ليس من الضروري أن يكون فيلسوفاً، وهذا ما جعل الأخضر يتحمس لمقابلة حواتمة. وعندما قابل الأخضر حواتمة وأخبره بما قال له ناجي علوش عنه وعن تنظيمه، رد حواتمة بأن علوش يقول هذا الكلام لكي يبرر عدم انضمامه إلى التيار اليساري الكبير في الثورة. فنحن تنظيم جماهيري فقير، لا نملك الأموال الطائلة التي تملكها "فتح".

مع "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"

كلف حواتمة ياسر عبد ربه باصطحاب الأخضر لكي يزور قواعد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. **ويقول الأخضر بأنه ذُهل عندما زار قواعد الجبهة الديمقراطية**، وتحاور مع عناصرها. ومما أذهل الأخضر في ذلك الوقت زيارته لأحد

(*) نايف حواتمة: ناشط سياسي، ماركسي، يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهو من المطالبين بإقامة دولة فلسطينية على أية بقعة يتم تحريرها من فلسطين، دون انتظار تحرير كامل الأرض الفلسطينية. وهو ما كانت تعارضه الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش.

ـ جورج حبش: ناشط سياسي، أسس "حركة القوميين العرب" عام 1956، ثم أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1967 على إثر هزيمة حزيران/ يونيو.

القواعد وسؤاله لعناصرها فيما إذا سوف يقضون على الشعب الإسرائيلي أم لا في النهاية، **فكان رد هذه العناصر بأنهم لن يقضوا على الشعب الإسرائيلي، وأنهم يريدون التعايش معهم في سلام.** وارتاح الأخضر لهذا، وقال بأن هذا الكلام كلام عقلاني، حيث لا يمكن القضاء على شعب، وأضاف لهم قائلاً أن الكفاح المسلح لا معنى له، وأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية مع "إسرائيل" بالقوة، وأن فلسطين لن تتحرر إلا عندما تقوم أنظمة عربية ديمقراطية حقيقية تثير شهية العمال الإسرائيليين والشعب الإسرائيلي. عندها سوف يأخذ الشعب الإسرائيلي المثال السياسي المبتغى والقدوة السياسية الحسنة من الأنظمة السياسية العربية الإنسانية والديمقراطية المحيطة به، ويُسقط نظامه الصهيوني الحاكم، ويتم حل إنساني بين العرب واليهود للقضية الفلسطينية. **ويقول الأخضر الآن بأن هذه الشعارات التي كان ينادي بها في ذلك الوقت، كانت شعارات سياسية رومانسية، لا علاقة لها بالواقع على الأرض.** ويضيف الأخضر بأنه منذ ذلك الوقت كان ضد نهج الكفاح المسلح، ولكنه ليس ضد هذا النهج بشكل عام، وإنما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، لأن قناعته الشخصية كانت أنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية عن طريق العنف، وأن إسرائيل التي قهرت الجيوش العربية في حرب 1967 لا يمكن أن تقهرها المقاومة الفلسطينية وحدها في المستقبل، وأن الكفاح المسلح يجب أن يتوجه لإسقاط الأنظمة العربية.

ويؤكد الأخضر بأن النقاش الذي دار بينه وبين حواتمة في ذلك الوقت، كان يتركز على رؤية حواتمة السياسية الواقعية، والتي ملخصها أن حواتمة يؤمن بأن الكفاح المسلح وحده لا يمكن أن يُحرر فلسطين، لذا فقد فتحت مجلة "الحرية" الناطقة باسم "الجبهة الديمقراطية" صفحاتها لكي يعبر الأخضر عن هذه الأفكار. **كما أن مجلة "الحرية" نشرت الحوار** الذي تم في الجزائر بين جيفارا و"أبو جهاد" في العام 1965 وبحضور الأخضر. مما يعني التقاء الأفكار بين زعماء الجبهة الديمقراطية وبين الأخضر، مما أراح الأخضر وعوضه عن الضيق وفقدان الأمل الذي لقيه عند "الفتحويين" في عمان. واضطره إلى إلغاء العودة إلى باريس، والبقاء مع كوادر قواعد الجبهة الديمقراطية حوالي خمسة أسابيع، عاد بعدها الأخضر إلى باريس.

إقامة "مدرسة الكوادر"

لم يلبث الأخضر أن عاد إلى بيروت مرة أخرى مع مجموعة من الشباب من المغرب العربي، لتأسيس "مدرسة الكوادر" في "الجبهة الديمقراطية". وكان التركيز في دروس هذه المدرسة ينصب على أن الكفاح المسلح ليس له الأولوية كطريق إلى تحرير فلسطين، ولكن الأولوية الآن هي لإسقاط الأنظمة العربية المستبدة، التي عجزت عن تحرير فلسطين، وعجزت عن تحقيق الديمقراطية العربية، وعجزت عن تحقيق برنامجها الخاص.

وعلى هذه الأنظمة أن تغادر مسرح التاريخ. **ويعترف الأخضر الآن بأنه كان مخطئاً في هذا التحليل،** وبأن هذا التحليل كان غير مرتبط بالواقع، وبأنه كان برنامجاً خيالياً، وذلك لعدة أسباب منها:

1 ـ كانت هناك توازنات دولية لم نلتفت إليها في ذلك الوقت، وكانت تقضي بأن تكون هذه الأنظمة العربية الرجعية وغير الرجعية موجودة، وكانت أمريكا والغرب من جانب والاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية عموماً من جانب آخر، تفرض هذه التوازنات الدولية.

2 ـ بعد هزيمة المقاومة في الأردن عام 1970 وخروجها إلى سوريا، ومن سوريا إلى لبنان، بدأ الأخضر يتجه نحو الاعتقاد بأن الأنظمة سوف تسقط عندما تبدأ المقاومة الفلسطينية تكوّن مع المعارضة العربية الديمقراطية في سائر أنحاء الوطن العربي، صورة مضادة لهذه الأنظمة، وتشكل سلطة مزدوجة بين المقاومة الفلسطينية والمعارضة العربية. وهو ما كان يمكن له أن يتم، فطرد المقاومة الفلسطينية من الأردن وسوريا مثلاً، حال دون وجود سلطة مزدوجة بين المقاومة الفلسطينية وبين المعارضة الأردنية أو السورية لإسقاط النظامين في هذين البلدين. وفي هذا السياق كان البديل لدى الأخضر تنمية الحركات العمالية والسياسية، ولكن هذا البديل كان غامضاً جداً بالنسبة له. أما البديل الحقيقي فكان القيام بنقد الدين، وأن نقد الدين هو الشرط الأول لكل نقد. ومن هنا كانت حماسة الأخضر وإصداره كتاب "الموقف من الدين" عام 1973 عن دار الطليعة في بيروت، والذي منع نبيه بري طبعه طبعة رابعة،

وهذا الكتاب هو خلاصة الحوار الذي تم مع الكوادر الفلسطينية أثناء وجود الأخضر بين صفوفها.

3 ـ نهاية فعالية المقاومة الفلسطينية المسلحة بعد العام 1970.

4 ـ اليأس من إسقاط أي نظام عربي نتيجة لهذه العوامل.

الأخضر: حواتمة كان متقدماً علينا في معرفة الأوضاع العربية وبرنامج الدولة الفلسطينية

الأخضر يقول: بأن حواتمة كان متقدماً عليه في فهم ما يدور في العالم العربي، كما كان متقدماً عليه في دعوته لإنشاء الدولة الفلسطينية على أي شبر محرر من فلسطين المحتلة عام 1967، **والذي هو بالتالي منطلق السلام مع إسرائيل.**

وكان مشروع مبادرة إقامة الدولة الفلسطينية الذي اتخذته المقاومة الفلسطينية في 1973 **على كل شبر يُحرر من فلسطين المحتلة عام** 1967، **كان مشروع "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، ومشروع نايف حواتمة شخصياً، الذي بدأ يختمر بعد هزيمة المقاومة الفلسطينية في الأردن في أيلول/ سبتمبر** 1970، **والذي نضج في العام** 1973.

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الأخضر أحد مؤسسيها. والأخضر يعترف الآن بأنه كان في معنى من المعاني من مؤسسي هذه الجبهة، وإن كان عمله في الجبهة هامشياً.

مصالحة بين الأخضر والجبهة الشعبية

يبدو أن العلاقة بين الأخضر والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نتيجة لمقالات غسان كنفاني في مجلة "الهدف"، ويبدو أن جورج حبش الأمين العام للجبهة قد شعر بذلك، وأراد إصلاح الأمر. فأوفد للعفيف الأخضر المحلل العسكري السوري هيثم الأيوبي، لكي يرتب معه لقاء مع جورج حبش وبالفعل ذهب الأخضر والتقى جورج حبش في سراديب تحت الأرض في إحدى ضواحي بيروت، وكان أبرز ما في اللقاء سؤال الأخضر لجورج حبش؛ ماذا حققتم حتى الآن من المقاومة المسلحة؟ وكان رد

حبش هو: كما ترى، أصبحنا تحت الأرض! وكأن جورج حبش كان يقول ـ كما يذكر الأخضر الآن ـ بأنه يتفق مع نظرة الأخضر إلى المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح، ولكن جورج حبش يظل أقل تشاؤماً من الأخضر.

مع الجبهة الشعبية لتحرير ظفار

زار الأخضر في العام 1969 "الجبهة الشعبية لتحرير إقليم ظفار الجنوبي" في عُمان وغادرها في العام 1970 على إثر قيام انقلاب قابوس بن سعيد في 23 يوليو/ تموز 1970 بالانقلاب على والده السلطان سعيد بن تيمور عائداً إلى بيروت. وكان الأخضر قد نصح الجبهة الشعبية لتحرير ظفار بالتخلي عن الكفاح المسلح، والحوار مع السلطان المتفتح الجديد قابوس بن سعيد، الذي كان حاكماً متعلماً ومثقفاً(*). فليس من الواقعية في شيء ـ كما يقول الأخضر ـ تطبيق الاشتراكية الماركسية في بلد كعُمان كان يعيش في العصر الحجري. فقد كان الأخضر يؤمن بأن لا مجال لتطبيق الاشتراكية في العالم العربي، ولا في أي بلد متخلف، وأن الاشتراكية لا تُطبق إلا في البلدان الصناعية المتقدمة. وترك الأخضر بيروت متوجهاً إلى باريس عام 1973، وانقطعت علاقته نهائياً بسائر فصائل المقاومة الفلسطينية، بعد أن ذاق طعم المرارة والفشل من هذه التجربة التي أضاع فيها وقتاً طويلاً دون فائدة.

رد على النقود السياسية كافة

إن هذه المسيرة للعفيف الأخضر مع المقاومة الفلسطينية، تردُّ على سائر النقود السياسية التي تنتقد الأخضر، بأنه قد تحوّل مؤخراً من المناداة بالكفاح المسلح لإقامة الدولة الفلسطينية إلى المناداة بالسلام لإقامة هذه الدولة، وكان أصحاب هذه النقود قد آمنوا بما يقولون من خلال عمل الأخضر مع المقاومة الفلسطينية، منذ أن كان في الجزائر، وحتى عندما ترك بيروت نهائياً في العام 1973، وطوال المدة الواقعة بين 1962 ـ 1973، ولكن هؤلاء النقاد لم يعوا أن عمل الأخضر مع المقاومة كان عملاً فكرياً سياسياً، وليس عملاً مسلحاً، رغم أنه حمل السلاح فترة قصيرة جداً في غور

(*) درس السلطان قابوس بن سعيد (1940) في بريطانيا، وتخرج من كلية ساندهيرست العسكرية في العام 1962. كما درس الخدمة المدنية والإدارة العامة في جامعة أكسفورد وكلية بيدفورد.

الأردن بعد معركة الكرامة 1968(*). **وأن الأخضر كان في تلك الأثناء أيضاً "محامي الشيطان"، حيث كان يسير ضد التيار العربي عامة، والتيار الفلسطيني خاصة، في ما يتعلق بكيفية الوصول إلى الدولة الفلسطينية، ما عدا تيار "الجبهة الديمقراطية" وتيار نايف حواتمة على وجه الخصوص، وأنه كان يدعو إلى الكفاح المسلح ضد الأنظمة العربية، والتي اكتشف فيما بعد في عام 1971 أنه كان على خطأ أيضاً في مثل هذه الدعوة لأسباب عدة ذكرناها قبل قليل.**

(*) يقول العفيف الأخضر في رده على برهان بسيس، تحت عنوان "الرأي قبل شجاعة الشجعان"، بأنه التحق بصفوف المقاومة الفلسطينية المسلحة في غور الأردن بعد معركة الكرامة 1968، وقد توسَّد الحجر وضاجع رشاشه، على مرمى رصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، ومراراً كان من الشهادة قاب قوسين أو أدنى.

انظر: جريدة "الحياة" ــ لندن (1997/11/29)، وكذلك مجلة "الملاحظ" ـ تونس (2000/6/14).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سلاح السياسة وسياسة السلاح

إبراهيم غالي
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
القاهرة ـ مصر(*)

مقدمة:

يتجاذب الساحة السياسية الفلسطينية منذ أواخر الثمانينيات ثلاثة تيارات رئيسية لكل منها رؤيته ومنهجه في العمل الوطني، التيار الأول هو ما يعبر عنه الجناح المركزي داخل حركة فتح، والذي أصبح فيما بعد قطب السلطة، أما التيار الثاني فهو تيار الإسلام السياسي الذي أصبح حاضراً بشكل مستقل منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، وبين هذين التيارين أو القطبين اللذين يقفان على طرفي نقيض في مختلف القضايا، يقع التيار الثالث وهو "التيار اليساري" الذي يسعى بقوة من أجل البقاء على الخارطة السياسية والشعبية الفلسطينية بعد تعرضه لهزة عنيفة منذ تراجع قوى معسكر اليسار العالمي منذ منتصف الثمانينيات، فضلاً عن بروز تيار الإسلام السياسي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ودخول التيار الأول في عملية التسوية السلمية.

وتعد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين **إحدى أبرز قوى اليسار الفلسطيني حالياً**، كما أنها تعد أولى القوى الفلسطينية التي حاولت البحث عن حلول للصراع

(*) كتاب "الفصائل الفلسطينية.. من النشأة إلى حوارات الهدنة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام/ مصر، إبراهيم غالي وآخرين...، الطبعة الأولى/ القاهرة 2005.

الفلسطيني الإسرائيلي تجمع بين المقاومة والسياسة، فكانت الجبهة أول الفصائل الفلسطينية التي تقدم حلاً يقوم على أساس الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية ومنها القراران 242 و338، كما تشكل الجبهة إحدى قوى فلسطينية ثلاث، مع الجبهة الشعبية وفتح، عملت داخل الوطن المحتل وفي الشتات وشكلت القوة الرئيسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: النشأة والتطور الفكري والتنظيمي

ارتبطت نشأة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كما العديد من فصائل اليسار العربي الأخرى، بالأزمة العميقة التي عانت منها الحركة القومية العربية مع مطلع الستينيات من القرن الماضي، حيث انهيار الوحدة المصرية السورية وعجز النخب البرجوازية الوطنية عن توفير متطلبات النجاح لمشروعها الوحدوي العربي، وما صاحب ذلك من تحولات يسارية شهدتها الحركة القومية بمكوناتها الناصرية والبعثية بما فيها حركة القوميين العرب من صراع فكري وسياسي احتدم بين مختلف أجنحتها في جميع بلدان المشرق العربي.

وجاءت هزيمة يونيو 1967 لتكشف عن عمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها، ولترسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوف حركة القوميين العرب بين اتجاهين متناقضين، **أحدهما التيار اليساري البرجوازي الصغير النامي** في داخل الحركة منذ مطلع الستينيات، والمنقلب على الأفكار والممارسات السابقة والمتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وأيديولوجي ماركسي ـ لينيني، **والثاني هو العناصر القيادية اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة**، والتي حاولت الاستمرار من مواقع نشأتها الطبقية والأيديولوجية الأولى ذات الأفق البرجوازي اليميني، وعلى امتداد عام 1968 أخذ هذا التناقض يميل لصالح يسار حركة القوميين العرب في مختلف الفروع عبر سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الإطاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم فروع الحركة[1].

وعلى الساحة الفلسطينية الأردنية، بدأت الكوادر التي تبنت الفكر اليساري في

التشكل بعد انقلاب أبريل 1957 بالأردن، حيث انهارت صفوف قيادة تنظيم القوميين العرب ولم يبق سوى "جورج حبش" الذي انتقل للعمل السري، ثم كانت هزيمة 1967 هي الحافز الكبير من أجل التسريع بانتقال هذا الفرع من حركة القوميين العرب على الساحة الفلسطينية الأردنية إلى تنظيم فلسطيني فدائي بعد حوارات عديدة من أجل تشكيل تنظيم فلسطيني يحمل السلاح، وهنا تشكلت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" من ائتلاف ضم الجناحين اليساري واليميني في فرع حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة فلسطين العربية، لكن هذا الائتلاف بتكوينه الأيديولوجي البرجوازي اليميني التقليدي لم يتمكن من الاستمرار داخل إطار الجبهة الشعبية، ولم تحدث عملية الاندماج أو التطور أو التعايش[2]، فغادرت جبهة التحرير الفلسطينية وأعلنت عن تشكيل "الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة" في 10 أكتوبر 1968، ثم غادرت منظمة فلسطين العربية وانضمت في يوليو 1971 إلى حركة فتح.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن اليسار داخل "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" أخذ في العمل على تجميع وتفعيل دور العناصر اليسارية باتجاه إشاعة الفكر الماركسي والتحضير لمؤتمر لكل فرع بمشاربه المختلفة لحسم الاتجاه يساراً، وهو ما أسفر بالفعل عن عقد أول مؤتمر لحركة القوميين العرب في الفرع الأردني الفلسطيني "مؤتمر أغسطس 1968" والذي اشتركت فيه سائر الفروع القاعدية للجبهة الشعبية، وتمكن الجناح اليساري من امتلاك زمام المبادرة في الإعداد له، إذ قدم "نايف حواتمة" الوثيقة المعروفة ببرنامج آب (أغسطس) 1968 والذي اعتبره الكثيرون بداية الانطلاقة الحقيقية للجبهة الديمقراطية لأنه شكل الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي ولأن هذا الجناح استطاع آنذاك أن يفرض أطروحاته على المؤتمر وأكد انتقاله إلى موقع الماركسية ـ اللينينية[3].

وخرج المؤتمر بإعلان الانحياز الكامل للبرنامج اليساري الثوري الذي تقدم به الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية، وهو برنامج تطوير ديمقراطي للجبهة يستهدف تصفية بنيتها الطبقية والأيديولوجية التقليدية وتمكينها من أن تفرز فصيلاً طليعياً يلعب دوراً في إكساب حركة المقاومة أفقاً سياسياً وعسكرياً قادراً على حماية القضية

الفلسطينية ويصيغ علاقاته الداخلية مع الأعضاء والخارجية مع الجماهير ضمن قانون الديمقراطية المركزية فكرياً وسياسياً.

ورغم أن المؤتمر قد انتخب لجنة مركزية، ثلثاها من الفريق اليساري، إلا أن الاتجاه اليميني التقليدي رفض الاعتراف بنتائج المؤتمر. ولم يكن هناك مفر سوى تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة توفيقية مؤقتة، رهن الفريق اليساري مشاركته فيها بنايف حواتمة فقط، وتضمنت هذه التسوية الاتفاق على عقد مؤتمر آخر بعد ثلاثة أشهر على قاعدة انتخابية تخرج من خلالها الجبهة بقرارات موحدة، لكن مقاطع الخلاف بين التيارين تراكمت واكتسب المشهد الانقسامي طابعاً درامياً حين قررت قيادة الجبهة الشعبية **حسم الموقف ضد الفريق التقدمي بالقوة**، فأقدمت في 28 يناير 1969، وبعده بأيام قليلة، على اعتقال أربعة عشر كادراً من كوادر الفريق التقدمي، وتحدثت مصادر اليسار عن عمليات تعذيب وطالبت مكتب التنسيق الفدائي والقوى التقدمية العربية بالتدخل، فيما اعتبرت الجبهة الشعبية أن هذا الأمر إجراء انضباطياً مؤسفاً كان لا بد منه، ولم تنف أنها اتخذت قراراً بحسم الموقف نهائياً بالقوة ضد الفريق الآخر[4].

ولم يجد الجناح اليساري إزاء هذا التطورات سوى الإقدام على الدعوة الصريحة في 10 فبراير 1969 إلى حل المسألة بروح ديمقراطية بعد فشل حلها بالجهود الحزبية الداخلية، مما يعني إعلانه الصريح عن الانفصال العلني عن الجبهة الشعبية، ودفع ذلك كل القوى السياسية وفصائل المقاومة الفلسطينية إلى محاولة حل الأمور بوسائل سلمية، وإثر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية أصدر الفريقان بيانين مستقلين ومتزامنين بإنهاء الخلاف بينهما، وقرر الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية في 21 فبراير 1969 العمل بشكل مستقل، وأقر في بيانه التأسيسي الالتزام بقرارات مؤتمر أغسطس 1968، والعمل على ترجمتها إلى برنامج سياسي وعسكري ثوري، وإنهاء علاقته مع يمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل إيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً[5]، كما أقرت اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر أغسطس وبعد مناقشات مطولة مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تناضل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين".

وفضلاً عما سبق، قدمت الجبهة الديمقراطية نفسها عند التأسيس كجهة يسارية متحدة ودعت في وقت مبكر لإقامة تحالف ديمقراطي ثوري بين العمال وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين، كما ضمنت بعد أسابيع قليلة اعترافاً بها كفصيل من فصائل الثورة والحركة الوطنية وأخذت موقعها داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لذا استطاعت سريعاً استقطاب قطاعات ديمقراطية ويسارية ذات اتجاهات مختلفة لا تنتسب إلى تنظيم بعينه، وجذبت فئات موزعة على صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية وحركات الشباب بشكل عام حيث انضمت إليها بعد شهور قليلة في يونيو 1969 منظمتان يساريتان هما "عصبة اليسار الثوري الفلسطيني، والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين" ولاحقاً وفي عام 1972 انضمت أقسام من "الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية"[6].

ويمكن القول أن الجبهة الديمقراطية واجهت منذ نشأتها العديد من التحديات والصعاب التي حالت حتى الآن دون تحقيق هدفها الأساسي الذي تبنته في المؤتمر التأسيسي "أغسطس 1970" وهو تحولها إلى حزب ماركسي ـ لينيني يضم الفصائل الطليعية من الطبقة العاملة لتنجز مهام التحرر الوطني الكامل، وتراوحت هذه التحديات بين ما شهدته الساحة الفلسطينية الداخلية من مد وجزر منذ ذلك التاريخ، وبين عوامل إقليمية عديدة أبرزها ما يختص بالعلاقات الأردنية الفلسطينية وبين سياق دولي تغير تماماً في غضون عشرين عاماً، هذا فضلاً عن المشكلات الذاتية التي واجهت الجبهة في سياق عملية التأطير الفكري، ووضع البرامج النضالية والهياكل التنظيمية، إلا أن أبرز **ما يميز الجبهة الديمقراطية والذي ساعدها على اجتياز الكثير من العقبات، هو اعتمادها على مبدأ "المراجعة النقدية الشاملة" والاستفادة من أخطاء كل مرحلة سابقة للعمل على تجاوزها مستقبلاً.**

وبدأت التحديات تعترض الجبهة مبكراً، فما أن أقرت في مؤتمرها التأسيسي الأول وثيقة سياسية برنامجية بعنوان "البرنامج العام" وصادقت على اللائحة الداخلية المؤقتة وانتخبت اللجنة المركزية الأولى ـ أمينها العام "نايف حواتمة"، وكلفتها باتخاذ الخطوات العملية لتشكيل الحزب رسمياً، حتى جاءت هزيمة المقاومة الفلسطينية بالأردن في سبتمبر 1970، وما تلاها من معارك قادت لتصفية وجودها العلني على الساحة الأردنية بعد أحداث جرش ـ عجلون في يوليو 1971 لتشكل سياقاً للمراجعة

النقدية الذاتية داخل الجبهة حيث أخطأت منهجياً في رؤية دور المقاومة الفلسطينية في الأردن والزج بها طرفاً في الصراع على السلطة واعتبارها أداة لإحداث التغيير الوطني الديمقراطي، كما أخطأت في شططها اليساري الصاخب الذي أخطأ في قراءة ميزان القوى المحلي والإقليمي بالأردن.

وكانت حصيلة المخاض والحوار الداخلي بعد هذه الأحداث أن جرى الإقرار بأن الجبهة بتكوينها الفعلي القائم ليست حزباً ماركسياً لينينياً، بل هي تنظيم ثوري يسعى للتحول إلى حزب ماركسي لينيني، وأن هذا الحزب ليس سوى فصيل من فصائل الحزب الطليعي الموحد المنشود للطبقة العاملة الفلسطينية التي لم تكتمل لها بعد شروط التحول البروليتاري[7]، إذ استبدلت عبارة "تلتزم الجبهة بالماركسية اللينينية كدليل للعمل أثناء المؤتمر التأسيسي 1970 إلى عبارة "تسترشد بها" في المؤتمر الوطني العام الأول للجبهة في نوفمبر 1971.

واختتم هذا المؤتمر مرحلة التأسيس للجبهة حيث أصدر النظام الداخلي والخط السياسي العام في المرحلة الراهنة وانتخب "اللجنة المركزية الثانية" وخولها بصلاحيات المؤتمر العام، ولعبت هذه اللجنة بين نوفمبر 1971 وحتى مايو 1981 دوراً فائق الأهمية في حياة الجبهة الديمقراطية على مختلف الأصعدة الفكرية والسياسية والتنظيمية حيث أقرت الخطوط العامة للبرنامج المرحلي في أغسطس 1973، والوثيقة البرنامجية لمنظمة الجبهة في المناطق المحتلة، وورقة أساسية لصياغة البرنامج السياسي، وتعديل النظام الداخلي، وهو ما تحقق في **الربع الأخير من عام** 1975 بإقرار البرنامج السياسي الجديد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم التخلي منذ ذلك الوقت عن اسم "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين"[8]، وكان من أبرز التطورات في هذه الفترة منح منظمات الأقاليم درجة من الاستقلال في صياغة برامجها النضالية المحلية، كما كرس النظام الداخلي الاستقلالية والشخصية المتميزة لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن "مجد"، وأجاز لها وضع برنامجها السياسي ونظامها الداخلي الخاص وفقاً لمتطلبات النضال الديمقراطي في الأردن.

ويمكن القول أن الجبهة قد **استطاعت أن تحقق خلال عشر سنوات نجاحات عملية في إرساء بنائها التنظيمي، وقطعت شوطاً هاماً على طريق التحول إلى**

حزب جماهيري عبر تطوير مفهوم المركزية الديمقراطية، وأرست قدراً من الممارسة الديمقراطية داخل منظماتها من خلال عقد مؤتمراتها وانتخاب هيئاتها القيادية من أسفل إلى أعلى، وهي عملية توجت بانعقاد المؤتمر **الوطني الثاني المنتخب في مايو** 1981، والذي قام بدوره بانتخاب اللجنة المركزية الثالثة بأسلوب **الترشيح الفردي الحر والاقتراع السري، مستبعداً نظام القائمة المقترحة مركزياً، والذي كانت تأخذ به العديد من أحزاب المركزية الديمقراطية.**

ورغم هذه النجاحات، فإن عملية بناء التنظيم الثوري والجماهيري تتطلب قيادة مركزية حازمة لتمسك بزمام عملية صنع القرار، وهو ما خلق التناقض بين قوة الاستمرارية لأسلوب عمل قيادة يقوم على المركزية الشديدة وبين الحاجة الموضوعية إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية داخل الحزب كشرط للانتقال إلى مرحلة أرقى، الأمر زرع بذور الأزمة الداخلية في الجبهة والتي تفاقمت في أواخر الثمانينيات.

ولقد خلق الإفراط الشديد في المركزية والافتقار إلى التجانس الداخلي داخل الجبهة في منتصف الثمانينيات أزمة داخلية أخذت في التفاقم السريع مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الشاملة في 9 ديسمبر 1987 وانعكاساتها الإقليمية والدولية، وتداخلت مع انهيار التضامن والتوازن العربي ـ العربي قبل وبعد حرب الخليج الثانية والتحضيرات لاستكمال شروط افتتاح مؤتمر مدريد للسلام، ثم زاد من عمق هذه الأزمة انهيار المعسكر الاشتراكي وحالة البلبلة والتفكك في معسكر اليسار العالمي.

وطرح اندلاع الانتفاضة الحاجة إلى نقلة نوعية لبرنامج الجبهة بما يبلور نظريتها تجاه الانتفاضة ويرسم طريق انتصارها، والعمل على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الأردنية الفلسطينية عقب قرار الحكومة الأردنية فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في 31 يوليو 1988 الذي جاء في أعقاب القمة العربية الطارئة في الجزائر (5 ـ 7 يوليو 1988) المخصصة لدعم الانتفاضة، وهو ما أدى إلى نشوب خلاف داخل المكتب السياسي للجبهة، والذي بدأ خلافاً حول عناصر الموقف الذي ينبغي أن تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب القرار الأردني، لكنه سرعان ما تحول إلى صراع بين توجهين امتد ليشمل مختلف ميادين الفكر والسياسة والتنظيم

واستمر على مدى ثلاث سنوات مريرة لينتهي بانشقاق أربعة من المكتب السياسي على رأسهم "ياسر عبد ربه" لتشكيل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" في مطلع عام 1991.

وقد أدى ما سبق إلى إرباك وتشويش في عملية التجديد البرنامجي والبنيوي المطلوبة إزاء التحديات السابقة، ورغم ذلك فقد تلمست الجبهة طريق الخروج من الأزمة والبحث عن التجديد البرنامجي منذ "المؤتمر الوطني العام الثاني" في يوليو 1991، والذي تناول تقرير اللجنة المركزية حول الأزمة الداخلية التي عانت منها الجبهة وتحليل جذورها وعناصرها والدروس المستفادة منها، وبالتالي اتجاهات التجديد في حياة الحزب وعلاقته بالجماهير، حيث جرى التشديد منذ ذلك الحين على أن الديمقراطية داخل الحزب هي في الجوهر عملية تفعيل لدور القاعدة الحزبية ومساهمتها في صنع القرار وصوغ البرنامج والسياسيات[9]، لذا شهد العقد الأخير تطوراً ملموساً على هذا الصعيد، فكل المؤتمرات الوطنية التالية انتخبت من أدنى إلى أعلى، وسبق كل منها حوار داخلي مكثف مستند إلى تقارير ووثائق شاركت فيها جميع مستويات التنظيم بما في ذلك منظماته القاعدية، كما أجاز المؤتمر الوطني العام الثالث في أكتوبر 1994 الصيغة الجديدة للنظام الداخلي التي تضمنت تطويراً نوعياً لآليات ممارسة الديمقراطية الداخلي **أبرزها إلغاء حق العضوية التلقائية في المؤتمرات لأعضاء الهيئات القيادية**، وإقرار مبدأ الخضوع للانتخابات من المنظمات الأدنى، واعتماد آلية تقييم للمرشحين لعضوية اللجنة المركزية من خلال انتخابات تمهيدية يجريها مندوبو أقاليمهم وتطوير نظام الرقابة الحزبية بتشكيل لجان رقابة في الأقاليم والفروع. وفي شأن التنظيم الداخلي أيضاً أكد المؤتمر الوطني العام الثالث في يناير 1998 على تعميق وعي الحزب بالخط البرنامجي المقرر ونقله إلى حيّز الممارسة العملية عبر استكمال وتوسيع بناء المنظمات الديمقراطية كمنظمات جماهيرية فاعلة في النضال الوطني والديمقراطي والنقابي والاجتماعي من أجل إعادة توطيد بناء الحركة الجماهيرية المنظمة[10].

وأما فيما يختص بصيغة منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن "مجد"، فقد أنهت اللجنة المركزية للجبهة العمل بصيغة "مجد" في يونيو 1989، ودعت أعضاءها إلى الانخراط في تأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد"، مما استتبع تعديلاً

مزدوجاً على النظام الداخلي من جهة حصر عضوية الجبهة بالفلسطينيين بعد أن كانت مفتوحة للأردنيين أيضاً وإلغاء الفصل الخاص بمنظمة "مجد" مع الإشارة إلى العلاقة الكفاحية بين "الجبهة وحشد" على قاعدة الاستقلال السياسي والتنظيمي وفقاً لإطار عمل مشترك بين الحزبين.

أما البناء التنظيمي يتكون تنظيم الجبهة الديمقراطية من منظماتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وفي أقطار اللجوء العربية والبلدان الأجنبية التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل أو الدراسة.

بالنظر إلى البناء التنظيمي للجبهة يتضح أنه أفقي دائري بالأساس، قوامه وحدات قطاعية ضمن منظمات محلية (مشكلة على أساس جغرافي، قطاعي، مهني..) وارتفاعه الهرمي التراتبي يقتصر على العدد اللازم من محطات الوصل والبدل من جهة وضرورة توحيد التوجيه على قاعدة وحدة العمل من جهة أخرى. أما المبدأ التنظيمي المعتمد فهو المركزية الديمقراطية، والتي تضمن مشاركة أعضاء الجبهة ومنظماتها في رسم سياستها وتشكيل الهيئات القيادية بالانتخابات (بواسطة الاقتراع الفردي والسري والمباشر) وممارسة الرقابة المتبادلة على مختلف المستويات. ويتشكل المركز القيادي الواحد للجبهة من[11]:

1 ـ المؤتمر الوطني العام: هو أعلى سلطة سياسية وتشريعية في الجبهة ينعقد مرة كل 4 إلى 5 سنوات، ويتكون بشكل كامل من مندوبين منتخبين عن مؤتمرات منظمات الجبهة في الأقاليم والفروع، وتتمثل مهامه في رسم السياسة العامة للجبهة، وإقرار نظامها الداخلي، وتعديله، ورسم السياسة التنظيمية العامة، وانتخاب اللجنة المركزية ومحاسبتها، وانتخاب لجنة الرقابة والاستماع إلى تقريرها وأية قضايا أخرى يقرر بحثها.

2 ـ المجلس الوطني العام: وهو أيضاً منتخب ويتمتع بنفس صلاحيات المؤتمر الوطني لكنه يدعى للانعقاد كلما اقتضى الأمر بموجب قرار من اللجنة المركزية.

3 ـ اللجنة المركزية: هي الهيئة القيادية السياسية والتنظيمية الأولى في الفترة ما بين انعقاد مؤتمرين، وتعقد دورة عادية كل أربعة شهور لتحدد الاتجاهات السياسية

لنشاط ومهام الجبهة في سياق السياسة التي أقرها المؤتمر العام وللبت في كافة المسائل التي تقع بين دورتي المؤتمر كما تنتخب أمين عام اللجنة المركزية والمكتب السياسي وتصادق على موازنة الجبهة ومرجعية ماليتها.

4 ـ المكتب السياسي: وهو الهيئة التنفيذية العليا في اللجنة المركزية من أجل تطبيق قراراتها وله أمانة سر منتخبة من اللجنة المركزية من أجل تنظيم عملها اليومي وتوحيد عمل مختلف منظمات الجبهة وتأمين الصلة المنتظمة مع أعضائها.

5 ـ لجان الرقابة الحزبية: وعلى رأسها لجنة الرقابة الحزبية المركزية التي تتولى الإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي وضمان حقوق الأعضاء والهيئات على جميع المستويات بما فيها المركز القيادي الواحد.

أما المركز القاعدي للجبهة، فإنه يعتمد على المنظمات الديمقراطية الجماهيرية العاملة وسط مختلف الشرائح الاجتماعية لحشد طاقاتها في المعترك الوطني والاجتماعي. وهذه المنظمات ذات شخصية اعتبارية خاصة وهي أطر مستقلة عن الجبهة الديمقراطية حيث تنظم علاقاتها لائحة داخلية تقر من مؤتمراتها التي تنعقد دورياً مرة كل سنتين لتبت ببرنامجها وخطة عملها وتنتخب هيئاتها. وتضم هذه المنظمات نحو 25 ألف عضو تتوزع على قطاعات العمال والشباب والمرأة والمعلمين والموظفين والمهن الحرة، وتنتشر معظم هذه المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية خاصة سوريا ولبنان مثل "اتحاد الشباب الديمقراطي" في الضفة وغزة ومخيمات لبنان و"المنظمة النسائية الديمقراطية" في مخيمات لبنان وسوريا، وكل من التجمع الديمقراطي للمهندسين والحقوقيين في لبنان، و"اتحاد لجان الرعاية الصحية" في الضفة والقطاع و"التجمع الديمقراطي للأطباء والصيادلة" في لبنان وألمانيا.

ثانياً: موقف الجبهة من الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

لم تعترف الجبهة الديمقراطية عند نشأتها بالدولة اليهودية أو الشعب اليهودي[12] شأنها شأن بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، فقد جاء في بيانها التأسيسي أنها

ستقاتل مع جميع فصائل المقاومة قتالاً طويل الأمد وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير بلادنا وحل معضلات التحرر الوطني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكافة حقوقهم الثقافية والدينية وبالمساواة الاجتماعية الدستورية.

ورفعت الجبهة "شعار الديمقراطية الشعبية" الذي اعترف مبكراً بأنه إلى جانب المسألة الفلسطينية، فثمة مسألة يهودية لا بد من علاجها ليس عبر الحلول الشوفينية والمرجعية الصهيونية الاستعمارية القائمة على الاعتراف بدولة إسرائيل وليس أيضاً عن طريق الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية المطروحة قبل عدوان 1967 وبعده والقائمة على "ذبح اليهود ورميهم في البحر"، ولكن عبر النضال من أجل حل ديمقراطي شعبي للمسألتين الفلسطينية والإسرائيلية يقوم على إزالة الكيان الصهيوني بكافة مؤسسات الدولة، الجيش، الإدارة والبوليس وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية أو الصهيونية، وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز[13].

وفي سبيل إنجاز هذا الحل تبنت الجبهة ما عرف باسم "المقاربة المرحلية للمسألة الوطنية" والتي احتلت موقعاً مفصلياً في تناول القضية الوطنية، وقد تلمست الجبهة طريقها إلى "إستراتيجية التمرحل" نتيجة لعدد من العوامل أبرزها هزيمة المقاومة الفلسطينية في الأردن وبداية فتح الطريق نحو تسوية عربية إسرائيلية للصراع، خاصةً بين مصر والأردن وبين إسرائيل على قاعدة "مشروع روجرز 1970"، ومن جانب آخر، فإن الثورة الفلسطينية عانت بكافة فصائلها ومنها الفصائل اليسارية المتقدمة من خلل حاد في نمط إدراكها للمهمات المباشرة والمرحلية ولبرامج العمل التي يتطلبها موضوعياً نمو العملية الثورية.

وقادت هذه العوامل، وفي إطار المراجعة النقدية داخل الجبهة الديمقراطية، إلى البحث عن برنامج واقعي تشخيصي لواقع الشعب الفلسطيني وحقيقة توزعه الجغرافي في أقاليم تسودها ظروف سياسية واقتصادية متباينة وينطلق أيضاً من رؤية شاملة لعناصر التوازن الإقليمي والدولي السائدة حتى يحقق هدفه التاريخي والاستراتيجي بإقامة فلسطين ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود في ظل المساواة القومية الكاملة، وأول مقدمات هذه الحل تتمثل في أنها عملية الاقتلاع

بإقرار جميع حقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وإنهاء مظاهر التبديد الوطني عبر إحياء الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني وتوحيدها في دولة مستقلة كاملة السيادة، بما يعني الاعتراف الكامل بالحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، ووقف عملية اغتصاب وتهويد الأراضي بوقف الهجرة اليهودية وإلغاء قانون العودة الصهيوني وإزالة المؤسسات الصهيونية.

البرنامج المرحلي

لقد تبلور البرنامج المرحلي وولد في الشتات من المنطلقات الفكرية ـ السابق الإشارة إليها ـ وبدأت ملامحه الأولى في التشكل منذ يوليو 1971 حينما تقدمت الجبهة بتقرير إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالقاهرة تحت عنوان "المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية" والذي دعا بعبارات مبهمة إلى إقامة "منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية" تكفل استمرار الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها، ثم صدر هذا البرنامج الذي اعتمد خطاً موجهاً لسياسة الجبهة منذ الدورة الرابعة للجنة المركزية الثانية في أغسطس 1973 تحت عنوان "عشر موضوعات حول الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن" وازدادت راهنيته في البيان الصادر عن دورة اللجنة المركزية الموسعة في نوفمبر 1973، أي بعد حرب أكتوبر، وكذلك في النداء الصادر عن منظمة الجبهة في الأراضي المحتلة في نوفمبر 1973 أيضاً[14].

ويمكن القول أن الجبهة بتقديمها هذا البرنامج المرحلي الوطني تعتبر أول الفصائل التي دعت بوضوح إلى حل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة والتفاوض مع الإسرائيليين عملاً بقرارات ومرجعية الشرعية الدولية، حيث وجه "نايف حواتمه" النداء الأول من مسؤول فلسطيني لمجموع الإسرائيليين في أبريل 1974 يدعوهم للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير من خلال عبارة **"تعالوا لنحول السيوف إلى مناجل"** في إطار سلام شامل متوازن وحل وسط قائم على قاعدة الشرعية الدولية، أي دولتان على أرض فلسطين، دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، بجوار الدولة العبرية مقابل الحدود الآمنة المعترف بها[15].

وقد تعرض هذا البرنامج المرحلي لحملة من الاتهامات والمعارضة حيث رآه البعض

مرتبطاً بإيقاع مساعي التسوية السياسية بعد حرب أكتوبر 1973، وأنه شكل من أشكال المراهنة على تحرير المناطق المحتلة عام 1967 بناءً على تسوية سياسية، ولم يخل الأمر من احتكاكات مسلحة مع بعض فصائل الرفض، وكان رد مسئولي الجبهة بأن هذا البرنامج يسعى إلى بلورة إستراتيجية عمل نضالي تنظيمي بالتلازم مع الإستراتيجية السياسية، فهو بالأساس برنامج لتصعيد الكفاح وتحقيق الهدف النهائي عبر سلسلة متتالية من الخسائر المتراكمة للعدو، ومن ثم **فإنه يطرح للمرة الأولى فكرة الانتفاضة الشعبية الشاملة** باعتبارها الشكل المميز من أشكال الحرب الشعبية، وإن كانت هذه الفكرة ما تزال في بدايتها، لكنها طرحت في وقت كانت فيه الحركة الجماهيرية في المناطق المحتلة تعيش حالة من الركود قبل أن تبدأ الانتفاضات الجماهيرية المتتالية بدءاً من خريف 1974، كما أن توقيت طرح البرنامج كان قبل حرب أكتوبر وفي وقت كانت فيه جهود التسوية ومساعيها متوقفة. **وتشهد العمليات العسكرية العديدة التي خاضتها الجبهة في الفترة بين أعوام** 1974 **و**1979 على أنه برنامج نضالي كفاحي في سبيل العودة وحق تقرير المصير، ومن ثم كانت دعوتها إلى تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة الشعبية في الأسبوع الأول لانطلاقها في 9 ديسمبر 1987.

وعلى جانب آخر، فإن احتمالات التسوية العربية الإسرائيلية كانت من العوامل التي حفزت على تطوير البرنامج، وكانت الجبهة تدعو إلى تسوية سياسية تفاوضية بشرط أن تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1967 وحق الشعب في إقامة دولته المستقلة عليها وحق العودة، وهو ما دعاها إلى جمع نحو 70 ألف توقيع على مذكرة تم رفعها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تستنكر في استبعاد الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة كطرف متكافئ في مؤتمر جنيف (21 ديسمبر 1973) الذي سيبحث مصير أرضه وحقوقه في غياب ممثليه الشرعيين[16]، كما أنها رفضت اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل بما انطوت عليه من مشروع الحكم الذاتي للسكان دون سيادة على الأراضي المحتلة لمدة خمسة سنوات، وهو ما يعني عدم تحقيق تسوية عادلة كما تريدها الجبهة.

ويرى البعض أن الجبهة حاولت أن تطور فكراً سياسياً يعمل على إلغاء ثنائية التضاد بين "الكفاح المسلح" وبين "التسوية"، وبين "النضال" و"المفاوضات"،

فالتسوية لا تعني بالضرورة التفريط والاستسلام، والمفاوضات لا تعني بالضرورة التخلي عن النضال والكفاح المسلح. وهذا ما جعل مستويات التفاعل بين القوى السياسية وهدف هذا البرنامج عملية غير ميسرة في ظل تبني هذه الأطروحات الجديدة، الأمر الذي حول الحوار في حالات عديدة إلى أشكال حادة بما في ذلك الاحتكاكات المسلحة التي وصلت أحياناً إلى حافة الانفجار[17].

ورغم ما تعرضت له الجبهة من نقد لاذع واتهامات بالتفريط في الحقوق الفلسطينية، إلا أن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في يونيو 1974 جاء ليعتمد مبادئ هذا البرنامج المرحلي تحت عنوان "برنامج النقاط العشرة" الذي تحول بعد الدورة الرابعة عشرة (دمشق ـ يناير 1979) إلى برنامج للإجماع الوطني، كما صادقت عليه قمة الرباط العربية (نوفمبر 1974)، فأصبح قاسماً مشتركاً ملموساً بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين البلدان العربية.

ثالثاً: موقف الجبهة من عملية التسوية السلمية

إن الخط السياسي الواقعي الذي انتهجته الجبهة الديمقراطية عبر برنامجها المرحلي لم يكن يغفل أن عملية التسوية السياسية قادمة، وأضحى هذا البرنامج أكثر نضجاً ووضوحاً من خلال المبادرة السياسية التي أطلقها المكتب السياسي للجبهة في أغسطس 1988 والتي تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستعداد لإعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها المؤقتة انطلاقاً من قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1948، وأن تتبنى المنظمة إعلاناً سياسياً يحدد أسس التسوية بحيث تتضمن (الانسحاب الكامل من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تضمن حق العودة، وإجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة تشارك فيه أطراف النزاع بما في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى)[18]، وهي المبادرة التي تم تضمين عناصرها في وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في 15 نوفمبر 1988.

ومما سبق يتضح أن الجبهة الديمقراطية لم تعارض عملية التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في حد ذاتها، وطبقاً للأهداف السابقة. وتحت شروط حق منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني من الداخل والخارج، وحضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في مفاوضات المرحلة الواحدة. حيث شاركت في الوفد الفلسطيني المفاوض منذ أن بدأت جولات وزير الخارجية الأمريكية "بيكر" في المنطقة في 28 فبراير 1991 للتحضير لمؤتمر مدريد للسلام، لكنها أعلنت ـ إضافة للجبهة الشعبية وحزب الشعب ـ تعليق المشاركة في المفاوضات بعد الجولة الثالثة من "بيكر" يتفاوض وفقاً للشروط الإسرائيلية والتي لا تتوافق مع الشروط السابقة، ثم خاضت الجبهة معركة جماهيرية جمعت خلالها أكثر من نصف مليون توقيع في الوطن المحتل وأقطار اللجوء حتى لا تمر خطة المشاركة بالمفاوضات دون الشروط الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني في سبتمبر 1991،[19] لكن الجناح المحافظ المتحكم في قيادة منظمة التحرير وبعد اجتماع المجلس مرة أخرى في 16 أكتوبر ـ في ضوء إنذار بيكر بضرورة تقديم الرد الفلسطيني ـ أقدم على الالتفاف والخروج على قرارات المجلس المركزي وأعلن الدخول في مفاوضات السلام تحت شروط أخرى لا رابط بينها وبين قرارات المجلس.

واتخذت الجبهة بعد انعقاد مؤتمر مدريد سياسة واقعية، وأقرت بأن نضالها سيستمر حول مضمون التسوية والسعي لتحسين شروط المفاوض الفلسطيني المجزوء والذي قبل بمرجعية المفاوضات وفقاً لورقة الدعوة الأمريكية، ومن مخاطر التراجع أمام إستراتيجية رابين التفاوضية التي تقوم على تسريع المفاوضات من أجل مشروع الحكم الذاتي القائم على تقسيم المناطق المحتلة وضم أجزاء منها مع استمرار الاحتلال، إلا أن الجناح المتنفذ في حركة فتح ورغم الإضرابات الشاملة في الربع الأخير من عام 1992 واصل سياسته التنازلية إلى أن تم التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو1" في 13 سبتمبر 1993 والذي رأت الجبهة أنه اتفاق التسليم بالشروط الإسرائيلية سواءً ببنوده المطروحة للتنفيذ أو التي ستكون موضع التفاوض اللاحق لأنه فتح الطريق رسمياً أمام فرض الحلول والصفقات الجزئية والمنفردة وسياسة الخطوة خطوة بديلاً عن البرنامج المرحلي وعن الحل الشامل والمتوازن القائم على قرارات الشرعية الدولية.

وقام موقف الجبهة بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو على ضرورة العمل من أجل تجاوزها عبر تقديم سياسة عملية بديلة لا تعنى "إما أوسلو أو التطرف"، وإنما تنطلق من حقيقة أن عملية أوسلو وإن عقدت المسار نحو بلوغ أهداف برنامجها المرحلي وأطالت أمدها زمنياً، فإنها لا تلغي راهنية هذا البرنامج وأنه الحل المتوازن لمسألة الصراع في المدى المنظور، ومن ثم فإن تجاوز عملية أوسلو يتطلب معركة صعبة ومعقدة، لا يمكن حسمها بالضربة القاضية بل بالنقاط، ولا يعني البدء بتنفيذها نهاية هذه المعركة بل فقط دخولها مرحلة جديدة تتطلب تغييراً في تكتيكان النضال وأساليبه[20]، وهذا يكون ممكناً وموضوعياً إلا عبر إحكام العزلة على دعاة أوسلو وعبر استنهاض الانتفاضة ومواصلة المقاومة ضد الاستيطان والاحتلال وبناء أعرض صف وطني يقدم البديل التوحيدي والعملي لسلام يقوم على تحقيق أهداف البرنامج المرحلي، واعتبر ذلك هو الأساس في سلسلة المبادرات السياسية التي أطلقتها الجبهة منذ دخول اتفاقيات أوسلو مراحل التنفيذ.

وهنا يمكن القول أن الجبهة ارتكزت في العمل على تجاوز عملية أوسلو إلى إدانة الاتفاقات المنبثقة عنها، ونقد كل اتفاق أقدم عليه فريق أوسلو، وفحص تداعياته ونتائجه السلبية على الواقع الفلسطيني، وتقديم البديل الوطني والمهمات الضرورية المباشرة لتعزيز موقف المفاوض الفلسطيني خاصةً مفاوضات الوضع الدائم التي تتناول العناصر الرئيسية في القضية الوطنية (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود، وسائر القضايا السيادية).

1 ـ الموقف من مسار أوسلو واتفاقاته

انطوت اتفاقات أوسلو من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية على خطرين داهمين، الأول يتعلق بالحقوق الفلسطينية المختلفة، والثاني هو تقسيم الصف الوطني الداخلي أكثر مما هو عليه وخلق سلطة تابعة للاحتلال وهو ما سيتم تناوله لاحقاً.

ويلاحظ إن السمة العامة للاتفاقيات المعقودة في سياق عملية أوسلو هو ميلها التنازلي، فكل اتفاق جديد يهبط بسقفه عن الذي سبقه، فاتفاق "أوسلو1" هو الأكثر هبوطاً مما كان يمكن أن يعقد في سياق عملية مدريد، فقد خلا من أي إشارة لقرارات الشرعية الدولية وتجاهل أن الأراضي المحتلة عام 1967 هي أراض محتلة وأن

إسرائيل هي قوة محتلة، لكنه حولها إلى مناطق متنازع عليها، وان الأمر لا يعدو كونه إعادة تنظيم للاحتلال وهو ما تأكد في اتفاق "غزة ـ أريحا" في 4 مايو 1995 والمعروف "بأوسلو2" حيث قضى بأن تتولى إسرائيل المسئولية الأمنية الكاملة على حوالي 36٪ من مساحة قطاع غزة فضلاً عن سلطتها على كافة الشؤون المدنية في مناطق المستوطنات[21]. واستمر هذا المنحى التراجعي من فريق أوسلو بتوقيعه اتفاقية الخليل في 17 يناير 1997 والتي بموجبها تم تقسيم المدينة وفتح أكثر من 20٪ من مساحتها أمام التهويد وفرض السيطرة على الحرم الإبراهيمي وتقييد الصلاحيات المدنية للفلسطينيين بما هو أدنى من اتفاق "أوسلو2" الذي كان ينص على إخلاء الخليل كلها، كما أجلت هذا الاتفاقية المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الضفة الغربية، التي كان مقرراً لها سبتمبر 1996، إلى ما بعد تنفيذ ما يختص بمدينة الخليل ويؤخر المرحلة الثالثة من سبتمبر 1997 إلى منتصف 1998 مع تحديد كل مرحلة من المراحل الثلاث وفقاً لما تراه إسرائيل حقاً وصلاحية لها بما يعنيه ذلك من ترحيل عملية إعادة الانتشار إلى مفاوضات الوضع الدائم[22].

إن اتفاق أوسلو وما صاحبه من رسائل الاعتراف المتبادل بين "عرفات ورابين" يمثل تنازلات فادحة، حيث اعترف "عرفات" بحق دولة إسرائيل في الوجود رغم أن دستورها لم يحدد حدودها الجغرافية مقابل اعتراف "رابين" بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني وليس باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، كما تعهد عرفات ـ دون تعهد مماثل من رابين ـ بنبذ الإرهاب وأعمال العنف الأخرى[23] وهو ما قاد في اتفاق "واي ريفر" الموقع في 23 أكتوبر 1998 إلى تلبية شروط "نتنياهو" حول "إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني ومكافحة الإرهاب"، الأمر الذي خلق تعاوناً أمنياً بين السلطة وبين كل من إسرائيل والولايات المتحدة بهدف قمع المقاومة والقضاء على ما أطلق عليه "البنية التحتية للإرهاب".

ولقد لعبت اتفاقيات أوسلو بمنهجية التجزئة والتشطير التي سادت المرحلة الانتقالية إلى إعادة تعريف للحل الدائم الذي يمكن أن يتحول إلى حل مرحلي مديد يستغرق سنوات، وذلك بعد نجاح "باراك" في اتفاق شرم الشيخ "واي 2" الموقع في 5 سبتمبر 1999 في إحالة القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية إلى قضايا الوضع الدائم وذلك في ظل تمسكه بلاءآته المعروفة (لا عودة لحدود عام 1967، لا انسحاب

من القدس، لا تفكيك للكتل الاستيطانية الكبرى، لا سيادة كاملة لفلسطين، لا لعودة اللاجئين)، وهنا يعيد الوفد الفلسطيني خطأه الذي حدث في اتفاق "واي1" الذي فرض عليه هيكلية تفاوضية قادت سابقاً إلى تجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم واتفاقها على أطر زمنية لإعادة الانتشار كانت تعلم أنها لن تقود للإعلان عن استحقاق 4 مايو 1999 بإعلان الدولة المستقلة ذات السيادة[24].

إن ما سبق يشير إلى تراجع الوفد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، أما الخطر الأكبر فيتمثل في قضايا الوضع الدائم التي فشل المفاوض الفلسطيني في الحصول على نجاحات إزائها عبر مسار أوسلو، حيث همشت الاتفاقيات المعقودة قضية اللاجئين وجردتها من طابعها السياسي والتاريخي وتحولت إلى مجرد قضية إنسانية بسبب عدم تضمين قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194 منذ البداية في اتفاق أوسلو وهو ما شكل ثغرة حاول المفاوض الفلسطيني في مفاوضات الوضع الدائم علاجها عبر التكييف القانوني بالدمج بين هذا القرار والقرار 242، باعتبار أن اتفاق أوسلو أشار إلى "حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338"، لكن سياسة إسرائيل تقوم في هذا الشأن على ما تعتبره تنازلات إقليمية في الضفة والقطاع في إطار الحل الدائم مقابل تنازلات الجانب الفلسطيني عن هذا الحق والعمل بفكرة "توطين اللاجئين وتأهيلهم" حتى لا يتأثر وضعها الديموغرافي، كما أنه قد أحيلت مشكلة اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف، إضافة لذلك، فإنه أمكن التلاعب بهذا الحق باعتباره أصبح يعني العودة إلى الدولة الفلسطينية حينما يتم إنشاؤها في الضفة القطاع وليس إلى الأراضي الفلسطينية التي تم تشريد اللاجئين منها عام 1948 وقامت على أنقاضها دولة إسرائيل[25].

أما الاستيطان، فإن اتفاقات أوسلو أعطت المسئولية الكاملة وحرية التصرف لإسرائيل بنحو 40٪ من مساحة غزة وبنحو 70٪ من أراضي الضفة الغربية (بما يسمى بالمناطق ج)، وهذا بدلاً من أن تشكل الاتفاقات مدخلاً لوقف التوسع الاستيطاني، فإنها شكلت مظلة تغطية لإسرائيل لتكريس حقائق دائمة على الأرض تستبق بها نتائج مفاوضات الوضع الدائم حيث بلغت المساحة التي سيطرت عليها منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى بداية عام 2000 نحو 3000 كم2 تحتل بها نحو 50٪

من مساحة الضفة والقطاع، وزاد عدد المستوطنين فيها من 127623 مستوطناً عام 1994 ليبلغ 169271 مستوطناً (موزعين على 129 مستوطنة في الضفة و19 مستوطنة في غزة)[26]. على أن أخطر ما في هذه الهجمة الاستيطانية، يتمثل في تكريس الوجود اليهودي في القدس المحتلة مادياً وبشرياً، حيث بلغ عدد المستوطنين بها نحو 180 ألفاً عام 1998، ذلك أن اتفاقات أوسلو سلمت بفصل القدس عن سائر الأراضي المحتلة، وفي الوقت الذي تحول فيه بحث وضعها إلى مفاوضات الوضع الدائم، فإنها تخلو من أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة، وهو ما سهل على إسرائيل تعجيل عملية التهويد عبر مصادرة الأراضي العربية وتفريغ المدينة من سكانها العرب.

2 ـ تجاوز مأزق أوسلو وإعلان سيادة الدولة الفلسطينية

قدمت الجبهة العديد من المبادرات السياسية التي تعمل على إعادة بناء العملية التفاوضية بما يضمن تحقيق الحد الأدنى من المطالب التي لا يمكن النزول عنها فلسطينياً، وكان منطقها أنه بالرغم من مظالم أوسلو والخلافات القائمة بشأنها، فإنه من الضروري أن لا تترك القوى الديمقراطية "فريق أوسلو" الفلسطيني المعروف بمنهجه التفريطي أن يدخل منفرداً مفاوضات الوضع الدائم، لأنها قضايا مصيرية لا يجوز لفريق واحد البت فيها، لكنها تتطلب إجماعاً وطنياً وشعبياً.

وكان ما سبق مضمون "**المبادرة السياسية الوطنية** لاستعادة عناصر الإجماع الوطني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم" التي **أعلنتها الجبهة في 21 فبراير** 1997، أي عقب توقيع "بروتوكول الخليل في 17 يناير 1997" بما يفرضه من استحقاقات على إسرائيل مثل إعادة الانتشار والممر الآمن بين الضفة والقطاع، وغيرها من أمور المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم، وتضمنت هذه المبادرة ضرورة الالتزام الصريح والمعلن للشعب الفلسطيني بالحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي اتفاق بدون ضمانها وهي[27] (الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود 4 يونيو 1967 تطبيقاً للقرارين 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملاً بالقرار الدولي رقم 478 الصادر عن مجلس الأمن عام 1980، والاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وتفكيك

المستوطنات ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم 465 الصادر عن مجلس الأمن عام 1980، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أراضي 1967، والتمسك بحق اللاجئين وفقاً للقرار 194 الذي يكفل لهم حق العودة، والتنفيذ الفوري للقرار 227 الخاص بالنازحين).

وتتحدد محاور تنفيذ هذه المبادرة وأهدافها فلسطينياً بعرض اتفاق أوسلو على الاستفتاء الشعبي العام، ثم شرط أن تكون المرجعية الفلسطينية للمفاوضات هي منظمة التحرير بتكوينها الائتلافي الكامل والقائم على أساس برنامجها الوطني، وعربياً باستعادة الترابط والتنسيق مع سائر المسارات العربية على أساس الانسحاب الإسرائيلي على ما وراء خطوط 4 يونيو 1967، ودولياً بإشراف صيغة دولية جماعية فاعلة تضم إلى جانب راعيي مؤتمر مدريد "الولايات المتحدة وروسيا" كل من الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والأمم المتحدة[28].

ولتحقيق ذلك، طالبت الجبهة السلطة الفلسطينية بتبني منهج يقوم على إستراتيجية تفاوضية تقوم على استقلال مفاوضات الوضع النهائي عن المرحلة الانتقالية حتى وإن اضطر الوفد الفلسطيني إلى تعليق المشاركة في استئناف المفاوضات مع حكومة "نتنياهو" نظراً لسلبيات القبول بالتفاوض على مرحلتين والتي ستتحول إلى مفاوضات تجزيئية للقضايا تكاد لا تنتهي في إطار المرحلة الانتقالية ذاتها[29]، وذلك لأن المرحلة الانتقالية تفتقر إلى مرجعية الشرعية الدولية، بينما هناك نص واضح بقراري مجلس الأمن 242 و338 كأساس للتوصل للحل الدائم، ولقطع الطريق أمام المماطلة الإسرائيلية ومد المفاوضات لأجل غير محدد بعدما تبين جلياً منذ أواخر عام 1997 عدم التزامها بعملية إعادة الانتشار وسعيها للتهرب من استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية في 4 مايو 1999 "فترة انتهاء المرحلة الانتقالية"، لذا طرحت الجبهة مبادرة ثانية أقرتها في مؤتمرها الوطني العام الرابع في مايو 1998 تحت عنوان "عناصر المبادرة الوطنية لتجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الإجماع الفلسطيني"[30]، وتتمثل أبرز عناصر هذه المبادرة في إعلان دولة فلسطين وبسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً، كأراضي فلسطينية محتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (605، 607، 608)، على أن يصدر هذا الإعلان عن

المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية مشفوعاً بنداء يتوجه للمجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل إسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، كما يصدر هذا الإعلان بعد اتفاق الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية وفي مدى أقصاه 5 مايو 1999، إضافة إلى الالتزام الوطني بالحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية التي تم تضمينها في مبادرة 21 فبراير 1997.

ورغم ما ينطوي عليه إعلان السيادة من مخاطر عديدة، إلا أن الجبهة رأت أن هذه الخطوة هي عامل أساسي لإنهاء الانقسام السياسي حول عملية أوسلو، وأنها لا تعنى بالضرورة التكيف مع الاحتلال بل ستكون طريقاً لاستئناف الكفاح من أجل طرد المحتلين والمستوطنين بعد كفاح شعبي واستعداد لانتفاضة شاملة تترافق مع إعلان السيادة لأن إسرائيل ستلجأ على إجراءات قمعية قد تصل لحالة الحرب، وإعلان السيادة يعني أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ في غياب إمكانية التوصل إلى حل دائم بنهاية المرحلة الانتقالية ـ تعلن أنها باتت في حل من هذه الالتزام، وهذا يقود إلى عودة أراضي الضفة والقطاع إلى أراضي محتلة لا متنازع عليها، وسيكون التفاوض حول قضايا الوضع الدائم بين دولتين، وإعلان السيادة لا يعني أيضاً التفريط في أي من المطالب الوطنية خاصة اللاجئين، ولا يسقط الحق في المطالبة بحدود التقسيم، رقم 81 لسنة 1947، أما أراضي الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة فهي أراضي الدولة الفلسطينية ولا جدال في حق الفلسطينيين في السيادة عليها، ولا إمكانية للمساومة بشأنها، وهي غر خاضعة للتفاوض[31].

وقد استقبلت الكثير من القوى السياسية المشاركة في السلطة الفلسطينية والمعارضة لها هذه المبادرة بالتحفظ وأحياناً بالاعتراض عليها، لكن إغلاق المرحلة الانتقالية بسقف "مذكرة واي ريفر"، والزج بها في مرحلة إخبارية بديلة عملياً للحل الدائم وقيام الجبهة الديمقراطية بشن حملة واسعة في أوساط الرأي العام وإدارة حوار واسع مع القوى السياسية في وسائل الإعلام **ساعد على إجماع الفصائل باعتماد خيار إعلان السيادة وتوافر الشروط الموضوعية** لخوص عملية حوارية داخل المجلس المركزي في دورته المنعقدة من 27 إلى 29 أبريل 1999 بعد أن استوفى الحد الأدنى من شروط انعقاده منذ نحو ست سنوات، وبادرت الجبهة بتقديم مشروعها "خطة عمل للخلاص الوطني" وأهم بنودها، أولاً إنهاء المرحلة الانتقالية بانتهاء الفترة الزمنية

المحددة لها، ثانياً رفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال واعتبار كافة الالتزامات وترتيبات الحكم الذاتي "الانتقالي" التي تنص عليها اتفاقات أوسلو والتي تتناقض مع حق السيادة باطلة ولاغية[32]، إلا أن المحصلة السياسية لأعمال هذا المجلس نتج عنها تسوية بين مختلف الاتجاهات الفاعلة أقرت أنه (لا إعلان لتمديد المرحلة الانتقالية لكن بالمقابل لا إعلان لانتهائها، ولا إعلان للسيادة لكن بالمقابل إبقاء الموضوع مفتوحاً لاستكمال دورة المجلس في يونيو 1999)، ولذا أعلنت الجبهة تحفظها على هذا القرار وتقدمت بالدعوة إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة[33].

ولم تلتزم السلطة الفلسطينية بهذه القرارات ودخلت في ظل حكومة "باراك" على اتفاق شرم الشيخ في 4 سبتمبر 1999 والذي اقترب من تصور "باراك" القائم على الدمج بين المرحلتين الانتقالية والنهائية، وتضمن تحديداً رسمياً للمرحلة الانتقالية حتى سبتمبر 2000.[34]

وفي ظل دخول اتفاقات أوسلو مأزقاً حقيقياً حول قضايا الوضع الدائم والبدء للتحضير للقاء القمة الثلاثي في "كامب ديفيد" في الفترة من 11 إلى 24 يوليو 2000 وبهدف تحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني تم اعتبار استحقاق سبتمبر 2000 محطة فاصلة بين الحكم الذاتي وإعلان السيادة أثناء دورة المجلس المركزي (2 و3 يوليو 2000)، إلا أنه وفي انقلاب على هذا القرار وبعد فشل قمة "كامب ديفيد" ومع عشية الموعد الزمني المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية في 13 سبتمبر اتخذ المجلس المركزي (9 و10 سبتمبر 2000) قراره بتأجيل موعد إعلان السيادة ليكون في 15 نوفمبر 2000 وذلك في ظل جدل ساخن وبأغلبية ضئيلة تمت بإلزام جميع أعضاء "فتح" الموافقة على هذا القرار[35]، وبهذا لم يتم إعلان السيادة وضاعت فرصة تلو الأخرى حتى جاءت انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر من نفس العام لتأخذ جميع القضايا مساراً آخر أخرج عملية التسوية السلمية المتعثرة عن مسار اتفاقات أوسلو.

رابعاً: الجبهة الديمقراطية والعلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية

تسعى الجبهة منذ نشأتها ـ في إطار سياستها على الصعيد الوطني ـ إلى محاولة الجمع أو إيجاد صيغة متوازنة للعمل بين محورين رئيسيين. المحور الأول، هو الاندماج في الوحدة الوطنية وبناء جبهة وطنية تضم كافة فصائل المقاومة والقوى الفلسطينية المختلفة داخل أرض فلسطين المحتلة وفي الشتات بغية الاتفاق على برنامج سياسي وعسكري تنظيمي يتضمن حلولاً واقعية لكافة المعضلات التي تعترض توحيد فصائل الثورة، لذا تقدمت الجبهة وفي أول مشاركة لها بالمجلس الوطني الفلسطيني في سبتمبر 1969 بمشروع لتحقيق وحدة القوى الفلسطينية على أساس الوحدة التعددية الديمقراطية. أما المحور الثاني، فهو ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإحداث سلسلة من التغييرات الديمقراطية على مؤسساتها وعلاقاتها الداخلية لضمان تمثيلها كافة قوى الشعب تمثيلاً حقيقياً بحيث لا تخرج عن صيغة الإجماع الوطني بل لتكون منبراً لإجراء الحوار الموضوعي حول القضايا المختلفة، وفي نفس الوقت التأكيد على عدم الخروج عن لواء المنظمة تحت أي ظرف لأنه لن يستقيم الائتلاف الوطني إلا في داخلها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

واتخذت الجبهة بناءً على ذلك موقفاً واضحاً ضد الانقسام الحاد الذي حدث في حركة فتح في مايو 1983 والاقتتال الدامي في البقاع اللبناني ومدينة طرابلس عام 1983 أيضاً، كما رفضت في ذات الوقت الانقسام داخل منظمة التحرير بعدما قامت حركة فتح بالانقلاب على اتفاق "عدن ـ الجزائر" في يوليو 1984 الذي يرفض التعاطي مع الحلول الأمريكية واندفعت في دورة المجلس الوطني في 17 نوفمبر 1984 إلى الإخلال بمرتكزات الإجماع الوطني، وفتح الطريق أمام عقد "اتفاق عمان" في فبراير 1985 الذي أعاد فكرة إنشاء اتحاد كونفيدرالي بين الأردن ومنظمة التحرير لتمثيل الشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام، وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار التحالف الديمقراطي بعد انضمام الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية إلى جبهة الإنقاذ مع الصاعقة والقيادة العامة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي والحزب الشيوعي الثوري، أما الجبهة الديمقراطية وحفاظاً على تحقيق المعادلة الوطنية فقد فضلت ألا تنضم لجبهة الإنقاذ، كما امتنعت أيضاً عن المشاركة في المؤسسات المنبثقة عن مجلس

عمان. وفي نفس الوقت رفضت أن تشارك في أية محاولة للطعن في شرعية المجلس لما ينطوي عليه ذلك من تبديد للشرعية الفلسطينية وتمزيق منظمة التحرير وإضعاف مكانتها خارجياً باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[36].

إن صعوبة الجمع في الحالة الفلسطينية بين حل هاتين المعضلتين (ائتلاف وطني، ومنظمة تحرير ديمقراطية) وهي الصيغة التي تحاول الجبهة الديمقراطية إحداثها، قاد الجبهة إلى موقع بالغ الصعوبة افتقرت فيه للتحالفات طوال ثلاث سنوات، وتعرضت لكثير من الضغوط والتحرشات الأمنية والحصار المادي والسياسي من القوى الأخرى، إضافة إلى وطأة حرب المخيمات الدامية في لبنان ابتداءً من مايو 1983 إلى أن قررت الحكومة الأردنية وقف التنسيق مع منظمة التحرير في 13 فبراير 1986، وإلغاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اتفاق عمان في الدورة الثامنة عشرة في إبريل 1987 بالجزائر بمشاركة معظم القوى الفلسطينية بما فيها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية اللتين انسحبتا من جبهة الإنقاذ[37]، وبهذا شكلت هذه الدورة طريق العودة للسياسة الوطنية الوحدوية بين حالة الانقسام الداخلي والتنازع بين المحاور الإقليمية التي سادت الأوضاع الفلسطينية على امتداد أربع سنوات كاملة، وهو ما فتح الباب أمام إعلان مختلف القوى الفلسطينية عن استقلال دولة فلسطينية في 15 نوفمبر 1988.

لقد وضع اتفاق أوسلو الجبهة أمام معادلة دقيقة تفرض عليها اتباع سياسة مرنة ومنفتحة على التحالفات الوطنية في الداخل والخارج للضغط على السلطة الفلسطينية ليس لأجل تبديلها أو التشكيك في شرعيتها أو الانقلاب عليها لكن من أجل قطع الطريق على اتجاهاتها اليمينية والاستمرار في مظالم أوسلو، وفي نفس الوقت ضرورة صون منظمة التحرير وألا يكون بناء أي جبهة وطنية في الداخل أو الخارج بديلاً عنها بل العمل على استعادة مكانتها وبنائها على أسس ديمقراطية لمنع تفرد السلطة باتخاذ القرارات داخلها، ولا ينفي كل ذلك أن إدارة الصراع مع السلطة ونهجها يجب أن يتم بالوسائل السلمية، فالحوار معها هو شرط ضروري لتفادي مخاطر اتفاقات أوسلو القادمة خاصة مفاوضات الوضع الدائم لأن الهدف ليس فرض الحلول العدمية ولا المقاطعة السلبية التي تفرط في الحقوق الوطنية الفلسطينية.

1 ـ الجبهة بين التحالفات الوطنية والحفاظ على وحدة منظمة التحرير

عملت الجبهة خلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمر اتفاق أوسلو على تطور صيغ التحالفات الوطنية وأطر العمل المشتركة التي كانت بدأت في التشكل منذ عام 1992 خلال الجولة السادسة من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وأبرز هذه التحالفات القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وتحالف القوى الفلسطينية، والتجمع الفلسطيني الذي تكون في نابلس مضافاً إليها صيغ التنسيق بين الفصائل بما فيها أوساط فتح وحزب الشعب والشخصيات البارزة في الوطن المحتل وفي الشتات، حيث دعت في بيان مشترك مع الجبهة الشعبية في 25 سبتمبر 1993 عقب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ على تشكيل القيادة الوطنية والإسلامية للانتفاضة الشعبية من أجل استمرارها والتركيز على تنظيم صفوف الشعب المنتفض وحث حركتي حماس والجهاد الإسلامي لضم الصفوف والمشاركة الفورية مع القيادة الوطنية الموحدة في بناء مركز قيادي موحد للانتفاضة، كما دعت حزب الشعب وكوادر فتح المعارضة للاتفاق إلى ترجمة ذلك عملياً بالعودة لصفوف الانتفاضة لتجنب تفاقم سمات الفوضى والعفوية في صفوف الانتفاضة[38].

وقدمت الجبهة ورقة عمل مفصلة لتوحيد هذه التحالفات الوطنية في 7 أكتوبر 1993 في اجتماع ضم كل قادة فصائل المقاومة في مقر الجبهة بمخيم اليرموك جنوب دمشق وتم المصادقة على هذه الورقة، واستمرت جهود الجبهة في هذا الاتجاه، لكنها لم تؤد إلى الوصول لبرنامج مشترك كما لم تستطع الانتفاضة في الوقت نفسه مواصلة مسيرتها، وذلك لعدد من الأسباب أبرزها تفكك الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة بسبب الإنهاك الشديد الذي أصاب قطاعات جماهيرية واسعة بعد عدة سنوات خاصة تحت وطأة إجراءات القمع والعقوبات الجماعية والإغلاق والحصار، وأيضاً انفضاض صفوف قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى عن مسيرتها نظراً إلى التسليم بالواقع الجديد ومحاولة التكيف معه وتخوف هذه الفئات من تصدع نفوذها الاجتماعي، إضافة إلى أن اتجاه الإسلام السياسي غير المنتسب أصلاً إلى منظمة التحرير يفتقد تراث وتقاليد وتجربة العمل الجبهوي والائتلاف العريض بالمعنى الاستراتيجي

للمصطلح[39]، والأخطر من ذلك غياب برنامج وطني واقعي بديل لدى فصائل جبهة الإنقاذ والاتجاه الإسلامي.

وانتقلت الجبهة منذ عام 1997 إلى سياسة "الحوار الشامل" من أجل تنظيم أوضاع البيت الفلسطيني وحمايته من مخاطر الفتنة الداخلية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة على قاعدة احترام التعددية السياسية، وذلك لتصليب الموقف الفلسطيني وحمايته من الرضوخ مرة تلو الأخرى أمام ما يفرزه مسار أوسلو من اتفاقات خاصة مع ما طرحته هبة النفق في سبتمبر 1996 ثم هبة الدفاع عن الأرض في أبريل 1997 من إمكانية تجدد الانتفاضة الشعبية، من هنا كانت مبادرة الجبهة في 21 فبراير 1997 لاستعادة عناصر الإجماع الوطني ثم دعوتها كل القوى والشخصيات للمشاركة في حوار وطني شامل في 15 مايو 1997 ثم المبادرة الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية في مايو 1998، وقد تضمنت جميع هذه المبادرات أسساً لتنظيم العلاقات بين القوى السياسية وبين السلطة والمعارضة وتوفير الشروط الممكنة للحوار والاتفاق على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في أي اتفاقات مع الجانب الإسرائيلي، كما تضمنت العديد من الاقتراحات لإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وحددت الخيار الوطني الراهن في تجديد الانتفاضة عبر تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، وتأمين مقومات الصمود الاقتصادي، واستنهاض دور الجماهير في الداخل والشتات، وتعزيز التواصل مع جماهير الشعب داخل حدود 1948.

في هذا الإطار انعقدت جولتان للحوار الوطني في نابلس في 27 فبراير و28 أبريل 1997، لكنها لم تكن ـ كما ترى الجبهة ـ أكثر من استجابة جزئية من السلطة إزاء تعثر مسيرة التسوية السلمية في هذا الوقت ولم تتجاوز حدود الحوار ما رسمته السلطة في أن يكون حواراً يدار وفقاً لاعتبارات تكتيكية وحسابات قصيرة الأمد، كما أن القوى المعارضة لم تستطع بعد استخلاص قاعدة أوسع للقاء بينها من أجل الاتفاق على سبل كسر قيود أوسلو، بل إن هناك قوى أخرى من بعض فصائل المعارضة رأت فيه وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بما يسمح بتفادي القمع السلطوي، وفضلت صيغة الحوار الثنائي مع السلطة بديلاً عن الحوار الشامل[40].

وعقب اتفاق واي ريفر في 23 أكتوبر 1998 انعقد المؤتمر الثالث للمعارضة في دمشق في ديسمبر 1988، والذي شهد انقلاب فصائل جبهة الرفض على الورقة السياسية المشتركة التي سبق إعدادها من جميع الأطراف وأصرت على اعتبار المؤتمر مجلساً وطنياً فلسطينياً لمنظمة التحرير الفلسطينية وأن من حقه انتخاب لجنة تنفيذية لها، وهو ما كان يعني إقامة منظمة تحرير ثانية، ورفضت الجبهة ذلك لأن معناه الانتقال إلى الحروب كما سبق في عامي 1983 و1984[41]، وازدادت العلاقات توتراً بين الجبهة وفصائل المعارضة الفلسطينية في دمشق بعد قرار هذه الفصائل فصل الجبهة الديمقراطية من عضويتها إثر مصافحة تمت بين "نايف حواتمة" والرئيس الإسرائيلي "عيزرا وايزمان" في عمان أثناء جنازة الملك حسين في 8 فبراير 1999[42]، إلى أن تغيرت هذه الأمور في يوليو 1999 بعد أن أيد "خالد الفاهوم" رئيس لجنة متابعة مؤتمر الشتات دعمه لموقف الجبهة وإعلانه الاستعداد للحوار مع فتح والسلطة والمشاركة بمفاوضات الوضع الدائم وهو ما حظي بدعم من السوريين.

وفي نفس الوقت شاركت الجبهة في الحوار الوطني من أجل الاستعداد لاستحقاق 4 مايو 1999 وأجمعت الفصائل على المشاركة في دورة المجلس المركزي في أواخر أبريل 1999 من أجل اعتماد خيار إعلان السيادة، حتى حماس وجدت نفسها في موقع لا يسمح لها بتجاهل هذا الوضع فقررت المشاركة في اجتماعات المجلس كمراقب.

2 ـ الجبهة والسلطة الفلسطينية: بين النقد والحوار

ترى الجبهة أن السلطة الفلسطينية قد عملت على شطب التعددية وفرض الطابع الاستبدادي وتكريس نهج الانفراد والتفرد بالسلطة والقرار الوطني ولم تمارس عملها إلا عبر الهيمنة الفردية، وتجلى ذلك في مد أجهزة الأمن الوقائي إلى حيث استطاعت في أنحاء الضفة وغزة، فما أن استقرت حتى بدأت بالممارسات القمعية مثل مصادرة الصحف وملاحقة المعارضة المناوئة للاحتلال. كما تجاوزت أيضاً حقوق الإنسان لدرجة وفاة معتقلين في سجونها وانتهكت حركة الجامعات باقتحامها جامعة بير زيت مطلع أبريل 1996، وبلغ عدد الذين اعتقلوا سياسياً دون لائحة اتهام أو تقديم للمحاكمة نحو 2000 شخص[43]، وأخذ هذا المنحى الاستبدادي يتضاعف مع كل

اتفاق جديد يتم توقيعه مع إسرائيل حتى بلغ أقصاه بتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على ما يعتبرونه البنى التحتية للإرهاب وإصدار "عرفات" مرسوماً بمنع التحريض على خرق الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل لأنها جريمة يعاقب عليها القانون.

وتحت راية إجراء الانتخابات التشريعية التي جرت في 20 يناير 1996، استطاعت هذه السلطة أن تسبغ شرعية زائفة على نفسها وعلى اتفاقات أوسلو، وكان موقف الجبهة الديمقراطية هو مقاطعة هذه الانتخابات لأنها ترفض الدخول في إطار مؤسسي مكون تحت سقف هذه الاتفاقات، ولأن هذه الانتخابات لا تعد انتخابات تشريعية حرة ولا تعتبر ممارسة ولو جزئية لحق تقرير المصير لأنها تقتصر على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتستثني مواطني القدس الذين يمارسون حق الاقتراع في مراكز البريد وخارج الحدود البلدية للمدينة، أي أنها تنطوي على اعتراف بضم القدس لإسرائيل، كما أنها تستثني المقيمين في أقطار اللجوء والأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، كما أن النظام الانتخابي القائم على نظام الدوائر المفتوحة لا التمثيل النسبي يضمن فوز السلطة، وبموجب اتفاق "أوسلو2"، فإنه لا نص على الفصل بين السلطات ولا صلاحيات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية بل إنه حتى في نطاق الصلاحيات المحدودة فإنه يتم إبلاغ الجانب الإسرائيلي بجميع التشريعات الصادرة عن المجلس إلى اللجنة القانونية المشتركة المشكلة بموجبه[44].

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترى الجبهة أن السلطة قد اتبعت نهجاً اقتصادياً واجتماعياً ينحاز فقط لمصالح شريحة اجتماعية ضيقة ذات طبيعة طفيلية وحولت موارد المجتمع المنتج إلى حماية فئات برجوازية سيطرت على 85٪ من الاستثمارات في القطاعات غير الإنتاجية وأصبح الفساد المالي والإداري وتبديد الأموال العامة سمة من سمات السلطة أثرت على وضع الفلسطينيين أمام الخارج، ونظراً لتشابك مصالحها مع إسرائيل كرست التبعية الاقتصادية عبر اتفاق باريس "الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو"، حيث تتحكم إسرائيل في ثلثي إيرادات الموازنة الفلسطينية، وبهذا تبدد سريعاً الحلم الوردي الذي جرى الترويج له بتحويل قطاع غزة إلى "سنغافورة المتوسط"، فقد تدهور الوضع الاقتصادي وتراجعت نسبة الناتج المحلي بنسبة 16٪

خلال السنوات الثلاث التي أعقبت بدء تطبيق أوسلو، وتراجعت نسبة الناتج القومي الإجمالي حوالي 25٪ خلال نفس الفترة، وهبط مستوى معيشة الفرد الفلسطيني وتفاقم العجز في الموازنة وبلغت نسبة البطالة في فترات الإغلاق والحصار نحو 35٪ وبلغت نسبة الأسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر نحو 20.3٪[45].

وأما هذا التدهور السياسي الاقتصادي، حددت الجبهة موقفها تجاه السلطة في الآتي[46]:

1 ـ رفض المشاركة أو الانخراط في مستويات السلطة التي تتحمل مسئولية تنفيذ اتفاق أوسلو ورفض تزكيتها أمام الجماهير، وهذا لا يعني إدارة الظهر لمصالح الجماهير اليومية التي ترتبط بشكل أو بآخر مع أجهزة السلطة، لكن يعني فضح عجزها عن تلبية المصالح الحياتية لمختلف طبقات الشعب وكشف فسادها وتسلطها وتبعيتها للاحتلال.

2 ـ عدم الانجرار وراء الخطاب الذي تنتهجه السلطة حول المشاركة في بناء المؤسسات، وحول وحدانية السلطة لأن معركة البناء لا تتم بمعزل عن مواجهة الاحتلال والاستيطان والاعتراف بوحدانية السلطة هو عجز عن مقاومة القوانين والأنظمة المعسكرة وانتهاك السلطة لحقوق الإنسان.

3 ـ التمسك بحق الشعب الفلسطيني في مواصلة المقاومة بكافة أشكالها والنضال الانتفاضي ضد الاحتلال وتعبئة الضغط الشعبي على أفراد وضباط الشرطة وسائر الأجهزة الأمنية لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال والامتناع عن قمع الشعب.

4 ـ تعبئة الرأي العام الشعبي من أجل درء الفتنة وتحريم الاقتتال الأهلي وهو ما يتطلب الضغط الجماهيري على السلطة لوقف استفزازاتها وانتهاكاتها لحقوق المواطنين لأنها السبب للتوتر المتواصل والاحتقان السياسي والأمني الحاد الذي يهيمن على الحياة اليومية في مناطق الحم الذاتي.

5 ـ تعبئة الضغط الجماهيري على المجلس الفلسطيني المنتخب ومواجهته بمطالب المواطنين واستخدام صلاحياته حتى وإن كانت محدودة لسن قوانين تلبي حاجة المجتمع للديمقراطية والتعددية والحد من تجاوزات السلطة التنفيذية، ويكون دور

المعارضة متابعة مجريات عمل المجلس وإثارة النقاش الشعبي حول القضايا المدرجة على أعماله.

ولقد أدركت الجبهة الديمقراطية أن اتفاقات أوسلو أصبحت أمراً واقعاً، وأنها بجانب القوى الرئيسية داخل منظمة التحرير وأبرزها فتح "المعارضة" والجبهة الشعبية تتحمل معاً المسئولية المشتركة عن القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وهو ما يتطلب إعادة الاعتبار للمنظمة التي همش دورها منذ عام 1991 لمنع تفرد الجناح المركزي للسلطة الانفراد في بحث قضايا الشعب الجوهرية. ولا بديل عن سياسة الحوار الشامل مع كل القوى ومنها حركة فتح وذلك طبقاً لمبادرة الجبهة في فبراير 1997 للتوصل لإجماع مشترك بشأن القضايا المصيرية. ومن ناحية أخرى أوضحت الجبهة أسس حوارها مع حركة فتح "جناح عرفات" في أن الدعوة للحوار الشامل أو مع فتح لا تنفي ولا تقلل من خلافات المعارضة وقواها الديمقراطية مع السلطة الفلسطينية، فهذا الحوار هو صراع ديمقراطي ضد نهج السلطة وسياساتها وسيلته الوسائل الجماهيرية الديمقراطية، وهذا الحوار مفتوح لجميع القوى الفلسطينية دون استثناء أحد، فهو ليس حواراً بين السلطة (أو أي من متفرعاتها) والقوى السياسية الفلسطينية (كلها أو جزء منها)، وليس حواراً بين هذه القوى ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل هو حوار بين قوى سياسية مختلفة، وجميعها إن أمكن[47]، ويهدف هذا الحوار إلى إصلاح منظمة التحرير وعودة مكانتها التمثيلية السابقة باعتبارها تعكس الرأي الجماهيري وكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العوامل قد شكلت حرص الجبهة الدائم على السياسة الوحدوية الوطنية، فحافظت على الصلة المباشرة مع الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر المشاركة في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني في أبريل 1996، رغم أنها عقدت لهدف تعديل الميثاق الوطني واعتماد اتفاق أوسلو كمرجعية للبرنامج السياسي للمنظمة، لكن الجبهة حافظت على الحضور للعمل على توسيع نقاط التلاقي في المراحل القادمة، ثم أطلقت مبادرتها السياسية الوطنية في مايو 1998 من أجل توحيد الموقف السياسي الوطني تجاه إعلان السيادة وأسهمت في توحيد موقف فصائل منظمة التحرير عشية انعقاد المجلس المركزي في أواخر أبريل 1999.

ولم تتراجع الجبهة عن استكمال الحوار مع فتح لبلورة الأسس والضوابط بغرض توحيد الصف الوطني لخوض معركة مفاوضات الوضع الدائم بشكل مشترك، وللعمل على إرساء مبدأ المشاركة والتكافؤ في العلاقات الوطنية عبر تفعيل مؤسسات منظمة التحرير مرة أخرى، وهو ما وضح في اجتماعات الحوار بين وفدي حركة فتح والجبهة الديمقراطية بالقاهرة في 22 و23 أغسطس 1999 عندما التقى "عرفات وحواتمة" بعد ست سنوات من القطيعة التي سببتها اتفاقات أوسلو وتم رسم إطار لتوجه سياسي مشترك يقوم على توحيد أسس وثوابت السياسة الفلسطينية في مفاوضات الوضع الدائم، وكذلك التوجه إلى جميع القوى الوطنية والإسلامية للمشاركة في حوار وطني شامل لبناء إستراتيجية نضالية وتفاوضية لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، وإعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير والبيت الفلسطيني على قاعدة المشاركة بعيداً عن سياسة الانفراد والتفرد[48].

واعتبرت الجبهة أن الحلول الوسط الواردة في بيان القاهرة تحقق الحد الأدنى من استكمال الحوار الوطني مع سائر القوى الأخرى بهدف التوصل لإجماع وطني، حيث دعا البيان اللجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة وإدارة مفاوضات الوضع الدائم ودراسة إمكانية استفتاء الشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي والتأكيد على تفعيل مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية وائتلافية، وهو ما أدى لحوار آخر شاركت فيه سائر فصائل منظمة التحرير مما وفر الأجواء المناسبة لإحياء مؤسساتها حيث انتظمت نسبياً أعمال المجلس المركزي وأعيد الاعتبار لدور اللجنة التنفيذية كمؤسسة مستقلة عن اجتماع قيادة السلطة ولكن هذا لم يعن تغييراً فعلياً في مضمون علمية صنع القرار، فرغم أن نتائج حوار القاهرة تم تكريسها بقرار المجلس المركزي في فبراير 2000، إلا أن القيادة المتنفذة في فتح أدارت ظهرها لهذا القرار وتمسكت بإصرار بنهج التفرد بالقرار الوطني، ولم يتمكن المجلس المركزي مرة أخرى في دورة سبتمبر 2000 أن يأخذ قراراً وطنياً بإعلان السيادة على الدولة الفلسطينية في 13 سبتمبر من نفس العام ليؤكد أن المعارضة لم تستطع بعد أن تكون رافعة للنضال من أجل إعادة بناء الإجماع الوطني وأن هناك مزيداً من الوقت الطويل حتى يحدث انسجام حقيقي داخل الساحة السياسية الفلسطينية.

خامساً: موقف الجبهة من أبرز

القضايا المطروحة منذ انتفاضة الأقصى

اندلعت الانتفاضة في 28 سبتمبر 2000 ليس فقط بسبب اقتحام "شارون" للحرم القدسي الشريف، لكن لأسباب كانت أعمق وأكثر تعقيداً تمثل من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية رد فعل حتمياً لما آلت عليه سياسة الخطوات الصغيرة والاتفاقات الجزئية التي بلغت طريقاً مسدوداً أثناء مفاوضات "كامب ديفيد" في يوليو 2000 ثم مفاوضات طابا في أغسطس 2000، ولأن الحلول المطروحة أغفلت الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، فالمعروض هو دولة فلسطينية مقطعة الأوصال، خاضعة للهيمنة الإسرائيلية استراتيجياً واقتصادياً وأمنياً، وبحيث يتم إعطاء الفلسطينيين 14٪ من القدس العربية المحتلة عام 1967، وتضم إسرائيل 86٪ منها، كما تضم أيضاً 11.5٪من مساحة الضفة المحتلة، وهذا مقابل شطب حق العودة للاجئين، ولم يكن لأي قيادة فلسطينية أن تقبل ذلك وتحتفظ في ذات الوقت بموقعها على رأس الحركة الوطنية وسط معاناة الشعب الفلسطيني[49].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عندما طلبت الولايات المتحدة في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 17 أكتوبر 2000 بوقف كل أشكال العنف والتزام الطرفين بعدم الإقدام على أية خطوات من جانب واحد واستئناف العملية التفاوضية، كان رد الجبهة أن الولايات المتحدة ساوت بين القاتل والضحية، وجعلت من العنف موضوعاً مشتركاً، وطالبت بوقف العنف الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وقدوم قوات من الأمم المتحدة على فلسطين لوضع آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية[50]، كما واصلت واشنطن رعايتها للمفاوضات وفق مشروع للحل بعنوان "مقترحات الرئيس كلينتون" في ديسمبر 2000 الذي رأت الجبهة أنه يتقاطع في معظم بنوده مع رؤية باراك وحكومته للحل النهائي.

1 ـ موقف الجبهة من "خطة خريطة الطريق" وحتى "خطة الانسحاب الأحادي من غزة"

مع تغير طبيعة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث سبتمبر 2001 خاصة مع بدء التحضير للحرب في أفغانستان والحاجة لكسب التأييد

العربي لهذه الحرب، وبدلاً من عدم التدخل في القضية الفلسطينية الذي ميز المرحلة السابقة لإدارة بوش، فإن "بوش" أخذ يلوح بورقة تسوية للصراع في المنطقة تقوم على أساس دولة فلسطينية، حيث أكدت الإدارة الأمريكية التزامها بإقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وطالبت السلطة بتحمل مسئولتها في وقف العنف، أعلن "عرفات" وقف إطلاق النار في 16 ديسمبر 2001 وهو ما استجابت إليه فوراً جميع الأذرع العسكرية، لكن اغتيال إسرائيل لقائد كتائب شهداء الأقصى "رائد الكرمي" ومصادرة حمولة السفينة "كارين أيه" ومواصلة شارون القمع ضد الانتفاضة أدى لتصاعد العمليات الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

في هذا السياق جاءت "خطة زيني" في 27 مارس 2002 واقترحت تحويل مسؤولية الأمن عن المناطق (أ) مباشرة إلى الاحتلال، فيصبح الدور الفلسطيني المطلوب هو تسهيل اضطلاع إسرائيل بالمسؤولية الأمنية والتعاون معها، وهذا ما وفر لشارون وفي ظل قرار أمريكي إسرائيلي مشترك، القيام بعملية السور الواقي "من 29 مارس حتى 28 أبريل 2004" وأعيد احتلال المناطق كافة في الضفة بما فيها المناطق أ و ب وتبين خلل السلطة وهشاشتها حيث أصيبت مؤسساتها بالشلل، كما أعلن شارون التنصل من جميع الالتزامات المترتبة على الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه أعلن أنه مستعد للمضي في المفاوضات شرط إصلاح السلطة الفلسطينية، وقد تزامن ذلك مع عودة حديث الولايات المتحدة عن "حل الدولتين" بشرط إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية لتمهيد سبيل المفاوضات على أن يتزامن هذا الإصلاح مع الإعداد لعقد مؤتمر دولي، ورأت الجبهة الديمقراطية ذلك مجرد صيغة للتفاوض تلهي الجانب الفلسطيني بالتطلع نحو أفق سياسي لكن أهدافه الكامنة هي تأمين أجواء التهدئة في المنطقة بما يخدم عملية التحضير للعدوان على العراق، وخلق قيادة فلسطينية مختلفة مهمتها شن حرب متواصلة على الإرهابيين ووقف العنف والإرهاب وإجراء إصلاحات في بنيتها كمقدمة ضرورية لاستئناف العملية التفاوضية التي يفترض أن تسفر عن قيام دولة يبقى مضمونها موضع غموض كبير[51].

وهذا بالتحديد ما رمى إليه خطاب بوش في 24 يونيو 2002 والذي ينطلق من فكرة الإصلاح كمدخل لإحياء نهج الترتيبات الانتقالية بعنوان "دولة مؤقتة غير

محددة الحدود" بما يخدم متطلبات أمن إسرائيل وقد تلاقت فكرة الدولتين، الأمريكية مع أفكار أوروبية سابقة ودق الباب للبحث عن خارطة الطريق بعد إطلاق الاتحاد الأوروبي خطة المراحل الثلاث في 31 أغسطس 2002، لكن الولايات المتحدة لم تفرج عنها إلا في 30 أبريل 2003.[52]

وفي ضوء ما سبق، اتخذت الجبهة موقفها من الخطة في ظل تعقيدات المرحلة التي تولدت أثنائها، ورغم أنها رأت أنها غير متوازنة أصلاً لكن بها العديد من النقاط السليمة التي يمكن البناء عليها مثل الإقرار بمبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وإزالة أثار الاحتلال الذي بدأ عام 1967، ووقف أعمال الاستيطان وتفكيك المستوطنات المائة التي بنيت في عهد شارون، وعودة قوات الاحتلال إلى ما وراء خطوط 28 سبتمبر 2000، وهذا ما يقتضي النظر إلى الخارطة كمشروع للتسوية بما يستلزمه من إمكانية الضغط الفلسطيني لتعديل الشروط وليس فرض الموافقة[53]، وهو ما لم يحدث لأن جهد الولايات المتحدة انصب على الجانب الفلسطيني وحده للالتزام باستحقاقاته ابتداء والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وصولاً إلى وقف الانتفاضة والمقاومة، وفي المقابل، أبدت واشنطن تفهمها للتحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر التي أفرغت الخطة غير المتوازنة من مضمونها الفعلي.

وأكدت الجبهة من جانبها أن منطق الخطة ذاتها وضعها في وضع غير متوازن. فهي مثلاً تقدم الأمني على السياسي، وتغفل الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الدولة المستقلة كاملة السيادة.. كما إنها تدعو القيادة الفلسطينية إلى إدراج كافة أشكال المقاومة تحت وصف الإرهاب.. وإنها تجعل تنفيذ الأداء "بالتوالي لا بالتوازي" وتثقل كاهل الفلسطينيين بسلسلة طويلة ومرهقة من الالتزامات الأمنية، وإسرائيل هي الخصم والحكم في تقييم هذا الأداء.. وأن الخارطة مدتها طويلة وتنفذ على ثلاث مراحل، لذا يصفها "نايف حواتمة بأنها "خطة الطرق" في حلقة أخرى لسياسة الخطوات الصغيرة التي فشلت على امتداد 12 عاماً[54]... كما إنها تجاهلت مسألة اللاجئين بالاكتفاء بالقول بحل عادل ومتفق عليه.. وإنها اعتبرت قضية القدس موضع تنازع ذي صبغة دينية بالأساس.. كما أنها تجاهلت أيضاً قضية الأسرى والمعتقلين[55] ولهذا كله كان من الصعب التصور بأن تكون الخطة منصة انطلاق لعملية سلام خاصة بعد أخذ التحفظات الإسرائيلية موضع الاعتبار

عند بدء التطبيق العملي. وكما ظهر واضحاً في قمة شرم الشيخ في 3 يونيو 2003 وفي قمة العقبة في 4 يونيو 2003 أيضاً أن بوش ثبت الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وغيب مسألة إنهاء الاحتلال وتجاهل الإشارة إلى القرارين 242 و338 كما قفز على الدعوة إلى وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وانحصر عمل الخريطة في الجانب الأمني فقط بعد إبداء بوش تفهمه لدوافع إسرائيل لبناء الجدار العازل.

لقد حولت هاتان القمتان السابقتان ـ كما ترى الجبهة ـ الخارطة إلى بقايا خطة بلا طريق، ورغم ذلك أعلنت الفصائل الفلسطينية الهدنة في 29 يونيو 2003، لعل أمور التسوية تتحرك أكثر من ذلك، لكن مخطط شارون في مجرى التطبيق كان يضغط إلى موت سريري للخارطة، وبدأت واشنطن تنفرد شيئاً فشيئاً بعملية التطبيق حتى تفاقمت أزمة الخارطة ليبدأ شارون في طرح "خطة الانفصال من جانب واحد" بعد تجدد المقاومة وتصاعد الزخم الجماهيري للانتفاضة وتعالى أصوات قادة المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية لتعترف بفشل خيار الحسم العسكري[56].

لقد بات واضحاً أن إسرائيل أخذت طريقاً التفافياً حول خارطة الطريق فشرعت في استكمال بناء الجدار العازل، وشددت ضرباتها لرموز قيادات المقاومة، وسعت إلى فرض مشروع شارون للتسوية الدائمة ميدانياً حتى جاء إعلان شارون عن خطة الانسحاب الأحادي من غزة في خطابه بمؤتمر "هرتزيليا" في 18 ديسمبر 2003 والتي أصبحت التزاماً إسرائيلياً أمريكياً متبادلاً بموجب الرسائل المتبادلة بين "بوش وشارون" في 14 أبريل 2004.[57]

وترى الجبهة الديمقراطية أن هذه الخطة ينبغي النظر إليها بعيداً عن خطة خارطة الطريق لأنها حلت محلها، وأن جوهرها انسحاب مجزأ من غزة يقايض به مستوطنات غزة بالكتل الاستيطانية الكبرى في قلب الضفة الغربية وغلاف القدس في ظل دعم أمريكي لاستكمال بناء جدران الضم والفصل العنصري، وأن ما تطرحه الخطة على الفلسطينيين لا يعدو كونه حكماً ذاتياً للسكان، وتعمل الخطة على ضرب مقومات قيام كيان فلسطيني مستقل ومتواصل جغرافياً والعودة إلى سياسة التطهير العرقي والإبعاد الجماعي بحق فلسطيني 1948 عبر ما يسمى بتبادل أراضي

من منطقة المثلث بأصحابها وسكانها العرب مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في عمق القدس وعمق الضفة.

وأمام ذلك، فإن الموقف الفلسطيني كما تراه الجبهة يجب أن يستند في تعاطيه مع الانسحاب من غزة إلى أن أي انسحاب من جزء من الأراضي المحتلة هو إنجاز نضالي لا يتحقق إلا بفعل المقاومة والانتفاضة، وهو ثمن يتوجب على الاحتلال دفعه للخروج من مأزقه، على أن يكون ذلك عبر إتباع سياسة فلسطينية موحدة تعمل على منع شارون من تحويل رحيله من غزة إلى حل مرحلي طويل الأمد ومدخلاً للمقايضة لضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، ورفض مبدأ "تبادل الأراضي"، ورفض الحلول الجزئية والمنقوصة والإصرار على أن ذلك جزء يجب أن يكتمل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبلورة موقف وطني موحد من الانسحاب الإسرائيلي من غزة على قاعدة جماعية القيادة والمشاركة بالقرار السياسي بين فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية ليكون هذا منطلقاً لتحرير ما تبقى من الأراضي المحتلة عام 1967، واعتبار أن مدخل حفظ الأمن في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي مدخل سياسي وليس إجراءات أمنية بوليسية[58]، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا باتفاق وطني شامل لأنه الرد الإستراتيجي بعيد المدى لمجابهة مناورات شارون لن يتم دون استمرار الحوار لتنظيم البيت الفلسطيني وإجراء عملية الإصلاح الشاملة التي أقرتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في 30 مارس 2004.

2 ـ الجبهة وحدود "عسكرة الانتفاضة"

بلورت الجبهة الديمقراطية إستراتيجية عمل نضالي بالتلازم مع الإستراتيجية السياسية تقوم على استخدام النضال بأشكاله المتعددة السياسية والجماهيرية العسكرية. وأعلنت منذ نشأتها خطاً نضالياً يقوم على دفع الجماهير المنظمة بكل أشكال النضال، بما فيه المقاومة المسلحة دون القيام بأي عمليات تستهدف عناصر ومؤسسات مدنية أو روحية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية والعالم، ونادت بتحييد المدنيين على جانبي خط الصراع، ولهذا أدانت منذ عام 1969 عمليات خطف الطائرات وقتل الرياضيين في ميونخ وعملية اختطاف السفينة "أكيلي لاورو" لأنها عمليات استعراضية تلحق الضرر بنضال الشعب ووصفه

بالإرهاب ولا تمثل سوى نزعة بطولية فردية تبعد عن الجمهور ولا تساعد في تعبئته واستنهاضه[59].

ورغم أن الجبهة من القوى المعارضة لاتفاقات أوسلو على الدوام، إلا أنها ومنذ عام 1996 خففت من عملياتها العسكرية في وقت كان قد بدأ فيه الربط بين المقاومة والإرهاب، ولأنها كانت ترغب في تعديل مسار أوسلو وتجاوز سلبياته خاصة استحقاقات الوضع الدائم، ولهذا غلبت في هذه المرحلة النضال الجماهيري والسياسي على النضال المسلح وكانت العمليات العسكرية التي قامت بها كتائب المقاومة الوطنية "الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية" تبعد عن استهداف المدنيين، ومن ثم ترتبط المقاومة المسلحة لدى الجبهة بدرجة واقع التسوية السلمية على الأرض والسماح لها بالتحرك، ولعل هذا ما يفسر قيام وزارة الخارجية الأمريكية بحذف اسم الجبهة من قائمة المنظمات التي تعتبرها إرهابية في عام 1999 لعدم قيامها بأنشطة إرهابية خلال العامين الماضيين[60] إذ كانت الجبهة تدعو إلى الإضرابات والمظاهرات والعصيانات المدنية دون اللجوء إلى سلاح إلا بمقدار ما تمشى جنازير الدبابات الإسرائيلية على أجساد البشر، بما يعني الدعوة إلى انتفاضة جماهيرية متطورة.

ولا تعتبر الجبهة الديمقراطية الانتفاضة بما فيها الكفاح المسلح هدفاً في حد ذاتها، وتنظر إليها في إطار البيئة المحلية والإقليمية والدولية المحيطة ومدى تأثيرها، وتقييم النتائج السلبية والإيجابية لها، كما أنها في ذات الوقت تعمل قدر المستطاع على إكسابها طابعاً جماهيرياً منظماً، وفي سياق هذه العوامل مجتمعة تدور مواقف الجبهة ورؤيتها للانتفاضة، فهدف الانتفاضة بأشكالها المتعددة هو تحقيق الظروف المناسبة التي توازي بينها وبين مفاوضات تقوم على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحفظ حق العودة للاجئين، مقابل التوقيع على اتفاق سلام بين دولتين متجاورتين.

أما تكتيك العمل العسكري، فهو يقوم على استهداف المواقع العسكرية والأمنية والاستيطانية الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي المحتلة عام 1967، وإتباع تكتيك هجومي يعتمد أسلوب الاقتحام والمباغتة، والأهم تسليح الشعب وتشكيله في وحدات للدفاع لحماية مناطق التواجد السكاني في القرى والمدن والمخيمات[61]

وضمن هذه الرؤية كان مثلاً عملية "حصن مرغنيت" في تجمع مستوطنات "غوش قطيف" في قطاع غزة في 25 أغسطس 2001 والتي أسفرت عن مصرع ثلاث جنود إسرائيليين وجرح سبعة وقيام جهاز الأمن الداخلي بعمليات تحقيق واسعة[62].

كما أن الجبهة لم تستجب لإعلان الرئيس عرفات وقف كافة الأعمال المسلحة في ديسمبر 2001، وردت بعملية "نتساريم" في قطاع غزة وطالبت السلطة بعدم استعادة التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، بل تجسيد الترابط الذي أوجدته الانتفاضة والمقاومة بالتمسك بالوحدة الوطنية وممارسة تكتيكات صائبة تختار أشكال النضال الملائمة التي تظللها قرارات الشرعية الدولية ولا تسهل في الوقت ذاته على العدو التحلل من الضغوط الخارجية وإلحاق الأذى بمرتكزات الصمود الفلسطينية.

وكان منطق الجبهة هو أن المقاومة المسلحة لن تقود إلى ما اعتبره الشيخ "أحمد ياسين" صيغة "توازن الرعب" بسبب التفوق الإسرائيلي الكاسح، والذي انتقل عبر إطلاق حملة السور الواقي إلى أسلوب الحرب الشاملة واعتمد أسلوب الضرب الوقائي والإحباط الموضعي ضد قيادات الانتفاضة لكن رغم ذلك فإن الانتفاضة استطاعت إلحاق الخسائر العديدة بالعدو، فتكبد نحو 650 قتيلاً خلال سنتين منهم 53٪ من الجنود والمستوطنين، كما انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي وتدنى أرقام الهجرة إلى إسرائيل، لكن هذا لا ينفي في ذات الوقت قدرة إسرائيل على الحسم العسكري إذا ما انعقد الشرط السياسي لذلك، كما أن الحديث عن الخسائر الاقتصادية لا يرجع للانتفاضة فقط بل لاختلالات هيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي[63] ويضاف لذلك ما لحق بالشعب الفلسطيني من خسائر مادية وبشرية جسيمة.

وباختصار، فإن رؤية الجبهة تتلخص في أنه ينبغي تعميق الطابع الجماهيري للانتفاضة وعدم الأخذ بالتناقض الوهمي بين هذه المهمة وبين ما يسمى "ظاهرة عسكرة الانتفاضة" لأن انتفاضة سلمية تماماً لن تخدم مصالح الشعب، ولذا فليس المطلوب هو تفكيك كتائب شهداء الأقصى مثلاً ـ كما يرى البعض داخل مركز فتح ـ ولا أي من كتائب المقاومة الأربعة الأخرى ولكن المطلوب، أولاً تخلي السلطة عن اعتبار الانتفاضة قيمة تكتيكية بل اعتبارها تطوراً نوعياً جديداً في مسار العمل

الوطني. وثانياً لا يجب التحجج بفداحة الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني والتواري خلف نظرية سلبيات عسكرة الانتفاضة، وهذا يتطلب إحداث تغيير في إستراتيجية الانتفاضة يقوم على مبدأ تصحيح وترشيد خط المقاومة وتوحيده، بحيث يجب تحييد المدنيين تماماً وعدم القيام بعمليات عسكرية داخل الخط الأخضر خاصةً أن الرد الإسرائيلي على مثل هذه العمليات بات مكلفاً جداً بشرياً ومادياً للشعب، وأن تقتصر المقاومة المسلحة على جيش الاحتلال وضد ميليشيات المستوطنين المسلحة التي تنهب الأرض وتستعمرها داخل نطاق الأراضي المحتلة بعدوان عام 1967 فقط وأن يكون الهدف هو استنزاف الإرادة السياسية للعدو عبر تحميله تكلفة بشرية ومعنوية لقواه المحتلة لإرغامه على القبول بحلول تستجيب للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. وهدف آخر ميداني هو الحفاظ على الأمور الحياتية للشعب الفلسطيني في ضوء استخدام إسرائيل الحسم العسكري دون كوابح أو قيود، والمطلوب أيضاً ترشيد وتصحيح عملية توجيه الأموال التي تتحكم بها السلطة والموجهة لدعم الانتفاضة لتكون أداة للصمود وليس لفساد السلطة، وشن حملة إعلامية عربية موسعة تفرق بين الإرهاب والمقاومة[64].

ويمكن القول إن كل هذه الشروط لتصحيح مسار الانتفاضة تصبح غير ذات قيمة إذا لم يتعزز الطابع الجماهيري والديمقراطي في مواجهة الاستيطان ونهب الأراضي وبناء الجدران العنصرية وسياسة الاغتيالات، وإذا لم يخرج البيت الفلسطيني الداخلي من أزماته العميقة واعتمد الشرط الذاتي الفلسطيني قبل الشرطين الموضوعيين الدولي والإقليمي بهدف تعديل ميزان القوى على الأرض، ووضع ضوابط للتحرك السياسي الفلسطيني عبر تشكيل قيادة وطنية موحدة لإدارة المفاوضات بسياسة جديدة وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير وتشكيل حكومة اتحاد وطني تقضي على الفساد في عمل أجهزة السلطة التنفيذية، وقد شكلت هذه المحاور السابقة أساس مواقف الجبهة في الحوار مع جميع الفصائل الفلسطينية.

3 ـ الجبهة والحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني

أضحى الحديث عن إعادة تأهيل السلطة تحت شعار "الإصلاح" هو محور التجاذب داخل الساحة الفلسطينية وخارجها في مرحلة ما بعد عملية السور الواقي،

فدولياً، اجتمعت اللجنة الرباعية في مدريد في 10 أبريل 2002 وتبنت مشروعاً أمريكياً لإعادة تأهيل السلطة الفلسطينية بما يستجيب للشروط الإسرائيلية التي باتت تعتبر إصلاح السلطة بشروطها هو المدخل لقطف الثمار السياسية للعدوان الإسرائيلي بما يضمن مشاركتها في محاربة الإرهاب والسير على نهج التنازلات في أي اتفاق قادم، وقد أصبح ذلك الأمر شرطاً رسمياً بعد خطاب بوش في 24 يونيو 2002، الذي وضع السلطة تحت الضغوط الأمريكية بذريعة "مكافحة الإرهاب ووقف العنف وإصلاح الأوضاع الداخلية" كشروط مسبقة لمفاوضات مشروطة.

وعلى المستوى الداخلي الفلسطيني، فقد أوضحت حملة السور الواقي الخلل الفاحش في بنى السلطة وفي أدائها وعدم قدرتها هي والقوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية الأخرى مجتمعة على توفير الأمن للمواطن الفلسطيني والدفاع عنه لأن الجميع لم يستطع وضع خطة شاملة للمقاومة والصمود، بل اختلف الجميع حول شكل العمل والنضال في إطار الانتفاضة، وهو الأمر الذي فرض ضرورة فتح الملف الإصلاحي بقوة على الساحة الفلسطينية، حيث شهدت اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال شهري أبريل مايو 2002 واجتماعات المجلس التشريعي أيضاً نقاشات حادة حول قضايا الإصلاح والتغيير في أوضاع السلطة زاد من تأججها حالة الاحتراب التي دارت في هذه الأثناء بين أطراف فاعلة في السلطة الفلسطينية.

وهكذا عاد الحوار الداخلي ليصبح حاجة ضرورية يمكن من خلالها التوافق على البرامج والأهداف والآليات وأدوات الكفاح المختلفة بما يسمح ـ من وجهة نظر الجبهة ـ بإصلاح سياسي حقيقي، وليس الإصلاح الذي تريده إسرائيل والولايات المتحدة والذي يهدف لإنهاء الانتفاضة وتفكيك البنى الفلسطينية وإعادة تركيبها وفق مواصفات تنسجم مع المطالب الإسرائيلية بحيث تؤدي إلى بروز قيادة فلسطينية ـ بديلة أو جديدة ـ مطواعة قابلة للانخراط في صيغة حل يقوم على ترتيبات انتقالية طويلة الأجل يستمر خلالها التوسع الاستيطاني في الاحتلال[65]، **من ثم طرحت الجبهة في يونيو** 2002 **"مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي"**، حيث دعت فيه إلى حوار وطني شامل للتوافق على سبل استنهاض عناصر القوة الفلسطينية عبر تبني خيار الانتفاضة، بما في ذلك تصعيد العمل الفدائي ضد جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين في الأراضي المحتلة بعدوان عام 1967، ورفض الحلول الجزئية

والتسويات الانتقالية، وتحديد موقف فلسطيني واضح من الدعوات إلى مؤتمر دولي بحيث يكون التحرك السياسي على أساس الشرعية الدولية وتوفير الحماية الدولية الأمنية، كما حددت الجبهة في إطار هذا المشروع رؤيتها لإصلاح النظام الفلسطيني، والذي يعد مدخله الإصلاح السياسي لأنه الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، وتتمثل متطلبات الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي في البنى السياسية في:

أولاً: انتخابات تشريعية وبرلمانية للسلطة الفلسطينية وما تستتبعه من إعادة بناء للمؤسسات والهياكل وتطهير السلطة من مظاهر الترهل والفساد والاستبداد وبناء نظام برلماني ديمقراطي وانتخابات بلدية، وسيادة معايير الشفافية والنزاهة المالية.

ثانياً: إعادة بناء منظمة التحرير بإجراء انتخابات تشريعية على مستوى المجلس الفلسطيني والأخذ بنظام القيادة الجماعية لتصويب صنع القرار الوطني، ورد الاعتبار إلى الصيغة الائتلافية في إطار عمل المنظمة.

ثالثاً: إيجاد حكومة اتحاد وطني وبرنامج سياسي موحد جديد، يكون نتاج حوار وطني شامل يشكل أساساً للحكومة والقوى الوطنية، لأن الاستحقاقات القادمة والتغيير المطلوب أعمق من أن يُلبى عن طريق استبدال حكومة بحكومة أخرى.

ودخلت الجبهة بهذه الأسس في الحوارات المكثفة التي تمت بين مختلف الفصائل الفلسطينية في غزة في يوليو وأغسطس 2002، واستطاعت لجنة خماسية مشكلة من فتح، الديمقراطية، الشعبية، حماس، الجهاد، وبموافقة باقي الفصائل أن تصيغ مشروع برنامج وطني عرف بـ"وثيقة أغسطس 2002"، رغم الاختلاف الواضح بين برامج هذه الفصائل، ونظراً لوضوحه وطابعه المباشر اعتبرته الجبهة برنامجاً للقواسم المشتركة بين ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، حيث تتضمن أهدافه الراهنة إنهاء الاحتلال والاستيطان في الأراضي المحتلة في 4 يونيو 1967 بما في ذلك القدس، وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على جميع هذه الأراضي وعاصمتها القدس، ورفض الحلول الجزئية والانتقالية، وصون حق عودة اللاجئين. أما الوسائل التي سوف تتم من خلالها هذا البرنامج الوطني، فتتمثل في التأكيد على شرعية المقاومة وحق الشعب في الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي كوسائل وأشكال كفاحية تخدم

تحقيق الأهداف الوطنية. ودعت الوثيقة أيضاً إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية تضم أعضاء اللجنة والأمناء العامين وشخصيات وطنية يتفق عليها[66].

وكاد أن يتم الإعلان رسمياً عن هذا البرنامج لولا تراجع حماس عنه في اللحظة الأخيرة وتقديمها وثيقة بديلة، وبالمثل رفضت السلطة ممثلةً بقيادة حركة فتح التوقيع متذرعة بارتداد حماس، وبذلك تم تعطيل إعلان وثيقة هامة للتوافق الوطني، وما لبث الجانبان سريعاً وفي أكتوبر 2002 أن أدخلا الحالة الفلسطينية على عتبة فتنة داخلية، بعد قيام "عماد عقل" أحد قادة حماس بقتل العقيد "راجح أبو لحية" مما أدى لاشتباكات عنيفة بين قوات الأمن الفلسطيني وأعضاء من حماس وباتت الوحدة الميدانية معرضة للانهيار لولا الوساطة المصرية التي قادت لإعلان حماس معالجة القضية طبقاً للقانون وتحت سقف القضاء.

4 ـ الجبهة وحوارات القاهرة: بين إعلان الهدنة وضرورة الإصلاح

ترى الجبهة أن القاهرة لعبت منذ مايو 2002 دوراً نشطاً وإلى جانبها الرياض لتشجيع الأطراف الفلسطينية للحوارات التي دارت في غزة، وكانت تحت الفصائل المشاركة في تبني مشروع للتسوية السلمية لمخاطبة الرأي العام الدولي، لكن وصول حوار غزة إلى طريق مسدود والفشل في التوقيع على "وثيقة أغسطس 2002" وحالة التوتر الناشئة في قطاع غزة والانشغال الأمريكي بالملف العراقي ودعوة شارون للانتخابات المبكرة كان يدفع ذلك كله إلى عقد جولة للحوار الفلسطيني الشامل بالقاهرة امتدت من 24 إلى 27 يناير 2003، وذلك بعد جولة من الحوار الثنائي بين فتح وحماس في نوفمبر 2002.

وقد أيدت الجبهة الموقف المصري الذي قدم لجميع الفصائل تحت عنوان "مشروع البرنامج الوطني" لأنه يرسم الأهداف والوسائل ويفرد مساحة لقضايا العمل الداخلي الفلسطيني والمتطلبات القادمة دون أن يفرض موقفاً على أحد، فهو مستمد من البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ويحافظ على الحقوق التي تنادي بها الجبهة "الدولة الفلسطينية بحدود يونيو 1967 وعودة اللاجئين"، كما أن أحد أبرز البنود على جدول أعمال الحوار توحيد وترتيب البيت الفلسطيني. لكن الجديد الذي

تقدمت به مصر في هذا الحوار هو تجميد وسائل العمل المسلح لمدة عام بما يتيح للقوى الإقليمية والدولية التحرك ودفع الجانب الإسرائيلي إلى العودة إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية دولية[67].

وقد اعتبرت الجبهة أن حوار القاهرة هو محطة مهمة في سياق وحدة الصف الفلسطيني، فأعدت تقديم مشروعها حول "الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي" باعتباره يمثل مطالبها لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وحددت موقفها المؤيد للتفاوض مع إسرائيل حول إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي 1967 وعاصمتها القدس، واقترحت تبني برنامج سياسي ونضالي موحداً يرسم للانتفاضة والمقاومة أهدافها وآليات وتكتيكات نضالها. ووافقت الجبهة على الهدنة ووقف عمليات المقاومة المسلحة لمدة عام كامل وذكرت بدعوتها إلى ترشيد المقاومة المسلحة وإتباع التكتيكات الصائبة عبر حصر العمليات ضد الاحتلال وميليشيات المستوطنين داخل أراضي 1967. ووقف العمليات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين داخل أراضي 1948، ووقف العمليات الاستعراضية المؤذية بنتائجها من نمط "القصف المدفعي والصاروخي للمستوطنات والدعوة إلى تحرك غربي ودولي، وصولاً إلى تفاهم إسرائيلي فلسطيني بشأن تحييد المدنيين على جانبي الصراع على غرار تفاهم تم بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، وانتقد وفد الجبهة القوى المقاتلة التي انساقت وراء خط العمليات ضد المدنيين في منافسة أضرت بالشعب الفلسطيني وافتقرت إلى المبرر السياسي والعسكري، كما وجهت انتقاداتها لحركة فتح لإصرارها على التفرد بالسلطة وإضعاف منظمة التحرير، وانتقدت حركة حماس أيضاً لإصرارها على عدم الالتزام بأي صيغة جماعية ملزمة برنامجياً وتنظيمياً، وأن الحركتين ساهمتا في جر الساحة الفلسطينية إلى ما هي عليه الآن[68].

ورغم أن حوار القاهرة لم يتمكن من التوصل إلى بيان ختامي، إلا أن الجبهة رأت أنه يمثل دفعة قوية نحو موقف شبه جماعي حول تبني أهدافها الإستراتيجية وإمكانية توحيد الرؤية حيال نهج المقاومة والاتفاق على صيغة متوازنة للقيادة الفلسطينية الموحدة وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء عملية إصلاح في مؤسسات السلطة.

وقد رأت الجبهة أن كلاً من فتح وحماس قد أضاعتا فرصة حقيقية للإجماع الوطني وترشيد المقاومة الوطنية عبر إعلان الهدنة، وهما الأمران اللذان أجبرا عليهما بعد ذلك بقليل بعد أن فوتت السلطة الفلسطينية فرصة مخاطبة قوى اليسار والرأي العام في إسرائيل ببرنامج فلسطيني موحد للسلام المتوازن، ولم تقدم في حوار القاهرة مبادرة سياسية لتبقى في خانة التردد والانسجام مع المشروع الأمريكي "خطة الطريق" وتحاول في ذات الوقت الحفاظ على موقعها السلطوي، وتستمر مع "حماس والجهاد" في سياسة شق الصفوف الفلسطينية، حيث اضطرت السلطة تحت وطأة الضغوط الأمريكية والأوروبية وأمام اقتراب موعد الاستحقاق العراقي إلى تكتيك إعادة تجميع القوى الفلسطينية للتصدي للتداعيات المحتملة، فدعت إلى إحياء وثيقة أغسطس 2002، وتم التوقيع عليها من قبل فصائل منظمة التحرير في 6 مارس 2003، لكنها تملصت سريعاً منها مرة أخرى في اجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح في 3 أبريل، التي قدمت ورقة خطة سياسية ملزمة لحكومة "أبو مازن" تلتزم خطة "خارطة الطريق" كأساس للتسوية وبرنامجاً للإصلاح بما يستجيب لاشتراطات اللجنة الرباعية التي استحدثت منصب رئيس الحكومة إلى جانب منصب رئيس السلطة[69]، والذي تأكد فيما بعد أنه لم يكن مدخلاً لإجراء إصلاح حقيقي للسلطة الفلسطينية، بل أدى لتفاقم أزمتها ونشوب خلافات كبرى داخل حركة فتح سواء في حكومة "أبو مازن" أو "حكومة أبو علاء" لأن الأزمة ليست أزمة أفراد وصلاحيات لكنها أزمة سياسية تتعلق بالبرنامج والأداء[70].

وأما الفرصة الثانية التي أضاعتها بعض الفصائل، فهي عدم قبول الإعلان عن الهدنة مبكراً لتلقى الكرة في الملعب الإسرائيلي، ووجدت هذه الفصائل نفسها أمام إعلان إجباري لوقف إطلاق النار أو تعليق العمليات على ضوء تبني اللجنة الرباعية في يونيو 2003 لخارطة الطريق والإصرار الأمريكي على تفكيك البنية التحتية للقوى الفلسطينية المقاتلة، وهو ما أدى إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار في 29 يونيو من حماس والجهاد بعد أن تم رفضه في حوار القاهرة.

وجاء حوار القاهرة الثالث الذي شمل جميع الفصائل الفلسطينية (4 ـ 7 ديسمبر 2003) بعد أن انهارت الهدنة في 22 أغسطس، أي بعد 51 يوماً فقط من إعلانها في ظل واقع سياسي عربي قد تغير كثيراً بعد حرب العراق وممارسة

الضغوط على بعض الدول العربية الأخرى، وفي ذات الوقت انخرطت السلطة الفلسطينية في اتفاقات تنازلية ـ من وجهة نظر الجبهة ـ غير رسمية مثل وثيقة "يعلون ـ نسيبة" و"وثيقة جنيف"، ورغم ذلك لم تتوقف الجهود المصرية لجمع الفصائل من أجل استمرار الحوار حول هدنة جديدة والعمل على وحدة الصف الفلسطيني، وساهمت الجبهة الديمقراطية مع مصر في عقد هذه الجولة حيث قامت بدور الوسيط بين بعض الفصائل، وطرحت مشروعاً للهدنة يتطابق مع الموقف المصري ويشمل إعلان وقف إطلاق النار بعدة شروط أهمها يجب أن يكون تحت رقابة دولية، وأن يتزامن مع وقف للعدوان الإسرائيلي، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني ورئيسه عرفات، والعودة إلى ما وراء خطوط 28 سبتمبر 2000، ووقف الاستيطان بما يشمل وقف تهويد القدس وتفكيك المستوطنات التي بنيت بعد مارس 2001، ووقف بناء الجدار العازل ورغم أن هذه الشروط تؤكد أن الهدنة هذه المرة لن تكون مجانية، إلا أن حماس والجهاد والصاعقة والجبهة الشعبية والقيادة العامة لم توافق على وقف إطلاق النار، لكنها استجابت لفكرة استبعاد المدنيين على جانبي خط الصراع[71] ما يعني وقف العمليات ضد المدنيين في مناطق 1948 مقابل وقف الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين في الجانب الفلسطيني.

ورغم عدم الاتفاق على وقف إطلاق النار، إلا أن حوار القاهرة دفع خطوات للأمام قضية تجاوز أسلوب العمل القيادي الانفرادي في السلطة ومنظمة التحرير لصالح إرساء صيغة القيادة المشتركة، حيث أبدت الاتجاهات الإسلامية استعدادها المبدئي للانضمام إلى منظمة التحرير التي سيعاد بناؤها بما يعكس واقع التعددية في صفوف الحركة الفلسطينية [72]، لكن مرة ثانية سعى وفد فتح "السلطة" إلى الإصرار على "تفويض لحكومة أبو علاء" يعطيها صلاحية التفاوض مع حكومة شارون دون ضوابط وآليات للمراجعة والمساءلة الوطنية، وهكذا لم تتوصل جولة الحوار الثانية إلى أهدافها المرسومة، ورغم أن كافة الأطراف اتفقت على تسميتها جولة حوار طوارئ تقتصر وظيفتها على صوغ خطة عمل لسنة واحدة لتجابه الحالة الفلسطينية استحقاقات عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية بما يحمل في طياته تجميد الموضوع الفلسطيني والانشغال بالموضوع العراقي وتداعياته الإقليمية[73].

وكان لا بد للحوار الفلسطيني أن يتواصل نظراً لعدة اعتبارات أهمها طرح شارون خطة الانفصال الأحادي، ووصول خطة خارطة الطريق إلى طريق مغلق، ونشوب الخلافات الحادة داخل حركة فتح، وانفلات الوضع الأمني الفلسطيني عامة..، وعملت الجبهة على استئناف الحوار **بعد توقفه في فبراير** 2004 **فأطلقت من عمان مبادرة جديدة لبناء الوحدة الوطنية لمواجهة** الظرف الناشئ بعد خطة الفصل التي تكتمل معها إقامة الجدران العنصرية. وقد شملت حوارات عمان كل القوى الديمقراطية والإسلامية وتم إشراك أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وممثلين من جماهير الشعب الفلسطيني في مناطق 1948 حتى يكون الحوار مستنداً إلى أوسع قاعدة شعبية، **وتم الإجماع فعلاً على برنامج وطني في** 30 **مارس** 2004 عرف باسم "وثيقة رام الله" لتشكل مع "وثيقة أغسطس 2002" المشروعين المطروحين على جميع الفصائل والسلطة لإعادة بناء الوحدة الوطنية الغائب الأكبر منذ اتفاق أوسلو[74] ولا تزال اللقاءات والحوارات منذ ذلك الحين مستمرة في غزة من أجل تنفيذ برنامج رام الله، حيث اتفقت فتح والديمقراطية والشعبية في 24 مايو على ضرورة دعوة المجلس المركزي لتوقيعها، ومازالت لجنة المتابعة العليا للقوى الفلسطينية في غزة تعمل في نفس الاتجاه الذي بدأ في التعثر منذ يوليو 2004 إثر حالة الانفلات الأمني داخل حركة فتح وتقديم قريع استقالته مرتين إلى الرئيس عرفات، وهو ما أدى بالجبهة الديمقراطية والشعبية إلى الاجتماع المشترك، وإصدار بعض البيانات السياسية التي تدعو لتحريم العنف والاقتتال الداخلي والعمل على استمرار الحوار من أجل مواجهة تدني الأوضاع الأمنية الخطيرة واتخاذ خطوات جادة في عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي الحقيقي.

وأخيراً، فإن مايحتاجه الفلسطينيون الآن هو تثبيت مبدأ القيادة الجماعية وأساليب العمل الديمقراطية والعودة لطاولة الحوار الشامل على قاعدة البرنامج الوطني الموحد "رام الله 2004" وتأمين كل مقومات إنجاحه. كما إن الجبهة وإن قدمت العديد من المساهمات والمبادرات وانتهجت سياسة وسطاً بين تياري السلطة والإسلام السياسي، واستطاعت أن تأخذ نهجاً مستقلاً عنهما، ودعت إلى التمسك بقرارات الشرعية الدولية والإصلاح الداخلي وترشيد الانتفاضة، إلا أنها هي والقوى اليسارية الأخرى لم تستطع شأن التيارين السابقين بناء إجماع داخلي، ولم يستطع اليسار التقدم

خطوات أكبر في مشروع "الاتحاد الجبهوي" المطروح منذ يناير 1996، مما أضعف فرص اليسار في اكتساب القاعدة الجماهيرية المطلوبة من صفوف الفئات المتوسطة وقطاعات المهن الحرة أو بناء الإجماع الذي ينشده في الميدان السياسي أو في الميدان الجماهيري، ولم يتمكن من تحويل برامجه الوطنية المطروحة من الأطروحات النظرية والفكرية إلى المساهمة الواقعية الشاملة.

الهوامش:

(1) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، 10 فبراير 1969.

(2) عماد نداف وآخرون، "نايف حواتمة يتحدث" (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1997) ص 52 - 56.

(3) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، (دمشق: الطبعة الأولى، 1984) ص11.

(4) د. محمد جمال باروت، "حركة القوميين العرب: النشأة، التطور، المصائر" (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية) ص 448 - 490.

(5) البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، 21 فبراير 1969.

(6) قيس عبد الكريم وفهد سليمان، "الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار" (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الأولى، يونيو 2001) ص11.

(7) المرجع السابق، ص 109.

(8) المرجع السابق، 118.

(9) تقرير حول "جذور الأزمة الداخلية ودروسها واتجاهات التجديد في حياة الحزب"، وقائع المؤتمر الوطني العام الثاني، مطبوعات الجبهة الديمقراطية، يوليو/ أغسطس 1991.

(10) قيس عبد الكريم وفهد سليمان، "الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار"، مرجع سابق ذكره، ص21.

(11) المرجع السابق، ص 41 - 44.

(12) استمر عدم الاعتراف بالشعب اليهودي حتى أحدث المؤتمر الوطني العام الثالث (أكتوبر 91) تغييراً جوهرياً باعتماد مبدأ المساواة القومية بين الشعبين الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي كعنصر رئيس من عناصر الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية.

(13) ماهر الشريف، "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993" (نيقوسيا: قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995) ص 188 - 189.

(14) قيس عبد الكريم وفهد سليمان، "الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار"، مرجع سابق ذكره، ص23، 24.

(15) نايف حواتمة، "أبعد من أوسلو"، مرجع سابق ذكره، ص68.

(16) نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998) ص107.

(17) فيصل حوراني، "الفكر السياسي الفلسطيني: 1964 ـ 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية" (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير، 1980) ص 185 ـ 190.

(18) تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بعنوان "آفاق الانتفاضة والمهام الملحة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية"، منشورات الجبهة الديمقراطية، أكتوبر 1998.

(19) نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، مرجع سابق ذكره، ص55 ـ 64.

(20) قيس عبد الكريم، "اتفاق أوسلو ــ القاهرة 4/ 5/ 1994"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة" (بيروت: شركة دار التقدم العرب للصحافة والطباعة والنشر، سبتمبر 1998) ص 14 و25.

(21) المرجع السابق، ص 11.

(22) فهد سليمان، "الربيع الفلسطيني مايو 1997"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "القبضة المثقوبة" (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، يناير 1999) ص 148.

(23) هشام أبو غوش، "اتفاق أوسلو ـ واشنطن 13/ 9/ 1993"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "الطريق الوعر" (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، سبتمبر 1997) ص 182 ـ 185.

(24) قيس عبد الكريم، "كيف سنواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف موحد؟"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "شرم الشيخ... اللاجئون... الحل الدائم" (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، نوفمبر 2000) ص 63 ـ 64.

(25) رمزي رباح وعلي فيصل، "اللاجئون وحق العودة بين المناورات التفاوضية ومقدمات النهوض الجماهيري"، في "المرجع السابق"، ص 91، 92.

(26) تيسير خالد وآخرون، "الاستيطان... تعطيل قيام الدولة الفلسطينية"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "عشية الانتفاضة" (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، أبريل 2001) ص 158 ـ 160.

(27) "المبادرة الوطنية السياسية لاستعادة عناصر الإجماع الوطني الفلسطيني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم"، اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، 21 فبراير 1997.

(28) نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، مرجع سابق ذكره، ص 162 ـ 164.

(29) فهد سليمان وتيسير خالد، المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "خمس سنوات على اتفاق أوسلو" (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، مارس 1999) ص 32.

(30) "المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية"، عن المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية، (24/ 4 ـ 8/ 5/ 1998).

(31) قيس عبد الكريم وتيسير خالد، "في قضايا إعلان السيادة الوطنية"، في "المكتب السياسي للجبهة

الديمقراطية"، "الدولة المستقلة والسيادة الوطنية" (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، مايو 1999) ص 162 ـ 170.

(32) "مشروع خطة عمل للخلاص الوطني مقدم من الجبهة الديمقراطية إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، 27 أبريل 1999.

(33) تيسير خالد، "بين تعليق الواي والانتخابات الإسرائيلية... الوقت الضائع في المفاوضات"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "من أوسلو إلى واي ريفر" (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر يناير 2000) ص123.

(34) المرجع السابق، ص 104 ـ 125.

(35) قيس عبد الكريم وفهد سليمان، "الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار"، مرجع سابق ذكره، ص 26 ـ 27.

(36) المرجع السابق، ص 124 ـ 125.

(37) قيس عبد الكريم، "اتفاق أوسلو ـ القاهرة 4/ 5/ 1994"، مرجع سابق ذكره، ص30.

(38) فهد سليمان وتيسير خالد، "المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير"، مرجع سابق ذكره، ص36.

(39) فهد سليمان ورمزي رباح، "بسط سيادة دولة فلسطين: المقدمات السياسية"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "الدولة المستقلة والسيادة الوطنية"، مرجع سابق ذكره، ص37، 38.

(40) نايف حواتمة، "أبعد من أوسلو"، مرجع سابق ذكره، ص 108 ـ 109.

(41) جريدة الأهرام، 24 فبراير 1999.

(42) قيس عبد الكريم وتيسير خالد، "المسيرة المتعثرة لأوسلو في منعطفها الجديد"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "القبضة المثقوبة"، مرجع سابق ذكره، ص67.

(43) هشام أبو غوش، "هبة أيلول: حركة اللاجئين وتصاعد الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال"، في "المرجع السابق"، ص 103 ـ 104.

(44) صالح زيدان، "انتخابات المجلس الفلسطيني، الوظيفة والأهداف"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، مرجع سابق ذكره، ص 132 ـ 137.

(45) قيس عبد الكريم، "العمل الوطني والديمقراطي في الضفة وقطاع غزة"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "عشية الانتفاضة"، مرجع سابق ذكره، ص 26 ـ 29.

(46) فهد سليمان، "ما بعد أوسلو"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة"، مرجع سابق ذكره، ص 94.

(47) هشام أبو غوش، "هبة أيلول: حركة اللاجئين وتصاعد الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال"، مرجع سابق ذكره، ص 113 ـ 117.

(48) صالح زيدان، "لقاء القاهرة والبيان المشترك 22 ـ 23/ 8/ 1999"، في "المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية"، "من أوسلو إلى واي ريفر"، مرجع سابق ذكره، ص 213 ـ 214.

(49) نايف حواتمة، "الانتفاضة في عامها الرابع: واقع وآفاق"، جريدة المحرر الإلكترونية، العدد 150، 2003 (www.Al-Moharer.net.moh150htm).

(50) حوار مع نايف حواتمة، الحوار المتمدن، العدد 775، 6 مارس 2004 (www.rezgar.com/debate/show.art.asp?aid=15940)

(51) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، "انتفاضة الاستقلال: العام1" (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، أكتوبر 2002) ص153.

(52) تيسير خالد ومعتصم حمادة، "صمود الانتفاضة واستحقاقات البرنامج الوطني "1"، مجلة الحرية، العدد 975، 22 - 28 فبراير 2004.

(53) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، "السور الواقي"، مرجع سابق ذكره، ص31.

(54) حوار مع نايف حواتمة، الحوار المتمدن، العدد 528، 29 يونيو 2003.

(55) (www.rezgar.com/debate/ show.art.asp?aid=8279)

(56) نايف حواتمة، "خارطة الطريق من خطة للتنفيذ إلى ورقة للتفاوض"، الحوار المتمدن، العدد 564، 15 أغسطس 2003.

(57) (www.rezgar.com/debate/show.art.asp?aid=9249).

(58) داوود تلحمي، "تجارب حركات التحرر المعاصرة تقدم خرائط طرق أكثر جدية ووضوحاً"، موقع اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني "أشد"، 21 مارس 2004 (www.ashod.net/articleNo236)

(59) قيس عبد الكريم، "الخطة الإسرائيلية الحاضرة والرد الفلسطيني الغائب"، مجلة "الحرية"، العدد 993، 4 - 10 يوليو 2004.

(60) نايف حواتمة، "الانسحاب الإسرائيلي من غزة: الاستقلال والأمن والسيادة الفلسطينية الكاملة أولاً"، مجلة "الحرية"، العدد 994، 11 - 17 يوليو 2004.

(61) نايف حواتمة، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، مرجع سبق ذكره، ص 202 - 203. جريدة الأهرام، 10 أكتوبر 1999.

(62) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، "السور الواقي"، مرجع سابق ذكره، ص 176. جريدة الأهرام، 6 سبتمبر 2001.

(63) فهد سليمان، "إستراتيجية استنزاف الاحتلال"، مجلة "الحرية"، العدد 916، 10 - 16 نوفمبر 2002.

(64) حوار أجرته صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية الإلكترونية مع نايف حواتمة بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع، 30 سبتمبر 2003 (www.alwatan.com/arabic/modules.php=319).

(65) نايف حواتمة، "مشروع الإصلاح الوطني للتغيير الديمقراطي"، الحوار المتمدن، العدد 152، 6 يونيو 2002 (www.rezgar.com/debate/show.art.asp?aid=1608).

(66) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، "ما بعد السور الواقي" (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، سبتمبر 2003) ص 191 - 192.

(67) المرجع السابق، ص207.

(68) المرجع السابق ص 212 - 213.

(69) تيسير خالد ومعتصم حمادة، "صمود الانتفاضة واستحقاقات البرنامج الوطني (2) "، مجلة "الحرية"، العدد 975، 22 - 28 فبراير 2004.

(70) معتصم حمادة، "أزمة صلاحيات أفراد أم أزمة قيادة وبرنامج؟"، مجلة "الحرية"، العدد 997، 1 - 7 أغسطس 2004.

(71) ناصر حجازي، "ماذا حدث في حوار القاهرة الثاني"، مجلة "القدس" (القاهرة: مركز الإعلام العربي، السنة السادسة، العدد 61، يناير 2004) ص 70 - 72.

(72) فهد سليمان، "الحوار الفلسطيني في القاهرة 4 - 7/ 12/ 2003": تقدم نسبي وفي الاتجاه الصحيح، مجلة "الحرية"، العدد 968، 21 - 27 ديسمبر 2003.

(73) تقرير المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية حول حوار القاهرة، مجلة "الحرية"، العدد 967، 13 - 20 ديسمبر 2003.

(74) حوار مع نايف حواتمة، الحوار المتمدن، العدد 807، 17 أبريل 2004 (www.rezgar.com/debate/show.art.asp?aid=17093).

تحية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في ذكرى انطلاقتها الأربعين

علي عبد الله الكميم ـ صنعاء

جريدة "الثوري" اليمنية 26/ 2/ 2009

احتفل الشعب الفلسطيني في أرض الوطن المحتل وفي أماكن ومخيمات اللجوء والشتات في الوطن العربي والعالم، وتناقلت وسائل الإعلام وشاشات التلفزة الإخبارية تلك الفعاليات وبالذات التي أقيمت في أرض فلسطين سواءً في الضفة أو القطاع أو أراضي 48، والتي تمت تحت مسميات مختلفة لنشاطات مقاومة متعددة متوجة بعلم فلسطين ورايات الجبهة ذات اللون الأحمر وشعاراتها وقياداتها التي تقدمت الصفوف في تلك الفعاليات، وشاركت فيها مختلف قوى المقاومة الفلسطينية.

إن مرور 40 عاماً على انطلاقة هذا الفصيل في 22 شباط/ فبراير 1969، واستمراره في النضال رغم كل المعوقات وشحة الإمكانيات وتقديمه لآلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، والذي كان عميد الأسرى الفلسطينيين عضواً في اللجنة المركزية للجبهة وشهيد الأسرى عمر القاسم (مانديلا فلسطين)، وهذه دلالة ساطعة على عظمة ومصداقية منتسبي هذا الفصيل كما هو الحال مع بقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني وإن اختلفت الظروف والإمكانيات والتحالفات.

إن المتتبع لمسار ونشاطات الجبهة الديمقراطية ولقوى اليسار الفلسطيني يشعر ويستنتج حالياً أن تلك القوى هي غصن الزيتون وهدهد السلام الساعي لجمع الشمل الفلسطيني، وتضميد جراح الأشقاء بين فتح وحماس وهما فصيلان أساسيان لا يمكن الاستغناء عن أحدهما أو إلغائه من الساحة، بل ضرورة التصالح والتحالف

والتكاتف والتآلف على قاعدة وثيقة الإجماع الوطني، واستمرار النضال بكل أشكاله حتى يتحرر الوطن ويعود اللاجئون، وتقام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي تتعرض اليوم لعدوان إجرامي يهدف إلى التهجير القسري لسكانها العرب من مسلمين ومسيحيين، ولهدم أقدم حي من أحيائها التاريخية بهدف الصهينة للمدينة المقدسة، ونحن مشغولون ومتصارعون بخلافات مهما كبرت فهي خلافات ثانوية أياً كان الغلاف أو المظهر لهذا الطرف أو ذاك.

إننا في هذه الذكرى نتقدم إلى قيادة الجبهة الديمقراطية وفي المقدمة المناضل الكبير نايف حواتمة الذي يعد واحداً من أشهر صناع الفكر الثوري المجاهد، ويملك صوابية الرؤية المحددة لبوصلة النضال المستمر ضد العدو الصهيوني الخصم الرئيسي لحقوق الشعب الفلسطيني بأصدق آيات التقدير والتأييد والمساندة والإعجاب بنضالهم الجسور والمبدئي، وتحملهم كافة المشاقّ والصعاب وإيمانهم بقوله تعالى: "من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً" صدق الله العظيم.

أيديولوجيا يسارية تصون دوراً وحدوياً بارزاً وفاعلاً

راسم المدهون ـ سوريا
كاتب وشاعر فلسطيني ـ "الحياة" اللندنية
17 **شباط/ فبراير** 2008

حمل تأسيس "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) 1969 منذ البداية إعلاناً تبشيرياً مختلفا، والذي أثار وجوده صخباً واسعاً في الساحة الفلسطينية والعربية بسبب كونه الفصيل الفلسطيني المقاوم الأول الذي يعلن تبنّيه صراحة للماركسية ـ اللينينية كمرشد ودليل عمل.

اليوم وبعد مرور تسعة وثلاثين عاما طويلة على ذلك الإعلان السياسي الصاخب يمكن رؤية ما حقّقته الجبهة الديمقراطية خلال مسيرتها السياسية والمقاومة بكثير من التروي والموضوعية وهي الفصيل الذي شكّل منذ البداية وحتى اليوم أحد **الفصائل الرئيسة في منظمة التحرير الفلسطينية** وشارك بفاعلية في الحياة السياسية الفلسطينية التي شهدت بدورها محطات بالغة التعقيد حملت كلّ مرة مخاطرها وأهوالها على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة.

أول ما يسجّله القارئ لتجربة الجبهة الديمقراطية هو بالتأكيد **وطنيتها الفلسطينية، الصافية والعالية الفاعلية**، فهذا التنظيم صاحب اللغة الأيديولوجية حادة النبرة ـ خصوصاً في البدايات ـ حافظ في الوقت ذاته على التزام صارم بالوحدة الوطنية الفلسطينية، ومعها بالأهداف الوطنية الفلسطينية التي يلاحظ المراقب أن "الديمقراطية" عالجت شؤونها وقضاياها بكثير من سعة الصدر ومن المبادرات الوحدوية الفاعلة والنشيطة، وبالذات في المنعطفات الحادة وخلال الحالات الانقسامية التي كانت ولا تزال تنفجر في الساحة الفلسطينية.

هنا نسجّل للجبهة حرصها الدائم على المشاركة الجادة والمتواصلة في منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها المنظمة إطار العمل الوطني الفلسطيني العام و"الوطن السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني" بلغة أدبيات الجبهة وهو موقف استدعى بالضرورة تكريس ثقافة وحدوية طبعت سلوك وممارسات أعضاء الجبهة وكوادرها.

في السياق ذاته نجد من الأهمية الإشارة إلى الجرأة السياسية البالغة التي اتصفت بها الجبهة والتي عبّرت عنها في محطات بارزة سجّلت لها دور الريادة، ففي حوار مطوّل أجراه المفكر اليساري المصري الراحل لطفي الخولي ونشره في "الطليعة" المصرية مع أمين عام الجبهة السيد نايف حواتمة أعلن حواتمة للمرّة الأولى قراءة سياسية مختلفة للمجتمع الإسرائيلي تحدّثت عن وجود فوارق وتمايزات تسمح بإقامة علاقات سياسية بين الجبهة الديمقراطية وبعض القوى السياسية اليسارية الإسرائيلية، وهو الإعلان الذي أثار في حينه صخباً وجدالات عنيفة في الساحة وبين صفوف المثقفين الذين انقسموا بشأنه بين مؤيد ومعارض، إلى أن أصبحت النظرة للمجتمع الداخلي الإسرائيلي مرنة فلسطينياً، بل تعمل وفق مبدأ الحكم على القوى السياسية الإسرائيلية وفق برامجها السياسية ومواقفها من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

في السياق ذاته يمكن الإشارة إلى **"القنبلة"** السياسة الكبرى التي فجّرتها الجبهة في الساحة الفلسطينية أواسط العام 1973 حين راحت مجلة "الحرية" الناطقة بلسانها تنشر حلقات من قراءة سياسية عميقة انتهت إلى تقديم برنامج سياسي جديد يقوم على المرحلية، ويدعو إلى إقامة "سلطة وطنية فلسطينية" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا البرنامج أثار في تلك الأيام خلافات فلسطينية حادّة، وصل بعضها درجة لجوء بعض الفصائل الفلسطينية إلى استخدام السلاح في محاولة لحسم الجدل ومنع البرنامج الجديد من شقّ طريقه في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، التي تبنّته بعد ذلك خلال دورة مجلسها الوطني التي انعقدت في العاصمة المصرية أواخر عام 1974، تحت اسم **"برنامج النقاط العشر" والذي أصبح بعد ذلك البرنامج السياسي المعلن والرّسمي للمنظمة**، والذي كسبت على أساسه المنظمة أوسع اعتراف عربي توّج بتكريسها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما

كسبت اعترافاً دولياً واسعاً توّج بدعوة رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ومن ثمّ تم الاعتراف بالمنظمة كعضو مراقب في المنظمة الدولية. هذه السياسة الواقعية طبعت سلوك الجبهة ووضعتها باستمرار في حالة ديناميكيّة، خصوصاً وقد نشطت الجبهة انطلاقاً من سنوات السبعينيات على صعيد **بناء وجود تنظيمي وسياسي فاعل وحيوي في الأرض الفلسطينية المحتلة،** أهّلها بعد ذلك لأن تكون إحدى الفصائل الرئيسة في انتفاضة الشعب الفلسطيني الكبرى في التاسع من كانون أول (ديسمبر) 1987.

اليوم تقف الجبهة الديمقراطية في فلسطين وخارجها على أعتاب العام الأربعين من حياتها في ظل حالة انقسام فلسطيني غير مسبوق، تجاوز الصورة التقليدية للانقسامات السابقة بين الفصائل إلى انقسام فصل الجغرافيا في قطاع غزة عن الضفة الغربية بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الحالة الفلسطينية، وبالذات على برنامج الاستقلال الذي بشّرت به الجبهة ودعت إليه منذ أواسط سبعينات القرن الفائت. **هو انقسام دفع الجبهة ولا يزال إلى ممارسة جهود كبرى لرأب الصدع وإعادة اللّحمة** من خلال العودة عن انقلاب حماس ومعاودة الحوار الوطني الشامل بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية المختلفة. هو دور تقوم به الجبهة هذه الأيام بالتعاون مع الجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي وتأمل أن تتوّجه باستعادة الوحدة وصولاً إلى تصحيح البوصلة السياسية من أجل استعادة زمام المبادرة فلسطينياً في الساحة الدولية.

نتفق مع الجبهة الديمقراطية أو نختلف، ذلك من بديهيات الحياة ولكننا في الاتفاق والاختلاف نسجّل لها دورها الوطني الكبير في كفاح الشعب الفلسطيني المشرد، من أجل حقّه في تأسيس دولته الوطنية المستقلة والعودة إلى مدنه وقراه التي أخرج منها بقوّة الإرهاب المسلّح عام 1948 وهو دور ملك الناس يقولون بشأنه كلمتهم ورأيهم دون أن يفسد قولهم للودّ قضية.

الجبهة الديمقراطية: 39 عاماً من العطاء

موسى أبو كرش ـ غزة

21/ 2/ 2008 **"الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله**

تحتفل جماهير شعبنا في الوطن والشتات اليوم بالذكرى التاسعة والثلاثين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير عام 1969، **هذه الانطلاقة المباركة التي دشنت فجراً جديداً في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني المعاصر،** وكرست جملة من المفاهيم النضالية الوحدوية والديمقراطية، وتصدّت لكثير من المفاهيم الطوباوية، وأعادت الثورة إلى واقعيتها الثورية، ما كان له كبير الأثر في دفع القضية الفلسطينية إلى واجهة الثورات التحريرية المعاصرة، وجعلتها تكتسب في غضون سنوات قليلة تعاطف الجماهير العربية والأممية، وجعل الجبهة ذاتها تقف في مقدمة فصائل العمل الوطني التي تقود نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع كافة حقوقه المغتصبة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها.

فعلى الصعيد الوطني آمنت الجبهة إيماناً راسخاً بالوحدة الوطنية كمنطلق لتحرير الأرض عبر تعبئة كافة الطاقات الوطنية الديمقراطية، وذلك لإدراكها العميق بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، من دون توحيد وسائل النضال وتحقيق برنامج سياسي وطني واضح تلتف حوله كافة قوى العمل الوطني، وفي هذا السبيل انخرطت الجبهة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كافة، وكانت دوماً عامل رفع لها والمدافع الأول عنها في كافة مؤسساتها، وعلى مسار محطات ومنعطفات النضال الوطني **وكانت عامل الجذب والتوحيد لكافة الفرقاء**

السياسيين، مهما اشتدت الخصومات، ومهما كانت وتعددت مسببات الخلاف، فقد كان الإيمان المطلق للجبهة الديمقراطية بقانون "الوحدة والصراع والتعددية السياسية والنضالية للشعب الفلسطيني" يقف فوق أي اعتبار للمصلحة الخاصة للجبهة، فلم تسجل الجبهة في يوم من الأيام خروجاً عن **الإطار الائتلافي العريض** ومؤسساته بل كانت من أشد المدافعين عنه والداعين لتوسيعه ودمقرطته وعملت في أكثر من مناسبة على إعادة توحيده بالجهد المضني المتواصل كي تبقيه رافعة وحاضنة للنضال الوطني والنأي به عن أي تداخلات أو تدخلات إقليمية تسعى إلى احتوائه وشلّ قدراته، فكانت المدافع الدائم عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وفي الإطار ذاته كانت الجبهة الديمقراطية هي أول من طرح إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره من براثن الاحتلال، وهي أول من دعا لإعادة الاعتبار للبرنامج النضالي الوطني وذلك من خلال صياغة البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير على أساس المزاوجة بين الإستراتيجية والتكتيك وفي هذا طرحت ما كان يعرف بالنقاط العشر التي كانت الأساس للبرنامج المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 خلال دورة المجلس الوطني التي عقدت بالقاهرة في ذات العام، **هذا البرنامج الذي كان المدماك الأساس في التحام وتوحد الشعب الفلسطيني خلف قيادته الوطنية،** وكسب تعاطف دول العالم مع النضال الوطني الفلسطيني وجعل الدول العربية تسارع للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ما كان له كبير الأثر في تحويل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني، باعتراف الأمم المتحدة ذاتها، وذلك عبر قبول فلسطين عضواً مراقباً في معظم مؤسسات المؤسسة الأممية، ولعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا أن هذا البرنامج المرحلي الذي كان للجبهة الديمقراطية شرف طرحه للمرة الأولى؛ هو ما جعل المنظمة الدولية تبادر إلى دعوة الرئيس القائد الشهيد ياسر عرفات لإلقاء كلمته الشهيرة في الأمم المتحدة، هذا الانفتاح السياسي الواسع للجبهة في برنامجها لم يكن يعني في أي لحظة من اللحظات التخلي عن الحقوق الوطنية الأساسية لشعبنا، والتي باتت تعرف الآن بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي شرِّدوا منها عام 1948 على أساس قرارات الأمم المتحدة 181

ـ 194، ولهذا زاوجت الجبهة بين كافة أشكال النضال الوطني السياسي والجماهيري والمسلح. فبادرت إلى تعزيز أشكال النضال الجماهيري ورد الاعتبار لها، وذلك من خلال دعوتها الدائمة لجماهير شعبنا وأعضائها للانخراط في نقاباتهم المهنية وتعزيز دورها، الأمر الذي كان له الأثر الكبير خلال الانتفاضة الأولى، ومن خلال انخراط الجماهير الفلسطينية في العمل المقاوم ومقارعة الاحتلال، بأشكال جديدة وابتكارات لم يعهدها النضال الفلسطيني من قبل. فالجبهة هي أول من بادر لتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وأذرعها الميدانية الجماهيرية والإعلامية والعسكرية.

ولعل الجبهة أيضا هي أول من بادر إلى تبني العمليات العسكرية النوعية ضد الاحتلال في مطلع السبعينيات وذلك من خلال تبنيها للعمليات النوعية في ترشيحا وكفار شوبا، وتشهد بذلك أيضاً عملية خان يونس التي تعد فتحاً جديداً خلال انتفاضة الأقصى المباركة، حيث لقنت جنود الاحتلال درساً، قاسياً، في التكتيك العسكري... ولم تقتصر إسهامات الجبهة في المجال الوطني في الدعوة إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وترشيد أشكال النضال بما يتناسب مع كل مرحلة، من المراحل؛ بل ساهمت في طرح المبادرات السياسية لتصويب النضال الوطني، وكانت سباقة دائما للملمة الشمل الوطني والتصدي الدائم لكافة اتجاهات الانعزال والاستفراد، والتصدي للمفاهيم والمشاريع الطوباوية والتصفوية لاتجاهات تقاسم السلطة التي برزت بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006، حيث اعتبرتها وصفة طبيعية للحرب الأهلية، وهو ما كان بالفعل فسارعت بعد الحسم العسكري الأخير لحركة حماس في قطاع غزة لطرح المبادرة تلو المبادرة لإعادة اللحمة الوطنية بين شطريّ الوطن، وجهودها في هذا السبيل مازالت متواصلة حتى الآن.

وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ممثلةً بأمينها العام الرفيق نايف حواتمة ورفاقه؛ السباقة دائما للنقد الذاتي خلال مؤتمراتها المتواترة، وكرست النقد مبدأ أساسياً في سلوكها ونهجها ليس في الإطار التنظيمي الجبهوي فحسب؛ وإنما في إطار العمل الوطني.

وفي المجال العربي أدركت الجبهة مبكراً أن كافة المشاريع الوحدوية القومية لا

يمكن أن تستقيم وتستمر وتأتي أُوكلها إلا إذا استندت إلى إطار الشعب الموحَّد والممأسس، فدعت إلى تبني مفاهيم جديدة تعتمد على الإطار الواسع للجماهير العربية، من خلال توحيد نقاباتها ومؤسساتها الفاعلة، وتوحيد برامج التعليم والتكامل الاقتصادي بين الشعوب العربية، كأساس للوحدة العربية **ولم تغفل الجبهة يوما دور الشعوب العربية في مساندة النضال الوطني**، ودعت في أكثر من مناسبة إلى توحيد نضال الشعوب العربية ضد الاحتلال وحتى تكون حاضنة للثورة الفلسطينية ورافداً لها.

وعلى الصعيد الأممي أدركت الجبهة أهمية العمق العالمي للنضال، وضرورة كسب الرأي العام العالمي، لمناصرة القضية الفلسطينية فأقامت شبكة من العلاقات الدولية مع الأحزاب والمنظمات التقدمية في العالم، ومع كل حركات التحرر الوطني العالمية، لإدراكها العميق بأهمية نضال الشعوب المضطهدة في وجه الظلم والاستكبار العالمي، وجدلية وتكامل النضال الوطني والقومي والعالمي.

إننا وفي الذكرى التاسعة والثلاثين لانطلاقة الجبهة ندعو الرفاق في الجبهة إلى تعزيز دورهم الوطني لمقارعة الاحتلال وصولاً لتحقيق أهدافنا الوطنية كما ندعوهم إلى تعزيز دورهم المتفاني في إعادة الاعتبار للوحدة الوطنية، من خلال بذل الجهد الدائم للملمة الشمل الوطني من خلال الإبقاء على م.ت.ف رافعة وقائدةً نضالنا الوطني والتحرري.

دعوة لتعزيز الاتجاه الديمقراطي

د. عبد القادر إبراهيم حماد
رئيس قسم الجغرافيا ـ جامعة الأقصى ـ غزة ـ كاتب وأكاديمي
22 شباط/ فبراير 2008 ـ صحيفة "الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله

تستقبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذكرى الـ39 لها، وهي قوية ثابتة ديمقراطية بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا وقضيتنا، والتي عادت بقضيتنا إلى الوراء سنين طويلة قد لا نبالغ إذا قلنا أنها جاوزت عمر القضية بأكمله.

وبالرغم مما تحمله هذه الذكرى من نفحات مبشرة بقدرة شعبنا على تجاوز المحن مهما كانت عاتية، فهو عصي على الانكسار، مهما حاول الأعداء والمغرضون والمتربصون، فها هي الجبهة الديمقراطية تواصل دعواتها الوحدوية دون يأس أو كلل بالرغم من وعورة الطريق ومحاولة بعض أطراف الطيف الفلسطيني التفرد بالقضية بل والتفرد بالقرار الفلسطيني المستقل الذي أستشهد المئات بل الآلاف دفاعاً عنه.

ولقد أثبتت الديمقراطية عبر سنوات عمرها أنها حركة طليعية جدية ناضجة، متمسكة بثوابتنا الوطنية في العمل السياسي دون تحريف أو تزييف أو حتى تلاعب بالألفاظ والمصطلحات، كما أثبتت دوماً قدرتها على إعطاء تصور واضح بشفافية عالية لأي مرحلة أو منعطف تمر به القضية الفلسطينية في مسيرتها الطويلة من أجل انتزاع حقوقها الشرعية وصولاً إلى الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولا تألو الجبهة الديمقراطية جهداً وممارسةً لتؤكد دوماً على أهمية وضرورة الوحدة الوطنية من أجل مواجهة المشاريع الصهيونية المدعومة من الإمبريالية، فهي تعتبر أن الوحدة وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سليمة وتطبيق قرارات

الإجماع الوطني، بعيدا عن التدخلات الخارجية، هي الكفيلة بالخروج من المأزق الحالي، ومواجهة السياسة الدموية الصهيونية، وجدار الفصل العنصري، ومحاولة فرض حلول أحادية الجانب.

ومما يسجل للجبهة في ذكرى انطلاقتها إسهامها إلى جانب القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية في شتى ميادين العمل النضالي والوطني بعيداً عن الشعارات الرنانة، ناهيك عن الدور المميز والوحدوي الذي أدته في المنعطفات التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية، وكذلك إسهاماتها الفكرية التي أغنت الكفاح التحرري الفلسطيني وتركت أثر واضح على مجرى النضال الوطني والعلاقات الأممية.

وفي هذه المرحلة الصعبة والمعقدة التي تمر بها القضية الفلسطينية والانتفاضة، رأت الجبهة أن تشكيل حكومة موحدة بعيداً عن المحاصصة، ووضع استراتيجية نضالية موحدة ببرنامج القواسم المشتركة هي الكفيلة برفع الحصار الدولي، ومواجهة السياسات الإسرائيلية، والضغط من اجل الانتقال إلى مفاوضات تقود إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وبناء دولة مستقلة بحدود 67 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين بناء للقرار 194، وإطلاق سراح كافه الأسرى من السجون الصهيونية.

ولا يفوتنا ونحن نستحضر الذكرى الـ 39 للجبهة أنها منفردة خاضت نضالاً أيديولوجياً مستميتاً وشرساً لجمهرة البرنامج المرحلي وتكريسه باعتباره طوق النجاة وخشبة الخلاص للثورة ومنظمة التحرير، حتى تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران 1974 جوهر هذا البرنامج، عندما أقر ما عرف باسم: "برنامج النقاط العشر" الذي يدعو في إحدى بنوده إلى إقامة "سلطة وطنية مقاتلة على أية أرض فلسطينية تتحرر من الاحتلال". وقد أثبتت الأحداث صحة وجهة النظر التي طرحتها الجبهة ودافعت عنها.

وتأتي الأحداث الداخلية العاصفة التي تمر بها القضية الفلسطينية منذ الأحداث الخطيرة التي طرأت على الساحة الفلسطينية خاصة في قطاع غزة، لتزيد من حجم الأعباء التي تضطلع بها الجبهة الديمقراطية والقوى الأخرى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، فقد أثبتت الأحداث الأخيرة ضرورة العمل الجاد من قبل الأطراف

جميعاً الحريصة على مستقبل شعبنا وقضيته لتعزيز الاتجاه الديمقراطي في ساحة العمل الوطني والشارع الفلسطيني، ليكون قوة رئيسية فاعلة تستطيع التدخل الفاعل لإعادة الأمور إلى نصابها، أو على الأقل منع المزيد من الانزلاق والتدهور في قضيتنا الوطنية.

ولعل في هذه الدعوة في هذه المرحلة انحياز لدعوة الجبهة في عقود خلت لتعزيز الاتجاه لبناء جبهة وطنية متحدة، واعتبار أن بناء وإنجاز جبهة وطنية ديمقراطية متحدة بين فصائل المقاومة والمنظمات الجماهيرية ضرورة وطنية راهنة.

إن تعزيز التيار الديمقراطي في الشارع الفلسطيني ليس ليكون بديلاً عن أحد، أو لاقتناص الفرص والمناصب، وإنما هي ضرورة تقتضيها طبيعة المرحلة بجميع تعقيداتها وظروفها للخروج من عنق الزجاجة الذي وضعنا أنفسنا فيه بأيدينا.

إن وجود تيار ديمقراطي قوي يولي العمل المجتمعي والجماهيري الاهتمام الكافي، إلى جانب القضية الوطنية بكل تداعياته وإرهاصاتها سيزيد بلا شك من إمكانيات نهوض هذا التيار وتطوره، واعتراف الآخرين به فعلياً كشريك حقيقي في القرار السياسي الفلسطيني، ولن تقوى القوى الأخرى على تهميشه إبعاده عن دوائر القرار وصنعه، إضافة إلى دوره في منع تكلس النظام السياسي الحالي.

ولا شك أن هذا التيار الديمقراطي الذي سيكون بمثابة "قوة ثالثة" سيكون عامل توازن واستقرار في نظامنا السياسي، كما سيفتح الباب لتحالفات جديدة واسعة للأطياف المختلفة للاتجاه الديمقراطي وغيره من الاتجاهات الراغبة في تغيير حقيقي، بحيث يشمل القوى السياسية والتجمعات والشخصيات التي تقف على أرضية مشتركة من الخط السياسي القائم على التمسك بالثوابت الوطنية والسعي للخلاص من الاحتلال وتنفيذ البرنامج الوطني الفلسطيني ـ برنامج الدولة المستقلة وحق العودة للاجئين ـ وأيضاً على أرضية تغيير شامل في السياسات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، بما ينهي حالة الفوضى والفلتان السائدة في شارعنا وفي حياتنا السياسية ويساعد على استئصال الفساد والمحسوبية، وضمان حقوق ومطالب الفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع بمعالجة معضلات الفقر والبطالة وغيرها من المعضلات التي تشكل جوهر المعاناة لأغلبية أبناء شعبنا.

تحل الذكرى الـ 39 للجبهة الديمقراطية ونعتقد جازمين أنه مازال هناك متسع من الوقت للاتفاق على خيارات لتكوين تيار فلسطيني حقيقي يملك فرصا معقولة للخروج بشعبنا إلى بر الأمان.

فالتحية كل التحية للرفاق في الجبهة الديمقراطية في ذكرى الانطلاقة، مع تمنياتنا الصادقة أن تكون هذه الذكرى بداية حقيقية لحوار وطني جاد قد يقود إلى وحدة وطنية حقيقية.

عين على الجبهة الديمقراطية

الإعلامي د. زهير عابد
أستاذ الإعلام المساعد ـ جامعة الأقصى ـ غزة

22 **شباط/ فبراير** 2008، **صحيفة "الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله**

تعتبر الجبهة الديمقراطية من الفصائل الكبرى في منظمة التحرير الفلسطينية. وهو فصيل ديمقراطي تقدمي نتج نتيجة مأزق برنامج وعن عمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها بشكل عام وفي الساحة الأردنية ـ الفلسطينية خاصةً، والمدى الذي بلغته هذه الأزمة باعتبارها أزمة برنامج وتكوين قيادي في آن (طبقياً وفكرياً وسياسياً)، وشكل الأساس لتوجه قطاعات واسعة من المناضلين من مختلف الأحزاب القومية ومن البيئة السياسية القومية عموماً نحو اليسار ونحو تبني برنامج وطني بمضمون ديمقراطي ثوري وتحت راية طبقية وفكرية جديدة..

انتشر على نطاق واسع التطلع نحو ولادة حزب ثوري من طراز جديد، فلسطيني الهوية والانتماء وعروبي الآفاق في آن، ينخرط في حركة المقاومة المسلحة طارحاً حلاً ديمقراطياً جذرياً للمسألة الوطنية الفلسطينية، حزب يتبنى فكر الطبقة العاملة مناضلاً من أجل تكريسها طليعة طبقية جديدة للثورة الوطنية ولحركة التحرر الوطني العربية. هذا الطموح كان هو الحافز لولادة الجبهة الديمقراطية.

كما استقطبت سريعاً قطاعات يسارية وديمقراطية ذات اتجاهات مختلفة لا تنتسب إلى تنظيم بعينه، كما جذبت فئات موزعة على صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية وحركات الشباب بشكل عام، وانضمت إليها على قاعدة هذه السياسة بعد شهور قليلة من التأسيس منظمتان يساريتان: "عصبة اليسار الثوري الفلسطيني" و"المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين"، ولاحقاً (في العام 1972) أقسام

من "الجبهة الشعبية الثورية التي غادرت الجبهة الشعبية".

منذ انطلاقة الجبهة الديمقراطية يضطلع السيد نايف حواتمة بمسئولية الأمين العام.وإلى وقت مبكر للغاية برزت على مستويي الفكر السياسي والممارسة النضالية للجبهة محاور محددة تعمقت مناحيها واغتنت مضامينها في مجرى العملية الوطنية، وأهمها:

المقاربة المرحلية للمسألة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وطني شديدة الخصوصية والموقع المفصلي الذي تحتله في إطار هذه المقاربة مسألة الوحدة الوطنية.

من أهداف الجبهة الديمقراطية التي أعلنتها منذ البداية هي قيام دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية. ومن حيث العمل المقاوم شنت الجبهة العديد من العمليات العسكرية الناجحة، على العدو، في الأرض المحتلة. ولم تؤيد العمليات الخارجية، التي كانت تشنها فصائل المقاومة الفلسطينية، مثل اختطاف الطائرات.

بعد عملية الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة في منتصف حزيران الماضي رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كل ما يؤدي إلى تجزئة الوطن وما يتناقض مع الحوار الوطني والخيار الديمقراطي، وتجزئة المجزأ بفصل القطاع عن الضفة والقدس.

إن الاحتلال يراكم العدوان الدامي على قطاع غزة والقدس والضفة وهو الرابح الأوحد، شعبنا وحقوقه وحرياته، المقاومة، الوحدة الوطنية الخاسر الأكبر، ولن يكتب النصر على الاحتلال بدون الوحدة الوطنية.

كعادتها دعت الجبهة الديمقراطية إلى فتح باب الحوار الوطني الشامل لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق، لإعادة بناء كل مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية، الإدارية والأمنية والمالية على قواعد وطنية شفافة، التزاماً بالشراكة الشاملة السياسية والاجتماعية "شركاء في الدم شركاء في القرار"، عملاً بوثيقة الوفاق الوطني وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير.

وإلى ضرورة احترام جميع القوى لإرادة الشعب بممارسة ديمقراطية منفتحة، تبتعد عن احتكار السلطة وعن استبدال تفرد بتفرد، وترسي أساساً لمشاركة وطنية شاملة في عملية صنع القرار، تستند إلى أساس برنامجي وسياسي واضح، يستلهم وثيقة

إعلان الاستقلال والحل القائم على قرارات الشرعية الدولية، ويصون الطابع الديمقراطي التعددي، والقانون المدني للمجتمع وللسلطة الفلسطينية.

في الذكرى الـ 39 للجبهة الديمقراطية، نكرر الدعوة والنداء، إلى كل الوطنيين، والى كل قادة فصائل العمل الوطني، تعالوا إلى كلمة وموقف سواء، نقود بها شعبنا نحو الخلاص الوطني، تعالوا نعيد ترتيب بيتنا الداخلي كي تستقيم سبل النضال وتؤتي أُكلها.

في هذه الذكرى العظيمة نستصرخ شعوب امتنا العربية، لم يبق لديكم ما تخسروه سوى قيودكم، فإذا نهضتم كسرتموها وملكتم إرادتكم وحريتكم وملكتم العالم، خذوا العبرة من فلسطين ومن بغداد، خذوا العبرة من جنوب لبنان، وخذوا العبرة من كل الشعوب التي قاومت فانتصرت. وفى الختام التحية كل التحية للرفاق في الجبهة الديمقراطية في ذكرى الانطلاقة.

انطلاقة الديمقراطية: أمل أخير بالوحدة

رجب أبو سرية ـ القدس
23 **شباط/ فبراير** 2008 **ـ "الأيام" الفلسطينية ـ رام الله**

... وكأن أعوام الفلسطينيين، غير تلك السنين التي تمر على الناس جميعاً، فهي تمضي طويلة وثقيلة، في الوقت الذي نكاد لا نشعر بها من زحمة الأحداث وتلاحقها، وذلك ارتباطاً بالقضية الفلسطينية نفسها، التي شغلت الناس عقوداً، وشاغلت أهلها كل الوقت، فلا تكاد تمر ثانية واحدة، دون أن يحبس الفلسطينيون أنفاسهم، وقد اعتادوا على وصف كل حدث، بأنه لحظة تاريخية! عام واحد وتكمل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الأربعين عاماً على انطلاقتها، فيما مناضلوها وبالذات مؤسسوها، انخرطوا في أتون العمل الوطني والسياسي، قبل ذلك بسنين طويلة، حين كانوا في صفوف القوميين العرب، ثم حين شاركوا رفاقهم في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أما ظروف النشأة، قبل نحو أربعين عاماً، فكانت بالطبع ظروفاً مختلفة تماماً، عن الظروف الحالية التي نعيشها جميعاً، حيث كانت الأحلام عريضة، فيما تبقت لنا، هذه الأيام، الآمال والتمنيات بتحقيق بعض هذه الأحلام، ولم تكن الظروف التي أحاطت بتأسيس "الديمقراطية"، هي المختلفة، بل كان الظرف الفلسطيني والظروف الإقليمية والدولية المحيطة به، والمؤثرة فيه وعليه مختلفة تماماً، ولسنا هنا بصدد تعدادها أو استعراضها، لكن ما يهمنا، هو أن انطلاقة الجبهة، رغم الظرف الذي أحاط بها بخروجها من رحم القوميين العرب، **إلا أنها مثلت إضافة نوعية لظاهرة المقاومة الفلسطينية، ومن يوم إعلانها، شكلت مع حركة فتح والجبهة الشعبية ثالوثاً أساسياً**، قاد العمل الوطني، وفق منطق وصيغة الجبهة الوطنية، التي لم توحد

الشعب فقط، في إطار الكفاح الوطني فقط، بل وجعلت من الاختلاف السياسي والأيديولوجي عاملاً إيجابياً، يؤدي إلى حراك داخلي، ويوفر ضمانة وصمام أمان يحفظ النضال السياسي من مخاطر أخطاء الأفراد، مهما علا شأنهم في القيادة.

وجدت الجبهة الديمقراطية نفسها، ومنذ تشكيلها بين حركة فتح والجبهة الشعبية، المختلفين في كثير من المحددات السياسية، **فمارست دوراً وحدوياً ساهم إلى حدود بعيدة** في الحفاظ على جوهر فكرة الجبهة الوطنية المتحدة، خاصة بعد دخول الفصائل في إطار م. ت. ف وتثويرها من الداخل وتحويلها بالتالي من "إطار فلسطيني" للنظام العربي، إلى قوة وقيادة سياسية فلسطينية، وضعت فلسطين كمفردة فاعلة في النظام العربي، وبسبب حنكة الفصائل الرئيسية، وبسبب من تضامنها الوطني، تمت السيطرة على مظاهر وظواهر التدخل العربي المتعددة في الإطار الفلسطيني، ما منع أن تكون المنظمة "ملعباً" تمارس فيه الأنظمة العربية وغيرها صراعاتها على حساب الفلسطينيين.

وتميّزت الجبهة الديمقراطية، منذ تأسيسها، بوجود قيادة حزبية تتمتع بوعي سياسي ونظري متميز، ما أهلها لطرح المبادرات السياسية الواقعية، التي كان لها أبعد الأثر في تحقيق التقدم والحضور للقيادة الفلسطينية برمّتها، وخير دليل على ذلك مبادرة النقاط العشر، التي قدمتها "الديمقراطية" بشجاعة خاصة، وكافحت من أجلها، والتي فتحت بعد ذلك أبواب النظام العربي للاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومن ثم أبواب النظام الدولي، بدخول فلسطين عضواً كامل العضوية والفاعلية في الجامعة العربية ثم عضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

قدمت "الديمقراطية" إذاً نموذجاً ما زال ماثلاً وضرورياً حتى اللحظة، لكيفية الربط بين الكفاح الميداني والتوظيف السياسي، ففي الوقت الذي كانت فيه الذراع العسكرية للجبهة تنفذ عمليات عسكرية نوعية، كانت فاعلية قيادتها السياسية، مدعومة بجهازها الإعلامي الفعال، تقوم باستثمار تام لهذه العمليات، في تحقيق حضورها إن كان على الصعيد الوطني الداخلي، أو لصالح الكل الوطني العام. وكان أمين عام الجبهة الديمقراطية؛ نايف حواتمة؛ يشكل مع أبو عمار والحكيم مثلثاً قيادياً، يعتبر بمثابة عقل راجح للجبهة الوطنية المتحدة، التي كانت تعرف كيف تسيطر على

لحظة الخلاف، بحيث لا يتفجر الوضع الداخلي، وهكذا سارت أمور العمل الوطني، طوال عقود، من الناحية الداخلية ـ على الأقل ـ على خير ما يرام ـ ولولا الظروف الإقليمية، حيث كانت الخلافات والصراعات تكاد لا تهدأ في الإطار العربي، والحرب الباردة، سبباً أساسياً، في عدم تمكن الفلسطينيين، رغم كفاحهم الأسطوري، ورغم قيادتهم المحنكة، من تحقيق هدف الاستقلال الوطني، حتى اللحظة.

هذا الهدف، الذي وإن كان لم يتحقق بعد، إلا أن فصائل العمل الوطني، وفي المقدمة منها مثلث (فتح، ديمقراطية، الشعبية)، حققت وجوداً سياسياً إقليمياً ودولياً للفلسطينيين، حيث باتت المنظمة تمارس دورها ووظيفتها "كدولة في المنفى"، وبالتالي فإن الكفاح الوطني الذي مارسته هذه الفصائل، أقنع العالم بأسره بأحقية الفلسطينيين في الاستقلال، وفي إقامة دولتهم المستقلة.

وكان لـ "الديمقراطية" شرف المشاركة مع فصائل العمل الوطني، طوال أربعين عاماً وبفاعلية متميزة، في كافة محطات الكفاح الوطني، التي ستبقى راسخة في ذاكرة التاريخ، من معركة الكرامة، إلى معارك الدفاع عن الثورة في لبنان، وليس انتهاء بالانتفاضتين، في داخل فلسطين الأولى والثانية، هذا فضلاً عن المعارك السياسية الباسلة في الدفاع عن منجزات الثورة وعن القرار الوطني المستقل.

ولأن أهم ما حققته "الديمقراطية" وشقيقتاها، "فتح" و"الشعبية"، هو التنظيم السياسي، جامع الإرث الكفاحي، الذي يبقى ويستمر، بعد غياب القادة والمؤسسين، فإن "أبو النوف"، يبدو اليوم بعد رحيل رفيقيه أبو عمار والحكيم، **كقمر في ليلة ظلماء، أو حكيم ثوري نحتاجه في اللحظة الفارقة الآن**، عسى أن ينجح مع الكل الوطني المخلص في تجاوز عثرة الانفصال، هذه اللحظة التي تتوالى فيها فصول الانقلاب الداخلي، لتأخذ في طريقها مكامن الحكمة والتعقل، تأثراً ربما بما يجتاح منطقتنا من انفعالات، تعيدنا إلى نقطة الصفر، التي كنا عليها، قبل نحو أربعين عاماً أو يزيد.

الجبهة الديمقراطية.. شجاعة الرؤية!!!

يحيى رباح ـ غزة
23 **شباط/ فبراير** 2008
"الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله

أريد أن أتحدث اليوم عن فصيل وطني رئيسي من مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حيث اعتز غاية الاعتزاز بالصادقة التي تربطني بأمينها العام الأخ والصديق العزيز نايف حواتمة والعديد من قياداتها وكوادرها المميزين، خاصة وأننا نعيش هذه الأيام أجواء الذكرى التاسعة والثلاثين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية، والتي منذ انطلاقتها أسست لما يمكن تسميته بشجاعة القدرة الموضوعية لمتغيرات النضال الفلسطيني، وشجاعة إعلان رؤية تستوعب هذه المتغيرات، وتضعها في الحسبان، وتراكم التفاصيل لكي تعبد الطريق نحو بلورة الهدف الوطني، وصياغته بمعايير الممكن وليس بمعايير المستحيل!!! وليس بمعايير المرفوض.

الجبهة الديمقراطية

المتحدرة أصلاً من حركة القوميين العرب، وبنت الجبهة الائتلافية بين الجناح التقدمي الديمقراطي والآخر القومي التقليدي تحت عنوان الجبهة الشعبية التي ضمت أيضاً التحرير الفلسطينية (القيادة العامة لاحقاً) وفلسطين العربية بزعامة احمد زعرور، استطاعت الجبهة الديمقراطية خلال عقود أن تلعب دوراً رئيسياً في عقلنة الأطروحات الأيديولوجية والسياسية الفلسطينية وإبراز الخصوصية الفلسطينية في هذه الأطروحات، وبلورة الممكن الفلسطيني حتى لا يتوه ولا يضيع في العموميات السائدة من حولنا!!!

وقد لعبت الجبهة الديمقراطية هذا الدور من خلال الكفاءة النظرية والسياسية للعديد من قادتها وكوادرها الذين ظلت هذه الكفاءة تعطيهم الفرصة للعب أدوار بارزه في حضور القضية الفلسطينية حتى بعد أن غادر بعضهم صفوف الجبهة الديمقراطية بنوع من الطلاق السلمي والحضاري.

وكانت الجبهة الديمقراطية على الدوام، تقدم إجابات واقعية حين تحدث الاستعصاءات الكبرى في طريق النضال الفلسطيني بين النظرية والواقع، وبين الحق المطلق والحق الممكن، وكانت قادرة على الدوام أن تحمي الحلم الفلسطيني من الانكسار تحت ثقل الشعارات أو تحت ضغط التجاذبات الإقليمية.

بعد حرب تشرين عام 73

التي شارك فيها الفلسطينيون على مختلف الجبهات المصرية والسورية واللبنانية بجهد لا يمكن إنكاره، وكانوا قبل ذلك هم جوهر حرب الاستنزاف التي مكنت من الوصول إلى هذه الحرب، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام إشكالية معقدة، هل يستفيدون من نتائج الحرب التي أسسوا لها وشاركوا فيها أم تمضي لنتائج بعيدة وتتركهم ورائها؟

وكانت الإجابة ممثلة ببرنامج النقاط العشر الذي أسس لفكرة السلطة الوطنية وأسس لفكرة الدولة المستقلة في حدود عام 67، ويشهد الجميع أن برنامج النقاط العشر الذي كان جوهر خطاب الرئيس ياسر عرفات الأول من على منبر الأمم المتحدة عام 74 كان في بنيته الأساسية من إنتاج شجاعة الرؤية والمبادرة التي تميزت بها الجبهة الديمقراطية.

الجبهة الديمقراطية

أسست أيضا لنموذج المعارضة الوطنية، المعارضة من داخل البيت، المعارضة التي هي جزء عضوي من النظام السياسي الفلسطيني، تثرية بالنقد والرؤى الجديدة ودعوات الإصلاح المستمرة والحوار الوطني الجدي، ولكنها لا ترشقه ولا تسلم نفسها خنجراً في أي تجاذب إقليمي أو دولي لذبح هذا النظام السياسي الفلسطيني.

وهكذا فانه بكل عمليات الصراع الدولي التي خاضتها منظمة التحرير ضد

خصومها في المنطقة فان الجبهة الديمقراطية كانت دائما في قلب الصف الوطني وأمام كل عمليات الانشقاق وما وراء الانشقاق كانت الجبهة الديمقراطية دعامة رئيسية من دعائم البيت الوطني.

الجبهة الديمقراطية دافعت طيلة أربعة عقود مضت عن الصيغة الجبهوية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت ترى أن أي طرف لا يجد نفسه تحت سقف هذه الصيغة الجبهوية فانه بالتأكيد يكون خارج الصف الوطني، وخارج المشروع الوطني، وخارج الكينونة الفلسطينية.

وقد يطول بي الوقت لو أردت أن أسجل كل النقاط الإيجابية التي تميزت بها الجبهة الديمقراطية على امتداد أربعه عقود منذ انطلاقتها، ولكن المهم أنها ظلت وفية لمنابعها الوطنية، وظلت قادرة على إيجاد الحلول للمتغيرات الحادة التي تحدث في وعاء الزمن السياسي، وهي المتغيرات التي عصفت بدول وإمبراطوريات وأحلاف كبرى فما بالكم بفصائل الثورة الفلسطينية التي أطلق عليها مؤسسوها الشجعان اسم ثورة المستحيل وثورة بساط الريح!!!

هذه تحية من الأعماق للجبهة الديمقراطية، مع دعاء من القلب أن تتجدد الرؤية الوطنية للخروج من المأزق الراهن، وان يظل الطريق مفتوحا أمام حلمنا الفلسطيني.

ديمقراطية الجمر والربيع

الشاعر أحمد دحبور ـ غزة
شاعر وكاتب فلسطيني

24 **شباط/ فبراير** 2008 **"الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله**

يحتفل الفلسطينيون هذه الأيام، مع مناضلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بعيد ميلاد جبهتهم التاسع والثلاثين، فإذا بهذا الربيع الحار، على امتداد أربعة عقود، لم يذهب سدى وإذا بالطفل الذي رأى النور يوم انطلاقة الجبهة، يصبح اليوم رجلاً في سن الحكمة والخبرة.

لقد أضافت الجبهة التي كانت مثيرة للجدل يوم انطلاقتها، نكهة جديدة إلى العمل الوطني الفلسطيني، نكهة تجمع الحزم المبدئي إلى المرونة في توسيع معنى الوحدة الوطنية. فليس قليلاً أن يجهر شبان آتون من مواقع وطنية وقومية، بتحول فكري جذري يرفع شعارات بمنتهى الراديكالية، من غير أن يخدشوا الثقافة السائدة إلا عندما لا يكون ثمة مناص من الموقف الصريح والاختيار المبدئي، ومما سهل المهمة الصعبة أن هؤلاء الشباب لم يولدوا في المكاتب، بل ترعرعوا في ساحة الميدان. ولم يذهبوا إلى شركة مغفلة محدودة، بل انطلقوا من بيئة شعبية في لحظة وحدوية.. إذ لم يكد يستوي اسم الديمقراطية على ألسنة المواطنين، حتى كانت الجبهة إحدى أربع قوى تؤسس لتنسيق وحدوي اسمه الكفاح المسلح، وكان مؤلفاً من فتح والديمقراطية والصاعقة، وقوات التحرير الشعبية. وما زلت أذكر ـ ومن ينسى؟ ـ لقاءنا الأول في مخيم البقعة، وكنا خمسة مثقفين يحلمون بملامسة الجمر من خلال معايشة فصائل منظومة الكفاح المسلح، فكانت الديمقراطية أول من استقبلنا، وكنا آتين من مواقع مختلفة وتجارب مُرّة، أو تجارب تتشكل، أو محاولات تستحق التأمل. فكان هناك

الشاعر الكبير مظفر النواب الذي كانت شهرته مقتصرة يومذاك على الشعر العراقي الشعبي، ومعه المثقف العراقي إبراهيم الحريري، والمثقف السوري إسماعيل محفوض، والمشاغب الفلسطيني ذو الدم الحار عمر رشراش وكنت الوحيد بينهم من الملتزمين بحركة فتح.

وفي تلك البيئة الصعبة المتقشفة المحفوفة بالخطر، كنا نسمع وننتقد ونحاور ونحاول الوصول إلى معنى فكرة الثورة، إلى أن وصل أبو خالد ـ أي الرفيق نايف حواتمة، الذي أشهد انه صبر علينا كثيراً، وأفادنا كثيراً، شارحاً معنى ولادة الحزب من رحم التجربة الوطنية، وتوازن الأداء بين البساطة الشعبية والإيغال في الأفكار الجسورة التي لا يجوز للمثقف العضوي أن يتنكر لها أو يهرب منها. وكيفية إدارة الصراع في ظل التناقضين الرئيس والثانوي، فضلا عما يتوقعه من مخاطر تهددنا وتهدد المنطقة بأسرها، مفسرا بذلك انفتاح الجبهة على المثقفين العرب، والتوسع في مفهوم الجبهة العربية المساندة التي اقترحتها فتح، لتصبح جبهة مشاركة. واستقبال المثقفين الأوروبيين. وكنا في عام 1969، أي أن ثورة الطلبة الفرنسيين كانت قد انطلقت قبل عام، ووجد بعضهم في التجربة الفلسطينية عنوانا جديرا بالزيارة كان في أولئك الطلبة ماويون وتروتسكيون وهؤلاء لا يطيق بعضهم بعضا، وكان لحواتمة حوارات معمقة معهم في سبيل أن يلتقوا عند اللحظة الفلسطينية الملتهبة.

ستكبر الجبهة بعد ذلك، وتخوض معارك الثورة الفلسطينية كلها، من موقع طليعي، تختلف ولكن ليس إلى حد القطيعة، وتتفق ولكن ليس إلى حد إمحاء الخصوصية، وتشجب أي اقتتال داخلي. وكان لها دوراً بارزاً في حماية البيت الوطني يوم كان الانشقاق لا يكتفي بتهديد فتح، بل بتقويض التجربة من أساسها. ولم تخضع الجبهة للابتزاز، بل أخذ دورها الوطني وضعا اقتحامياً وفر لها موقعاً متقدماً داخل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.. وحققت حضوراً نوعياً في حماية المشروع الوطني العقلاني وتثبيت مفهوم المرحلية بما لا يقضي على المبادئ، بل يغذي بقاءها بواقعية مسؤولة. ولننتظر معها قدوم أمينها العام نايف حواتمة إلى الجزء المتاح لنا من أرض الوطن.

ولا تزال الأجندة ملأى بالأفكار والخطوات الثورية، حتى تتحقق أحلام شعبنا بجعل ثوابته الوطنية حقائق ملموسة بعد هذا العمر من سنوات الجمر والربيع.

نضيء شمعة أخرى... رغم ظلام الانقسام والأزمة

د. أحمد حماد
أستاذ الإعلام المساعد ـ جامعة الأقصى ـ غزة

25 **شباط/ فبراير** 2008 **ـ "الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله**

تحتفل الجبهة الديمقراطية هذه الأيام بالذكرى الـ 39، التي شكلت علامة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي واغتصاب الأراضي الفلسطينية.

والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ أو التي يطلق عليها اختصاراً الجبهة الديمقراطية أو الديمقراطية، تعتبر من الفصائل الثلاث الكبرى في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد خاضت جميع معارك الثورة الفلسطينية على كافة الجبهات والمحاور، فشكلت بذلك ثالوثاً متميزاً إلى جنب فتح والجبهة الشعبية، قُدِّر له أن يقود النضال الفلسطيني منذ عقود طويلة وما يزال.

وقد رفعت الجبهة الديمقراطية منذ السنوات الأولى العديد من الشعارات النضالية، خاصةً على المستوى السياسي مما كان له أبلغ الأثر في مسيرة النضال الفلسطيني، وكان لها دوراً مبادراً كذلك في طرح البرامج السياسية التي مثلت الإجماع الوطني، فضلاً عن تبنيها واستخدامها لكافة الأساليب المشروعة لنيل حقوقنا ولإقامة دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وتميزت الجبهة الديمقراطية منذ انطلاقتها بتبنيها النهج الوحدوي والواقعية الثورية في التعاطي مع قضايا النضال السياسي والمطلبي وفي الانحياز الدائم لمصالح الفئات الشعبية الكادحة والفقيرة.

وكان لهذا الدور المميز والوحدوي الذي أدته في المنعطفات التاريخية الهامة

والمصيرية التي مرت بها القضية الفلسطينية فضلاً عن الإسهامات الفكرية التي أغنت الكفاح التحرري الفلسطيني مما كان له أبلغ الأثر على مجرى النضال الوطني الفلسطيني، والمساندة الأممية لنضال شعبنا.

وتأتي احتفالات الانطلاقة هذا العام بعد الانتهاء من عقد أعمال المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ الذي شكل محطة نوعية لتعزيز الدور الكفاحي لمنظمات الجبهة وأعضائها في قلب الحركة الجماهيرية والوطنية، كما شكل المؤتمر محطة نقدية للوقوف على أسباب الخلل والثغرات التي شابت عمل هيئات الجبهة في عدد من المعارك الانتخابية، وان دلَّ ذلك على شيء فعلى النهج الواقعي السليم الذي تبنته الجبهة ومازالت.

وتحل الذكرى الـ 39 للجبهة في ظل ظروف استثنائية غاية في التعقيد والخطورة يعيشها شعبنا الفلسطيني وقواه الفاعلة والمناضلة، ومن هنا فإن الاحتفال بهذه الذكرى هو بمثابة نداء وصرخة من أجل إزالة حالة الانقسام الداخلي الذي فرض على أبناء شعبنا بقوة السلاح.

ويسجل للديمقراطية دعوتها الدائمة لكافة القوى السياسية الفلسطينية، بالجلوس على طاولة الحوار، ورصّ الصفوف في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وعوانه الغاشم على أبناء شعبنا. وطالما أكدت الجبهة وفي كافة المواقع وعلى كافة المستويات أنها مستمرة في العمل الدؤوب لراب الصدع وتوحيد الصف الداخلي وحماية المشروع الوطني الفلسطيني داعية كافة القوى للاصطفاف في جبهة وطنية موحدة لإفشال مخططات إسرائيل وإسقاط الرهانات على الفشل الداخلي لتقويض المشروع الوطني الفلسطيني، مع التشديد على ضرورة استعادة وحدة الشعب ومؤسساته السياسية وأدوات كفاحه الوطنية، والعودة إلى ساحة العمل الوطني الموحد من مدخل التراجع عن الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس، في قطاع غزة ثم استئناف الحوار الوطني على قاعدة اتفاق القاهرة ووثيقة الأسرى والاحتكام للشعب وصندوق الاقتراع عبر انتخابات شاملة، وفق مبدأ التمثيل النسبي من أجل حسم أي خلاف في الساحة الفلسطينية.

إن الدعوة التي أطلقتها الجبهة لتطبيق وثيقة الوفاق الوطني، التي تؤدي إلى قيام

جبهة مقاومة متحدة، والعودة إلى الشعب والشراكة السياسية الكاملة، حتى نبني نضالا مُوحدا ضد الاستيطان والاحتلال والوصول إلى انتزاع حقوق شعبنا الوطنية بتقرير المصير وقيام دولة فلسطين المستقلة بحدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس العربية المحتلة وعودة اللاجئين، عملاً بالقرار الأممي (194) تعكس بلا شك حقيقة المواقف والرؤى الخاصة بالجبهة، التي أكدت أنه دون ذلك سيستمر التدهور على أيدي أمراء الحرب أينما كانوا.

إنه من الجدير بنا ونحن نعيش نفحات هذه الذكرى أن نجدد العزم والتصميم على مواصلة طريق الحرية والاستقلال، وعلى ضرورة بذل كل الجهود المخلصة لتجاوز الأزمة العصيبة التي عاشها المجتمع الفلسطيني بسبب الاقتتال، بما يمكن شعبنا وحركته الوطنية من الانتقال إلى آفاق الوحدة الوطنية الأرحب عبر بناء شراكة سياسية حقيقية على قاعدة "شركاء في الدم شركاء في القرار". واعتماد وثيقة الوفاق الوطني أساساً متيناً لحكومة وحدة وطنية تضم كل القوى الراغبة في تحمل مسؤولية القرار الوطني.

إننا من أرض غزة أسطورة المقاومة والصمود نقول للجميع أن من يريد أن يتصدي للمناورات الأميركية الإسرائيلية المشتركة لتسويق الحل الانتقالي طويل الأمد أو مشروع الدولة بحدود مؤقتة، عليه أن يعالج الوضع الداخلي المتردي. ويعمل لإنهاء الأزمة الكارثية والتي خسر فيها كل الفلسطينيين بينما الرابح الوحيد هو العدو الإسرائيلي. ولكن من يريد الخروج من الأزمة الخطيرة ومن يريد أن يبقي التناقض الرئيسي وبناء وحدة الصف في مواجهة الاحتلال، عليه أن يكون جاداً لتهيئة الأجواء للحوار الوطني الشامل. ومفتاح ذلك وقف كل أشكال الاعتداءات والاعتقالات والمداهمات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الغربية وكذلك ما تقوم به أجهزة حركة حماس في محافظات غزة والإفراج السريع عن سائر المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط، وصيانة الحريات العامة.

إننا في الوقت الذي نرفض فيه قمع الحريات في غزة، فإننا نرفض تجاوزات وأخطاء وخطايا السلطة وفي التعامل مع قطاع غزة. ونوجه كلامنا للسلطة الوطنية في رام الله بأن طريق استعادة الوحدة بين غزة والضفة وتحت سقف الشرعية هو

طريق إسناد ودعم غزة الباسلة وليس تركها عرضةً للاختناق.

وأقول بصراحة، نرفض استمرار سياسة قطع المخصصات عن الموظفين في قطاع غزة، نرفض ذلك تحت شعار الانتماء السياسي أو أي شعار آخر، كما نرفض الإقصاء الوظيفي والاعتداء على حقوق الموظفين والأطباء وحركتهم النقابية والمطلبية.

إن من واجب السلطة الوطنية أن تبذل جهوداً أكبر وأفعل لفك الحصار ولجم العدوان على قطاع غزة ومضاعفة المساعدات الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة والجوع، ومعالجة الكارثة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة.

ومن هنا نطلق النداء لإبعاد القطاعات الخدمية خاصةً الصحية والتعليمية والقضائية والاجتماعية عن التجاذبات والصراعات السياسية خدمة للمصالح الحيوية لشعبنا.

إننا وفي ظلال هذه الذكرى ندعو إلى بناء شراكة سياسية حقيقية بين كافة القوى والتيارات السياسية التي يتشكل منها الشعب الفلسطيني، مع التأكيد على نبذ العنف والاقتتال والتمسك بالثوابت الوطنية واعتماد لغة الحوار الديمقراطي لحل مختلف المشاكل الداخلية، مع الإشارة هنا إلى التحول الذي شهده النظام السياسي للسلطة الفلسطينية مما يدفعنا للتأكيد مراراً وتكراراً على الضرورة الملحة لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وصوغ الشراكة الوطنية في إطارها بمساهمة جميع ألوان الطيف الفلسطيني على أساس إعلان الاستقلال وبرامج الثوابت الوطنية فمواجهة هذا التحدي يتطلب استنهاض واستعادة الدور الريادي للتيار الديمقراطي.

وفى الذكرى 39 لانطلاقة الجبهة الديمقراطية نتوجه بالنداء لكل جماهير شعبنا ليكن العام 2008 عام استعادة الوحدة الوطنية حيث إنها مناسبة لنجدد العهد على مواصلة النضال وبعزم لا يلين، حتى انتزاع النصر والظفر بحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

نحتاج إلى وحدتكم...

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي ـ غزة
25 **شباط/ فبراير** 2008 **ـ صحيفة "الأيام" الفلسطينية ـ رام الله**

لم أكن ولست ممن يجيدون أو يحبون الكتابة المناسباتية، فهذه إما أن تأخذ طابع المجاملة، والتطبيل والتزمير، وإما أن تأخذ طابع المماحكة والنقد المبالغ فيه. لا يعني ذلك أن ثمة غياباً للكتابات الجادة والممتعة لكن هذه كمن يحاول استخراج الأمل والتفاؤل من واقع رؤى، مرير، سوداوي كالذي يعاني منه الفلسطينيون منذ بعض الوقت.

بالرغم من صعوبة الكتابة المناسباتية، حين تلتزم منهج التقييم والنقد الموضوعي الجاد، إلا أنني **أشعر بهاتف داخلي ينادي بضرورة** التوقف أمام بعض المحطات المهمة والتاريخية، بهدف تعزيز ما هو إيجابي في حياتنا، وتقديم نماذج تصلح للمقارنة مع حاضرنا ولكن دون أن نزج أنفسنا في مقارنات فجة، ومباشرة، تاركين ذلك لنباهة القارئ.

ولتعذرنا فصائل العمل الوطني التي ساهمت في صناعة وصياغة التاريخ الفلسطيني الحديث والمجيد، إذ لا نستطيع وليس من الحكمة أن نتوقف عند كل مناسبة لتأسيس نحو خمسة عشر فصيلاً سياسياً لا تزال موجودة، ومصممة على المتابعة، ذلك أننا لو فعلنا ذلك، فإننا سنضطر للتكرار مع فوارق بسيطة.

في هذه الأيام، تمر الذكرى التاسعة والثلاثون لتأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي لا تزال تحفر لنفسها مكاناً في قلب التاريخ والحاضر الفلسطيني، رغم كل ما يمكن تسجيله في هذا الإطار على محمل الحجم

والفاعلية وهو ما ينطبق على معظم فصائل العمل الوطني باستثناء حركتي فتح وحماس.

الحديث عن الجبهة الديمقراطية، أو عن الجبهة الشعبية أو حزب الشعب، وبقية الفصائل التي نحترمها جميعاً عن قناعة، ونقدر أدوارها، ليس حديثاً عن أيقونات تاريخية تنتمي إلى التراث المجيد لشعبنا، وإنما هو حديث يتصل بظواهر فكرية سياسية اجتماعية، تعرضت صعوداً وهبوطاً لأثر العوامل الموضوعية والذاتية التي أحاطت ولا تزال تحيط بقضيتنا الفلسطينية.

إنه حديث يحدوه أمل كبير، من الصعب أن نجد له بديلاً فيما يضج به الواقع الفلسطيني، لكي تتمكن هذه القوى، منفردة أو مجتمعة، من استعادة قدرتها على النهوض، والتقدم وتوسيع مساحات الفعل والتأثير.

مهم كم يحظى هذا التنظيم أو ذاك بتأييد شعبي، وحجم تنظيمي وسياسي، ولكن في وقتنا هذا يبدو أن علينا الاهتمام فوق ذلك، بالأبعاد التاريخية والقيمية والسلوكية التي تمثلها هذه الظاهرة أو تلك، ذلك أننا ونحن نقر بالدور الحاسم للفصائل ونفخر بهذه التعددية السياسية، فإن الساحة الفلسطينية انفتحت على اتجاهات قيمية متضاربة، وبعضها يأخذنا إلى ساحات التخلف وثقافة العنف والاحتكار السياسي، وإقصاء الآخر.

عند انطلاقتها، اثر الحدث الكبير الذي وقع في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي ورثت وطورت امتداداً شعبياً عربياً واسعاً كانت تحظى به حركة القوميين العرب، **كان مؤسسو الجبهة الديمقراطية ومعظمهم لا يزالون أحياء، قد بشروا بمشروع كبير**، يقضي ببناء منظمة ماركسية لينينية، لم يكن من وجهة نظر المؤسسين، بإمكان الجبهة الشعبية الموحدة أن تتحول كلها لتعبر عن ذلك المشروع.

المهم أن التنظيم الجديد، أحدث حراكاً فكرياً غنياً في الساحة الفلسطينية، شكل واقعاً قوياً لكل من الديمقراطية والشعبية، للتسريع في عمليات التحول والتطوير والتثقيف الداخلي، وخلق حالة من التنافس الإيجابي في ميادين تمثل الفكر الثوري الجديد، والاهم تمثل أخلاقياته وسلوكياته ما قدم نموذجاً متقدماً وجيداً للكادر، والقيادي، والعضو والمقاتل الثوري.

لم تنزف قطرة دم واحدة، بسبب الافتراق المؤلم في حينه، ولم يسقط الطرفان المتنافسان حتى العظم في متاهات الابتذال، والتحريض البشع، ونفي الآخر، كما لم تقع قطيعة بين الفصيلين، اللذين ظلت عين كل منهما على الآخر، هذا لإثبات صحة خياره وذاك لإثبات خطئه.

الجبهة الديمقراطية التي تشكل التنظيم الفلسطيني الوحيد من بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تزال تحظى بوجود العدد الأكبر من المؤسسين الذين لا يزالون على رأس العمل، وعلى رأس المواقع التنظيمية والسياسية، ولا يزالون يحظون بهمة عالية، وقدرة كبيرة على التفكير والعمل بمثابرة أكيدة، وحيوية عالية.

هي ذاتها القيادة التي قدمت الجبهة الديمقراطية باعتبارها مدرسة الواقعية الثورية في الساحة الفلسطينية، هذه الصفة المميزة التي لم تغادر الجبهة في كل سياساتها ومواقفها اللاحقة وحتى اللحظة، رغم أن هذه الواقعية السياسية لم تعد تحظى بالتأثير في صنع السياسات التي حظيت بها في ظروف سابقة.

لا تزال الأجيال التي عاصرت ثورتنا الفلسطينية تتذكر وتذكر للجبهة الديمقراطية دورها الريادي في صياغة المشروع الوطني الفلسطيني الذي يضبط العمل الفلسطيني حتى الآن، ويتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

كان اشتقاق ذلك المشروع الذي لا يزال يحظى بحيوية بالغة ما لم تنسفه مشاريع أخرى فلسطينية، يعبر عن تقدم الوعي الفلسطيني ويعبر عن ميزة القدرة على استشراف المستقبل، والإمساك بالخيارات الملائمة.

ونسجل أيضاً للجبهة الديمقراطية جملة من **نماذج الأخلاق الثورية** التي شكلت بعضاً من أهم تراث الحركة الوطنية، وجملة من المفاهيم العلمية في صياغة التحالفات، وتحديد الموقف من التناقضات، بالإضافة إلى ما يعنيه كل ذلك من حرص على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ووحدة الشعب ووحدة القضية والمشروع الوطني.

وتحسد الجبهة الديمقراطية على نوع وشكل التعبئة في بناء الكادر والعضو، إذ يتحلى أعضاء الجبهة، بالتزام عال، وبهمة ومثابرة في العمل، وعدم الالتفات إلى

عقارب ساعة العمل اليومي، وهو بالتأكيد انعكاس لمواصفة تتجلى بها قيادات الجبهة الديمقراطية.

لسنا بالتأكيد في معرض استخراج السلبيات، وهي قليلة بالمقارنة مع ما نعيشه ونشاهده في هذه الأيام، لكننا ننصح ونتمنى أن تصل الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحزب الشعب، إلى نقطة الحسم فيما يتصل ببناء التيار الديمقراطي ذلك أننا كما نرى، هو الخيار الواقعي، الممكن، والمتاح، والأفضل، في مجابهة التحديات التي تجابه الحركة الوطنية الفلسطينية، وإذا كان الرفاق في "الديمقراطية" يعتبرون أن فك الائتلاف عن "الشعبية" كان ضرورة في حينه، فان إعادة التوحد هي الضرورة الآن.

مع الرفيق "أبو النوف"

عدلي صادق ـ القاهرة

31 **آذار** 2008 **ـ "الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله**

قرأنا يوم أمس، فحوى حديث الرفيق نايف حواتمة لمجلة "المشاهد السياسي"(*) بعنوانه اللافت أن "الزهار طلب من الجبهتين الديمقراطية والشعبية مبادرة خطية للمصالحة مع فتح". وكنت في الليلة السابقة على ما قراناه، في سهرة تجاوزت إلى ما بعد منتصف الليل، مع الرفيق حواتمة، في غرفته الفندقية، المطلة على الفيلا الحكومية المصرية، التي كان الشهيد الرمز ياسر عرفات، ينزل فيها كلما حل في القاهرة. كان الرفيق "أبو خالد ـ أبو النوف" متدفقاً كعادته، وقد تجددت قدرته على الاسترسال، بعد يوم شاق وطويل، من اللقاءات مع إعلاميين وسياسيين، مثلما تجددت العلاقة الحميمة التي جمعتني به، منذ سنوات طويلة!

بصراحة، لم يكن الرفيق حواتمة متفائلاً بخصوص التوافق الفلسطيني. ولدى الرجل تحليله لغياب هذا التفاؤل، ويرى أن عوائق موضوعية تحول بيننا وبين التلاقي على برنامج سياسي، يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني. بل إنه غمزني منتقداً حماستي للمبادرة اليمنية، وفي رأيه أن هذه المبادرة، تستند إلى اتفاق مكة وإعلان القاهرة، دون الإشارة إلى وثيقة الوفاق الوطني، التي يراها مُحكمة ومتكاملة. ومعنى ذلك ـ في رأيه أيضاً ـ أن المبادرة اليمنية، ستعود بنا إلى المحاصصة بين حركتي فتح وحماس، وهي المحاصصة التي أسهمت في إنتاج الشقاق. أما إعلان القاهرة، الذي يركز على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اتخذت منه "حماس" أرضية لمجافاة وفد

(*) *"المشاهد السياسي"، لندن/ المملكة المتحدة، آذار/ مارس 2008، حوار مع حواتمة ـ "ثنائية فتح ـ حماس وراء المصائب الفلسطينية" ص 16 ـ 17.*

المنظمة إلى صنعاء. وكان الرفيق "أبو النوف" واضحاً في التعبير عن قناعته بان أطرافاً إقليمية ودولية نافذة (عددها وسماها) تقيد حرية الطرفين الفلسطينيين، وتجعلاهما عاجزيْن عن التقدم إلى قواسم مشتركة. فكل طرف إقليمي أو دولي، ضالع في العرقلة، يريد أن يحل أزمته، فتراه ـ بالمعنى ـ يتمسك بالجزء الذي يخصه من الورقة الفلسطينية، ضمن الأوراق التي في يده. بل إن أولمرت نفسه، يتشكى من أزمته السياسية الداخلية، ويريد أن يحلها، ليس على حساب عملية التسوية وصدقيتها فحسب، وإنما كذلك على حساب المكانة الأدبية والسياسية للقيادة الفلسطينية. فبعد الاتفاق معه على تشكيل لجان رئيسة، كلجنة القدس مثلاً، يتراجع على قاعدة التخوف من السقوط، ومن مجيء نتنياهو، فيستبدلها متحايلاً، بلجان تتعلق بمسائل إجرائية، تصلح لمرحلة ما بعد التسوية!

الاستنتاج المرير، من مجمل رؤية الرفيق العزيز "أبو النوف" التي أصغيت لها مطولاً، على الرغم من منع التدخين في ذلك الجزء من غُرف الفندق، هو أن فلسطين، التي كانت تمتلك الأوراق الإقليمية والدولية وتضعها على أجندتها، أصبحت ورقة على أجندات الآخرين، يمتلكونها لصالح قضايا أخرى.

وهناك نقطة أود التنويه إليها باقتضاب، وهي أن الانسجام أو التناغم المُفتقد بين قيادة "فتح"، يؤثر سلباً في تقييم موقفنا، حتى على صعيد شركاء الحركة الوطنية. فلا همسات ولا آراء، يقولها هذا أو ذاك، من القياديين الفتحاويين، تظل في حدود من يسمعها أو من تُقال له لقد ذهب معي إلى سهرة الرفيق "أبو النوف" اثنان من كوادر الحركة، ورفيق عزيز من الجبهة الشعبية، وسمعوا معي الحديث المنفتح، لأمين عام الجبهة الديمقراطية، وهو القادر على توظيف كل الملاحظات والتجارب، في شرح رؤيته، وهذا من حقه ومن واجبه!

الجبهة الديمقراطية في عيدها الأربعين

والسؤال الفلسطيني!!

يحيى رباح ـ غزة
كاتب وسفير سابق

"الحياة الجديدة" الفلسطينية ـ رام الله ـ 21/ 2/ 2009

تحية من الأعماق للأخوة الأعزاء في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذين اختاروا تكريم الصحفيين، كواحدة من الفعاليات الرئيسية التي يقومون بها لإحياء الذكرى الأربعين لانطلاق جبهتهم، التي كان لها دور مميز في اختراق الحالة الراكدة، وتقديم المبادرات التي تنقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أفق جديد.

الجبهة الديمقراطية وعلى رأسها الرفيق أبو خالد نايف حواتمة، كانت وما تزال عموداً رئيسياً من أعمدة البيت الفلسطيني، داعية للحوار، مجسدة للوحدة الوطنية، مدافعة عن منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لمشروعنا الوطني الفلسطيني، مشروع التحرر والاستقلال وإقامة الدولة.

بطبيعة الحال: الجبهة الديمقراطية مثل بقية قوى النظام السياسي الفلسطيني مهمومة بالسؤال الفلسطيني الكبير، إلى أين؟

السؤال يبدو أكثر إلحاحاً مع مرور كل دقيقة من الزمن، لأن الانقسام الفلسطيني قد استطال أكثر مما يحتمل الوضع، ومعه استطال عمر الحصار وتداعياته التي تفوق كل التقارير، بل الانقسام والحصار أعادا إنتاج نفسيهما بصور أكثر ضرراً، ويكفينا الحرب التدميرية الأخيرة على قطاع غزة نموذجاً للمعاناة، وفقدان الأفق.

يوم الخميس الماضي، بينما الجبهة الديمقراطية تحتفل بذكراها الأربعين في غزة

بتكريم الصحفيين، كان الخبر الصاعق الأكثر دوياً هو تأجيل حوار الأحد بين الفصائل في القاهرة إلى أجل غير مسمى.

هذا التأجيل المأساوي الذي يرجح كفة المتشائمين بالنسبة للمستقبل الفلسطيني، جاء بعد سويعات من إعلان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، قراره الذي لا يمكن اعتباره مفاجئاً، برفض التهدئة، تحت حجة أن الإفراج عن الجندي الأسير جلعاد شاليط يجب أن يكون جزءاً من التهدئة، وليس ضمن صفقة مستقلة لتبادل الأسرى.

وأكرر أن القرار الإسرائيلي لا يمكن اعتباره ضمن قائمة المفاجآت، فلقد دعوت شخصياً مثل عشرات مثلي من المثقفين أن لا تتعطل مكاسبنا الكبرى التي نتوخاها من التهدئة والمصالحة، بهذا الحجر الذي يلقى في طريقنا، واسمه جلعاد شاليط، وأن إسرائيل سبق لها أن أفرجت عن أسرى لنا دون صفقة تبادل كما أفرجت لحزب الله عن أسرى ليسوا من عناصره، وجثث لم يكن موجوداً وقت مقتل أصحابها، مع أنه لم يكن يطالب بذلك!

فلماذا لا نترك الطريق مفتوحاً للإفراج عن الأسرى دون ربطهم بجلعاد شاليط؟

المشكلة الآن: أن الأسئلة تدور، وتدوي، وتكاد تصم الآذان، من الذي أوقف الحوار الذي كان موعده الأحد المقبل؟

بعضهم يقول أن وقف الحوار وتأجيله جاء من الشقيقة مصر، كنوع من الاعتراض على السلوك الإسرائيلي في اللحظة الأخيرة.

والبعض الآخر يقول أن حماس لم تستطع أن تغير موقفها، ولم تستطع أن تراجع نفسها، وبالتالي فإن القاهرة أرادت أن تأتي مبادرة تأجيل الحوار منها بدل أن تجدها واقعاً أمامها مثلما حدث في موعد التاسع من نوفمبر العام الماضي.

ولكن هذه التفسيرات والتأويلات لا تلقى المصداقية الكافية لدى الرأي العام الفلسطيني الذي يشعر بصدمة قاسية جداً، والذي كان قد وطد العزم على أن المصالحة، وتشكيل حكومة الوحدة، وإعادة الإعمار، والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية قد باتت قريبة!

فإذا به يصحو من أحلامه الطيبة على هذه الصدمة القاسية.

السؤال لدى الرأي العام هو:

هل إسرائيل ترفض التهدئة، تفعل ذلك من أجل بقاء الانقسام؟

وهل أصبحت المصالحة الفلسطينية عالقة في قبضة الفيتو الإسرائيلي؟

هذا هو السؤال، الذي جاء بعد أسبوع من الغزل الداخلي الذي رأيناه بين فتح وحماس في القاهرة ورام الله، لنكتشف أن هذا الغزل لا يعني شيئاً في مواجهة الحقائق القاسية.

فتحية للجبهة الديمقراطية في عيدها الأربعين، المطالبة مثل بقية الأطراف بالإجابة عن السؤال الفلسطيني.

إلى كل الوطنيين في ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية

المحامي ياسر زهير خليل
طولكرم ـ الضفة الفلسطينية
موقع المستشار ياسر زهير خليل 21/ 2/ 2009
http://www.zuheirkhalil.com

منذ انطلاقة الجبهة الديمقراطية مثلت الجبهة الفصيل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي يضطلع دوماً بمسؤولية الفصيل الوطني الوحدوي على مستوى الفكر والممارسة والنضال، في مجرى العملية الوطنية الفلسطينية. للجبهة الديمقراطية تاريخ نضالي مشرف في تاريخنا النضالي، ومنذ البداية كان هدفها السياسي هو قيام دولة فلسطينية ديمقراطية ومن حيث العمل المقاوم شنت الجبهة العديد من العمليات العسكرية الناجحة وعلى المستوى الجماهيري، كانت في المقدمة مع فصائل منظمة التحرير على أرض الميدان.

الجبهة الفصيل الوطني ذات البصمات المضيئة والمواقف الوطنية الثابتة والعطاء المتدفق الذي لم ينقطع يوماً خلال مسيرتها الوطنية، وكان لها الدور المميز في تجسيد الوحدة الوطنية، وكانت دائماً بقيادتها وكوادرها صمام أمان وضمانة أكيدة للحفاظ على الحقوق الوطنية، خلال مسيرة النضال الوطني الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال.

في الذكرى الـ 40 للجبهة الديمقراطية نكرر الدعوة والنداء إلى كل الوطنيين والى كل قادة فصائل العمل الوطني ندعوهم إلى كلمة وموقف سواء نقود بها شعبنا نحو التحرر، ندعوهم إلى ترتيب بيتنا الداخلي كي تستقيم سبل النضال ونعمل على تمتين علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالجماهير، الأمر الذي يضمن ديمومتها وتواصل

عطائها الذي انطلقت لأجله، سواء على الصعيد النضالي أو الجماهيري، أو الاجتماعي.

في ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية ندعو إلى العمل على استحداث وتفعيل دائرة العمل الجماهيري في منظمة التحرير، لأن العمل الجماهيري في ظل الاحتلال هو أحد الأساليب النضالية المتميزة خاصة في هذه المرحلة حيث جدار الفصل العنصري واستفحال الاستيطان والهجمة الشرسة ضد القدس ومحاولات التهويد والحفريات الآثمة بجوار المسجد الأقصى المبارك..

في ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية نؤكد على أهمية التواجد بين الجماهير وخدمتها، عبر العمل الجماهيري المدعوم من الأطر، والذي يعكس الوجه الحقيقي لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ويضمن النجاح في تنفيذ البرنامج الوطني ويقطع الطريق على جميع محاولات القفز عن المشروع الوطني.

في ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية لنفعّل العمل النضالي الجماهيري الوطني الوحدوي، ولنحافظ على الحالة النضالية الوطنية الفلسطينية من خلال تنظيم صفوف الجماهير وحشدها والعمل على وحدتها وتركيز جهودها، في الدفاع والنضال من أجل الوطن حيث أن العمل النضالي الجماهيري الوطني الوحدوي، أنجع طرق النضال ضد الاحتلال والحفاظ على منظمة التحرير والمشروع الوطني.

في ذكرى فصيل رئيسي في منظمة التحرير؛ ندعو إلى التمسك بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد يؤطر العمل النضالي والكفاحي والجماهيري للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وفى الختام التحية كل التحية للرفاق في الجبهة الديمقراطية في ذكرى الانطلاقة.

الجبهة الديمقراطية.. ويكيبديا!!

هاني حبيب
كاتب فلسطيني ـ غزة
صحيفة "الأيام" الفلسطينية ـ رام الله ـ 22 **شباط** 2009

"عارضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فكرة الدولة الفلسطينية المقترح إنشاؤها على أرض فلسطين، ورأت انه لا يشكل حلاً جذرياً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت أن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، لن تستوفى كاملة، إلا عند سحق الكيان الإسرائيلي وتحرير كامل التراب الوطني" هذا مقطع مما جاء في "الموسوعة الدولية الحرة" على شبكة الإنترنت "ويكيبديا" التي رجعت إليها لأطلع على بعض المعلومات الأرشيفية عن الجبهة الديمقراطية التي تحتفل هذه الأيام بانطلاقتها، ومن الواضح بالعودة إلى المقتطف السابق، أن محرر ويكيبديا، لم يحاول أن يجهد كثيراً، أو قليلاً لكي يكتب نبذة حقيقية عن الجبهة الديمقراطية، التي أسهمت في تغيير مجرى النضال الوطني الفلسطيني من خلال أطروحتها السياسية ومساهمتها في اعتبار قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة هو هدف النضال الفلسطيني، ومساهمتها الفاعلة في صياغة مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال وثيقة الاستقلال، ودورها الواضح في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية والدفاع عنها بكل حزم وقوة في مواجهة قوى تحاول النيل منها ومن تمثيلها الأوحد للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والشتات الفلسطيني.

ولعل ذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية، وقبل أسابيع ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تشكل فرصة لتأكيد مدى ما أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، واليسار الفلسطيني على وجه الخصوص، من مضار وأخطار

نتيجة لتبعثر القوى والانقسامات التي شهدتها الساحة الفلسطينية طوال السنوات الماضية والمستمرة حتى الآن، ما أدى ضمن عوامل أخرى إلى ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، واليسار خصوصاً، دون أن يشكل ذلك سبباً كافياً لتوحيد قوى اليسار في الساحة الفلسطينية رغم الأرضية الأيديولوجية والسياسية المشتركة والمتوافقة، ورغم تزايد مبررات الوحدة والتماسك، وأكثر من ذلك، فإن المحاولات المتواصلة للتشكيك في وحدانية التمثيل الشعبي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولات صنع بدائل عنها، في ازدياد، ورغم أن هذه الفصائل تشكل صمام الأمان لاستمرار المنظمة الأم في القيام بدورها رغم ضعفها وهزالها، فإن هذه الفصائل تعتبر مسؤولة عما لحق بمنظمة التحرير من تراجع ووهن، لأنها صمتت، ولأنها تساوقت بشكل أو بآخر، ومن دون قصد بالطبع، مع محاولات الإجهاز على منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لغياب قراءة صحيحة لمفهوم التحالفات والتعارضات في الساحة الفلسطينية وشعبوية شعاراتها في أحيان كثيرة، إما حفاظاً على النفس، أو درءاً لمخاطر التصفية المادية لها!!

لا نتجاهل بطبيعة الحال المناخ الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتراجع قوى اليسار على المستوى الدولي والإقليمي، وتزايد نفوذ وتأثير التيارات الإسلامية، والحصار المالي والإعلامي لقوى اليسار، لكننا نعتقد أن ذلك يوفر سبباً إضافياً لمعالجة أوضاع قوى اليسار بما يمكنها من مواجهة نتائج تداعيات هذه الاستحقاقات، من خلال التمسك بمثلها ومبادئها لا الانزياح نحو استئجار شعارات الآخرين وتبني خطابها السياسي.

آن الأوان، لقوى اليسار ليس فقط أن تسعى لتوحيد صفوفها، ولكن على الأقل لإيجاد صيغة عملية لتوحيد سياساتها على الصعيد الداخلي، والاهم وحدة صفوفها الداخلية والتنظيمية وإيجاد مناخات تدفع بالأجيال الشابة نحو القيادة، ولعل في مناسبة الاحتفالات بذكرى الانطلاقة، ما يشكل أرضية لإعادة تقييم المسيرة النضالية على نحو حقيقي، وليس كما فعلت ويكيبديا التي لم تلمس المتغيرات التي حدثت على الجبهة الديمقراطية، وعادت إلى أدبيات التأسيس، دون أن تلحظ انه جرت في النهر مياه كثيرة، وكأنما فصائل اليسار عموماً، لم تدرك مقدار ما جرى في النهر من مياه حقاً!

وبرأيي المتواضع، أن ما يشفع لهذه الفصائل عاملان رئيسيان، الأول يتمثل في التاريخ النضالي الوطني الفلسطيني، وإسهامها في رفعة القضية الفلسطينية ومواجهة الاحتلال والالتزام الأخلاقي الوطني لقضايا الشعب والمجتمع وعدم اللجوء إلى العنف لحل الخلافات الداخلية، وهو سلوك أسهم من دون شك في تعزيز وحدة الصف الفلسطيني، ما اكسب القضية الفلسطينية سمعة ثورية طيبة على مستوى الرأي العام العالمي وأدى إلى اعتراف العالم بمنظمته الأم، منظمة التحرير الفلسطينية.

أما العامل الثاني في هذا السياق، فيتمثل في استمرار هذه القوى بالتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والاستعداد الدائم لمعالجة أسباب ضعفها ومناقشة إمكانيات ترميمها، من دون البحث عن بديل عنها، بل بمواجهة كافة أشكال ومحاولات النيل من الوطن الرمزي للفلسطينيين، وهذه الفصائل، ليست مجرد قوى أسهمت في بناء وتشييد منظمة التحرير الفلسطينية، بل القوة القادرة على الوقوف بحزم أمام الانهيار المتواصل للمنظمة الأم، ليس في مواجهة من يبحث عن بديل عنها، ولكن أيضاً في مواجهة من يقوم على إضعافها، ونقصد هنا القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في الذكرى الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية

موسى أبو كرش ـ غزة
وكالة "معاً" الأخبارية 22/ 2/ 2009

أنا واحد من المعجبين بالبيت الشعري القائل:

وقد يجمع الله "الشتيتان" بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

ومرد هذا الإعجاب، لا يعود بالضرورة إلى الموسيقى الصاخبة التي يتحلى بها البيت، الذي لا أعلم له قائلا، وإنما لتمرد ناظمه على قواعد العربية، وعدم التزامه بنصب المثنى "الشتيتين" بالياء جرياً على قواعد العرب، وإنما، نصبها بالألف شذوذاً على لغة من يلزم المثنى الألف نصباً وجراً ورفعاً، ليريحوا رؤوسهم ويستريحوا.

وكأني بالشاعر وقد وجد تصلبا وغلوّا في موقف هذين الشتيتين، فألزمهما ألف الرفع بدلاً من ياء النصب، وجاء ب "قد" قبل الفعل المضارع للدلالة على ضعف فرص نجاح هذا الجمع،كنتاج لهذا التصلب والغلوّ!

وحدهم إخواننا اللبنانيون استراحوا من هذه الألف في لهجتهم المحكية، فأمالوها ورققوها ولعنوا سنسفيل أبوها في نطقهم.. فقالوا في باب "بيب" وفي تفاح "تفيح"، وفي لبنان "لبنين".

هذا في شاذ اللغة ـ عافاكم الله ـ أما في شاذ السياسة، فلنا نحن الفلسطينيين باع طويل، وجولات وصولات، أين منها صولات وجولات عنترة بن شِدّاد؟! وسيف بن ذي يزن؟! فنحن لا نقبل القسمة على اثنين، فما بالكم بالثلاثة؟! ولذا صرنا أشتاتاً مثنى وثلاث ورباع، لا ريح لنا، ولا طول، وصارت فصائلنا فسائل، لا عدّ لها، وغطت راياتنا كل الألوان باستثناء اللون البرتقالي، الذي يحاول العدو فرضه على أسرانا في السجون! والغريب أن هذا الأمر لا يقتصر على لاعبينا الكبيرين

اللذين دق بينهما عطر منشم، وانقسم الشعب بينهما وحولهما إلى فريقين متناحرين، والعرب إلى عربين وبص، بل شمل أيضاً فصائلنا اليسارية والتي تشرب من ماء واحد، ولا يختلف طعمها في الأكل!

أسوق هذا الكلام بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، متوجهاً بداية بالتحية لقيادتها وكوادرها وأنصارها، ومنحنياً لشهدائها وكافة شهداء شعبنا وأسراه.. فقد شكلت الجبهة ومنذ انطلاقتها الأولى من شهر شباط 1969 فجراً جديداً في حياة الثورة والشعب، وذلك من خلال ما كرّست من قيم ثورية نبيلة،والعودة بالثورة إلى الجماهير والعمال والفقراء أصحاب المصلحة الحقيقية في المخيمات، ورد الاعتبار للعمل الجماهيري والنقابي، وضرب المثل الأعلى في النضال الواعي، وتكريس العمليات والعسكرية النوعية، وطرح المبادرات المتعددة، والسعي الدائم للرقي بواقع شعبنا وتطوير وسائل نضاله، وصياغة برامجه وأهدافه، وفق رؤى سياسية واقعية، تجمع شتاته وتعزز وحدته وتفولذ إرادته وتقرب يوم حريته وانتصاره.

وما البرنامج السياسي الذي طرحته الجبهة في وقت مبكر وتبنته منظمة التحرير في العام 74 إلا دليلاً على ذلك، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام ثورتنا وكرس م.ت.ف كممثل وحيد لشعبنا، وساهم بشكل فاعل في فتح المجال واسعاً لدول العالم للاعتراف بها، وما إسهامات الجبهة ودون كلل أو ملل لإعادة اللحمة الوطنية لشعبنا والتي تشهد حراكاً واسعاً هذه الأيام، إلا دليلاً على هذا النهج الوحدوي الذي كرسته الجبهة منذ انطلاقتها. ولكن ما يحزُّ في النفس، ويدفع إلى الغضب، أن هذا الحرص الذي تبديه القوى اليسارية لوحدة الصف الفلسطيني، لا يقابله للأسف حرص حقيقي على وحدة اليسار الفلسطيني، وجمع شتاته في بوتقة واحدة وتحت راية حمراء واحدة، فمن غير المعقول أو المقبول يا رفاق أن نظل ننادي، ونقدم المبادرة تلو المبادرة لوحدة الصف الوطني، ونحن ذاتنا منقسمون مشتتون مبعثرون يرى الكل في نفسه ألفاً وراساً وأنه الأصل وغيره الفرع والفسيل! في وقت ندرك تمام الإدراك أن لا وحدة حقيقية لشعبنا دون وحدة اليسار الذي يشكل الضمانة الأكيدة والحقيقية لوحدة شعبنا.

إنني أدعو وفي هذا المقام الجبهة الديمقراطية وعلى رأسها الأمين العام نايف حواتمه؛ لأخذ هذه الخطوة التوحيدية بعين الاعتبار ووضعها على سلم أولوليات الجبهة، وهي تدخل عامها الأربعين، خاصةً، وأن لدى الجبهة من الخبرة والإرادة والصبر والبصيرة؛ ما يكفى لترجمة هذا الشعار المرجو إلى حقيقة واقعة.

لقد آن الأوان لتوحيد إرادات الشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها إرادة اليسار، فيكفي ما أصاب شعبنا من ويلات من جراء هذا التشرذم والانقسام، والذي كان أحد نتائجه المباشرة محرقة غزة، بكل ما جرته، على شعبنا من ويلات، بعد حصارها الظالم الطويل الطويل.

في ذكرى "استقلال اليسار الفلسطيني"

د. سميح شبيب
أستاذ العلوم السياسية
جامعة بيرزيت ـ الضفة الفلسطينية
صحيفة "الأيام" 23 **شباط** 2009

تحتفل في هذه الأيام، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بذكرى انطلاقتها، التي سبق وأن أسمتها "استقلال اليسار". كان ذلك قبل أربعين عاماً، تمكنت الجبهة خلالها من أن تشكل لوناً مميزاً في الساحة الفلسطينية، وأسهمت بإغناء وتطوير الفكر السياسي الفلسطيني، عَبر إسهامها الواضح في ثلاث محطات مركزية، من أبرزها برنامج النقاط العشر ـ البرنامج المرحلي، حيث كان للجبهة الديمقراطية إسهام واضح وبارز في بلورته وصياغة نقاطه، وترتب على تبني م.ت.ف لهذا البرنامج، ما يشبه الانشقاق داخل الساحة الفلسطينية، بين "دعاة التسوية" والرافضين لها، لدرجة تم تأسيس وقيام جبهة ائتلافية من أربعة فصائل هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، سميت جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية. دار صراع فكري دام بين هذين التيارين، ما طوّر الفكر السياسي الفلسطيني عموماً وأغناه. ولعل المحطة الثانية إسهامها بطرح برنامج الوحدة والإصلاح بعد انشقاق حركة فتح 1983، وما شهدته م.ت.ف من اصطفافات متعارضة. كان لهذا البرنامج دور السبق في تقريب وجهات النظر وصولاً لحوارات عدن ـ الجزائر، ومن ثم انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدية في الجزائر 1987.

كانت الجبهة الديمقراطية من أشد الفصائل وأبرزها في الدفاع عن شرعية ووحدانية منظمة التحرير، وعبر المرافق كافة، كان الدور الفكري ـ التنظيمي للجبهة هو الدفاع عن المنظمة والذود عنها. كما وعرفت بقوة أواصرها التنظيمية التي وصفت بالحديدية، واستمر ذلك حتى بروز الخلافات داخل أطرها، وخرج تيار منها، شكل حزب "فدا".

في هذه الذكرى، ذكرى "استقلال اليسار الفلسطيني" كما سبق وأن أسمته الجبهة الديمقراطية ذاتها، تعود بنا الذكرى لتلك المحاولات والبرامج التي سبق وأن طرحت، بشأن توحيد اليسار الفلسطيني. جاءت هذه المحاولات عبر التلاقي بين فصيلين رئيسيين هما: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية. كما وجاءت عبر وثائق أوسع وأعم لتلاقي الفصائل الوطنية الفلسطينية اليسارية كافة. ولا تزال هذه البرامج تطرح وتناقش عبر محاولات، كررت الفشل ذاته المرة تلو الأخرى.

لعلّه من نافلة القول، إن "الديمقراطية" لا تتحمل وحدها مسؤولية الفشل، على الرغم من أنها جزء منه. كانت النزعة الفصائلية وحساباتها الضيقة، تقف دوماً حائلاً دون إحداث أي تقدم جدي في مسار توحيد جهود اليسار، ولعلّ الحسابات هذه، هي التي أسهمت في بعض فصائل اليسار أن تكون جزءاً من تحالفات مع تيارات إسلامية تقف ضد م.ت.ف وبرامجها، ما جعل من تلك الفصائل اليسارية غطاءً لنشاطات فصائل إسلامية! كان بالإمكان أحسن مما كان، لكن ضيق الحسابات الفصائلية، وعدم رؤيته بعيون مفتوحة، كان يحول دوماً دون تحقيق وحدة اليسار.

الآن ونحن نحتفل بذكرى تأسيس وقيام الجبهة الديمقراطية، نستذكر جملة أمور، مستوحاة مما هو جارٍ ميدانياً، وأبرزها تراجع قوة اليسار الفلسطيني عموماً، نتيجة متغيرات دولية أبرزها تصدع وزوال منظومة الدول الاشتراكية، وكذلك تراجع دور م.ت.ف في ظل متغيرات إقليمية وذاتية فلسطينية، ما أعطى الصراع الداخلي أبعاداً أخرى، بين تيارين أحدهما وطني ـ يساري والآخر إسلامي أصولي.

وبالطبع، فإن هذا الاختلاف والصراع، يمكن أن يكونا ضمن بوتقة واحدة، لكن ما يجب الانتباه إليه هو، أن صراعاً كهذا بات يحتاج إلى تأطير جهود اليسار في

ائتلاف قادر على الحفاظ عليه من جهة، وتهيئة الأجواء كي يلعب دوره في هذا الصراع استناداً لتاريخه ودوره الوطني.

على الجبهة الديمقراطية تقع مسؤوليات تاريخية وواقعية في آن، في توحيد وتأطير جهود اليسار، ذلك أنها لعبت أدواراً مهمة في التاريخ الوطني الحديث، كان لها الأثر الكبير في إحداث تحولات مهمة.

كلمة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني في العيد الاربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

Palestine National Council

Chairman Office

المجلس الوطني الفلسطيني

مكتب الرئيس

Ref. الرقم م.و.ف/ع/٣/٢٠٦

Date التاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٤

الأخ الرفيق ... نايف حواتمة حفظه الله
الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الأخوة الرفاق في قيادة الجبهة حفظهم الله

تحيـــة فلسطـــين ،

يسعدني أن أنتهز فرصة الاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ... لأقدم لكم باسمي وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني التهنئة والتبريك والتمنيات بالاستمرار الدائم في قيام الجبهة بدورها الطليعي ، كفصيل رئيس مؤسس ضمن فصائل "م.ت.ف" ، ويسعدني هنا أن أسجل دور الجبهة وقيادتها في تطوير الفكر السياسي داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وحرصها على وحدة الفصائل وتمسكها بالبرنامج الوطني للمنظمة، حيث انها من الفصائل التي يرتكز عليها الكيان السياسي الفلسطيني .

لقد زادت التحديات أمام شعبنا وعزل العدو الصهيوني القدس عن باقي أراضي الضفة الغربية ، وبدأ في عملية تهجير أرض البستان ، وأصبحنا أشد حاجة إلى وحدة الكلمة ورص الصفوف ولا يجوز ان يستمر الانقسام .

نحيي ثبات موقف الجبهة، ووقوفها في وجه المؤامرات العديدة التي تحاك ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وحرصها على إنجاح الحوار الفلسطيني الفلسطيني ، وتأكيدها على الحفاظ على الشرعية الفلسطينية ، ودورها الفاعل والمبدني في دعم المجلس الوطني الفلسطيني، والمحافظة عليه كمظلة شرعية تمثل الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه :

عاشت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ،،،
عاشت قيادة الجبهة بمواقفها المبدنية الثابتة ،،،
عاشت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،،،

وكل عام وأنتم بخير ،،،

سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني

E.MAIL ADDRESS
p-h-c@nets.com.jo

كلمة الأخ حيدر إبراهيم "الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين" في العيد الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الاتحاد العام لعمال فلسطين

عضو الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

General Union of Palestine Workers
GUPW
MEMBER OF ICATU

Ref :
Date :

الاخ العزيز نايف حواتمه المحترم
الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
تحيا الثورة

يتقدم الامين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين حيدر ابراهيم واعضاء الامانة العامة للاتحاد وعموم فروع ونقابات الاتحاد في الوطن والشتات ، منكم شخصيا ومن عموم مناضلي وكوادر وقيادة جبهتكم المناضلة ، بايات التحية والتقدير والامنيات بالتقدم على طريق النضال من اجل تحقيق اهداف شعبنا ، وثوابته الوطنية ، ثوابت الشهيد القائد الرمز ابو عمار ، بالعودة والاستقلال وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ويثمن اتحادنا المناضل دوركم شخصيا ودور جبهتكم المبادرة دوما الى وضع البرامج والاقتراحات الصائبة في خدمة قضايا وطننا وشعبنا وثورتنا ، ومشاركتكم الدائمة ومنذ انطلاقة جبهتكم المناضلة ، في النضال من اجل تعزيز وتكريس الوحدة الوطنية ، والحفاظ على شرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها لشعب فلسطين وصيانة برامجها الموحد واهدافها التي تعمدت بدماء الاف الشهداء والجرحى وعذابات شعبنا ، وفي رفض جميع اشكال البدائل الموهومة والتامر على المنظمة وخلق المرجعيات التصفوية ، واخرها بدائل التمزيق والشرذمة والانقسام الجغرافي والسياسي الذي بدا بانقلاب حماس على الشرعية الوطنية في غزة ، وما نجم عن الحرب الوحشية الاسرائيلية وتداعياتها السياسية والاجتماعية والوطنية .

ان اتحادنا المناضل الاتحاد العام لعمال فلسطين يؤكد لكم ان نضال شعبنا الراهن يستهدف استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار البرنامج الموحد والموحد للشعب الفلسطيني وحماية شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ، الوطن المعنوي لشعبنا وحاضنة مشروعه الوطني المعمد بالدم وبالتضحيات ، برنامج العودة والاستقلال وبناء دولة فلسطين بعاصمتها الابدية القدس الشريف ، مرة اخرى نبارك لكم انطلاقتكم الاربعين وسعا وسويا على درب النضال ، ودرب الاستقلال ، درب الشهداء والحرية للاسرى .

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا
عاشت الوحدة الوطنية ، المجد للشهداء والحرية للاسرى

الاتحاد العام لعمال فلسطين GUPW الامانة العامة

حيدر ابراهيم
الامين العام
2009/4/20

P.O. Box 2309 Ram Allah- Palestine Tel: 02-2989435/6 Fax: 02-2988719 * 02-2988719 فاكس 02-2989435/6 هاتف - رام الله - فلسطين - 2309 ص.ب
P.O. Box: 504 Gaza -Palestine Tel: 08-2821380 Fax: -2821080 * 08-2821080 فاكس 08-2821380 هاتف - فلسطين - غزة - 504 ص.ب

شباط الخير والوحدة.. انطلاقة تاج اليسار

هاشم البدارين ـ الخليل ـ الضفة الفلسطينية
وكالة "قدس نت" للأنباء 2/ 3/ 2009
"الحوار المتمدن" ـ العدد: 2574 ـ 3/ 3/ 2009

لقد زارنا شباط هذا العام مثقلاً بالهموم ومتخماً بالجراح، ينفض عن كاهله غبار الملحمة البطولية التي جسدها شعبنا الأبي في غزة هاشم الذي واجه بعزيمته الجبارة وبصموده وصمود مقاتليه الأشاوس من أبناء المقاومة أنموذجاً يُحتذى، ونبراساً به يُهتدى، ومنارة لكل الشعوب التي عانت قهر الاحتلال وسطوته، مسجلاً نصراً أسطوري ضد النازيين الجدد أصحاب محرقة الألفية الثالثة، أصحاب الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخضب وغيرها من أسلحة الدمار الحديثة التي استخدمت للمرة الأولى ضد أطفال ونساء وشيوخ عزل لم تمنع الأعلام الزرقاء والأممية عنهم الفتك والإبادة،كما جاء في شهادات أممية ومن كبار منظمات حقوق الإنسان العالمية.

جاء شباط هذا العام ببدايته العجفاء ليشكل ما بين السماء والأرض ساتراً لحجب مياه الخير أن تنزل من السماء، وكأنه يقول كفاكِ أيتها الطيبة ما أرتويته من الدماء الزكية التي خضبت ترابك الطهور، حينها رفعنا اكف التضرع إلى الله أن يرسل السماء علينا مدراراً علها تنعش القلوب المكسورة، والأفئدة المحروقة.

جاء شباط الذي ننتظره كل عام، لنقف في الثاني والعشرين منه وقفة تنحني جباهنا فيها لكواكب الشهداء من أبناء شعبنا عامة وشهداء صاحبة الذكرى، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بشكل خاص. نقف في هذا اليوم التاريخي احتراماً لمقاتليها ومناضليها،نسائها وشبابها، أسراها ومعتقليها، وقيادتها وقواعدها التنظيمية والجماهيرية والنقابية.

تحل ذكرى انطلاقة تاج اليسار، كما يحلو لمناضليها أن يسموها، وكما لتاريخها المشرق ما يمكّنها لاعتلاء عرش الحركات الثورية اليسارية، كيف لا وهي الفصيل اليساري الأول الذي حمل الماركسية فكرا والبندقية نهجا ثوريا. كيف لا وهي الفصيل الأول الذي كانت له الرؤية السياسية الثاقبة والجريئة التي بلورتها في البرنامج المرحلي، برنامج النقاط العشر، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية ليغدو المشروع الوطني للشعب الفلسطيني برمته. كيف لا تكون "الديمقراطية" هي الأولى وقد كانت سباقة في تأطير الشباب الفلسطيني في الجامعات والمعاهد الفلسطينية في الوطن المحتل، مشكّلة بذلك طليعة ثورية صلبة ومتماسكة ومدافعة عن حقوق شعبنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

حقاً لجبهة الشهداء الكبار القاسم ونزال والكيلاني والمجذوب والحاج سامي أبو غوش، وهاني العقاد في القدس والضفة، وأبطال عمليات مرغنيت وأبو هولي وفلسطين العودة في غزة، والشهداء والقادة الميدانيين من كتائب المقاومة الوطنية ـ الجناح العسكري للجبهة في ميادين القتال بمواجهة حرب العدوان الوحشي "الرصاص المصهور" على الشعب والمقاومة في قطاع غزة، وآلاف الشهداء على امتداد فلسطين 48، 1967 وأغوار الأردن والجولان ولبنان من جنوبه إلى قلب بيروت البطلة في حرب الحصار الطويل، أن تكون في مقدمة الحركات الثورية الفلسطينية، كما كانت الأولى التي تجهز مقاتليها من الخارج للعبور إلى شمال الوطن التاريخي من جنوب لبنان لتنفيذ العمليات النوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي وضع الجبهة في المرتبة الأولى بين الفصائل من حيث عدد شهدائها التي جرى تسليم جثامينهم إثر عملية التبادل التي أنجزها حزب الله في تموز الماضي.

كيف لا تلبس الجبهة تاج اليسار والثورة وهي التي نفذ مقاتلوها أولى عمليات الاقتحام للحصون الإسرائيلية في بدايات انتفاضة الأقصى عندما استطاعت كتائبها الوطنية عام 2001 أن تقتحم معسكر احتلالي ما كان يعرف بتجمع "مستوطنات غوش قطيف" في قطاع غزة، هذه العملية البطولية التي قتل فيها ضابط إسرائيلي برتبة عالية إضافة إلى اثنين من الجنود والعديد من الجرحى، والتي وصفها المراقبون والإعلاميون بأنها نفذت على غرار عمليات حزب الله النوعية وأحدثت نقلة في

مسار عمليات المقاومة، واتخذت من بعدها الانتفاضة منحنى آخر أكثر إيلاماً في صفوف العدو.

حقا لنا أن نقف مبجلين لمناضلي هذا الفصيل الذي يسجل له بكل عزة وشموخ دوراً ريادياً في الحفاظ على وحدة وبقاء م.ت.ف كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، والوقوف بكل حزم لكل مؤامرات طمس الهوية الفلسطينية عبر المحاولات العديدة لخلق بديل لهذا الجسم الوحدوي الذي انتزع من العالم اعترافاً بعدالة قضيتنا،ولم يكن ذلك ليكون لولا قوافل الشهداء التي سقطت لتثبيت هذا الحق وإسقاط كل الوصايات على شعبنا ومقدراته.

في شباط توقد الجبهة الديمقراطية شمعة جديدة في عمرها الحافل بالوعي الفكري والسياسي،وكم نحن بأشد الحاجة في هذه الظروف الحساسة والحاسمة في مسار قضيتنا الوطنية، لشمعات الجبهة التي اعتادت ثورتنا المعاصرة على ضوئها عندما تشتد ظلمة الطريق. فأمام هذا الواقع الانقسامي الذي قسم ولا يزال يقسم شعبنا قبل أرضنا، نحتاج إلى مبادرات الجبهة ونداءاتها ودعواتها الوحدوية التي لازمتها منذ البدايات عندما كان يتعرض فصيل لخلاف داخلي أو خلاف ما بين فصيل أو آخر. فكل من عاش التاريخ الفلسطيني أو قرأه، يلمس وحدوية الطرح الجبهاوي، ويُشهد للجبهة الديمقراطية بصمتها الجلية وإسهامها الغني ببرنامج المصالحة إذ إبّان الانشقاق الذي تعرضت له فتح في العام 1983. وغيرها من المحطات المشابهة التي كانت رافقت حركة التحرر الفلسطينية. وصولاً إلى المبادرات العديدة التي طرحتها الجبهة منفردة أو بشكل مشترك مع الفصائل الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام التي عصفت بالحياة السياسية والوطنية منذ حزيران عام 2007.

في الثامن والعشرين من كانون الثاني المنصرم، وبعد الإعلان الإسرائيلي عن كف يد آلة الحرب الإسرائيلية عن غزة، أعلنت مصر أن مؤتمراً للمصالحة الفلسطينية سيعقد على أرضها في الثاني والعشرون من شباط، ومنذ ذلك اليوم وقلوبنا وعقولنا تنتظر ذلك اليوم لنحتفل مرتين، مرة لجبهتنا وأخرى للتصالح، وقد أعدَ كوادر ومناضلي الجبهة الديمقراطية العدة لهذا اليوم المشهود لتحويله إلى يوم للوحدة والتوحد باستنفار الشارع الفلسطيني والخروج بمسيرة الوفية كالتي نشهدها كل

شباط، إلا أن قدرين حالا دون أن يكون ذلك، أول القدرين كان الخير الذي جادت به السماء علينا بأمطار انتظرناها طويلاً، وثانيهما لا أعرف في أي مصاف يمكن أن نعتبره، حيث تم إرجاء الحوار إلى أيام ثلاثة لازال سبب أرجائها غير مفهوم وان سيقت بعض المبررات من هنا أو هناك لتبرير ذلك. لكننا في النهاية نقول لعله خير!! استناداً إلى القاعدة الشعبية القائلة "كل تأخيره وفيها خيرة".

لقد بدأت الوفود الفلسطينية بالولوج إلى القاهرة، مرة أخرى ترنو عيوننا نحو أرض الكنانة نرقب بفارغ الصبر والحذر والتوجس أحياناً، والأمل أحياناً أخرى، بأن نلملم جرحنا الغائر ونعيد التوازن إلى سيرنا ومسيرتنا، فالمهام كبيرة، والواقع في المشهد الإسرائيلي لا ينبئ خيرا قيد أنملة. فها هو نتنياهو الذي قادته مواقفه المتطرفة وتصريحاته النارية بالتوعد والوعيد لنا، يجري مشاوراته لاعتلاء منصة التتويج لينتهز الفرصة لإفراغ ما في جعبته هو الآخر من أسلحة جديدة فتاكة لم يحالفها الحظ في قتل وتشويه أطفال فلسطين.

في ذكرى الانطلاقة المجيدة، هذه الذكرى التي لم تكن لتحتفل بها الجبهة الديمقراطية لوحدها،بل يوما وطنيا لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وسائر حركات التحرر في أرجاء المعمورة، والقوى الديمقراطية واليسارية العالمية المناضلة ضد الاستغلال والارتهان ولأجل حرية الإنسان وكرامته، ذكرى ولادة حزب الشهداء والأسرى، حزب المناضلين والمقاتلين، العمال والفلاحين، المثقفين والثوريين، الطلبة والجامعيين، رجالاً ونساءً.

لا يسعنا الآن إلا أن نخفض الرؤوس تحية لأرواح شهداء الجبهة عبر عقودها الأربعة ولشهداء شعبنا الأبي ولكل شهداء الحق والحرية والعدالة الإنسانية.

وحقا علينا أن نهنئ أنفسنا ونهنئ قادة الجبهة وكوادرها ومناضليها والأمين عليها أبو خالد أو أبو النوف كما يحلو لنا أن نسميه وكما أسموه رفاق دربه الأحياء منهم والشهداء.

الفصل الرابع

وثائق في مسار النضال لإنهاء الانقسام

(وقائع ملموسة)

وثيقة رقم (1)

إعلان القاهرة(*)
البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني
مدينة السادس من أكتوبر (مصر) ـ 17/ 3/ 2005

نص البيان الختامي

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة 15 ـ 17 ـ 3 ـ 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

1 ـ أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

2 ـ وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

3 ـ أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

4 ـ بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة،

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ أوراق خاصة.

وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

5 ـ وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس. وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

6 ـ أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى؛ دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم (2)(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)

صدق الله العظيم

(وثيقـــة الوفـــاق الوطنـــي)

مقدمة

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ، ونظراً للمخـاطر المحدقة بشعبنا ، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال ، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي ، ومن أجـل مواجهـة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي ، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة ، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامـة واسـتكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمـام شـعبنا فـي ممارسة حقه في العودة . ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه ، وانطلاقاً من أننا لازلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسـي وطني وديمقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع ، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل ، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط وإلـى الـرئيس محمـود عبـاس أبـو مـازن

وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني ، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء ، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية ، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية ، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي .

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها :-

١) إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري ، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد والى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا .

٢) الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها ، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة ، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفى تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة ، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب

الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة ، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي .

٣) حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلي جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته ، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية .

٤) وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ، والفصائل الوطنية والإسلامية ، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة ، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم .

٥) حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه

وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام " القانون الأساسي " للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة ، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة ، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقاً لأحكام " القانون الأساسي " وللمصلحة الوطنية العليا وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون .

٦) العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين .

٧) أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م – ت – ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني

الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه .

٨) تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و (م – ت – ف) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة .

٩) ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم .

١٠) العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية ، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها .

١١) التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون ، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات ، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تميز وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها .

١٢) رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا ودعوة الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني

و (م – ت – ف) وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا .

١٣) دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م – ت – ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية .

١٤) نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة .

١٥) إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا .

١٦) ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها .

١٧) دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون .

١٨) العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

بحضور جميع ممثلي القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والحملة التنسيقية

في إطار لجنة المتابعة تم الاتفاق على إقرار وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني "وثيقة الأسرى" بالتعديلات التي أجريت عليها وبخاصة التعديلات النهائية بخصوص البنود 3، 4، 5، 7، بالصياغة النهائية التي تلاها الأخ سمير مشهراوي وصادقه د. خليل الحية

وتحيي المجتمعين بما تم الاتفاق عليه

وأمر المجتمعون أن يقوم الأخ إبراهيم أبو النجا أن يتوجه إلى سيادة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" ودولة الأخ رئيس الوزراء اسماعيل هنية لإبلاغهما بما تم الاتفاق عليه وسيتم تحديد جلسة خاصة للتوقيع النهائي عليها، والإعلان عن ذلك في مؤتمر صحفي بأسم كتلة الحوار الوطني.

وتحية المجتمعين توقع مع الوفد بالموافقة على الوثيقة كتوقيع أولي

جميل المجدلاوي — محمود رشيد رحمة — أحمد محمد بحر — صالح أبو شنب — د. خليل الحية — د. مصطفى البرغوثي — الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية — حسن عبد الكريم — الجبهة الديمقراطية — عمر شبلي — الجبهة الشعبية — وليد العوض — عضو اللجنة المركزية — ابراهيم الكرعاني

م/ صلاح ابو كيه الجبهة الديمقراطية

م/ فيصل نازي الشوا أمين سر هيئة رجال الأعمال

م/ عاهد بسيسو رئيس هيئة رجال الأعمال

السيد سامي المونا

محي الدين اسماعيل أبو دية — طلائع حرب التحرير الشعبية - العاصفة

عبد الله الحوراني / شخصية وطنية عامة

كمال الشرافي / " " "

2007 /6 /27

(*) المصدر: أرشيف الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية.

وثيقة رقم (3)

اتفاق المحاصصة
نص اتفاق مكة للوفاق الوطني(*)

أكد اتفاق مكة للوفاق الوطني، على تحريم الدم الفلسطيني، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني. ويقضي الاتفاق، الذي أعلنه السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس محمود عباس، على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي، معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

وفيما يلي نص الاتفاق:

بناء على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد لله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط ـ فبراير 2007 حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

(*) المصدر: أرشيف الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهودا كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثاً: المضي قدما في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استنادا لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق.

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 ـ الموافق الثامن من شباط ـ فبراير 2007(*)

(*) أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فور إعلان الاتفاق في 8 شباط/ فبراير 2007، أن اتفاق 8 شباط/ فبراير يشكل "اتفاق محاصصة احتكاري ثنائي، انقسامي لا ديمقراطي، تم من وراء ظهر الحوار الوطني الشامل ومكونات الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة، فتح جحيم الحرب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، وهذا ما كان في 9 ــ 14 حزيران/ يونيو 2007، وأدّى إلى هيمنة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة وفصل القطاع عن الضفة الفلسطينية والقدس حتى الآن نيسان/ أبريل 2009.

وثيقة رقم (4)

نص صيغة تكليف الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنيّة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية(*)

كلّف السيد الرئيس محمود عباس، اليوم، (8/ 7/ 2007) السيد إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الحالي، بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تمّ الاتفاق عليها في اجتماع مكّة المكرّمة.

وتلا السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس صيغة التكليف لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وهي:

خطاب تكليف بتشكيل حكومة

دولة السيد إسماعيل عبد السلام هنية

تحية وبعد

بصفتنا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد الإطلاع على القانون الأساسي وبناءً على الصلاحيّات المُخوَّلة لنا:

أولاً: نُكلِّفكم بتشكيل الحكومة الفلسطينية القادمة خلال الفترة من القانون الأساسي.

ثانياً: بعد انتهاء تشكيل الحكومة وعرضها علينا يتمّ عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة.

ثالثاً: أدعوك كرئيس للحكومة المُقبلة الالتزام بمصالح الشعب الفلسطيني وصون

(*) *المصدر: أرشيف الإعلام المركزي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين*

حقوقه والحفاظ على مكتسباته وتطويرها والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية كما أقرَّتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات القِمم العربيّة، وعلى أساس ذلك أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعيّة العربيّة والدوليّة والاتفاقيّات التي وقّعتها منظّمة التحرير الفلسطينية.

وفَّقكم الله وسدَّد الله خطاكم

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 هـ

الموافق 8 فبراير 2007

وثيقة رقم (5)

نص إعلان إسماعيل هنية قبوله بكتاب التكليف لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية(*)

السيد الرئيس: محمود عباس أبو مازن حفظه الله،

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكر سيادتكم على هذه الثقة بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العتيدة (الحكومة الحادية عشرة)، ويسرني قبول كتاب التكليف وسوف تعمل حكومة الوحدة الوطنية بموجبه.

داعياً المولى سبحانه أن يعيننا القيام بالمهام المنوطة بنا في تحمل المسئولية وصون الأمانة.

واقبلوا وافر التحية والتقدير.

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 هـ

الموافق 8 فبراير 2007

(*) *المصدر: أرشيف الإعلام المركزي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين*

وثيقة رقم (6)

مبادرة سياسية صادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى جميع القوى والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني نحو حل سلمي وديمقراطي للأزمة الداخلية

يمر شعبنا الفلسطيني اليوم بأخطر أزمة داخلية يهدد استمرارها بالإطاحة بكل ما حققه من منجزات عبر عقود من النضال والتضحيات. فلأول مرة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، تتعرض وحدة الكيان الوطني الفلسطيني لخطر التمزق والتبديد، وتتحقق طموحات العدو بفصل غزة عن الضفة الغربية، وتصل الأزمة الطاحنة بالنظام السياسي الفلسطيني إلى حافة الانهيار. لقد بلغت الأزمة ذروتها بالاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات الداخلية، والحسم المتعمد للصراع على السلطة بالقوة المسلحة، وما رافق ذلك من ممارسات مشينة غريبة عن تقاليد شعبنا وأعرافه. لقد شكلت هذه الممارسات تجاوزاً خطيراً للخطوط الحمر، وتدميراً لجسور الحوار الوطني وخروجاً على الشرعية وعلى الأسس والمعايير الديمقراطية.

ولكن المرارة والشرخ الذي أحدثته في النفوس لا ينبغي أن يحجب المخاطر الكارثية التي ينطوي عليها استمرار الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني وتكريس الفصل السياسي والمؤسسي بين الضفة وغزة وما يقود إليه من إضعاف للنضال الوطني الفلسطيني وتشويه لصورته وتدمير لمنجزاته. إن تكريس هذا الوضع يفتح الأبواب مشرعة أمام شتى أشكال التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني، ويستحضر عهود الوصاية والاحتواء والإلحاق، ويقود إلى التآكل التدريجي للشرعية وتمزيق وحدانية التمثيل الفلسطيني وتبديد استقلاله. وهو يغذي ادعاء إسرائيل بغياب الشريك الفلسطيني ويوفر لها الذريعة لتصعيد عدوانها وللتنصل من استحقاقات الشرعية الدولية والتهرب من متطلبات الحل.

إن الخروج من هذا الوضع المأساوي يمثل الأولوية القصوى لكل فلسطيني حريص على مستقبل قضيته الوطنية. وذلك يملي مغادرة الحسابات والأجندات الفئوية الضيقة والترفع عن المصالح الفصائلية والذاتية قصيرة النظر، وتغليب لغة العقل والمصلحة الوطنية العليا.

إن أي حل للأزمة الراهنة يتطلب بالضرورة توافقاً وطنياً شاملا لا سبيل للتوصل إليه إلا بالحوار. ولكن كيلا يصبح الحوار هدفاً قائماً بذاته أو ستاراً لتكريس الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح، لا بد من توفير شروط نجاحه بإزالة آثار الحسم العسكري في قطاع غزة، ولا بد من استبعاد صيغة الحوار الثنائي المحكومة بأن تنزلق نحو المساومة على تقاسم النفوذ والمحاصصة، واعتماد صيغة الحوار الوطني الشامل التي تكفل المشاركة الفاعلة لجميع ألوان الطيف السياسي الفلسطيني والشخصيات الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني.

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تقترح النقاط الأربع التالية لتشكل، كرزمة متكاملة، أساساً لحوار جاد يهدف إلى إيجاد السبل للخروج من المأزق:

أولاً: التراجع عن نتائج الحسم العسكري الذي نفذته حماس في قطاع غزة والذي شكل انقلاباً على الخيار الديمقراطي، والعمل على صون الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وحل حكومة الأمر الواقع القائمة في القطاع.

ثانياً: تشكيل حكومة انتقالية تحل محل الحكومة الثانية عشرة التي شكلها الرئيس أبو مازن استناداً إلى صلاحياته الدستورية في ظل حالة الطوارئ، على أن تتشكل من شخصيات وطنية بعيدة عن الاستقطاب القائم وبرئاسة شخصية مستقلة تحظى بثقة وتوافق الجميع. وتكلف الحكومة الانتقالية، خلال سقف زمني متفق عليه، بالعمل على استتباب الأمن والنظام في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة الظروف للعودة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات ومنبع الشرعية.

ثالثاً: تعديل قانون الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة باعتبارها المخرج السلمي والديمقراطي من الأزمة بالاحتكام إلى الشعب لحسم الخلافات بإرادته الحرة.

رابعاً: تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعنوان الشرعية الفلسطينية، استناداً إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية ائتلافية من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الجديد، تجري في الوطن وخارجه وحيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات، على أساس التمثيل النسبي الكامل، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخير باعتماد النسبية الكاملة في انتخابات جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن إشراك جماهير اللاجئين في الشتات في تقرير مصير قضيتهم الوطنية ضماناً لحقهم المقدس في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم المدنية والإنسانية.

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تتوجه إلى شعبنا في الوطن والشتات وجميع القوى والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني، وإلى كل الشرفاء من أبناء شعبنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة، للتحرك من أجل وضع حد لهذا الانزلاق المدمر نحو الكارثة وحماية المشروع الوطني، من أجل إطلاق حركة شعبية ضاغطة لحث الجميع على التوافق وتبني هذه النقاط الأربع أساساً لحل سلمي وديمقراطي للأزمة الراهنة، كي يستعيد شعبنا وحدته وتلاحم صفه الوطني في مواجهة الاحتلال والاستيطان ومن أجل حقوقه الوطنية في الاستقلال والعودة.

المكتب السياسي

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

2007 /7 /4

وثيقة رقم (7)

مشروع مقدم من الجبهتين الديمقراطية والشعبية إلى فتح، حماس، جميع الفصائل الفلسطينية ـ غزة

مبادىء عامة لاستئناف الحوار الوطني وحل الأزمة الفلسطينية الداخلية(*)

إن الخروج من الأزمة الداخلية الخطيرة وتجاوز كارثة استمرار الانقسام الفلسطيني المدمر، يمثل أولوية قصوى لشعبنا، باعتبار ذلك مدخلاً لإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة، ووقف إنهاك المجتمع، وكضمانة للحفاظ على منجزات شعبنا، وحماية المشروع الوطني، ومواجهة التحديات والمخاطر التي يواجهها شعبنا الفلسطيني.

إن الخروج من الوضع المأساوي الراهن يتطلب توافقاً وطنياً شاملاً من خلال الحوار الوطني الشامل وبمشاركة ممثلين عن جميع القوى والفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

إننا نتقدم بالنقاط التالية وكرزمة متكاملة كأساس لحوار وطني شامل وناجح يمكن من الخروج من المأزق:

1 ـ استعداد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" للتراجع عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة، واستعداد حركة فتح للعودة إلى مائدة الحوار الوطني الشامل.

2 ـ البدء بعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية، يكون ابتداءً بتسليم المقرات للأخ الرئيس أبو مازن، وسوى ذلك من الخطوات التي يتفق عليها.

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

3 ـ توفير الأجواء الملائمة لنجاح الحوار، بوقف الحملات التحريضية والإعلامية المتبادلة، ووقف الاعتقالات وانتهاك الحريات الديمقراطية في جميع المحافظات الجنوبية والشمالية للوطن، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

4 ـ إن حل الأزمة الداخلية يكون على أساس وثيقة الوفاق لوطني وإعلان القاهرة، ووضعهما موضع التطبيق.

5 ـ تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة ومتوافق عليها، تعمل خلال سقف زمني على ضبط الوضع الأمني وفك الحصار واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس وطنية وبعيداً عن المحاصصة، وتهيئ الظروف للعودة إلى الشعب.

6 ـ وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية وليس حزبية وبما يمكنها من فرض سيادة القانون والحفاظ على النظام العام وأمن الوطن والمواطن وذلك من خلال هيكلة أجهزتها على أسس مهنية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية وترسيخ ولائها للوطن، والعمل على تفعيل القوانين التي تم اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية. والاستفادة من الأوراق الأمنية المقرة بإجماع وطني لوضع خطة لفرض النظام العام.

7 ـ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي الكامل وفي الضفة والقدس وقطاع غزة، وفي توقيت متوافق عليه.

8 ـ تفعيل المجلس التشريعي لأخذ دوره في التشريع والرقابة ومراجعة القوانين والمراسيم لاستئناف مسيرة الوحدة والإصلاح.

9 ـ تفعيل وتطوير م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بوضع الآليات لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، ومن خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني في الوطن وخارجه حيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.

10 ـ تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث من خلال تقديمهم لمحاكمات عادلة. وذلك كمقدمة لمصالحة وطنية

واجتماعية شاملة، تنهي نتائج وتداعيات الأحداث المؤسفة.

11 ـ العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

غـــزة

2007 /10 /27

وثيقة رقم (8)

المبادرة الثلاثية: جبهة ديمقراطية، جبهة شعبية، جهاد إسلامي تم تقديمها لكل من حركتي فتح وحماس مبادىء عامة لاستئناف الحوار الوطني وإعادة بناء الوحدة الوطنية

أ ـ الخروج من الأزمة الداخلية الخطيرة وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية يكون بالوسائل السلمية الديمقراطية ومن خلال الحوار الوطني الشامل.

ب ـ استعداد حركة حماس لإعادة الأمور إلى نصابها، وتسليم المقرات الفلسطينية الرسمية والأمنية للرئيس محمود عباس أو من يفوضه. واستعدادها للبحث في تشكيل حكومة انتقالية وفي إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية. وعلى هذا الأساس ندعو حركتي فتح وحماس إلى مائدة الحوار الوطني الشامل، وذلك لمناقشة سبل الخروج من الأزمة وفق الأسس التالية:

1 ـ تهيئة أجواء الحوار، بتحريم الاعتقالات السياسية ووقف الملاحقات وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. ووقف الحملات الإعلامية والتحريضية المتبادلة.

2 ـ أساس الحوار الوطني وحل الأزمة الداخلية هما إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

3 ـ تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها، تعمل على ضبط الوضع الأمني وفك الحصار واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة وقطاع غزة. وتهيئ الظروف للعودة إلى الشعب.

4 ـ إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس مهنية ووطنية.

5 ـ تشكيل لجنة وطنية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

6 ـ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي في الضفة والقدس وقطاع غزة وفي توقيت متوافق عليه.

7 ـ تفعيل المجلس التشريعي لأخذ دوره في التشريع والرقابة ومراجعة القوانين والمراسيم لاستئناف مسيرة الوحدة والإصلاح.

8 ـ تفعيل وتطوير م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وذلك بوضع الآليات لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ومن خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني في الوطن وحيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.

9 ـ تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث من خلال تقديمهم لمحاكمات عادلة.

10 ـ العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسبما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

الجهاد ـ الشعبية ـ الديمقراطية

2007 /12 /6

وثيقة رقم (9)

نص المبادرة اليمنية(*)

* **أولاً**: العودة بالأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 13/ 6/ 2007م والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي.

* **ثانياً**: يتم استئناف الحوار الوطني على قاعدة اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007، على أساس أن الشعب الفلسطيني كلٌ لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

* **ثالثاً**: التأكيد على احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

* **رابعاً**: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ولا علاقة لأي فصيل بها.

* **خامساً**: تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

* **سادساً**: تشكل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر والسعودية وسوريا والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك، وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

* **سابعاً**: تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي وتخضع للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

آذار/ مارس 2008

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وثيقة رقم (10)

مبادرة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية
مقدمة من قوى وفصائل وشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني(*)

إن الخروج من الأزمة الداخلية الخطيرة وتجاوز كارثة استمرار الانقسام الفلسطيني المدمر، يمثل أولوية قصوى لشعبنا، باعتبار ذلك مدخلاً لإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة، ووقف إنهاك المجتمع، وكضمانة للحفاظ على منجزات شعبنا، وحماية المشروع الوطني، ومواجهة التحديات والمخاطر التي يواجهها شعبنا الفلسطيني.

إن المواجهة الناجعة للعدوان الإسرائيلي المتصاعد والحصار الشامل والخطير على شعبنا وخاصةً على قطاع غزة لا تكون إلا بإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة. كما أن وحدة الدم الفلسطيني الذي ينزف بغزارة يستصرخ الجميع للعمل الفوري لإنهاء حالة الانقسام المدمر.

إن الخروج من الوضع المأساوي الراهن يكون بالوسائل السلمية والديمقراطية ويتطلب توافقاً وطنياً شاملاً من خلال الحوار الوطني الشامل وبمشاركة ممثلين عن جميع القوى والفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

إن القوى السياسية والفصائل وشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ترحب بالمبادرة اليمنية التي أطلقها الرئيس علي عبد الله صالح لحل الأزمة الداخلية وذلك على أساس وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة ومن خلال الحوار الوطني الشامل، وفي هذا الإطار نتقدم بالنقاط التالية وكرزمة متكاملة كأساس لحوار وطني شامل وناجح يمكن من الخروج من المأزق:

(*) المصدر: أرشيف الإعلام المركزي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

1 ـ توفير الأجواء الملائمة لنجاح الحوار، بوقف الحملات التحريضية والإعلامية المتبادلة، ووقف الاعتقالات وانتهاك الحريات الديمقراطية في جميع المحافظات الجنوبية والشمالية للوطن، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقالات السياسية.

2 ـ استعداد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" للتراجع عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة، وإعادة الأمور إلى نصابها واستعدادها لتسليم المقرات الأمنية والرسمية والمعابر للرئيس أبو مازن أو من ينتدبه، واستعداد حركة فتح للعودة إلى مائدة الحوار الوطني الشامل. وعودة الجميع عن الإجراءات التي تعمق الانقسام الداخلي.

3 ـ إن حل الأزمة الداخلية يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، ووضعهما موضع التطبيق.

4 ـ تشكيل حكومة انتقالية ومتوافق عليها، تعمل خلال سقف زمني على ضبط الوضع الأمني وفك الحصار واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس وطنية وبعيداً عن المحاصصة، وتهيئ الظروف للعودة إلى الشعب.

5 ـ وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية وبما يمكنها من فرض سيادة القانون والحفاظ على النظام العام وأمن الوطن والمواطن وذلك من خلال هيكلة أجهزتها على أسس مهنية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية وترسيخ ولائها للوطن، والعمل على تفعيل القوانين التي تم اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية. والاستفادة من الأوراق الأمنية المقرة بإجماع وطني لوضع خطة لفرض النظام العام.

6 ـ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي الكامل في الضفة والقدس وقطاع غزة، وفي توقيت متوافق عليه.

7 ـ تفعيل المجلس التشريعي لأخذ دوره في التشريع والرقابة ومراجعة القوانين والمراسيم لاستئناف مسيرة الوحدة والإصلاح.

8 ـ تفعيل وتطوير م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك

بوضع الآليات لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، ومن خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني في الوطن وخارجه حيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.

9 ـ تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث من خلال تقديمهم لمحاكمات عادلة. وذلك كمقدمة لمصالحة وطنية واجتماعية شاملة، تنهي نتائج وتداعيات الأحداث المؤسفة، من خلال تشكيل لجنة وطنية.

10 ـ العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**	**حزب الشعب الفلسطيني**
جبهة التحرير الفلسطينية	**جبهة التحرير العربية**	**الجبهة العربية الفلسطينية**
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	**الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)**	**شبكة المنظمات الأهلية**
د. زياد أبو عمرو	**د. إياد السراج**	**د. أسعد أبو شرخ**

2008 /4 /2

وثيقة رقم (11)(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة مصرية

لمباحثات ثنائية بشأن الحوار الفلسطيني/الفلسطيني

إنطلاقاً من حرص القيادة السياسية المصرية على وحدة الصف الفلسطيني وسعيها الدؤوب لأن يكون الحوار الفلسطيني/الفلسطيني بمثابة القاعدة الأساسية التي ينبغي أن نبني عليها تحركنا في المرحلة القادمة من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وإرتباطاً بمبادرة الوفاق والحوار الوطني الشامل التي أطلقها الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" يوم ٢٠٠٨/٦/٤ ، وفي ضوء ما لمسناه من قناعة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية بأهمية التوجه نحو الحوار الوطني لإنهاء حالة الإنقسام التي يعاني منها الوضع الفلسطيني بشكلٍ عام ، فقد رأت مصر أن المناخ الحالي يمثل أنسب توقيت لبدء حوار وطني فلسطيني موضوعي وهادف ، نصل به ومعه إلى آفاق مرحلة جديدة تشهد عودة اللُحمة الفلسطينية ولم الشمل ، في إطار أسرةٍ واحدة تؤمن بوحدة الصف ، وتنبذ الخلافات التنظيمية ، وتعلي المسئولية الوطنية .

ومن منطلق حرص مصر على إنجاح هذا الحوار فقد حددنا ثلاثة عناصر رئيسية تشكل في مجملها مجموعة من الإستفسارات ، نطلب أن تبحثها التنظيمات بكل الشفافية المطلوبة والمعهودة وصولاً إلى بلورة رؤاها إزاء معالجة هذه العناصر ثم إبلاغنا بهذه الرؤى خلال اللقاءات التي سنبدأ عقدها في القاهرة بيننا وبين الإخوة قيادات التنظيمات الفلسطينية في مرحلة لاحقة ، وقد حددنا هذه الإستفسارات فيما يلي :

أولاً : مدى توافر الإرادة السياسية من أجل الوصول إلى إنهاء حالة الإنقسام .

(*) *المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ أوراق خاصة.*

- ٢ -

ثانيا : طبيعة الأهداف المرجوة من هذا الحوار ، وما إذا كانت هذه الأهداف تتعلق بالإتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ، أم العمل على لم الشمل الفلسطيني ، أم الإتفاق على مشروع وطني فلسطيني نلتقي حوله جميعاً .

ثالثا : القضايا الرئيسية التي ستشكل أجندة الحوار الوطني .

إن مصر لا يساورها أي شك في حرص الجميع على أن يكون هذا الحوار جاداً ومثمراً ، وبالتالي فإن مباحثات القاهرة سوف تتركز على طبيعة الردود التى سنتلقاها على هذه الإستفسارات ، وبما يساعدنا على أن نبلور في النهاية رؤية مصرية شاملة للحوار من كافة جوانبه إستناداً على الرؤى والمفاهيم التي ستطرحها علينا قيادات التنظيمات عندما نلتقي بها في القاهرة في إطار ثنائي .

وفقكم الله ووفقنا إلى ما فيه خير المصلحة الوطنية الفلسطينية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني .

أغسطس 2008

وثيقة رقم (12)

النص الكامل للرسالة الجوابية
من الجبهة الديمقراطية إلى القيادة المصرية(*)

الإخوة الأعزاء

تتوجه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ بالتحية الوطنية والقومية للأخوة القيادة السياسية المصرية ودعوتكم "لمباحثات ثنائية مصرية ـ فلسطينية"، "انطلاقا من حرصكم على وحدة الصف الفلسطيني، وارتباطا بمبادرة الوفاق والحوار الوطني الشامل، التي أجمعت عليها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأطلقها الأخ محمود عباس رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) في 4/ 6/ 2008"، وما لمستم من قناعة الفصائل الفلسطينية "بالتوجه نحو الحوار الوطني لإنهاء حالة الانقسام التي يعاني منها الوضع الفلسطيني".

الوضع الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني، النصر أو الفشل مشروط بقوانين هذه المرحلة، للخلاص من الاحتلال وزحف غول الاستيطان على القدس والضفة الفلسطينية، وفي مقدمة قوانين النصر الوحدة الوطنية بكل مكونات الشعب وفصائله وقواه؛ تحت سقف برنامج سياسي وطني فلسطيني موحّد، وتضامن عربي وعالمي تحت سقف قرارات الشرعية الدولية.

"الانقسام المدّمر طريق الفشل وضياع القضية والحقوق الوطنية، لا حلول للانقسام بدون حوار وطني فلسطيني شامل، على قاعدة وثائق الإجماع الوطني اتفاق القاهرة (آذار/ مارس 2005)، ووثيقة الوفاق الوطني (26 حزيران / يونيو

(*) *المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية / أوراق خاصة.*

2006) التي وقعّت عليها جميع الفصائل والقوى بلا استثناء، ومبادرة الوفاق والحوار الوطني الشامل التي أطلقها الأخ محمود عباس (4 حزيران/ يونيو 2008).

الصفقات الثنائية الاحتكارية أو الأحادية طريق الاقتتال والحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية، وكما وقع منذ الانقلاب السياسي على إعلان القاهرة (آذار/ مارس 2005)، ووثيقة الوفاق الوطني (حزيران/ يونيو 2006)، والانقلابات المسلحة (14 حزيران/ يونيو 2007) بعد صفقة المحاصصة الثنائية (8 شباط/ فبراير 2007) بين حماس وفتح، والإقصائية لكل مكونات المجتمع والشعب والفصائل الوطنية الديمقراطية الأساسية.

الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة في الأيام الأخيرة، وتداعياتها في الضفة، تؤكد أن استيلاء حماس بالقوة المسلحة على السلطة في قطاع غزة لم يضع نهاية للحرب الأهلية المدمرة، بل شكل فصلاً جديداً من فصولها، أشد فتكا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني أولاً، والمصالح العربية الوطنية ثانياً، وتراجع القضية الفلسطينية في صف الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ثالثاً.

إن الحوار الوطني الشامل وصولا للمشروع الوطني الفلسطيني الموحّد؛ طريق الخلاص من الانقسام المدمر، والمشاريع الفئوية الاحتكارية التي تنتج الفشل وضياع الحقوق الوطنية والعربية في المرحلة الراهنة.

وعليه نرفض حوار الصفقات الثنائية أو الأحادية الاحتكارية، والاقصائية المدمّرة للوحدة الوطنية، الشرط الأول والأساسي للخلاص من الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وحق شعبنا بتقرير المصير والعودة.

* * *

إن "توافر الإرادة السياسية من أجل الوصول إلى إنهاء حالة الانقسام" لا تتوافر بالقول نعم والاستعداد للحوار، والتجارب المرّة قبل ومنذ كانون الثاني/ يناير 2006 حتى يومنا تؤكد ذلك، فقد تم تعطيل اتفاق إعلان القاهرة بانقلاب سياسي عليه، كما تم الانقلاب السياسي على وثيقة القوى الأسيرة ـ وثيقة الوفاق الوطني (غزة 26 حزيران/ يونيو 2006) على يد حماس وفتح، والارتداد إلى اتفاقات المحاصصة الاحتكارية الثنائية، واللجوء لموجات الاقتتال بينهما، بفرض ميزان قوى بقوة الأعمال

المسلحة الدموية، واستدعاء التمويل والتدخلات الإقليمية وصولاً إلى اتفاق المحاصصة (8 شباط/ فبراير 2007)، من وراء ظهر الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية الديمقراطية وأغلبية الدول العربية، وما لبث أن انهار اتفاق 8 شباط/ فبراير بجحيم الحرب الأهلية الدامية والانقلاب العسكري في 14 حزيران (يونيو) 2006، والهيمنة بالقوة المسلحة على قطاع غزة، وفصله عن القدس والضفة الفلسطينية حتى اليوم.

إن توافر الإرادة السياسية يتطلب عودة جميع الفصائل إلى اعتماد أسس الحوار التي أجمع ووقع عليها الجميع بلا استثناء، وبالتحديد اتفاق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، والابتعاد عن محاولات فرض اتفاقات المحاصصة بين حماس وفتح، على الحوار الشامل (اتفاق 8 شباط (فبراير)، إعلان صنعاء)، فالحوار الشامل لا علاقة له بهذه الاتفاقات المرتدة عن وثائق الإجماع الوطني، وهي اتفاقات أثبتت التجارب المرّة أنها انقسامية مدمرة، وعلى النقيض من المشروع الوطني الفلسطيني الموحد الذي عبر عنه إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

إن توافر الإرادة السياسية يتطلب رفض أي حوار ثنائي بين حماس/ فتح؛ للاتفاق على المحاصصة الثنائية، وبعدها الانتقال إلى الحوار الشامل لفرض اتفاق المحاصصة على الجميع والشعب والأشقاء والأصدقاء العرب وفي العالم، وهذا ما حصل بعد اتفاق 8 فبراير، وما لبث أن انهار بجحيم الحرب الأهلية والهيمنة العسكرية. فالحوار الشامل أصبح ويصبح شكلياً لم ولن يوصل إلى بناء الوحدة الوطنية بين القوى، وفي صف الشعب الفلسطيني داخل القدس والضفة وقطاع غزة، وفي أقطار اللجوء والشتات (62٪ من الشعب الفلسطيني صنعوا منظمة التحرير والثورة الفلسطينية المعاصرة، والمشروع الوطني الفلسطيني الموحّد منذ حزيران/ يونيو 1967)، والذي أجمع عليه الشعب والدول العربية والأمم المتحدة منذ قمة الرباط العربية 1974، حتى قمة مبادرة السلام العربية 2002 والقمم العربية حتى يومنا، وصدور قرارات الشرعية الدولية بحقوق شعب فلسطين، بتقرير المصير والدولة المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 67 عاصمتها القدس وحق العودة وفق القرار الأممي 194.

* * *

إن أهداف الحوار الشامل إنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، ومبادرة الأخ أبو مازن 4/ 6/ 2008.

إن مهمة الحوار الشامل وضع الآليات التنفيذية؛ لتطبيق وثائق الإجماع الوطني الفلسطيني أولاً، وقرارات وزراء خارجية الدول العربية (حزيران/ يونيو، 5 أيلول/ سبتمبر 2007، كانون الثاني/ يناير 2008) والإجماع العربي (قمة دمشق آذار/ مارس 2008).

إن وثائق الإجماع الوطني تنص على:

1 ـ حكومة وحدة وطنية من جميع الفصائل والقوى التي وقعت إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني. وليس حكومة ائتلاف برلماني تعكس تشكيل المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية.

حكومة الوحدة الوطنية ائتلاف وطني شامل، كما حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية (صيغة الدوحة) وليست محصورة فقط بنسب تشكيل البرلمان اللبناني، وتشمل الكتل البرلمانية، الكتل الاجتماعية السياسية، الأحزاب التي لها والتي ليس لها تمثيل برلماني، شخصيات مستقلة غير برلمانية.

2 ـ انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة؛ وفق التمثيل النسبي الكامل يتم التوافق على سقفها الزمني.

3 ـ انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد لمنظمة التحرير داخل الوطن وأقطار الشتات حيثما أمكن، بالتمثيل النسبي الكامل كما نصت على ذلك وثيقة الوفاق الوطني. وهذا يقود إلى إعادة تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية الشاملة وبناء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية.

4 ـ إعادة توحيد المجتمع بقواه وتياراته في الوطن والشتات (اتحادات، نقابات، جمعيات.. الخ) وفق التمثيل النسبي الكامل.

5 ـ تشكيل جبهة مقاومة متحدة من جميع الأجنحة العسكرية بقيادة مشتركة.

6 ـ إعادة بناء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية على أُسس وطنية ومهنية، بمساعدة عربية لتكون لكل الشعب، وليس لهذا الفصيل أو ذاك، وتقاسم الحصص والنفوذ المدَّمر الذي أنتج الانهيارات والاقتتال والحرب الأهلية، الانقلابات السياسية والعسكرية، الانقسام والطريق المسدود.

هذه القضايا الرئيسية التي تشكل أجندة الحوار الوطني الشامل لإنهاء الانقسام والمحاصصة الاحتكارية، التي أنتجت وتنتج الحروب والدمار والحصار على قطاع غزة والضفة والطريق المسدود.

تحت سقف الانقسام والضعف والوهن الذي تنتجه هذه الحالة؛ لا يمكن لنهج مقاومة الاحتلال وزحف استعمار الاستيطان، بخط وروح موحدة ومسؤولة أن يشق طريقه، وكما لا يمكن للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة أن تؤتي ثمارا إيجابية ملموسة، لصالح حقوقنا الوطنية والخلاص من الاحتلال وتأمين الحرية والاستقلال.

* * *

إن الحالة المأساوية التي يعيشها الوطن والشعب، تتطلب توافقات أولية كنقطة انطلاق للحوار الوطني الشامل، وفي هذا السياق نقترح إبرام التوافقات التالية:

1 ـ تشكيل حكومة انتقالية من شخصيات وطنية مستقلة فعلا، تتولى إدارة الشأن الداخلي في الضفة والقدس وقطاع غزة، وإعادة توحيد المؤسسة الرسمية للسلطة، والتحضير لإجراء انتخابات جديدة.

2 ـ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، في مدى زمني لا يتجاوز تسعة شهور منذ بدء الحوار الشامل.

3 ـ ترتيبات أمنية انتقالية لضمان نزاهة العملية الانتخابية على طريق إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أُسس وطنية ومهنية بمساعدة عربية.

4 ـ تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالتزامن مع انتخابات حرّة لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير داخل الوطن على أساس التمثيل النسبي الكامل، كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني كخطوة على طريق استكمال الانتخابات حيثما أمكن في أقطار اللجوء والشتات، وإرساء القاعدة لتطبيق استحقاق اتفاق القاهرة (آذار/ مارس 2005) ووثيقة الوفاق الوطني (حزيران/ يونيو 2006) بإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية وحدوية بمشاركة كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني. وتحضيرا لذلك؛ ندعو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى الإسراع في إقرار قانون الانتخابات

للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات، وفقا لنظام التمثيل النسبي الكامل.

5 ـ وقف حملات التحريض المتبادل؛ فعنف الكلمة والخطاب البوابة المفتوحة لإنتاج العنف الدموي والاقتتال وتعميق الانقسام.

6 ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين على الجانبين بين حماس وفتح، وتحريم الاعتقال السياسي، وتشكيل لجنة وطنية من الفصائل ومن شخصيات وطنية للإشراف على هذه العملية.

سبتمبر 2008

وثيقة رقم (13)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تحية طيبة وبعد ،،،

إنطلاقاً من الدور المصرى الداعم للقضية الفلسطينية على مختلف مستوياتها وفى كافة مراحلها ، وفى ضوء المخاطر الناجمة عن حالة الإنقسام التى تشهدها الساحة الفلسطينية حالياً ، وتتويجاً لما توافقت عليه التنظيمات الفلسطينية خلال لقاءاتها التى عقدتها فى القاهرة خلال الفترة من ٨/٢٤ وحتى ٢٠٠٨/١٠/٨ والتى عكست مدى عمق الإرادة السياسية لدى الجميع لإنهاء الإنقسام وتأكيد وحدة الشعب ووحدة الوطن ، فأنى أدعوكم إلى حوار وطنى شامل فى القاهرة خلال الفترة من ١١/٩ إلى ٢٠٠٨/١١/١١ برعاية السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك ، للإتفاق على مشروع مصالحة ووفاق وطنى ، يؤسس لمرحلة جديدة ، ننطلق منها نحو إعادة ترتيب البيت الفلسطينى ، وتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وثيقة رقم (14)

وثائق المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية
دورة 23 ـ 24/ 11/ 2008 ـ رام الله
البيان الختامي للمجلس المركزي(*)

عقد المجلس المركزي الفلسطيني "دورة وثيقة الاستقلال والدكتور جورج حبش والشاعر محمود درويش"، يومي 23 و24 تشرين الثاني / نوفمبر 2008، في مدينة رام الله بحضور الأخ الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، ودولة رئيس الوزراء د.سلام فياض وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين لدى السلطة الوطنية.

وقد افتتح الجلسة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس المركزي بكلمة مؤثرة أكد فيها التمسك الكامل بالشرعية الوطنية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني وبوثيقة الاستقلال الوطني وبرنامج الإجماع لتحقيق الاستقلال وإنهاء الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وأكد رئيس المجلس على ضرورة مواصلة الجهود الصادقة التي تبذلها مصر الشقية لإنهاء الانقلاب والانقسام في حوار وطني شامل يعيد اللحمة الوطنية تحت راية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تحدث في الجلسة الأخ الرئيس محمود عباس، حيث تناول في كلمته مختلف القضايا الوطنية وفي مقدمتها المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي مؤكداً أن التصلب الإسرائيلي يقف عائقاً أمام إحراز أي تقدم في هذه المفاوضات.

وأكد الرئيس التمسك الكامل بالثوابت الوطنية التي أقرتاه مجالسنا الوطنية ومقررات القمة العربية ومبادرة السلام العربية،ولا مجال لأي تنازل أو مساومة على

(*) *المصدر: أرشيف المكتب السياسي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.*

أي حق من حقوقنا وثوابتنا الوطنية والإصرار الكامل على إنهاء الاحتلال والاستيطان والانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط الرابع من حزيران 1967 من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية وفي المقدمة القدس الشريف.

كما أكد الرئيس التمسك الكامل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الدولي 194، وأوضح الأخ الرئيس أن أي اتفاق للسلام لا يمكن أن يتحقق دون إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال ومعتقلاته، كما أكد الرئيس أن أي اتفاق للسلام سيعرض للاستفتاء الشعبي للموافقة عليه أو رفضه، وحول الوحدة الوطنية والحوار الوطني أكد الرئيس التمسك الكامل بالحوار الوطني طريقاً وحيداً لاستعادة الوحدة الوطنية وإنهاء هذا الانقسام البغيض الذي اضر بقضيتنا على كل صعيد، وفي هذا المجال توجه الرئيس بالتحية لمصر الشقيقة وقيادتها على جهودها لإنجاح الحوار الوطني الذي عطلته حركة حماس لاعتبارات لا صلة لها بقضايا وموضوعات الحوار الوطني، وأوضح الرئيس أن يدنا ممدودة للحوار الصادق والأخوي وبدون شروط مسبقة انطلاقا من الحرص على مصيرنا ومشروعنا الوطني الذي يواجه التحديات الدالية والخارجية، وفي نهاية كلمته قدم الأخ الرئيس "وثيقة عهد الوحدة والشراكة الوطنية" التي أعدها فريق مكلف من اللجنة التنفيذية.

وقد تحدث في الجلسة د.سلام فياض رئيس الوزراء، واستعرض إنجازات الحكومة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مؤكداً أن الحكومة أقرت (1100) مشروع تنموي لتعزيز قدرة شعبنا على الصمود كلفتها الإجمالية 273 مليون دولار، وأكد على أهمية تحقيق الأمن والأمان للمواطن ورفض التعددية الأمنية، مشددا على تحمل الحكومة لكامل مسؤولياتها تجاه أبناء شعبنا في قطاع غزة وعدم تركهم فريسة للحصار الإسرائيلي الظالم.

وفي هذه الجلسة تحدث عدد كبير من أعضاء المجلس المركزي تناولوا قضايا العمل الوطني، وبوجه خاص الاعتداءات الإسرائيلية والهجمة الاستيطانية والحصار الجائر على قطاع غزة، والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وقضية الأسرى وحالة الانقسام الراهنة بين شطري الوطن وكذلك الحوار الوطني الشامل وضرورة استئنافه برعاية مصر الشقيقة وإدانة مقاطعة حركة حماس لهذا الحوار تحت ذرائع واهية.

وقد تقدم 74 عضواً من أعضاء المجلس بعريضة تحمل أسماءهم وتواقيعهم، وتدعو إلى انتخاب الرئيس محمود عباس رئيسا لدولة فلسطين، وقد قرأ رئيس المجلس العريضة والأسماء، حيث قوبل هذا الاقتراح بالتصفيق الحاد والتأكيد لانتخاب الرئيس أبو مازن رئيسا لدولة فلسطين وفي ختام المداولات والنقاشات أعلن رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون أن المجلس المركزي قرر انتخاب الرئيس محمود عباس رئيسا لدولة فلسطين ويمارس عمله اعتباراً من هذا اليوم الأحد 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

وفي ختام اجتماعاته أصدر المجلس المركزي البيان التالي:

أولاً: التمسك الكامل بحقوقنا الوطنية ورفض الاحتلال والاستيطان

يؤكد المجلس المركزي تمسكه الكامل بحقوقنا الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف ويدين المجلس الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية ولقدسنا الشريف، ويؤكد المجلس حق شعبنا الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وحقوقه الوطنية ومقاومة المحتلين والمستوطنين، ويدعم المجلس المركزي جماهير شعبنا الصامدة في أرضها وحقولها ويدعو اللجنة التنفيذية إلى تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لتعزيز صمود جماهيرنا في وطننا وأرضنا وبوجه خاص في القدس الشريف وفي الأغوار وفي الخليل وفي نعلين وبلعين والمعصرة وقرى شمال غرب القدس وسائر المناطق التي تقف صامدة في مواجهة جدار الضم والفصل العنصري وقطعان المستوطنين الذين يلقون الدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي وهي تعتدي على شعبنا وأرضنا ومزارعنا وبيوتنا.

ويؤكد المجلس المركزي مجدداً أن وقف العدوان والاستيطان ورفع الحصار المفروض على شعبنا في قطاع غزة هي شرط لازم للاستمرار في المفاوضات مع إسرائيل.

ويؤكد المجلس المركزي على حتمية الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية إلى خط الرابع من حزيران 1967 والتنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية وصولا إلى حل الدولتين وقيام دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: المجلس المركزي يدين الهجمة الاستيطانية في القدس الشريف

يؤكد المجلس المركزي أن القدس الشريف هي العاصمة الأبدية لدولتنا الفلسطينية المستقلة، وهي عاصمة الثقافة العربية في العام القادم 2009، ويؤكد المجلس بطلان وإلغاء كافة قرارات الضم والتوسع الإسرائيلية في القدس الشريف، وفي جميع أراضينا الفلسطينية.

ويؤكد المجلس أن القدس الشريف هي جزء لا يتجزأ من أرضنا الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ولن يتحقق الأمن والسلام بدون استعادة القدس حرة وعربية وعاصمة لدولتنا.

ويعبر المجلس عن إدانته القاطعة لسياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس وبناء الجدار وهدم المنازل ومصادرتها وطرد أهلها منها، وكذلك يدين المجلس الاعتداءات الإسرائيلية ومن عصابات المستوطنين على مقدساتنا المسيحية والإسلامية، ويحذر من خطورة الحفريات تحت المسجد الأقصى.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى توحيد المرجعيات الفلسطينية في القدس الشريف، والى توفير كل الدعم والمساندة لأهلنا في القدس لتعزيز صمودهم وبقائهم في منازلهم وأعمالهم. ويدعو المجلس كذلك الأشقاء العرب والمسلمين إلى إحياء مناسبة القدس عاصمة للثقافة الغربية في العام 2009 في كل العواصم العربية والإسلامية وعلى مستوى العالم، وتقديم كافة أشكال الدعم لمؤسساتنا الوطنية والثقافية في القدس الشريف.

ويدين المجلس قيام سلطات الاحتلال بمصادرة هويات المقدسين لتفريغ قدسنا الشريف من أهلها الحقيقيين.

ثالثاً: استعادة الوحدة الوطنية عبر الحوار الوطني الشامل

يؤكد المجلس المركزي إدانته للانقلاب الأسود الذي نفذته حركة حماس ضد الشرعية في قطاع غزة. ويدين المجلس التدخلات الخارجية في شؤوننا الوطنية ويدعو إلى التمسك الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا الفلسطيني، وبالقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

ويحيي المجلس المركزي مصر الشقيقة وقيادتها على جهودها المخلصة لإنهاء هذا الانقسام من خلال مبادرتها ودعوتها ورعايتها للحوار الوطني الشامل. ويدين المجلس قيام حركة حماس تحت ذرائع واهية بتعطيل هذا الحوار الوطني الشامل، ويؤكد المجلس المركزي تمسكه بالمبادرة المصرية كأساس للحوار وبما يؤدي إلى قيام حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في رفع الحصار وتسيير الحياة اليومية والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية.

ويدعو المجلس أشقائنا العرب لدعم الحوار الوطني واستعادة الوحدة الوطنية.

ويحيي المجلس الموقف الوطني المسؤول للرئيس محمود عباس وتقدمه مبادرة شجاعة للحوار الوطني، وبدون شروط مسبقة. كما يحيي جميع فصائل وقوى شعبنا التي رحبت بالورقة المصرية واستجابت للدعوة المصرية لإجراء الحوار الوطني الشامل الذي عطلته حركة حماس في اللحظة الأخيرة.

رابعاً: تطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية

يؤكد المجلس المركزي دعوته للجنة التنفيذية إلى العمل الجاد لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية مع القوى والأحزاب والجماهير العربية وعلى المستوى الدولي، لدعم وإسناد كفاح شعبنا ونضاله ذد الاحتلال والاستيطان، فالقضية الفلسطينية هي القضية المركزية لامتنا العربية والإسلامية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لإقرار نظام الانتخابات للمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل. كما يؤكد المجلس على قراراته السابقة بالعمل الفوري لتطوير وتفعيل اللجنة التنفيذية ودوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة الصندوق القومي الفلسطيني، فالمنظمة هي كيان وممثل الشعب الفلسطيني كله، بمختلف مكوناته الاجتماعية والسياسية، ولهذا يجب العمل وبكل جدية ومسؤولية لتفعيل المنظمة وتجديد ودمقرطة مؤسساتها ووضع الأسس السياسية والديمقراطية للشراكة الحقة فيها، ويجب وضع الأسس والآليات اللازمة وعلى أساس اتفاق

القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ومرجعية صندوق الانتخابات على أساس نظام التمثيل النسبي الكامل، بدءاً من المجلسين الوطني والتشريعي، وصولاً إلى المنظمات والاتحادات الشعبية والمجالس البلدية والقروية، ويدعو إلى دعوة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني لمواصلة عملها.

خامساً: المجلس المركزي يدين الحصار الإسرائيلي الجائر على شعبنا في قطاع غزة

إن الوضع المأساوي في قطاع غزة والذي يتفاقم يوما بعد يوم نتيجة الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على مليون ونصف مليون فلسطيني، يشكل اليوم كارثة إنسانية لا يمكن استمرارها ولا يمكن السكوت عليها، والمجلس المركزي وهو يدين أشد الإدانة هذا الحصار وهذا الاضطهاد الإسرائيلي، يدعو مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ موقف وقرار دولي يجبر إسرائيل على رفع هذا الحصار الوحشي عن مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني، يتعرضون للعقاب الجماعي والموت اليومي وقطع الكهرباء والمواد الغذائية وتحويل قطاع غزة إلى معسكر اعتقال جماعي.

إن المجلس المركزي وهو يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري والعاجل لرفع الحصار عن قطاع غزة، يدعو اللجنة التنفيذية للمنظمة والسلطة الوطنية إلى تقديم الدعم والمساندة لأهلنا في القطاع وإلى التحرك على الصعيد الدولي لرفع هذا الحصار الجائر.

ويؤكد المجلس على دعوة اللجنة التنفيذية لدعم هيئة العمل الوطني في قطاع غزة، باعتبارها المرجعية الوطنية المعتمدة، وتلبية احتياجات شعبنا من خلالها.

سادساً: المجلس المركزي يهنئ الرئيس محمود عباس بانتخابه رئيسا لدولة فلسطين

إن المجلس المركزي الذي انتخب الرئيس الشهيد ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين في عام 1989 التي اعترفت بها أكثر من مائة دولة في العالم، يتوجه بالتهنئة إلى الرئيس محمود عباس بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين خلفاً للرئيس الشهيد ياسر عرفات، ويعبر المجلس المركزي عن دعمه الكامل للرئيس أبو مازن لقيادة شعبنا الفلسطيني على طريق استعادة الوحدة الوطنية والتجسيد والتحقيق الكامل لقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويدعو المجلس المركزي جماهيرنا وفصائلنا الوطنية وكل فعاليات وقوى المجتمع والشعب الفلسطيني في الداخل والخارج إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين لتحقيق مشروعنا الوطني في الاستقلال والحرية.

- يحيي المجلس المركزي جماهير شعبنا الصامدة في وجه الاحتلال والاستيطان
- يحيي المجلس المركزي جماهيرنا في المخيمات والشتات
- يحيي المجلس المركزي أسرانا البواسل في سجون الاحتلال ومعتقلاته
- ويترحم على أرواح شهدائنا الأبرار في سبيل حرية الوطن والإنسان الفلسطيني

سابعاً : المجلس المركزي يحيي جماهيرنا في المخيمات والشتات

إن المجلس المركزي يحيي أهلنا اللاجئين في المخيمات والشتات ويدعو اللجنة التنفيذية إلى بذل المزيد من الجهود والخدمات لأبنائنا وأهلنا في المخيمات في لبنان، ويدعو إلى الإسراع في إعادة بناء مخيم النهر البارد وتوفير كل الخدمات اللازمة لأبناء المخيم كما يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين فرص العمل والحياة الكريمة لأهلنا في المخيمات وتأمين حقوقهم المدنية في العمل ولتأمين لقمة العيش لأسرهم، ويشكر المجلس الدول الشقيقة التي قدمت الدعم لإعادة بناء مخيم نهر البارد.

وثيقة رقم (15)

قرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري حول التطورات على الساحة الفلسطينية(*)

القاهرة 28/ 11/ 2008

أكد قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية التي عقدت بالقاهرة في السادس والعشرين من الشهر الجاري، على احترام الشرعية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني المعرضة للخطر.

ورحب القرار بإعلان جمهورية مصر العربية الاستمرار في جهودها المشكورة لتحقيق المصالحة الفلسطينية الشاملة، ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية الوطنية والمشاركة الجادة والمخلصة في الحوار الوطني الفلسطيني في أسرع وقت.

ودان المجلس في قرار ثاني له العدوان الإسرائيلي الجائر وممارسات العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبصفة خاصة في قطاع غزة، وقرر قيام الدول العربية بإرسال المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى قطاع غزة بشكل فوري وكذلك استقبال المرضى من الشعب الفلسطيني.

كما قرر تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع السلطات المصرية والأردنية المختصة لتأمين دخول المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى القطاع.

(*) المصدر: القاهرة / موقع الجامعة العربية / أرشيف الإعلام المركزي الجبهة الديمقراطية.

وفيما يلي نص القرارات:

قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم 26 ـ 11 ـ 2008 بالقاهرة حول التطورات على الساحة الفلسطينية.

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم 26/ 11/ 2008 بالقاهرة،

ـ بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة.

ـ وإذ يؤكد على الحرص البالغ الذي يوليه للوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة الأراضي الفلسطينية، وعلى ضرورة حماية المشروع الوطني الفلسطيني بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ـ وإذ يذكر جميع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية بالتحديات الجسيمة التي تواجهها القضية الفلسطينية في ظل مناخ دولي معقد مع ما يتطلبه ذلك من تكاتف وتضامن بين جميع الفلسطينيين لمواجهة تلك التحديات لمصلحة الشعب الفلسطيني الذي يرنو إلى التخلص من الاحتلال وتحقيق حقوقه المشروعة.

ـ وإذ يؤكد على خطورة الوضع الناجم عن الخلافات الفلسطينية المستمرة وتداعياتها السلبية على القضية الفلسطينية.

ـ وإذ يعبر عن بالغ القلق إزاء استمرار حالة الخلاف الفلسطيني الراهن وعدم انعقاد مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي كان مقررا عقده في القاهرة في 10 نوفمبر/ تشرين ثان 2008 بدعوة من جمهورية مصر العربية.

ـ وإذ يطالب كافة الأطراف الفلسطينية التجاوب مع الجهود المبذولة لإنجاز المصالحة الفلسطينية تفادياً لما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على الشعب الفلسطيني وقضيته.

ـ وإذ يتابع بمزيد من القلق الوضع الإنساني الخطير الذي يعيشه الفلسطينيون في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة، ويطالب بالتطبيق الفوري للقانون الإنساني الدولي وما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الاحتلال.

ـ وإذ يشير إلى استمرار الاهتمام والدعم العربي والدولي بدعم المسار التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهدف استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ـ وإذ يؤكد على قراراته السابقة في الموضوع.

ـ وبعد استماعه إلى مداخلات السادة رؤساء الوفود.

يقرر

1 ـ الترحيب بإعلان جمهورية مصر العربية الاستمرار في جهودها المشكورة لتحقيق المصالحة الفلسطينية الشاملة، ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية الوطنية والمشاركة الجادة والمخلصة في الحوار الوطني الفلسطيني في أسرع وقت.

2 ـ احترام الشرعية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني المعرضة للخطر.

3 ـ التأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الوحيدة في سبيل الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافياً وسياسياً وتفويت الفرصة على أي طرف يسعى إلى أو يستفيد من شق تلك الوحدة تحت أي مسميات أو اعتبارات وضرورة توجيه الطاقات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني.

4 ـ مطالبة كافة الفصائل الفلسطينية التوقف الفوري عن التصعيد الإعلامي والكف عن الحملات الإعلامية السلبية المتبادلة.

5 ـ تأييد مبادئ الحوار التي تم التوافق عليها بين الفصائل الفلسطينية برعاية مصرية لإنهاء حالة الانقسام وفي مقدمتها:

أ ـ تشكيل حكومة توافق وطني محددة المهام والمدة وتتيح رفع الحصار.

ب ـ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة طبقًا لقانون الانتخابات الفلسطيني.

ج ـ إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية.

د ـ تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية طبقًا لاتفاق القاهرة عام 2005 ووثيقة الوفاق الوطني عام 2006.

6 ـ دعوة الرئيس محمود عباس إلى الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية بغية الانتهاء من عملية المصالحة في أسرع وقت ممكن حتى يتم تفعيل العمل الوطني الفلسطيني في كل عناصره، وتثبيت وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة التحديات، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7 ـ دعم القيادة الفلسطينية في جهودها الحثيثة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة، وفق الثوابت المتضمنة في قرارات الشرعية الدولية، تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتضع حداً لمعاناة ومأساة الشعب الفلسطيني وتعيد الحقوق الوطنية المشروعة لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

8 ـ التأكيد على الالتزام بمبادرة السلام العربية كأساس لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وتوجيه الشكر للأطراف الدولية التي دعمت المبادرة ومناشدتها الاستمرار في جهودها.

9 ـ إسرائيل ـ السلطة المحتلة ـ مسؤولية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومطالبتها بالوقف الفوري لممارساتها العدوانية بما في ذلك الاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية في تحد صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

10 ـ إدانة الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني وبشكل خاص في قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية والتأكيد على ضرورة الإسراع برفعه بشكل فوري، والتعهد بالعمل لفك الحصار وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بكافة السبل المتاحة.

11 ـ دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه هذا العقاب الجماعي الذي تتعرض له غزة بما في ذلك إجبار إسرائيل على فك الحصار والقيام بدعم مؤسسات الإغاثة الدولية وعلى رأسها وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) لاضطلاع بمسؤولياتها

تجاه المواطنين الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة في ظل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني.

12 ـ إدانة الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل في مدينة القدس والحفريات في محيط باب المغاربة، وأسفل المسجد الأقصى ومحيطه والتي تهدد بانهيارهن ومطالبة إسرائيل سلطة الاحتلال التوقف فورًا عن كل هذه الإجراءات وتنفيذ التزاماتها طبقًا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف بالمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومطالبة منظمة اليونسكو تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، خاصة وأن إسرائيل استأنفت أعمال هدم وحفر الطريق المؤدي إلى باب المغاربة، وصادقت على مخطط جديد لبناء جسر في طريق باب المغاربة، وتعميق الحفريات وتوجيهها نحو باب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك.

13 ـ مطالبة المجتمع الدولي ببذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة، حيث تمثل انتهاكًا للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتخاذ إجراءات لمنع منتجات المستعمرات الإسرائيلية من الاستفادة من أي تسهيلات وإعفاءات جمركية في الأسواق الدولية.

14 ـ إدانة استمرار إسرائيل في بناء الطرق الالتفافية والطرق الازدواجية العنصرية التي تؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، مما يؤدي إلى استحالة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، ومطالبة المجتمع الدولي وخاصةً اللجنة الرباعية الدولية، التي تؤكد دائمًا على أهمية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، بالضغط على إسرائيل للتوقف عن هذه الانتهاكات والممارسات العنصرية وذلك للمحافظة على الوحدة الترابية للدولة الفلسطينية المستقبلية.

15 ـ إبقاء هذا الاجتماع مفتوحاً لمتابعة تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

16 ـ الطلب للأمين العام لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته القادمة.

نص قرار (2)

الحصار الإسرائيلي الجائر على الأراضي العربية المحتلة
وبخاصة قطاع غزة واتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع
هذا الحصار ومساعدة الشعب الفلسطيني

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم 26/ 11/ 2008 بالقاهرة،

ـ بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،

ـ وبعد استماعه إلى مداخلات السادة رؤساء الوفود،

ـ وإذ يدين العدوان الإسرائيلي الجائر وممارسات العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبصفة خاصة في قطاع غزة،

يقرر

1 ـ قيام الدول العربية بإرسال المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى قطاع غزة بشكل فوري وكذلك استقبال المرضى من الشعب الفلسطيني.

2 ـ تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع السلطات المصرية والأردنية المختصة لتأمين دخول المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية إلى القطاع.

وثيقة رقم (16)(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

فى إطار حرص مصر على إنهاء حالة الإنقسام الفلسطينى، وتطبيقاً للمبادرة المصرية التى أطلقها السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك فى ٢٠٠٩/١/٦ ، فإن جمهورية مصر العربية تدعو السادة الأمناء العامين للتنظيمات والفصائل الفلسطينية أو من ينوب عنهم للحضور إلى القاهرة يوم ٢٠٠٩/٢/٢٢ لمناقشة تشكيل اللجان الخمسة المتفق عليها وتحديد طبيعة مهامها .

وفى أعقاب الإتفاق على تشكيل ومهام اللجان ، من المقرر أن تجتمع اللجان الخمسة فى القاهرة إبتداء من يوم السبت ٢٠٠٩/٢/٢٨ ولمدة ثلاثة أيام من أجل الوصول إلى وثيقة إتفاق وطنى لإنهاء الإنقسام .

تقترح مصر أن تشارك كافة التنظيمات فى اللجنة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما تشارك كل من حركتى فتح وحماس وخمسة فصائل يتم التوافق عليها فى اللجان الأخرى (لجنة الحكومة – لجنة الأجهزة الأمنية – لجنة الإنتخابات – لجنة المصالحة الداخلية) .

مرفق طيه ورقة المبادئ التى تم التوافق عليها فى نوفمبر ٢٠٠٨ .

والله ولى التوفيق،،،،

نرجو إفادتنا بأسماء السادة المشاركين فى الإجتماعات على أرقام الفاكس التالية :

٠٠٢٠٢٢٢٩٠٤٦٣٣ – ٠٠٢٠٢٢٤٥٤٧٣٨٠

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المكتب السياسي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المبادئ الأساسية للحوار

١ - إرتباطاً بما سبق أن بحثته مصر مع قادة وممثلى التنظيمات الفلسطينية خلال المباحثات الثنائية التى أجريت معهم فى القاهرة خلال الفترة من ٨/٢٥ وحتى ٢٠٠٨/١٠/٨ ، وما تم خلالها من توافق على مجموعة مبادئ وقواسم مشتركة تشكل القاعدة الرئيسية لإنهاء حالة الإنقسام وترتيب البيت الفلسطينى، فقد تم الإتفاق على الآتى:

أ - تشكيل حكومة توافق وطنى محددة المهام والمدة ولا تسمح بعودة الحصار.

ب- إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية جديدة طبقاً لقانون الإنتخاب الفلسطينى.

ج - إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية.

د - تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لإتفاق القاهرة (مارس ٢٠٠٥) ووثيقة الوفاق الوطنى (مايو ٢٠٠٦).

هـ- ومن أجل هذه المبادئ والقواسم المشتركة موضع التفيذ تم الإتفاق على تشكيل اللجان التالية:

(١) لجنة الحكومة.

(٢) لجنة الإنتخابات.

(٣) لجنة الأمن.

(٤) لجنة منظمة التحرير.

(٥) لجنة المصالحات الداخلية.

(٦) لجنة "التوجيه العليا" والتى تشكل مرجعية لعمل اللجان من مصر والجامعة العربية.

٢ - وإستثمار لقوة الدفع التى نجمت عن هذا الحوار ، فقد تقرر أن تعقد اللجان أعمالها فى القاهرة لبحث التفصيلات اللازمة ، وتحديد أسس الحل ، وبلورة آلياته ، إستناداً لمبدأ التوافق ، على أن تبدأ عملية التنفيذ الفعلى بالتنسيق بين مصر وجامعة الدول العربية التى ستتولى عملية الإشراف والمتابعة ومساعدة الأطراف على التنفيذ.

٣ - إن المجتمعين وهم يدركون طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية والمخاطر المحُدقة بالوضع الفلسطينى الحالى وإيمانهم بأن المصلحة الوطنية

الفلسطينية تسمو وتعلو فوق المصالح الحزبية والتنظيميـــة وإتفـــاقهم علـــى تجريم الإقتتال والعنف الداخلى وأن الحوار هو الوسيلة الوحيـــدة لإنهـــاء أى خلافات ليحدوهم الأمل فى التعاون الصادق والمثمر من الجميع من أجل إنجاح هذا الإتفاق التاريخى وهم على قناعة بأن المرحلة القادمة تتطلـــب إســـتثمار مناخ التهدئة وتضافر كل الجهود لإعادة وحدة الشعب ووحدة الوطن.

******

***

وثيقة رقم (17)(*)

مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الشامل (الرابع)

26/ 2/ 2009

كلمة الوزير عمر سليمان الافتتاحية

الأخوة قادة وممثلي التنظيمات والقوى الوطنية الفلسطينية...

أُرحب بكم في بلدكم، وعلى أرض مصر الكنانة، وأنقل إليكم تحيات السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك، وتمنيات سيادته أن يكون هذا الاجتماع البداية الحقيقية لمرحلة جديدة تُنهي حالة الانقسام الفلسطيني التي طال أمدُها ـ وهي حالة غير مسبوقة في النضال الوطني الفلسطيني ـ وحان الوقت لأن نطوي صفحته إلى غير رجعة.

لقد سعت مصر ألا تصل الخلافات بين الفصائل إلى حالة الانقسام حيث بذل الفريق الأمني المصري في غزة جهوداً كبيرة حتى لا نقع في هذا الفخ لما له من أثر كبير على الإنسان الفلسطيني حياته ومستقبله وكذلك على القضية الفلسطينية والتعاطف الدولي الذي فقدته.

ومنذ هذه اللحظة وجه الرئيس مبارك للمؤسسات المصرية للعمل على إنهاء الانقسام بين الضفة وغزة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، فقمنا على الفور بعقد اتفاق تهدئة بين فصائل المقاومة وإسرائيل وفتح المعابر وإنهاء معاناة مواطني غزة.

واستغلالاً لمناخ التهدئة دعونا الفصائل للاجتماع في القاهرة في نوفمبر الماضي للاتفاق على إنهاء حالة الانقسام، لكن الإرادة لم تكن قد توفرت لبعض الفصائل،

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ المكتب السياسي.

كما أن اتفاق التهدئة انهار بسبب عدم الالتزام بمحدداته، ثم وقوع العدوان الأخير على غزة الذي دمر الأخضر واليابس وخلّف وراءه آلاف من الشهداء والجرحى.

ومنذ اللحظة الأولى للعدوان تحركت مصر على جميع الأصعدة لإيقافه، واتخاذ كل الترتيبات لإغاثة الشعب الفلسطيني، وفتحت المعابر على مدار الساعة، واستقبلت جرحى العدوان، وساعدت الدول الصديقة لإيصال معوناتهم إلى غزة، وقدمت المبادرة الوحيدة التي أيدها المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجامعة العربية لوقف إطلاق النيران، واستعادة التهدئة وفتح المعابر، والدفع نحو حوار وطني فلسطيني يُنهي حالة الانقسام.

لم يكن كل هذا العمل منةً من مصر أو فضل ولم يكن بحثاً عن دور أو مكانة، ولأنها مصر فهو واجب مقدس ومسئولية قومية وميثاق شرف، هذه هي مصر.. التي لم ولن تتخلى عن قضايا أمتها العربية.

نحن ماضون معكم ومع كل الدول المُحبة للسلام لإزالة آثار العدوان على غزة، وفي هذا الصدد فقد دعت مصر إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة في الثاني من مارس في شرم الشيخ وقد لبى الدعوة عدد غير مسبوق من الدول والمؤسسات الدولية بما يدل على مدى ما تحظى به مصر من قدرة ومكانة لدى هذه الدول، وكذلك التعاطف الكبير مع شعب غزة الصامد الصابر والحمول.

نجتمع اليوم ويحدونا الأمل أن ننظر فقط إلى مصالح الشعب الفلسطيني وآماله، ونُنّحى جانب الخلافات الفصائلية والمصالح الذاتية، وتقتضي الأمانة والمسئولية أن نعمل سوياً بعزم وصدق.

لقد أجرينا خلال الفترة الماضية العديد من الاتصالات مع كافة القيادات والقوى الفلسطينية، حيث عكست هذه الاتصالات بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك اهتماماً وحرصاً وسعياً فلسطينياً لإنهاء حالة الانقسام، وقد لمسنا بوضوح هذا الحرص من السيد الرئيس/ محمود عباس "أبو مازن" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير، كما لمسناه أيضاً من الأخوة قيادات كافة التنظيمات والفصائل والقوى الوطنية، وهو ما دفعنا إلى أن نكون أكثر تصميماً على إطلاق الحوار، حتى يكون هناك موقفاً فلسطينياً موحداً.

يُعقد اجتماعنا اليوم في ظل ظروف استثنائية أحاطت بالوضع الفلسطيني الداخلي، وأثرت عليه بشكل واضح، وبالتالي تتزايد الآمال المنعقدة على هذا الاجتماع، وما سوف يسفر عنه من نتائج، ستكون بالقطع علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني الحديث، فشعبكم ينظر إلى اجتماعكم بكل الاهتمام، ويرى فيه بداية لإعادة توحدكم، بارقة الأمل المضيئة التي يمكن أن تنقل الوضع الفلسطيني إلى آفاق جديدة، لا تنهي حالة الانقسام فقط بل تضع الشعب الفلسطيني على المسار الصحيح نحو تحقيق آماله وطموحاته.

الأخوة قادة وممثلي التنظيمات...

أنتم ممثلو الشعب الفلسطيني، والمدافعين عن مصالحه، والمعبرين عن مطالبه، ولا مجال لتحقيق طموحات وأهداف هذا الشعب الصامد، إلا في إطار إعلاء المصلحة الوطنية، وأن يكون الجميع على قلب رجل واحد.

نحن على يقين أننا جميعاً نتطلع إلى فهم مدقق للمتغيرات الدولية حولنا والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني والفرص المتاحة والممكنة والتي إن ضاعت لن تعود أبداً لسوابقها، وليس أمامنا إلا أن ننجح ونحقق طفرة كبيرة على طريق إنهاء الانقسام، وهو أمر ليس صعباً أو مستحيلاً، فكل ما يتطلبه أن نُخلص النوايا، وأن تتوافر الإرادة التي تمتلكونها، واجعلوا قراركم بأيديكم وابتعدوا عن التوازنات الإقليمية، وضعوا نصب أعينكم أهدافكم الوطنية، فأنتم مسئولون عن شعب من حقه أن يحيا ويعيش في أمن واستقرار وسلام ورخاء.

الأخوة قادة وممثلو التنظيمات...

إن اجتماعنا اليوم يهدف إلى تنظيم آلية لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في إنهاء الانقسام، وعلينا اليوم أن نتفق على تشكيل اللجان الخمس، وأسماء ممثلي التنظيمات في هذه اللجان، وتحديد مهامها وطبيعة عملها، وقد طرحنا في الدعوة التي وجهناها إلى السادة الأمناء العامين لحضور هذا الاجتماع ورقة تحت اسم "المبادئ الأساسية للحوار" تتضمن القواسم المشتركة التي تم التوافق عليها، كما بلورنا مقترحاً تحت عنوان "إطار عمل اللجان" استناداً إلى هذه المبادئ، ونأمل أن تبحثوا وتناقشوا هذا المقترح فسوف يساعدكم على إنجاز المهام المكلفين بها في اجتماع اليوم.

وارتباطاً بما سيتم إنجازه في اجتماع اليوم وإنهاء المهام المنوط بها، فسوف نعود للاجتماع مرة أخرى بعد إقراركم كل ما تم التوصل إليه، من أجل بدء عمل جاد ومتواصل لإنجاز مهام اللجان التي اتفقنا عليها، وصولاً إلى بلورة رؤية متكاملة متوافق عليها في إطار وثيقة شاملة لإنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة، وعندئذ نعقد اجتماعاً موسعاً في القاهرة بحضور القيادة الفلسطينية وبمشاركة عربية نُعلن خلاله نجاح جهودكم وبدء العمل بكل شفافية وإخلاص لتنفيذ ما تم التوافق عليه.

في نهاية كلمتي أرحب مجدداً بحضوركم الكريم، وأتقدم إليكم جميعاً بكل الشكر والتقدير، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في هذه المهمة الوطنية، راجياً أن تنظروا جميعاً للمستقبل، وتتذكروا في كل خطوة أن هناك شعباً عظيماً عانى لأكثر من ستين عاماً وآن له أن يستريح، أنتم ممثليه، وإليكم يتطلع الجميع، وبكم تتحقق آماله أو تخيب، فلا تُطيلوا الخلاف، وتُعمقوا الانقسام، ووحدوا الصفوف لتحقيق آمال الجميع في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وفقكم الله وسدد خطاكم

وثيقة رقم (18)(*)

ورقة المحاصصة الثنائية بين فتح وحماس
مهام لجان الحوار

لجنة الحكومة:

1 ـ تقديم مقترح لتشكيل الحكومة وطبيعتها.

2 ـ تحديد مهام الحكومة.

3 ـ إعداد برنامج الحكومة.

4 ـ معالجة القضايا المدنية ووضع الضوابط والآليات لحل جميع المشاكل الإدارية التي نتجت عن الانقسام وحل الآثار التي ترتبت على المراسيم والقرارات التي صدرت في غزة والضفة.

5 ـ إعادة تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والرسمية التي صودرت أو أغلقت في الضفة وغزة.

لجنة الأمن:

1 ـ تحديد عدد الأجهزة الأمنية وبيان مهامها وعقيدتها الأمنية ومرجعيتها.

2 ـ تكييف أوضاع الأجهزة الأمنية الحالية في الضفة وغزة وفق ما يتم الاتفاق عليه.

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية/ وفد الجبهة الديمقراطية للمؤتمر الرابع للحوار الوطني الشامل بالقاهرة برئاسة فهد سليمان عضو المكتب السياسي.

ملاحظة: تم الحوار الثنائي المغلق بين فتح وحماس يومي 24 ـ 25/ 2/ 2009، وتم إعداد ورقة المحاصصة السرية الثنائية في 25/ 2/ 2009، وتم الكشف عن الورقة بدعوة من وفد الجبهة الديمقراطية فور افتتاح جلسة مؤتمر الحوار الشامل صباح 26/ 2/ 2009 وطلب توزيعها على المؤتمر.

3 ـ تحديد معايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

4 ـ وضع خطة للمرحلة الانتقالية الأمنية لمرحلة ما قبل تسلم الأجهزة الأمنية الجديدة مهامها.

5 ـ الاتفاق على آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة.

لجنة المنظمة:

1 ـ تشكيل لجنة موسعة لمتابعة خطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق اتفاق القاهرة مارس 2005.

2 ـ وضع خطة متكاملة لإعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق جدول زمني محدد وتحديد السقف الزمني لإنهاء المهمة.

لجنة الانتخابات:

1 ـ تحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق القانون بما لا يتجاوز 25 يناير 2010.

2 ـ تحديد آلية الرقابة على الانتخابات.

3 ـ مراجعة قانون الانتخابات وفق المصلحة الوطنية.

لجنة المصالحات:

1 ـ معالجة كافة القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين وقضايا الدماء وكل ما يتعلق بالقضايا العائلية والعشائرية.

2 ـ تشكل لجنة وطنية للمصالحات.

25/ 2/ 2009

وثيقة رقم (19)(*)

الورقة المجازة من المؤتمر الرابع للحوار الوطني
مهام لجان الحوار

لجنة الحكومة:

1 ـ تقديم مقترح لتشكيل الحكومة وطبيعتها كحكومة انتقالية مؤقتة حتى انتهاء فترة ولاية المجلس التشريعي.

2 ـ تحديد مهام الحكومة.

3 ـ إعداد مشروع برنامج الحكومة.

4 ـ معالجة القضايا المدنية ووضع الضوابط والآليات لحل جميع المشاكل الإدارية التي نتجت عن الانقسام وحل الآثار التي ترتبت على المراسيم والقرارات التي صدرت في غزة والضفة.

5 ـ إعادة تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والرسمية التي صودرت أو أغلقت في الضفة وغزة.

6 ـ الإجراءات المطلوبة لإعادة توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع.

7 ـ استئناف عمل المجلس التشريعي وفقاً للقانون.

لجنة الأمن:

1 ـ تحديد عدد الأجهزة الأمنية وبيان مهامها وعقيدتها الأمنية ومرجعيتها.

2 ـ معالجة أوضاع الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة وفق قانون الخدمة والمصلحة الوطنية.

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ وفد الجبهة الديمقراطية للمؤتمر الرابع للحوار الوطني الشامل بالقاهرة برئاسة فهد سليمان عضو المكتب السياسي.

3 ـ تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية.

4 ـ وضع خطة أمنية للمرحلة الانتقالية لمرحلة ما قبل تسلم الأجهزة الأمنية الجيدة مهامها.

5 ـ الاتفاق على آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة.

لجنة المنظمة:

تشكيل لجنة موسعة لمتابعة خطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005 وكما ورد في وثيقة الوفاق الوطني بما يعزز ويرسخ مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

لجنة الانتخابات:

1 ـ تحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق القانون بما لا يتجاوز 25 يناير 2010.

2 ـ تحديد آلية الرقابة على الانتخابات.

3 ـ إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية.

4 ـ مراجعة قانون الانتخابات وفق المصلحة الوطنية.

لجنة المصالحة الوطنية:

1 ـ معالجة كافة القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين (أشخاص ـ أملاك ـ مؤسسات...) وقضايا الدماء وكل ما يتعلق بالقضايا العائلية والعشائرية.

2 ـ تشكيل لجنة وطنية للمصالحات.

3 ـ وضع ميثاق شرف يتضمن الأسس والضوابط لتجنيب المجتمع الفلسطيني تكرار اللجوء للسلاح والعنف لحل الخلافات.

4 ـ وضع الآليات لتنفيذ ما يتم التوافق عليه.

26/ 2/ 2009

وثيقة رقم (20)(*)

البيان الصادر عن المؤتمر الرابع للحوار الوطني الفلسطيني

بدعوة كريمة من الشقيقة جمهورية مصر العربية، وبرعاية الرئيس/ محمد حسني مبارك، انطلقت في القاهرة اجتماعات الحوار الوطني الفلسطيني بمشاركة فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني وعدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية المستقلة، بهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وفي المقدمة منها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية جامعة.

وقد اتفق المجتمعون على:

أولاً: تثمين الدور المصري على مثابرته ورعايته ودعوته للحوار الوطني الفلسطيني.

ثانياً: التأكيد على انطلاق هذا الحوار تعني أن شعبنا قد طوى صفحة مؤلمة جسدها الانقسام الذي عانى منه الجميع، وبدأت مسيرة التوافق والوحدة الوطنية الراسخة.

ثالثاً: تشكيل لجان الحوار الخمس التالية:

1 ـ لجنة الحكومة بهدف الوصول إلى تشكيل حكومة توافق وطني.

2 ـ لجنة الأمن بما يكفل بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية وفقاً لإعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

3 ـ لجنة منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تطوير وتفعيل وإعادة بناء مؤسساتها وفقاً لإعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

(*) المصدر: أرشيف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ وفد الجبهة الديمقراطية للمؤتمر الرابع للحوار

4 ـ لجنة الانتخابات بهدف إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بما لا يتجاوز موعدها المحدد في القانون.

5 ـ لجنة المصالحات، بما يرسخ ثقافة التسامح والديمقراطية وقيم الاحترام المتبادل وتحريم الاقتتال الداخلي.

رابعاً: تشكيل لجنة التوجيه العليا

وفي كل هذا اللجان فقد تم تسمية ممثلي الفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة، كما تم التفاهم على الإطار العام لمهمات وآليات عملها، والاتفاق على أن يبدأ عمل اللجان كافة يوم العاشر من مارس (آذار) القادم على أن تنجز أعمالها قبل نهاية مارس 2009 آذار.

خامساً: الشروع بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين في كل من الضفة وقطاع غزة، ووقف كل أشكال الملاحقة والانتهاك للحقوق والحريات الديمقراطية.

كما اتفق الجميع على وقف الحملات الإعلامية المتبادلة ومتابعة كل ذلك وفقاً لآليات تم الاتفاق عليها.

لقد جاء هذا الاجتماع كضرورة وطنية واستجابة مسئولة لأماني وتطلعات شعبنا وإصراره، واستجابة لمقاومته وصموده البطولي الذي تجلى في مواجهة العدوان الإسرائيلي المجرم على قطاع غزة وفي ظل استمرار هذا العدوان بكل الأشكال في الضفة الفلسطينية المحتلة، وفي إطار النضال المشترك للتصدي لكل أشكال التوسع الاستيطاني ومشاريع تهويد القدس، والحصار المفروض على شعبنا، وبما يخدم الإسراع في فك الحصار وفتح المعابر، وإعادة إعمار ما دمره العدوان في قطاع غزة.

كل التحية لشعبنا الصابر الصامد المرابط

المجد لشهدائنا الأبرار

الحرية لأسرانا الأبطال

والشفاء العاجل لجرحانا

القاهرة في 26/ 2/ 2009

الفصل الخامس

صور وأحداث

World Affairs

WE ARE ALL SOCIALISTS NOW

In many ways our economy already resembles a European one. As boomers age and spending grows, we will become even more French.

By JON MEACHAM *and* EVAN THOMAS

THE INTERVIEW WAS NEARLY OVER. ON the Fox News Channel last Wednesday evening, Sean Hannity was coming to the end of a segment with Indiana Congressman Mike Pence, the chair of the House Republican Conference and a vociferous foe of President Obama's nearly $1 trillion stimulus bill. How, Pence had asked rhetorically, was $50 million for the National Endowment for the Arts going to put people back to work in Indiana? How would $20 million for "fish passage barriers" (a provision to pay for the removal of barriers in rivers and streams so that fish could migrate freely) help create jobs? Hannity could not have agreed more. "It is ... the European Socialist Act of 2009," the host said, signing off. "We're counting on you to stop it. Thank you, congressman."

There it was, just before the commercial: the S word, a favorite among conservatives since John McCain began using it during the presidential campaign. (Remember Joe the Plumber? Sadly, so do we.) But it seems strangely beside the point. The U.S. government has already—under a conservative Republican administration—effectively nationalized the banking and mortgage industries. That seems a stronger sign of socialism than $50 million for art. Whether we want to admit it or not—and many, especially Congressman Pence and Hannity, do not—the America of 2009 is moving toward a modern European state.

We remain a center-right nation in many ways—particularly culturally, and our instinct, once the crisis passes, will be to try to revert to a more free-market style of capitalism—but it was, again, under a conservative GOP administration that we enacted the largest expansion of the welfare state in 30 years: prescription drugs for the elderly. People on the right and the left want government to invest in alternative energies in order to break our addiction to foreign oil. And it is unlikely that even the reddest of states will decline federal money for infrastructural improvements.

If we fail to acknowledge the reality of the growing role of government in the economy, insisting instead on fighting 21st-century wars with 20th-century terms and tactics, then we are doomed to a fractious and unedifying debate. The sooner we understand where we truly stand, the sooner we can think more clearly about how to use government in today's world.

As the Obama administration presses the largest fiscal bill in American history, caps the salaries of executives at institutions receiving federal aid at $500,000 and introduces a new plan to rescue the banking industry, the unemployment rate is at its highest in 16 years. The Dow has slumped to 1998 levels, and last year mortgage foreclosures rose 81 percent.

All of this is unfolding in an economy that can no longer be understood, even in passing, as the Great Society vs. the Gipper. Whether we like it or not—or even whether many people have thought much about it or not—the numbers clearly suggest that we are headed in a more European direction. A decade ago U.S. government spending was 34.3 percent of GDP, compared with 48.2 percent in the euro zone—a roughly 14-point gap, according to the Organization for Economic Cooperation and Development. In 2010 U.S. spending is expected to be 39.9 percent of GDP, compared with 47.1 percent in the euro zone—a gap of less than 8 points. As entitlement spending rises over the next decade, we will become even more French.

This is not to say that Iberets will be all the rage this spring, or that Obama has promised a croissant in every toaster oven. But the simple fact of the matter is that the political conversation, which shifts from time to time, has shifted anew, and for the foreseeable future Americans will be more

PHOTOGRAPH BY CHARLES OMMANNEY FOR NEWSWEEK

15

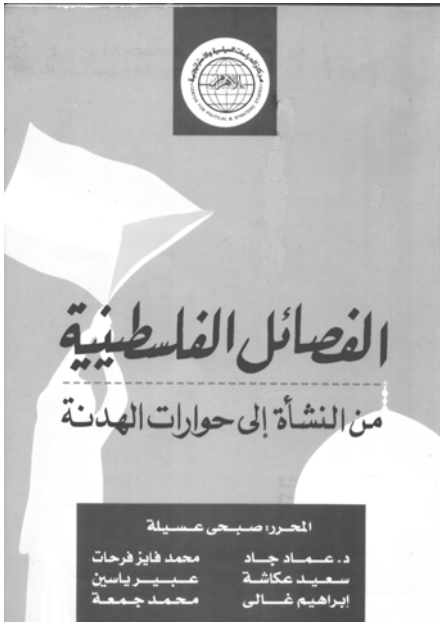

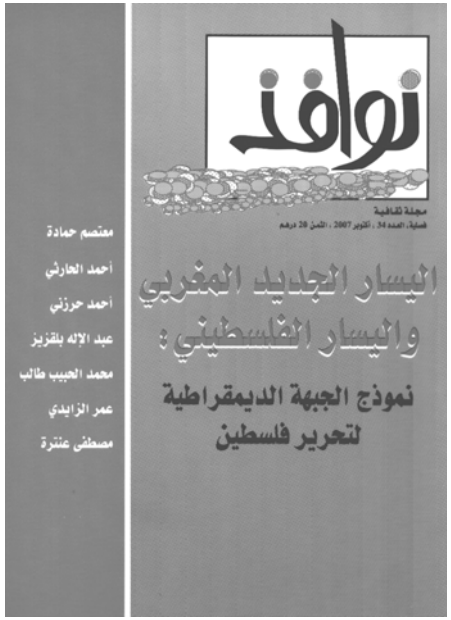

حواتمة والزعيم الوطني والأممي الثوري الكوبي فيدل كاسترو
وتكريمه بـ وسام الانتفاضة والمقاومة ـ هافانا ـ كوبا

حواتمة يجتمع بالرئيس البوليفي ايفو موراليس
القائد اليساري الوطني والأممي ـ 2/ 12/ 2006

حواتمة والرئيس النيكاراغوي دانيال أورتيغا
زعيم الجبهة الساندينية اليسارية ـ ماناغوا ـ نيكاراغوا ـ 7/ 12/ 2006

حواتمة يجتمع مع النائب الأول للرئيس الكوبي راؤول كاسترو
الرفيق خوسي رامون ماشادو فينتورا ـ هافانا 10/ 4/ 2009

المهرجان الأممي الحاشد في العاصمة الكوبية ـ هافانا
بمناسبة العيد الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية بحضور أمينها العام نايف حواتمة
معهد الصداقة الكوبية مع الشعوب 11/ 4/ 2009

مجمع النصب التذكاري للقائد الأممي الشهيد ارنستو تشي غيفارا
سانتا كلارا ـ كوبا ـ 8/ 4/ 2009

حواتمة مع ممثلي الأحزاب اليسارية في فنزويلا
الحزب الاشتراكي الموحد (حزب الرئيس أوغو تشافيز) الوطن للجميع ـ الحزب الشيوعي
كانون ثاني/ يناير 2009

العلاقات الفلسطينية ـ الصينية
حواتمة، نائب رئيس مجلس نواب الشعب الصيني
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني
السيدة هوين شيموكو
قاعة الشعب الكبرى ـ بجينغ 2008

حواتمة مع رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني
عضو اللجنة المركزية السيد لي جينجيون ـ بكين 18/ 12/ 2008

حواتمة والوفد الصيني برئاسة سوي ي فان
مبعوث الصين الخاص للشرق الأوسط 2008

حواتمة وبريماكوف رئيس مجلس وزراء روسيا السابق
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي سابقاً ـ موسكو 31/ 10/ 2008

حواتمة وغينادي زيوغانوف
الأمين العام للحزب الشيوعي الروسي ـ موسكو ـ 2007

مع فان زيئين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفيتنامي
والوفدين الفلسطيني والفيتنامي ـ مقر اللجنة المركزية للحزب ـ هانوي ـ فيتنام

حواتمة ـ نجوين يتان يان
وسام الانتفاضة والمقاومة لمدينة هوشي منه البطلة ـ سايغون سابقاً
عضو مجلس الشعب البرلمان وقيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي ـ هوشي منه ـ فيتنام

حواتمة يجتمع ونائب رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
5/ 12/ 2006

حواتمة يلتقي وزير الدفاع الانغولي
27/ 12/ 2006

حواتمة يجتمع والمبعوث السويسري الخاص بالشرق الأوسط
جان دانييل روخ - 24/ 10/ 2008

نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
ووفد الحزب الشيوعي اليوناني برئاسة الأمين العام للحزب
اليكا بباريكا Alika Babarika

نايف حواتمة والوفد الإسباني برئاسة فرانثيسكو فروتس
الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني - 16/ 12/ 2006

حواتمة يلتقي أمين عام الحزب الشيوعي الفلبيني
7/ 12/ 2007

حواتمة في المهرجان الجماهيري الكبير في قاعة الأونيسكو - بيروت
مهرجان صمود غزة - 11/ 1/ 2009

مهرجان صمود غزة: بوحدة الشعب والمقاومة نحقق النصر، المهرجان الجماهيري الكبير في قاعة الأونيسكو - بيروت ومشاركة حشد واسع من قادة الأحزاب اللبنانية والنواب وممثلي الرئيس نبيه بري، وفؤاد السنيورة، سعد الحريري، السيد حسن نصر الله، ميشيل عون، جنبلاط، الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومشاركة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة، وممثل سفارة منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلي جميع الفصائل الوطنية والديمقراطية الفلسطينية - بيروت - 2009/1/11

حواتمة في مهرجان جماهيري مخيم نهر البارد
شمال لبنان ـ 14/ 1/ 2009

مع مسيرة جماهير مخيم نهر البارد
شمال لبنان ـ 14 كانون ثاني/ يناير 2009

أضرحة شهداء مخيمات تل الزعتر، صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وأكاليل الزهور ومهرجان تكريم الشهداء بيروت ـ كانون الثاني/ يناير 2009

مع ممثلي مخيمات جنوب لبنان
اللجان الشعبية والفصائل الفلسطينية 15/ 1/ 2009

المهرجان الجماهيري الحاشد بمناسبة العيد الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والنضال لفك الحصار وإعمار قطاع غزة الشجاع وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية على طريق حق تقرير المصير والدولة والعودة

ملعب النادي العربي الفلسطيني ـ مخيم اليرموك ـ جنوب دمشق 27/ 2/ 2009

مهرجان انطلاقة الجبهة الديمقراطية وصمود قطاع غزة

الوحدة الوطنية طريق النصر الانقسام طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية

ملعب النادي العربي الفلسطيني ـ مخيم اليرموك ـ جنوب دمشق 27/ 2/ 2009

رام الله ـ فلسطين المحتلة ـ المسيرة الجماهيرية الكبرى بانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في المقدمة أعضاء المكتب السياسي قيس عبد الكريم، ماجدة المصري وأعضاء القيادة المركزية للجبهة ـ 2009/2/28

المسيرة الجماهيرية في رام الله بالذكرى الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تناقلت وكالات الأنباء والفضائيات الفلسطينية والعربية أن المسيرة تجاوزت العشرة آلاف في يوم ماطر عاصف ثلاثة أجيال في الثورة والانتفاضة والمقاومة ـ 2009/2/28

المسيرة الجماهيرية الكبرى في غزة بالعيد الأربعين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تناقلت الوكالات والفضائيات أن المسيرة تجاوزت الخمسة عشر ألف في يوم ماطر عاصف في قطاع غزة الصمود والمقاومة الوحدة الوطنية طريق النصر، الانقسام طريق الفشل وضياع حقوقنا بتقرير المصير والدولة والعودة 28/ 2/ 2009

المسيرة الجماهيرية بانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المرأة في ميدان الثورة والانتفاضة والمقاومة والشهداء على الأكتاف الشهيد الأسير عمر القاسم، مانديلا فلسطين، عميد الحركة الأسيرة وعضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ـ غزة 2009/2/28

معبر رفح، قطاع غزة

مظاهرة الجبهة الديمقراطية وفي المقدمة أعضاء المكتب السياسي صالح زيدان وعبد الحميد أبو جياب والقيادة المركزية للجبهة على معبر رفح، نضال لفك الحصار وفتح المعابر وإعمار قطاع غزة، نضال لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية ـ معبر رفح 2009/3/1

المرأة في النضال لفك الحصار وفتح المعابر والإعمار في قطاع غزة
معبر رفح 1/ 3/ 2009

مع رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة النائب العربي محمد بركة
ونواب الجبهة في الكنيست الإسرائيلي ـ فلسطين 1948

حواتمة مع النواب الفلسطينيين العرب في الكنيست الإسرائيلي ـ فلسطين 1948
أحمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير) مالك الدهامشة (الحركة الإسلامية) طلب الصانع (الحزب العربي الديمقراطي) صالح طريف (حزب العمل الإسرائيلي)

حواتمة مع النواب الفلسطينيين العرب في الكنيست الإسرائيلي ـ فلسطين 1948
كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، النائب د. عزمي بشارة، النائب واصل طه، النائب جمال زحالقة ـ 2006

مع نواف مصالحة النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، الشيخ رائد صلاح، نمر حسين ـ فلسطين 1948

مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ دمشق ـ سوريا

حواتمة يقدم للرئيس ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية وسام الانتفاضة والمقاومة، تكريماً له والدولة والجيش والمقاومة في تحرير جنوب لبنان أيار/ مايو 2000 ودحر العدوان الإسرائيلي في حرب تموز/ يوليو 2006

المقر الرئاسي بعبدا ـ 12 كانون الثاني/ يناير 2009

حواتمة مع نبيه برّي رئيس مجلس النواب اللبناني ـ وسام الانتفاضة والمقاومة ـ تكريماً له

عين التينة ـ بيروت ـ 12 كانون الثاني/ يناير 2009

حواتمة، علي فيصل مع فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية وسام القدس تكريماً له

بيروت ـ السرايا ـ 13 كانون الثاني/ يناير 2009

مع بطريرك الموارنة مار نصر الله بطرس صفير
في مقر البطريركية ببكركي ووسام القدس تكريماً له
بكركي 13 كانون الثاني/ يناير 2009

حواتمة مع السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله
ووسام الانتفاضة والمقاومة تكريماً له والمقاومة في لبنان
بيروت 13 كانون الثاني/ يناير 2009

مع الرئيس اللبناني سابقاً أمين الجميل
بيروت ـ كانون الثاني/ يناير 2009

حواتمة مع مفتي الجمهورية اللبنانية
الشيخ محمد رشيد قباني ووسام القدس تكريماً له

حواتمة، النائب ميشال عون رئيس تكتل الإصلاح والتغيير
الرابية ـ لبنان ـ كانون الثاني/ يناير 2009

مع آية الله الشيخ محمد حسين فضل الله ووسام القدس تكريماً له
بيروت ـ كانون الثاني/ يناير 2009

مع النائب وليد جنبلاط رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي رئيس اللقاء اللبناني الديمقراطي ـ بيروت ـ كانون الثاني/ يناير 2009

وفدي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي اللبناني
بيروت ـ كانون الثاني/ يناير 2009

يوم الأرض الوطني والقومي ـ القاهرة
بدعوة من لجان القدس للطلبة الفلسطينيين بجامعات القاهرة حواتمة يخاطب الطلبة الفلسطينيين والمصريين، مشاركة واسعة من المفكرين والمثقفين المصريين والفلسطينيين احتفالاً بيوم الأرض الوطني والقومي
30 آذار/ مارس 2008

حواتمة مع طلبة الجامعات في يوم الأرض
القاعة الكبرى في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حاشدة بالطلبة الفلسطينيين والمصريين احتفالاً بيوم الأرض 30 آذار/ مارس 2008
بدعوة من لجان القدس في جامعات القاهرة

مع د. أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصرية، القاهرة 2009 في مواجهة حرب العدوان الإسرائيلي الوحشي الرصاص المسكوب على قطاع غزة الشجاع الحوار الوطني الشامل لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية

حواتمة يجتمع مع عمر سليمان ـ القاهرة 2009
إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية
بالحوار الشامل ضرورة وطنية وقومية

مع د. عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية
مقر الجامعة/ القاهرة
كانون الثاني/ يناير 2009
دعوة لحشد الدول العربية ضد حرب العدوان الإسرائيلي الوحشي
على قطاع غزة ـ كسر الحصار وفتح المعابر والإعمار

حواتمة وقادة حزب التجمع الوحدوي التقدمي
القاهرة ـ كانون الثاني/ يناير 2009
جبهة عربية متحدة في مواجهة حرب العدوان الوحشي
على قطاع غزة الصمود والمقاومة:
(27/ 12/ 2008 ـ 18/ 1/ 2009)

حواتمة في مركز البحوث العربية والإفريقية
القاهرة ـ كانون الثاني/ يناير 2009

دفاعاً عن غزة مظاهرات الأحزاب اليسارية والتقدمية الأردنية
حزب الشعب الديمقراطي، البعث التقدمي، الشيوعي

مظاهرات حزب الشعب الديمقراطي الأردني دفاعاً عن قطاع غزة
في مواجهة العدوان الصهيوني الرصاص المصهور الوحشي

حواتمة مع قادة حزب الشعب الديمقراطي الأردني في حوار مع المثقفين
والصحافة الأردنية ـ مقر الحزب المركزي ـ عمان ـ الأردن

مع قادة الأحزاب والنقابات والمثقفين
عمان ـ الأردن

مع رئيس الحكومة المغربية عبد الرحمن اليوسفي الأمين الأول
لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
محمد بنسعيد الأمين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي
الحزب الاشتراكي الموحد (مع أربع قوى حزبية لاحقاً)
الرباط ـ المغرب ـ حزيران/ يونيو 2000

مع قادة الحزب الاشتراكي الموحد برئاسة الزعيم المغربي الأمين العام للحزب
محمد بنسعيد ـ الدار البيضاء ـ المقر المركزي ـ المغرب

حواتمة ووفد الجبهة الديمقراطية مع إسماعيل العلوي الأمين العام لحزب
التقدم والاشتراكية وأعضاء المكتب السياسي للحزب
ووزراء الحزب في الحكومة الائتلافية ـ الرباط ـ المغرب

درع الانتفاضة والمقاومة لعبد الحق التازي وأعضاء الهيئة التنفيذية المكتب السياسي
لحزب الاستقلال ووزراء الحزب في الحكومة الائتلافية ـ الرباط ـ المغرب

محمد محمد اليازغي الأمين الأول وأعضاء قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات
الشعبية ووزراء الحزب في الحكومة الائتلافية ـ الرباط ـ المغرب

مع رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس التجمع اليمني للإصلاح
الشيخ عبد الله بن حسين بن الأحمر ـ صنعاء ـ اليمن

حواتمة مع عبد ربه منصور هادي الأمين العام
لحزب المؤتمر الشعبي اليمني نائب رئيس الجمهورية اليمنية ـ صنعاء ـ اليمن

حواتمة مع ياسين نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني
صنعاء ـ اليمن

حواتمة مع قيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح
صنعاء ـ اليمن

حواتمة ومحمد بو شيحة
الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية ـ تونس

حواتمة مع محمد حرمل أمين عام حزب التجديد
(الحزب الشيوعي التونسي سابقاً) ـ تونس